فقه الصادق

تأليف

فقيه العصر آية الله العظمى المجتهد المجاهد

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني

٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

فقه الصادق علیه السلام

كاتب:

محمد صادق روحانی

نشرت فی الطباعة:

دارالكتاب

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، المجلد ۴ ----- ۲۰
اشارة ----- ۲۰
المقدمه ----- ۲۰
کتاب الصلاة ----- ۲۱
اشارة ----- ۲۱
الباب الاول: فی المقدمات ----- ۲۱
اشارة ----- ۲۱
الفصل الاول: فی اعدادها ----- ۲۱
اشارة ----- ۲۱
[الصلاة الیومیة] ----- ۲۲
[النوافل الیومیة] ----- ۲۲
اشارة ----- ۲۲
[نافلة العصر] ----- ۲۴
[الرکعتین بعد العشاء] ----- ۲۴
[القنوت فی الشفع فی الرکعة الثانیة] ----- ۲۴
[القنوت فی مفردة الوتر قبل الرکوع] ----- ۲۵
صلاة الغفیلة ----- ۲۵
صلاة الوصیة ----- ۲۶
سقوط نوافل الظهرین فی السفر ----- ۲۷
الفصل الثانی فی اوقاتها ----- ۲۹
[اوقات الصلوات] ----- ۲۹
وقت الظهرین ----- ۲۹

اشارة ----- ۲۹
[المقام الاول: فی مبدإ وقتهما] ----- ۲۹
اشارة ----- ۲۹
اختصاص اول الوقت بالظهر ----- ۳۱
[المقام الثانی:] آخر وقت الظهرین ----- ۳۴
اشارة ----- ۳۴
[امتداد وقتهما إلی الغروب] ----- ۳۴
[اختصاص آخر الوقت بالعصر ----- ۳۵
[وقت العشاءین] ----- ۳۷
اول وقت المغرب و العشاء ----- ۳۷
آخر وقت العشاءین ----- ۴۲
اختصاص اول الوقت بالمغرب و اخره بالعشاء ----- ۴۴
[وقت الصبح] ----- ۴۶
أول وقت الصبح ----- ۴۶
آخر وقت الصبح ----- ۴۷
وقت نافلة الظهرین ----- ۴۷
وقت نافلة المغرب ----- ۴۹
وقت نافلة اللیل ----- ۵۰
وقت نافلة الصبح ----- ۵۱
[احکام الصلوات] ----- ۵۲
تصلی الفریضة فی کل وقت ----- ۵۲
التطوع فی وقت الفریضة ----- ۵۳
التطوع لمن علیه فائتة ----- ۵۴
کراهة النوافل فی خمسة اوقات ----- ۵۶

[تقديم كل صلاة فى اول وقتها افضل] ----- ۵۸
قاعدة من ادرک ----- ۵۸
حكم الصبى المتطوع ----- ۶۱
فى امارات الوقت ----- ۶۲
اشارة ----- ۶۲
الظنون الخاصة ----- ۶۳
الظن بالوقت ----- ۶۴
لو شک بعد الصلاة فى وقوعها فى الوقت ----- ۶۶
الفصل الثالث فى القبلة ----- ۶۷
اشارة ----- ۶۷
[الموضع] الاول: فى بيان ماهية القبلة ----- ۶۷
اشارة ----- ۶۷
مواجهة البعيد نفس الكعبة ----- ۶۸
حكم المصلى فى الكعبة ----- ۷۰
الصلاة على سطح الكعبة ----- ۷۱
الموضع الثانى فى احكام المستقبل ----- ۷۲
: [امارات القبلة] ----- ۷۲
الظن بالقبلة حجة ----- ۷۳
فى الجهل بالقبلة ----- ۷۴
اشارة ----- ۷۴
فروع ----- ۷۶
اشارة ----- ۷۶
اذا انحصر القبلة فى جهتين ----- ۷۶
إذا لم يتمكن المصلى من تحصيل العلم بالقبلة فى اول الوقت ----- ۷۶

هل یکون اشتراط الصلاة بالقبلة ساقطاً ---- ۷۷
[لو لم یکن له من الوقت ما یسع مقدار ثمان صلوات] ---- ۷۷
الموضع الثالث: فی احکام الخلل ---- ۷۸
اشارة ---- ۷۸
[لو ترک الاستقبال عمداً] ---- ۷۸
[لو کان المصلی إلی جهة ظاناً بکون القبلة فیها] ---- ۷۸
اشارة ---- ۷۸
الانحراف إلی الاستدبار ---- ۸۰
زوال الظن بالقبلة بعد الصلاة ---- ۸۱
الموضع الرابع فیما یستقبل له ---- ۸۲
اشارة ---- ۸۲
شرطیة الاستقبال لصلاة النافلة ---- ۸۳
لا یعتبر الاستقبال فی حال المشی فی النافلة ---- ۸۴
الصلاة علی الراحلة ---- ۸۵
الاضطرار إلی ترک بعض الاجزاء و الشرائط ---- ۸۷
الفصل الرابع فی اللباس ---- ۸۸
وجوب ستر العورة ---- ۸۸
هل التستر شرط ذکری ---- ۸۹
لا یجب ستر الحجم ---- ۹۰
ما به یتحقق الستر ---- ۹۰
الصلاة فی الخز ---- ۹۲
اشارة ---- ۹۲
حکم الخز الموجود فی زمان الشارع ---- ۹۳
حکم الخز الموجود فی هذا الزمان ---- ۹۵

حکم الصلاة فی وبر الخز المغشوش ---- ۹۵
الصلاة فی الصوف و الشعر ---- ۹۶
الصلاة فی جلد المیتة ---- ۹۶
اشارة ---- ۹۶
الشک فی التذکیة ---- ۹۷
الصلاة فیما لا یؤکل لحمه ---- ۹۹
اشارة ---- ۹۹
لا یختص هذا الحکم بالسباع ---- ۹۹
لا یختص الحکم بالملابس ---- ۱۰۰
حکم الصلاة فیما لا تتم فیه من غیر المأکول ---- ۱۰۱
حکم الصلاة فی اجزاء الانسان ---- ۱۰۳
لا یختص الحکم بما له نفس سائلة ---- ۱۰۴
لا یشمل الحکم ما لا لحم له ---- ۱۰۴
الصلاة فی المشکوک فی انه مأکول اللحم ---- ۱۰۷
اشارة ---- ۱۰۷
المجعول هی الشرطیة أو المانعیة ---- ۱۰۸
اشارة ---- ۱۰۸
ما یستفاد من الادلة فی مقام الاثبات ---- ۱۰۹
اقسام النهی ---- ۱۱۱
مرکز القید ---- ۱۱۱
المانع هو عنوان محرم الاکل أو معروضه ---- ۱۱۲
المقصد الاول: فیما تقتضیه الادلة الاجتهادیة ---- ۱۱۳
المقصد الثانی: فیما تقتضیه الاصول الموضوعیة ---- ۱۱۴
اشارة ---- ۱۱۴

[جریان الاستصحاب فی الاعدام الازلیة] ---- ۱۱۵
اصالة عدم لبس غیر المأکول ---- ۱۱۸
الاستصحاب التعلیقی ---- ۱۱۹
استصحاب عدم الحرمة ---- ۱۲۰
استصحاب العدم النعتی ---- ۱۲۱
اصالة الاباحة ---- ۱۲۱
قاعدة الطهارة ---- ۱۲۳
المقصد الثالث: فیما تقتضیه الاصول الحکمیة ---- ۱۲۳
اشارة ---- ۱۲۳
[اصالة الحل فی الصلاة] ---- ۱۲۳
الاستدلال للجواز بالبراءة ---- ۱۲۶
اشارة ---- ۱۲۶
جریان البراءة فی الشبهة الموضوعیة ---- ۱۲۶
جریان البراءة فی الاقل و الاکثر ---- ۱۲۷
تمییز موارد البراءة و الاشتغال فی الشبهة الموضوعیة ---- ۱۲۸
تقریب جریان البراءة ---- ۱۳۰
[خاتمة فی بیان امرین] ---- ۱۳۱
مدارک سائر الاقوال و الجواب عنها ---- ۱۳۱
اذا وقعت الصلاة فی غیر المأکول جهلًا أو نسیاناً ---- ۱۳۲
الصلاة فی الحریر ---- ۱۳۴
اشارة ---- ۱۳۴
لبس الحریر فی الحال الضرورة ---- ۱۳۶
[جواز لبسه للنساء] ---- ۱۳۶
تنبیهات ---- ۱۳۷

[جواز الرکوب علیه و الافتراش له] ----- ۱۳۷
[لا بأس بالمحمول من الحریر] ----- ۱۳۷
[لا بأس بالصلاة فی الحریر الممتزج] ----- ۱۳۸
[لا بأس بالصلاة فی الثوب المکفوف بالحریر] ----- ۱۳۸
الصلاة فی المغصوب ----- ۱۳۹
الصلاة فی ما یستر ظهر القدم ----- ۱۴۲
ما یکره من اللباس ----- ۱۴۳
تحدید العورة ----- ۱۴۵
المستثنیات [من وجوب الستر] ----- ۱۴۸
فی صلاة العاری ----- ۱۵۱
اشارة ----- ۱۵۱
کیفیة صلاة العاری ----- ۱۵۲
الجماعة للعراة ----- ۱۵۳
[کیفیة الجماعة] ----- ۱۵۴
[عدم لزوم الجلوس للایماء للسجود] ----- ۱۵۴
[عدم وجوب جعل ایماء السجود اخفض من ایماء الرکوع] ----- ۱۵۴
صلاة العاری فی سعة الوقت ----- ۱۵۵
لو وجد الساتر فی اثناء الصلاة ----- ۱۵۶
الفصل الخامس: فی المکان ----- ۱۵۷
اشارة ----- ۱۵۷
الصلاة فی المکان المغصوب ----- ۱۵۷
حق السبق فی المسجد ----- ۱۵۹
الصلاة فی حال الخروج ----- ۱۶۰
طهارة محل وضع الجبهة ----- ۱۶۱

اشارة ----- ۱۶۱
فروع ----- ۱۶۲
[اذا کانت النجاسة مسریة] ----- ۱۶۲
[هل المعتبر طهارة تمام موضع الجبهة؟] ----- ۱۶۳
لو تعذر تحصیل الارض الطاهرة ----- ۱۶۳
الامکنة المکروهة ----- ۱۶۴
[الحمام] ----- ۱۶۴
[اربعة مواضع فی طریق مکة] ----- ۱۶۵
تکره الصلاة بین المقابر ----- ۱۶۶
الصلاة قدام قبر المعصوم ----- ۱۶۷
[ارض الرمل و السبخة] ----- ۱۶۸
[معاطن الابل] ----- ۱۶۸
[قری النمل و جوف الوادی و جواد الطرق] ----- ۱۶۹
[جوف الکعبة] ----- ۱۶۹
[بیوت المجوس و النیران] ----- ۱۶۹
محاذاة المرأة للرجل أو تقدمها علیه ----- ۱۷۰
اشارة ----- ۱۷۰
[عدم الفرق فی هذا الحکم بین الرجل و المرأة] ----- ۱۷۲
[زوال الحکم بوجود الحاجز أو مقدار عشرة اذرع] ----- ۱۷۲
[لو التفت بعد الفراغ انه کان محاذیاً لامرأة] ----- ۱۷۳
[اذا صلت المرأة وراءه] ----- ۱۷۳
[لو کان صلاة احدهما فاسدا] ----- ۱۷۴
اذا تعاقبت الصلاتان ----- ۱۷۴
[لو شک فی وجود من یصلی بحذاه] ----- ۱۷۵

[ارتفاع المنع بتقديم احدهما صلاته] ----- ۱۷۵
[لو دخل فی الصلاة غفلة ثمّ رأی امرأة تصلی بحياله] ----- ۱۷۶
الصلاة الی باب مفتوح او الی نار مضرمة ----- ۱۷۶
مسجد الجبهة ----- ۱۷۷
اشارة ----- ۱۷۷
السجود علی الثمار غير المأكولة ----- ۱۷۹
[جواز السجود علی كل ما يصدق عليه الارض] ----- ۱۷۹
اشارة ----- ۱۸۰
السجود علی القير و الجص و ما شاكل ----- ۱۸۰
السجود علی القرطاس ----- ۱۸۱
ما يسجد عليه عند الاضطرار ----- ۱۸۳
السجود علی ما لا تتمكن الجبهة عليه ----- ۱۸۴
[الافضل فالافضل فی السجود] ----- ۱۸۵
الفصل السادس فی الاذان و الاقامة ----- ۱۸۶
اشارة ----- ۱۸۶
[الموضع] الاول: فيما يؤذن له و يقام ----- ۱۸۶
اشارة ----- ۱۸۶
[المقام الاول فی الاذان] ----- ۱۸۷
يستحب الاذان مطلقاً ----- ۱۸۷
الاذان لصلاة القضاء ----- ۱۹۰
المقام الثانی فی الاقامة ----- ۱۹۱
اشارة ----- ۱۹۱
ادلة وجوب الاقامة ----- ۱۹۲
موارد سقوط الاذان ----- ۱۹۴

اشارة ----- ۱۹۴
عصر یوم الجمعة اذا جمعت مع الجمعة او الظهر ----- ۱۹۵
عصر یوم عرفة ----- ۱۹۶
عشاء المزدلفة ----- ۱۹۷
العصر و العشاء للمسلوس الذی یجمعهما مع الظهر و المغرب ----- ۱۹۷
العصر و العشاء للمستحاضة التی تجمعهما مع الظهر و المغرب ----- ۱۹۷
موارد سقوط الاذان و الاقامة ----- ۱۹۸
اشارة ----- ۱۹۸
الداخل فی الجماعة ----- ۱۹۸
السامع اذان غیره و اقامته ----- ۱۹۸
اذا صلی الامام جماعة ثمّ جاء آخرون ----- ۱۹۹
الموضع الثانی: فی کیفیة الاذان و الاقامة ----- ۲۰۱
[الموضع] الثالث فی شرائط الاذان و الاقامة ----- ۲۰۳
اشارة ----- ۲۰۳
الاول: قصد القربة ----- ۲۰۳
الثانی: تعیین الصلاة التی یأتی بهما لها ----- ۲۰۴
الثالث: العقل ----- ۲۰۴
الرابع: الایمان ----- ۲۰۴
الخامس: دخول الوقت ----- ۲۰۵
السادس: الترتیب بینهما ----- ۲۰۵
اشارة ----- ۲۰۵
اذا خالف الترتیب ----- ۲۰۶
ما یستحب فی الاذان و الاقامة ----- ۲۰۶
اشارة ----- ۲۰۷

کون المؤذن عدلا ----- ۲۰۷
ان یکون صیتا ----- ۲۰۷
ان یکون المؤذن بصیرا بالاوقات ----- ۲۰۷
ان یکون متطهرا ----- ۲۰۷
ان یکون المؤذن قائماً ----- ۲۰۸
ان یکون قائما علی مرتفع ----- ۲۰۹
ان یکون مستقبلا للقبلة ----- ۲۰۹
ان یکون رافعا صوته ----- ۲۱۰
ان یکون مرتلا للاذان و محدرا للاقامة ----- ۲۱۰
ان یکون فاصلا بینهما ----- ۲۱۰
ما یکره فی الاذان و یعتبر فی الاقامة ----- ۲۱۲
اشارة ----- ۲۱۲
ان یکون المؤذن حین الاذان ماشیا أو راکبا ----- ۲۱۲
الاعراب فی اواخر الفصول ----- ۲۱۲
الکلام فی خلالهما ----- ۲۱۳
الترجیع فی الاذان ----- ۲۱۴
قول الصلاة خیر من النوم ----- ۲۱۴
[الموضع الرابع فی احکام الاذان و الاقامة] ----- ۲۱۵
ترک الاذان و الاقامة نسیاناً ----- ۲۱۵
استحباب حکایة الاذان عند سماعه ----- ۲۱۷
اخذ الاجرة علی الاذان ----- ۲۱۸
الباب الثانی: فی افعال الصلاة ----- ۲۲۰
اشارة ----- ۲۲۰
[الفصل] الاول: الواجبات ----- ۲۲۰

اشارة ----- ۲۲۰
الاول: النیة ----- ۲۲۱
اشارة ----- ۲۲۱
نیة القربة ----- ۲۲۲
لزوم التعیین ----- ۲۲۳
[عدم لزوم قصد الوجوب او الندب] ----- ۲۲۳
[عدم لزوم قصد اداء او القضاء] ----- ۲۲۴
یعتبر استمرار النیة الی آخر الصلاة ----- ۲۲۴
اشارة ----- ۲۲۴
نیة القطع او القاطع ----- ۲۲۵
الضمائم المنضمة الی قصد الطاعة ----- ۲۲۶
اشارة ----- ۲۲۶
المقام الاول: فی الضمائم المحرمة ----- ۲۲۶
[المقام الثانی] الضمیمة الراجحة ----- ۲۲۸
[المقام الثالث] الضمیمة المباحة ----- ۲۲۸
العدول من صلاة الی اخری ----- ۲۲۹
اشارة ----- ۲۲۹
موارد جواز العدول ----- ۲۳۰
[الثانی: تکبیرة الاحرام] ----- ۲۳۲
اشارة ----- ۲۳۲
تکبیرة الاحرام من الارکان ----- ۲۳۳
صورة تکبیرة الاحرام ----- ۲۳۴
العاجز عن النطق بالتکبیرة صحیحا ----- ۲۳۵
تکبیرة الاخرس ----- ۲۳۶

رفع الیدین حال التکبیرة ----- ۲۳۷
[الثالث: القیام] ----- ۲۳۸
اشارة ----- ۲۳۸
ما یعتبر فی القیام ----- ۲۳۹
نسیان الانتصاب او الاستقلال او الاستقرار ----- ۲۴۲
لو دار الامر بین القیام الاضطراری و الجلوس ----- ۲۴۳
دوران الامر بین الامور المعتبرة فی الصلاة ----- ۲۴۴
بدلیة الجلوس عن القیام ----- ۲۴۵
صلاة المضطجع ----- ۲۴۷
الایماء للرکوع و السجود ----- ۲۴۸
الواجب هو الایماء المجرد ----- ۲۵۰
هل یجوز للعاجز البدار ----- ۲۵۱
[الرابع: القراءة] ----- ۲۵۲
اشارة ----- ۲۵۲
ادلة وجوب السورة ----- ۲۵۳
عدم وجوب السورة الکاملة فی الصلاة ----- ۲۵۶
موارد سقوط السورة ----- ۲۵۸
حکم من لا یحسن القراءة ----- ۲۵۹
حکم من لا یحسن القراءة و لا یتمکن من التعلم ----- ۲۵۹
قراءة الاخرس ----- ۲۶۳
ما یجب فی الرکعات الاخیرة ----- ۲۶۳
القراءة افضل او التسبیح ----- ۲۶۵
اجزاء المرة من التسبیحات ----- ۲۶۶
الخلل فی القراءة ----- ۲۶۹

اشارة ----- ۲۶۹
اقسام المد ----- ۲۶۹
الادغام الواجب ----- ۲۷۰
الوقف بالحرکة و الوصل بالسکون ----- ۲۷۱
القراءات السبع ----- ۲۷۱
جزئیة البسملة من کل سورة ----- ۲۷۳
اشارة ----- ۲۷۳
تعیین البسملة للسورة ----- ۲۷۳
العدول من سورة الی اخری ----- ۲۷۵
اشارة ----- ۲۷۵
[جوازه فی الجملة] ----- ۲۷۵
[لا یجوز العدول من الجحد و التوحید الی غیرهما] ----- ۲۷۶
العدول من الجحد و التوحید الی الجمعة و المنافقین ----- ۲۷۶
لا یجوز العدول بعد الثلثین ----- ۲۷۷
العدول فی مورد الضرورة ----- ۲۷۹
نذر قراءة سورة معینة ----- ۲۸۰
القراءة من المصحف ----- ۲۸۰
اتحاد الفیل و لإیلاف [کذا الضحی و الانشراح] ----- ۲۸۱
الجهر بالقراءة علی الرجال ----- ۲۸۲
اشارة ----- ۲۸۲
الاخفات فی الرکعتین الاخیرتین ----- ۲۸۴
الجهر فی ظهر یوم الجمعة ----- ۲۸۵
لا جهر علی النساء فی الصلوات الجهریة ----- ۲۸۶
الجهر فی موضع الاخفات ----- ۲۸۷

التمییز بین الجهر و الاخفات ----- ۲۸۸
قراءة العزیمة فی الفریضة ----- ۲۸۹
اشارة ----- ۲۸۹
استماع آیة السجدة فی الصلاة ----- ۲۹۰
قراءة العزیمة سهواً ----- ۲۹۱
المحرّم قراءة آیة السجدة ----- ۲۹۲
لو تعذر علیه السجدة ----- ۲۹۲
لا یجوز قراءة ما یفوت الوقت بقراءته ----- ۲۹۳
فی القران بین سورتین او ازید ----- ۲۹۴
یستحب الجهر بالبسملة ----- ۲۹۶
[استحباب الاستعاذة قبل الشروع فی القراءة] ----- ۲۹۸
یستحب قراءة بعض السور فی بعض الصلوات ----- ۲۹۸
[حرمة قول آمین بعد الحمد] ----- ۳۰۱
المعوذتان من القرآن ----- ۳۰۲
تعریف مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة ----- ۳۰۲

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، المجلد ۴

اشارة

سرشناسه : روحانی، سیدمحمدصادق، ۱۳۰۳ -

عنوان و نام پدیدآور : فقه الصادق/ تالیف محمدصادق الحسینی الروحانی.

مشخصات نشر : قم: دار الکتاب، ۱۴ق = ۱۳ -

مشخصات ظاهری : ج.

شابک : ۲۰۰۰ ریال (ج.۲، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۳، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۶، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۷، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۸، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۹، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۰، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۱، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (۱۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۹، چاپ سوم)

یادداشت : عربی.

یادداشت : فهرستنویسی براساس جلد شانزدهم، ۱۴۱۳ق = ۱۳۷۱.

یادداشت : این کتاب شرحی بر تبصره المتعلمین فی احکام الدین علامه حلی است.

یادداشت : ج.۱ - ۱۰ و ۱۵ (چاپ سوم: ۱۴۱۲ق = ۱۳۷۰).

یادداشت : ج.۱۱، ۱۴ (چاپ سوم: ۱۴۱۳ق = ۱۳۷۱).

یادداشت : ج.۱۹ (چاپ سوم: ۱۴۱۴ق. = ۱۳۷۲).

یادداشت : کتابنامه.

عنوان دیگر : تبصره‌المتعلمین فی احکام‌الدین.

موضوع : علامه حلی، حسن‌بن یوسف، ۷۲۶ - ۶۴۸ق. تبصره المتعلمین فی احکام الدین -- نقد و تفسیر

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده : علامه حلی، حسن‌بن یوسف، ۷۲۶ - ۶۴۸ق. تبصره المتعلمین فی احکام الدین. شرح

رده بندی کنگره : BP۱۸۲/۳/ع۸ت۲۰۲۱۴ ۱۳۰۰ی

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م۷۳-۲۴

المقدمه

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیمِ

الحمد اللّه علی ما اولانا من التفقه فی الدین، و افضل صلواته علی رسوله صاحب الشریعة الخالدة، و علی آله العلماء باللّه سیما بقیة اللّه فی الارضین ارواحنا فداه.

و بعد:

فهذا هو الجزء الرابع من کتابنا: فقه الصادق، و قد وفقنا لطبعه، و ارجو من اللّه تعالی التوفیق لنشر بقیة الاجزاء فانه ولی التوفیق.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۹

کتاب الصلاة، و فیه ابواب: الباب الاول: فی المقدمات و فیه فصول،

کتاب الصلاة

اشارة

کتاب الصلاة و هی افضل العبادات و اهمها، و ما ورد من النصوص فی فضلها اکثر من ان تحصی، ففی الصحیح قال أبو عبد اللّه (علیه السلام): ما اعلم شیئاً بعد المعرفة افضل من هذه الصلاة «۱».

و روی الشیخ فی حدیث عنه (علیه السلام): و حجة افضل من الدنیا و ما فیها، و صلاة فریضة افضل من الف حجة «۲».

و فی الصحیح عن أبی جعفر (علیه السلام): قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): ما بین المسلم و بین ان یکفر إلا ان یترک الصلاة الفریضة متعمداً یتهاون بها فلا یصلیها «۳».

و فی حدیث قال الامام الصادق (علیه السلام): ان شفاعتنا لا تنال مستخفاً بالصلاة «۴».

و فیه أی فی کتاب الصلاة ابواب:

الباب الاول: فی المقدمات

اشارة

و هی الامور التی تشترط الصلاة بها او تکون من مکملاتها السابقة علیها أو یتوقف تصورها علیها.

و فیه أی فی الباب الاول فصول:

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب اعداد الفرائض حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب اعداد الفرائض حدیث ۸.

(۳) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب اعداد الفرائض حدیث ۶.

(۴) الوسائل- باب ۶- من ابواب اعداد الفرائض حدیث ۱۱.

الفصل الاول: فی اعدادها الصلاة الواجبة فی کل یوم و لیلة خمس الظهر اربع رکعات فی الحضر و فی السفر رکعتان و العصر کذلک و المغرب ثلاث فیهما و العشاء کالظهر و الصبح رکعتان فیهما-

---

الفصل الاول: فی اعدادها

اشارة

الصلوات الواجبة سبع: الیومیة و منها الجمعة و العیدان و الآیات و الطواف الواجب و الملتزم بنذر أو عهد أو یمین أو اجارة و صلاة الوالدین علی الولد الاکبر و صلاة الاموات، وعدها بعضهم تسعاً کما عن المعتبر و القواعد و کشف اللثام، و بعضهم عدها ستاً.

و الاختلاف فی ذلک انما نشأ من ادخال بعضها فی بعض و اخراجه، و لا یهمّنا البحث فی ذلک، ثمّ ان الدلیل علی وجوب کل واحدة من الصلوات المذکورة موکول إلی محله.

[الصلاة الیومیة]

أما الیومیة: و هی الصلاة الواجبة فی کل یوم و لیلة فخمس فرائض اجماعاً، بل هی من ضروریات الدین، و الروایات الدالة علیها متواترة، و کذا من ضروریاته ان الظهر اربع رکعات فی الحضر، و فی السفر رکعتان بلا خلاف، بل ضرورة عندنا و العصر کذلک اجماعاً، و المغرب ثلاث فیهما اجماعاً، بل ضرورة من الدین، و کذا من ضروریاته ان العشاء کالظهر و الصبح رکعتان فیهما.

و آکدها بنص الکتاب «۱» الوسطی، و هی الظهر کما هو المشهور، بل عن

---

(۱) سورة البقرة الآیة ۲۳۹.

و النوافل الیومیة اربع و ثلاثون فی الحضر ثمان رکعات قبل الظهر و ثمان بعدها للعصر و اربع رکعات بعد المغرب و رکعتان من جلوس بعد العشاء تعدان رکعة و ثمان رکعات صلاة اللیل و رکعتا الشفع و رکعة الوتر و رکعتا الفجر

الشیخ: الاجماع علیه، و تشهد به طائفة من الروایات منها: صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) و فیه قال (علیه السلام): و قال تعالی حافِظُوا عَلَی الصَّلَواتِ وَ الصَّلاةِ الْوُسْطی و هی صلاة الظهر «۱». و نحوه غیره.

و عن السید المرتضی رحمه اللّه: انها العصر، و ادعی الاجماع علیه، و تشهد له مرسلة الصدوق عن الحسن بن علی (علیه السلام) قال: و اما صلاة العصر- إلی ان قال- و اوصانی ان احفظها من بین الصلوات «۲».

اما الاجماع فممنوع جداً کما لا یخفی، و المرسل لا یقاوم ما سبق، و هنا اقوال اخر کانها للعامة و مستندها اعتبارات لا تستحق التعرض لها.

[النوافل الیومیة]

اشارة

و أما النوافل فکثیرة آکدها النوافل الیومیة کما صرح به جماعة، و فی کلام بعض انه من المسلمات، و یشهد له ما ورد «۳» من النصوص فی کثرة الحث علی فعلها و مزید الاهتمام بها، و ما ورد فی بعضها انها واجبة، و هی اربع و ثلاثون رکعة فی الحضر علی الاشهر نصاً و فتوی، بل المشهور و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه. و تفصیلها: ثمان رکعات قبل الظهر، و ثمان بعدها للعصر، و اربع رکعات بعد المغرب، و رکعتان من جلوس بعد العشاء الآخرة تعدان برکعة، و ثمان رکعات صلاة اللیل، و رکعتا الشفع، و رکعة الوتر، و رکعتا الفجر اجماعاً ادعاه جماعة.

---

(۱) الوسائل- باب ۵- من ابواب اعداد الفرائض حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب اعداد الفرائض حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب اعداد الفرائض.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۲

]...[

و استفاضت النصوص بهذا الترتیب: منها ما عن الکلینی رحمه اللّه و الشیخ فی الصحیح عن الحارث بن المغیرة النصری قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السلام) یقول: صلاة النهار ست عشرة رکعة، ثمان إذا زالت الشمس، و ثمان بعد الظهر، و اربع رکعات بعد المغرب، یا حارث لا تدعها فی سفر و لا حضر، و رکعتان بعد العشاء کان أبی یصلیهما و هو قاعد و انا اصلیهما و انا قائم، و کان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) یصلی ثلاث عشرة رکعة من اللیل «۱».

و منها موثق سلیمان عنه (علیه السلام): صلاة النافلة ثمان رکعات حین تزول الشمس قبل الظهر، و ست رکعات بعد الظهر، و رکعتان قبل العصر، و اربع رکعات بعد المغرب، و رکعتان بعد العشاء الآخرة تقرأ فیها مائة آیة قائماً أو قاعداً، و القیام افضل، و لا یعدهما من الخمسین، و ثمان رکعات من آخر اللیل- إلی ان قال- ثمّ الوتر ثلاث رکعات تقرأ فیها جمیعاً قل هو اللّه، و تفصل بینهن بتسلیم، ثمّ الرکعتان اللتان قبل الفجر «۲». و نحوهما غیرهما.

نعم فی بعضها انها ثلاث و ثلاثون باسقاط الوتیرة کموثق حنان قال الامام الصادق (علیه السلام): کان النبی (صلّی اللّه علیه و آله) یصلی ثمان رکعات الزوال و اربعاً الاولی، و ثمانیاً بعدها، و اربعاً العصر، و ثلاثاً المغرب، و اربعاً بعد المغرب، و العشاء الآخرة اربعاً، و ثمانی صلاة اللیل ... الخ «۳» و یوافقه خبر محمد بن أبی حمزة «۴».

و فی بعضها اسقاط اربع من نافلة العصر، و رکعتین من نافلة المغرب مع الوتیرة

---

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب اعداد الفرائض حدیث ۹.

(۲) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب اعداد الفرائض حدیث ۱۶.

(۳) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب اعداد الفرائض حدیث ۶.

(۴) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب اعداد الفرائض.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۳

]...[

کصحیح زرارة قلت لأبی جعفر (علیه السلام): انی رجل تاجر اختلف و اتجر فکیف لی بالزوال و المحافظة علی صلاة الزوال و کم نصلی؟ قال (علیه السلام): تصلی ثمان رکعات إذا زالت الشمس، و رکعتین بعد الظهر، و رکعتین قبل العصر، فهذه اثنتا عشرة رکعة، و تصلی بعد المغرب رکعتین، و بعد ما ینتصف اللیل ثلاث عشرة رکعة «۱» اه.

و لکن للنصوص المتقدمة المعمول بها عند الاصحاب لا بدّ من حمل هذه الاخبار علی ما لا ینافیها، اما بالحمل علی اختلاف مراتب الفضل کما یشیر إلیه خبر أبی بصیر قال (علیه السلام): الذی یستحب ان لا یقصر عنه ثمان رکعات عند زوال الشمس، و بعد الظهر رکعتان، و قبل العصر رکعتان، و بعد المغرب رکعتان «۲». أو علی الجعل الاولی و الثانوی، کما یشیر إلیه موثق سلیمان المتقدم، أو علی غیر ذلک.

فتحصل مما ذکرناه: ان عدد مجموع الفرائض و النوافل احدی و خمسون کما یشهد له صحیح فضل أو حسنه عن الامام الصادق (علیه السلام): قال: الفریضة و النافلة احدی و خمسون رکعة «۳». و نحوه غیره، و ما یظهر من بعض الاخبار ان المعروف فی الصدر الاول

لدی اصحاب الائمة (علیهم السلام) فیما جرت به السنة فی عدد الرکعات خمسون قد عرفت انه لا بد من حمله علی الجعل الاولی و الثانوی.

تنبیهات

[نافلة العصر]

الاول: المشهور بین الاصحاب ان نافلة العصر، ثمان رکعات قبلها، و عن ابن

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب الفرائض حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب اعداد الفرائض حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب اعداد الفرائض حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۴

]...[

الجنید: ان رکعتین من تلک الثمانیة نافلة العصر و الظاهر ان مستنده موثق سلیمان المتقدم، و حیث لا یترتب علی هذا الخلاف ثمرة اذ علی القولین محلها بعد الظهر قبل العصر، و یمتد وقتها إلی اربعة اقدام أو المثلین فالصفح عن البحث فیه اولی، کما ان النزاع فی أن التکلیف بالنوافل تکلیف مستقل، أو انها شرعت لتکمیل الفرائض لا فائدة فیه.

[الرکعتین بعد العشاء]

الثانی: ظاهر جماعة منهم المصنف رحمه اللّه تعین الجلوس فی الرکعتین بعد العشاء، و یشهد به ظاهر عدة من النصوص، و لکن الاقوی تبعاً لجملة من المحققین کالشهیدین و المحقق الثانی و الاردبیلی: جواز القیام فیهما لموثق سلیمان و صحیح حارث المتقدمین، بل ظاهر الموثق افضلیة القیام، و لا ینافیهما مواظبة أبی جعفر (علیه السلام) علی الجلوس لقرب حمله علی العذر، کما یشیر إلیه قوله (علیه السلام) فی خبر سدیر: ما اصلیهما إلا و انا قاعد عند ما حملت هذا اللحم و بلغت هذا السن «۱».

[القنوت فی الشفع فی الرکعة الثانیة]

الثالث: المشهور بین الاصحاب استحباب القنوت فی الشفع فی الرکعة الثانیة کسائر الصلوات، بل عن بعض نفی الخلاف فیه، إلا من شیخنا البهائی رحمه اللّه.

و الاول اقوی لعموم النصوص الدالة علی مشروعیته فی کل صلاة، و خصوص خبر رجاء فی حکایة فعل الامام الرضا (علیه السلام) قال: ثمّ یقوم فیصلی رکعتی الشفع یقرأ فی کل رکعة منها الحمد مرة و قل هو اللّه احد ثلاث مرات، و یقنت فی الثانیة قبل الرکوع «۲». إلا انه ینافی ذلک صحیح ابن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): القنوت فی المغرب فی الرکعة الثانیة، و فی الغداة و العشاء مثل ذلک، و فی الوتر فی الرکعة

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب القیام حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب اعداد الفرائض حدیث ۲۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۵

]...[

الثالثة «۱». و حیث انه اخص من العمومات فیقدم علیها، کما انه لأصحیة سنده یقدم علی خبر رجاء، و لکن لاعراض الاصحاب عنه و تسالمهم علی ثبوت القنوت فی الشفع لا بد من طرح الصحیح، أو حمله علی ما لا ینافی العمومات.

[القنوت فی مفردة الوتر قبل الرکوع]

الرابع: لا شبهة فی استحباب القنوت فی مفردة الوتر قبل الرکوع للاخبار «۲» الکثیرة، و أما القنوت فیها بعده فلا مستند له ان ارید به الکیفیة المعهودة، و ان ارید به الدعاء فیدل علیه الخبر المروی عن الکلینی رحمه اللّه.

صلاة الغفیلة

الخامس: ربما یظهر من جملة من النصوص استحباب نافلتین خاصتین بین المغرب و العشاء و هما (صلاة الغفیلة و صلاة الوصیة).

أما الاولی فیدل علی استحبابها نصوص مستفیضة: منها: ما عن الشیخ فی المصباح و عن ابن طاوس فی فلاح السائل عن هشام بن سالم عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: من صلی بین العشاءین رکعتین یقرأ فی الاولی: الحمد، و ذا النون اذ ذهب مغاضباً إلی قوله و کذلک ننجی المؤمنین، و فی الثانیة: الحمد و قوله تعالی و عنده مفاتح الغیب إلی آخر الآیة، و إذا فرغ من القراءة رفع یدیه و قال: اللهم انی اسألک بمفاتح الغیب التی لا یعلمها إلا انت ان تصلی علی محمد و آل محمد و ان تفعل بی کذا و کذا، و یقول: اللهم انت ولی نعمتی، و القادر علی طلبتی، تعلم حاجتی فأسألک بحق محمد و آل محمد لما قضیتها لی، و یسأل اللّه تعالی حاجته اعطاه اللّه ما سأل «۳». و زاد فی الثانی:

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب القنوت حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب القنوت.

(۳) الوسائل باب ۲۰ من ابواب بقیة الصلوات حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۶

]...[

فان رسول اللّه قال: لا تترکوا رکعتی الغفلة و هما ما بین العشاءین «۱».

و منها: ما عن الشیخ فی التهذیب بسنده عن وهب و السکونی عن جعفر عن أبیه (علیه السلام): قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): تنفلوا ساعة الغفلة و لو برکعتین خفیفتین فانهما تورثان دار. الکرامة قیل: یا رسول اللّه و ما ساعة الغفلة؟ قال ما بین المغرب و العشاء

«۲». و رواه ابن طاوس و زاد: قیل: یا رسول اللّه و ما معنی خفیفتین؟ قال: یقرأ فیهما الحمد وحدها «۳».

و عن الشهید رحمه اللّه فی الذکری: ان رکعتی ساعة الغفلة غیر صلاة الغفیلة، و کانه لاختلافهما باشتمال الثانیة علی الآیتین و خلو الاولی عنهما.

و فیه: ان الظاهر عدم اعتبار الخفة فی رکعتی الغفلة کما تشهد به (لو) الوصیلة لظهورها فی انه الفرد الادنی، فیکون الاختلاف بینهما من قبیل الاختلاف بین المطلق و المقید، فتکون رکعتا الغفلة بمقتضی اطلاق دلیلها عین صلاة الغفیلة، و منطبقة علیها قهراً، و تشهد به الزیادة المرویة فی محکی فلاح السائل المتقدم.

صلاة الوصیة

و أما صلاة الوصیة، فیدل علی استحبابها ما عن الشیخ فی المصباح عن الامام الصادق (علیه السلام) عن آبائه عن رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): قال اوصیکم برکعتین بین العشاءین، یقرأ فی الاولی: الحمد و إذا زلزلت الأرض ثلاث عشرة مرة،

---

(۱) المستدرک- باب ۱۵- من ابواب بقیة الصلوات.

(۲) المستدرک- باب ۱۵- من ابواب بقیة الصلوات.

(۳) المستدرک باب ۱۵ ابواب بقیة الصلوات.

]...[

و فی الثانیة: الحمد و قل هو اللّه احد خمس عشرة مرة «۱» ه.

ثمّ ان ظاهر جماعة کونهما غیر نافلة المغرب مباینتین لها خارجاً، و لازمه استحباب الاتیان بهما و بالنافلة قدم الاولی أو الثانیة، و عن بعض: انکار ذلک، و دعوی ان الروایات المشتملة علی الکیفیة المخصوصة فی الصلاتین واردة لتشریع خصوصیة فی نافلة المغرب، و لازم هذه الدعوی عدم جواز فعلهما معاً مطلقاً کما هو واضح، و یضعف القول الثانی ظهور الروایات فی تشریع الصلاة الخاصة، و هی المقیدة بالخصوصیة لا تشریع الکیفیة فقط فی الصلاة المشروعة، و یضعف الاول ان الروایات لا تدل علی مشروعیة نافلة مغایرة لنافلة المغرب، بل المستفاد منها استحباب النافلتین بالکیفیتین المخصوصتین بین العشاءین، و اما دلیل نافلة المغرب فلا یدل علی اعتبار خلوها عن الخصوصیتین بل هی مطلقة غیر مقیدة بشیء.

فعلی هذا لو اتی بهما یسقط الامر بهما و الامر بالنافلة لتحقق مصداق متعلقیهما، و بعبارة اخری: باتیانهما یستوفی کلتا المصلحتین، أی المصلحة الموجبة للامر بنافلة المغرب و المصلحة الموجبة للامر بهما، فیسقط کلا الامرین نظیر ما لو امر المولی عبده باکرام العالم ثمّ امره باکرام العالم العادل، فانه لو اکرم العبد العالم العادل فقد استوفی کلتا المصلحتین لاجتماع کلا الغوانین فیه فیسقط الامران، فلا وجه بعد الاتیان بهما لإتیان نافلة المغرب حتی مع قصد امرهما لا غیر، اذ الواجب یسقط امره باتیانه حتی مع عدم الالتفات إلی امره و عدم قصده، و لو کان الواجب تعبدیاً، اذ سقوط الامر فیه انما یکون باتیانه متقرباً إلی اللّه تعالی، و لا یعتبر فی سقوطه زائداً علی ذلک قصده.

و أما لو اتی بنافلة المغرب ابتداءً فله الاتیان بهما بعدها، اذ مقتضی اطلاق

---

(۱) مصباح المتهجد للشیخ ص ۷۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۸

و تسقط فی السفر نوافل النهار

النصوص استحبابهما مطلقاً حتی بعد الاتیان بنافلة المغرب، و لا وجه لسقوط الامر بهما باتیانها لعدم تحقق متعلق الامر، و عدم استیفاء المصلحتین الموجبتین للامر بهما، کما انه فی المثال لو اکرم الفاسق لا یسقط الامر باکرام العالم العادل.

و دعوی ان مقتضی عموم ما دل علی عدم جواز التطوع فی وقت الفریضة «۱» عدم جواز الاتیان بالصلاتین بعد الاتیان بالنافلة الخارجة عن العموم، مندفعة اولًا: بما سیأتی فی محله ان شاء اللّه تعالی من جواز التطوع فی وقت الفریضة، و ثانیاً: بان النسبة بین ما دل علی مشروعیتهما و بین ما دل علی عدم جواز التطوع «۲» عموم مطلق، و لا شبهة فی تقدم اطلاق دلیل المقید علی اطلاق دلیل المطلق. فتدبر فیما ذکرناه حتی لا تبادر بالاشکال.

سقوط نوافل الظهرین فی السفر

و تسقط فی السفر نوافل النهار أی نوافل الظهر و العصر اجماعاً حکاه غیر واحد.

و تدل علیه نصوص مستفیضة: کصحیح عبد اللّه بن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): الصلاة فی السفر رکعتان لیس قبلهما و لا بعدهما شیء إلا المغرب فان بعدها اربع رکعات لا تدعهن فی سفر و لا حضر «۳».

و موثق أبی بصیر عنه (علیه السلام): الصلاة فی السفر رکعتان لیس قبلهما و لا

---

(۱) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب المواقیت.

(۲) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب المواقیت.

(۳) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب اعداد الفرائض حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۹

و الوتیرة خاصة

بعدهما شیء إلا المغرب فان بعدها اربع رکعات لا تدعهن فی سفر و لا حضر. و نحوهما غیرهما.

و لا تسقط نافلة المغرب فی السفر بلا خلاف، و تدل علی ذلک الروایتان المتقدمتان، و لا نافلة الفجر «۱» و تدل علیه مضافاً إلی عدم الخلاف فیه عدة من النصوص: کصحیح زرارة عن أبی جعفر (علیه السلام): انه قال: کان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) یصلی من اللیل ثلاث عشرة رکعة منها الوتر و رکعتا الفجر فی السفر و الحضر «۲». و نحوه غیره.

و مما ذکرناه ظهر عدم سقوط النوافل اللیلیة غیر الوتیرة، و لا خلاف فیه و انما الخلاف وقع فی الوتیرة خاصة فعن المشهور: سقوطها، بل عن السرائر: الاجماع علیه لإطلاق صحیح ابن سنان و موثق ابی بصیر المتقدمین.

و دعوی عدم شمول الخبرین لها لاختصاصهما بنوافل الصلاة، و الظاهر من بعض النصوص الدالة علی مشروعیة الوتیرة انها صلاة مستقلة و لها نحو ارتباط بنافلة اللیل، و لا ربط لها بصلاة العشاء فلا وجه لسقوطها، مندفعة بان الروایتین انما تدلان علی سقوط النوافل المشروعة قبل الفریضة و بعدها، سواء کانت مکملة لها أم کانت مستقلة، و محلها قبلها أو بعدها، و بما ان الوتیرة و لو کانت نافلة

مستقلة انما شرعت بعد صلاة العشاء، فتكون مشمولة لهما.

و عن بعض اعاظم المحققين رحمهم اللّه: ان الاخبار الدالة على سقوط النوافل فى السفر و ان كانت شاملة للوتيرة إلا انه تعارضها النصوص الواردة فيها بالخصوص كصحيح زرارة: قال أبو جعفر (عليه السلام): من كان يؤمن باللّه و اليوم الآخر فلا

---

(۱) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب اعداد الفرائض حديث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب اعداد الفرائض حديث ۶.

]...[

يبيتن إلا بوتر «۱». و ليس ظهور تلك الاخبار فى ارادة الاطلاق بالنسبة إلى نافلة العشاء باقوى من ظهور هذه الروايات.

و فيه: اولًا: ان تلك الاخبار انما يكون لها نحو حكومة على هذه الاخبار لان هذه النصوص انما تدل على مشروعيتها، و اخبار السقوط انما تدل على ان ما شرع يختص بالحضر و لا يكون مشروعاً فى السفر، و ببيان آخر: ان تلك الاخبار معارضة مع جميع الادلة الدالة على مشروعية النوافل، و حيث لا وجه لتقديمها على بعض تلك الادلة دون بعض- كما لا يصح تقديم تلك الادلة باجمعها- فلا محيص عن تقديم نصوص السقوط على تلك الادلة و ان كانت النسبة بينها و بين ما دل على مشروعية كل واحدة من النوافل عموماً من وجه.

و ثانياً: ان التعارض بين اطلاق دليل السقوط و بين اطلاق ما دل على مشروعية الوتيرة بما انه بالعموم من وجه، فلا محالة يسقط كلا الاطلاقين «۲» لما حققناه فى محله من ان التعارض بالعموم من وجه بين الاطلاقين موجب لسقوطهما، و ليس كالتعارض بين العامين اللفظيين، حيث ان مقتضى القاعدة فيه هو الرجوع إلى مرجحات باب المعارضة مطلقاً، و لبيان التفرقة بين موارد التعارض بالعموم من وجه بين كونهما عامين و كونهما مطلقين، حيث ان مقتضى القاعدة فى الاول الرجوع إلى المرجحات، و فى الثانى التساقط و الرجوع إلى الاصل أو العموم أو الاطلاق الفوق محل آخر، و لعله سنشير إليه فى بعض المباحث الآتية، ففى المقام يسقط كلا الاطلاقين و يرجع إلى

---

(۱) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب اعداد الفرائض حديث ۱.

(۲) قد تقدم ان العامين من وجه لا يتساقطان بل يرجع فيهما إلى اخبار الترجيح و التخيير و الترجيح مع ادلة السقوط لكونها اشهر- و ما ذكرناه اولًا يرد عليه انه لا محذور فى تقديم جميع تلك الادلة إذا كان الدليل مقتضياً لذلك- منه.

]...[

اصالة عدم المشروعية.

و لكن مع ذلك كله فان الاقوى تبعاً للشيخ فى النهاية و جماعة آخرين جواز فعلهما فى السفر لخبر الفضل عن الامام الرضا (عليه السلام): انما صارت العتمة مقصورة ليس يترك ركعتاها، لان الركعتين ليستا من الخمسين و انما هى زيادة فى الخمسين تطوعاً يتم بها بدل كل ركعة من الفريضة ركعتين من التطوع «۱».

و دعوى ضعف سنده لان فى الطريق عبد الواحد بن محمد بن عبدوس و على ابن محمد بن قتيبة و لم تثبت وثاقتهما، مندفعة. بان

الاول من مشایخ الصدوق الذین اخذ عنهم الحدیث، و الثانی من مشایخ الکشی و علیه اعتمد فی رجاله، فالروایة معتبرة، و اعراض المشهور عنها مع وضوح دلالتها لا یقدح. لعمل الشیخ بها، و تقویة الشهید ایاها، و اعتماد جملة من المتأخرین علیها، مضافاً إلی احتمال بنائهم علی کون المورد من التعارض بین الروایة و غیرها، و ان الترجیح مع الثانی، و یدل علیه ایضاً خبر رجاء ابن أبی الضحاک فی حکایة فعل الامام الرضا (علیه السلام): کان یصلی الوتیرة فی السفر «۲».

ثمّ ان مقتضی اطلاق کلام المصنف رحمه اللّه و غیره سقوط النوافل الیومیة عن المسافر فی الاماکن الاربعة، و هو الاقوی، اذ مقتضی اطلاق النصوص تعین القصر فی السفر، و سقوط النوافل الیومیة فیه، و الاخبار الدالة علی جواز الاتمام فی الاماکن الاربعة «۳» توجب تقیید اطلاقها من حیث الحکم الاول، و اما من حیث الحکم الثانی

---

(۱) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب اعداد الفرائض حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب اعداد الفرائض حدیث ۸.

(۳) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب صلاة المسافر.

و من الصلوات الواجبة الجمعة و العیدان و الکسوف و الزلزلة و الآیات و الطواف و الجنائز و المنذور و شبهه و ما عدا ذلک مسنون الفصل الثانی فی اوقاتها إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر

فلا دلیل علی تقییدها. و الروایات «۱» الدالة علی محبوبیة اکثار الصلاة فی الاماکن الاربعة و استحباب التطوع فیها لا تدل علی مشروعیة نوافل النهار کی تقید بها المستفیضة المتقدمة.

ثمّ انه قد عرفت فی اول الکتاب ان الصلوات الواجبة سبع، و قد عدها المصنف ثمانیاً حیث قال بعد ذکر الصلاة الیومیة و من الصلوات الواجبة الجمعة و العیدان و الکسوف الشامل للخسوف و الزلزلة و الآیات و الطواف و الجنائز و المنذور و شبهه و ما عدا ذلک مسنون و قد عرفت ان الاختلاف انما نشأ من اختلاف الانظار فی دخول بعض و خروجه، و ادراج بعضها فی بعض و اخراجه.

و کیف: کان فسنذکر تفصیل کل واحدة منها فی مواضعها ان شاء اللّه تعالی.

الفصل الثانی فی اوقاتها

[اوقات الصلوات]

وقت الظهرین

اشارة

و النظر فی مقادیرها و احکامها أما الاول: ف إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر و العصر، و یمتد وقتهما إلی ان تغرب الشمس بلا خلاف فیه فی الجملة، و تحقیق القول فیه: ان الکلام یقع فی مقامین: الاول: فی المبدأ، الثانی: فی المنتهی.

[المقام الاول: فی مبدإ وقتهما]

اشارة

أما المقام الاول: فتدل على دخول وقت الظهرين بالزوال على سبيل الترتيب

---

(۱) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب صلاة المسافر.

]...[

أو التشريك على الخلاف الآتى، مضافاً إلى الاجماع، الآية الشريفة أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلى غَسَقِ اللَّيْلِ «۱» و الدلوك هو الزوال كما عن جماعة من اللغويين.

و تدل عليه بعض الاخبار الآتية و النصوص المستفيضة كصحيح زرارة عن أبى جعفر (عليه السلام) انه قال: إذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر و العصر «۲».

و صحيح عبيد بن زرارة: سالت أبا عبد اللّه (عليه السلام) عن وقت الظهر و العصر، فقال: إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر و العصر جميعاً إلا ان هذه قبل هذه، ثمّ انت فى وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس «۳». إلى غير ذلك من الروايات الصريحة فى ذلك.

و ما توهم ان يعارض هذه الاخبار انما هى طائفتان من النصوص: الاولى: ما تدل بظاهرها على ان وقت الظهر بعد الزوال بقدم كصحيح إسماعيل بن عبد الخالق: سألت أبا عبد اللّه (عليه السلام) عن وقت الظهر، قال: بعد الزوال بقدم أو نحو ذلك الا فى يوم الجمعة أو فى السفر فإن وقتها حين تزول الشمس «۴». و نحوه موثق سعيد الاعرج «۵».

الثانية ما تدل على ان وقت الظهر يدخل بعد الزوال بقدمين على ما فى رواية، و بذراع على ما فى اخرى، و هما واحد كما صرح به فى بعض النصوص، و هذه الطائفة تدل على ان وقت العصر بعد الزوال بذراعين و اربعة اقدام كصحيح زرارة عن أبى جعفر (عليه السلام): سألته عن وقت الظهر، فقال: ذراع من الشمس و وقت العصر

---

(۱) سورة الاسراء آية ۷۸.

(۲) الوسائل- باب ۴- من ابواب المواقيت حديث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۴- من ابواب المواقيت حديث ۲۱.

(۴) الوسائل- باب ۸- من ابواب المواقيت حديث ۹.

(۵) الوسائل- باب ۸- من ابواب المواقيت حديث ۱۵.

]...[

ذراع من وقت الظهر فذلك اربعة اقدام من زوال الشمس «۱». و نحوها غيرها.

و لكن هاتين الطائفتين لا تصلحان لمعارضة النصوص الكثيرة الصريحة فى دخول الوقت بالزوال المعتضدة بقول المسلمين و عملهم، مع قابليتهما للحمل على ما لا ينافى تلك النصوص كما ستمر عليك، فلا شبهة فى الحكم.

و انما الكلام فى تعيين ما اريد من هاتين الطائفتين، و الذى يقوى فى النظر ان المراد من الطائفة الاولى بيان اول وقت فعلها مترتبة على النافلة التى يقرب زمان فعلها بعد الوضوء من قدم، فكانه (عليه السلام) نبه بذلك على ان مقدار قدم مما ينبغى الاشتغال فيه بالنافلة، فالتحديد به لا يكون إلا من حيث ان هذا المقدار من الوقت هو الذى يسع فعل النافلة، و تشهد به النصوص الدالة على ان

العبرة بالفراغ من النافلة کصحیح الحارث بن المغیرة و ابن حنظلة و ابن حازم عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر إلا ان بین یدیها سبحة، و ذلک إلیک ان شئت طولت و ان شئت قصرت «۲». و نحوه غیره.

و بالجملة: مقتضی الجمع بین ما دل علی ان وقت الظهر من اول الزوال، و ما دل علی ان وقتها بعد الزوال بقدم، و ما دل علی ان العبرة بالفراغ من النافلة: ان وقت الظهر یدخل بالزوال، إلا انه لاجل مزاحمتها لفعل النافلة تاخر زمان اداء الفریضة عن أول الوقت بمقدار زمان فعل النافلة، و حیث ان فعل النافلة مستحب فیجوز تقدیم الظهر و الاتیان بها اول الزوال.

و اما الطائفة الثانیة: فالظاهر ان المراد منها بیان الوقت الذی یختص بالفریضة و لا تجوز فیه النافلة، و هو انما یکون بعد القدمین، و اما قبل ذلک فالوقت مشترک بینهما،

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب المواقیت حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۵- من ابواب المواقیت حدیث ۱.

حتی یمضی مقدار اربع ثمّ یشترک الوقت بینها و بین العصر

و یشیر إلی ذلک ما فی بعض اخبار الباب من ان جعل الذراع انما یکون لمکان الفریضة «۱»، و یؤیده ما فی بعضها الآخر من ان وقت الظهر فی الجمعة و فی السفر انما هو بعد الزوال بلا فصل «۲».

و بالجملة: من تأمل فی اخبار الباب یظهر له ان هذا المقدار من الوقت انما جعل للنافلة لدفع مرجوحیة التطوع فی وقت الفریضة لا انه لا یجوز اتیان الظهر قبله.

اختصاص اول الوقت بالظهر

ثمّ ان المشهور بین الاصحاب ان اول الوقت یختص بالظهر حتی یمضی مقدار اربع رکعات ثمّ یشترک الوقت بینها و بین العصر و علیه فلو اتی بالعصر فیه نسیاناً أو غفلة قبل الظهر، أو أنه دخل فی الظهر قبل الزوال بتخیل دخول الوقت و صلی العصر بعدها ثمّ تبین انه زالت الشمس بعد الظهر قبل العصر تبطل، و لا یمکن تصحیحها بحدیث (لا تعاد) کما لا یخفی.

و خالف فی ذلک الصدوقان و جماعة غیرهما من الفقهاء، و ذهبوا إلی انه إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر و العصر إلا ان هذه قبل هذه، فلا محالة العالم الملتفت لیس له تقدیم العصر، و أما لو قدمها نسیاناً أو غفلة فتصح لحدیث (لا تعاد)، و عن المعتبر: شیوع القول بذلک بین القدماء، و هو الاقوی.

و قد استدل للمشهور بأمور:

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب المواقیت حدیث ۱۸.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب المواقیت حدیث ۱۵.

]...[

الاول: ما ذکره صاحب المدارک: من ان ایقاع العصر فی اول الزوال ممتنع للعامد و الناسی لعدم الاتیان بالمأمور به علی وجهه، و

انتفاء ما یدل علی صحته مع المخالفة، و إذا امتنع وقوع العصر عند الزوال انتفی کون ذلک وقتاً لها، اذ لا معنی لوقت الفریضة إلا ما جاز ایقاعها فیه و لو علی بعض الوجوه.

و فیه: ان هذا دور واضح، اذ بطلان العصر للناسی یتوقف علی القول بالاختصاص، و إلا فمقتضی حدیث (لا تعاد) صحتها، فاثبات الاختصاص به دوری.

الثانی: ما ذکره صاحب الحدائق حکایة عن المختلف ملخصاً له فقال: و ملخصه ان القول باشتراک الوقت حین الزوال بین الصلاتین مستلزم لأحد الباطلین، اما تکلیف ما لا یطاق، أو خرق الاجماع فیکون باطلًا، بیان الاستلزام ان التکلیف حین الزوال إما ان یقع حینئذ بالعبادتین معاً أو باحداهما لا بعینها، أو بواحدة معینة، و الثالث خلاف فرض الاشتراک، فیتعین احد الاولین، علی ان المعینة ان کانت هی الظهر یثبت المطلوب، و ان کانت هی العصر لزم خرق الاجماع، و علی الاحتمال الاول یلزم تکلیف ما لا یطاق، و علی الثانی یلزم خرق الاجماع، اذ لا خلاف فی ان الظهر مرادة بعینها حین الزوال لا لأنها احد الفعلین. انتهی.

و فیه: ان التکلیف بهما معاً لا- یکون محالًا، لا-ن الوقت یسع الجمیع، فاللا-زم علی المکلف فی الفرض الاتیان بهما جمیعاً مخیراً فی البدأة بایتهما شاء، لکن لا یجوز ذلک فیما نحن فیه لقوله (علیه السلام): ان هذه قبل هذه. و حیث انه مختص بحال التذکر ففی حال النسیان نلتزم بان المأمور به فی اول الوقت لیس الظهر بعینها.

و دعوی مخالفته للاجماع مندفعة بانه انما هو بالنسبة إلی الملتفت المتذکر، و هو غیر مستلزم للاختصاص، اذ القائلون بالاشتراک لا ینکرون لزوم الاتیان بالظهر تعییناً فی اول الزوال للمتذکر، و محل الخلاف انما هو فی صورة النسیان، و لا إجماع علی

]...[

عدم الامر بهما مخیراً فی البدأة بایتهما شاء فیها.

فان قلت: ان تکلیف الناسی بخصوصه فی اول الوقت بالعصر غیر معقول، اذ الناسی ان التفت إلی نسیانه انقلب إلی الذاکر، و إلا فلا یمکن انبعاثه عنه.

قلت: ان التکلیف بالعصر متوجه إلی عامة المکلفین، إلا- انه یشترط ترتبها علی الظهر لقوله (علیه السلام): إلا- ان هذه قبل هذه. و شرطیة الترتیب بمقتضی حدیث (لا تعاد) مختصة بحال الذکر، و علی فالناسی و ان کان غیر ملتفت إلی نسیانه إلا انه ملتفت إلی ان ما یأتی به، انما یأتی به بما هو مأمور به، و هذا المقدار کاف فی صحة العمل، و ان لم یکن الآتی ملتفتاً إلی کیفیة الامر، هذا مضافاً إلی انه لو سلم عدم معقولیة تکلیف الناسی و الغافل بایقاع العصر فی أول الوقت، لکن یکفی فی صحة العبادة اتیانها بداعی المحبوبیة.

الثالث: الاستثناء الذی یکون فی جملة من الروایات و هو قوله (علیه السلام): إلا ان هذه قبل هذه. بدعوی انه استثناء من قوله (علیه السلام): إذا زالت الشمس فقد دخل الوقتان. و حیث ان الظاهر من الاستثناء کونه متصلًا لا منقطعاً فیدل علی ان دخول الوقتین بالزوال انما یکون علی سبیل الترتیب، و ان ما ذکر من دخولهما به انما هو باعتبار المجموع، فبمقدار اداء الظهر یکون الوقت مختصاً بها، و بعده یدخل وقت العصر.

و فیه: ان الاستثناء لا یکون متصلًا و إلا کان الاولی ان یقال إلا ان وقت هذه قبل وقت هذه، بل الظاهر منه مجرد الترتیب، فتکون هذه الجملة مسوقة لدفع توهم جواز البدأة بکل من الصلاتین بمقتضی قوله (علیه السلام): دخل الوقتان. فهذه النصوص تدل علی الاشتراک، لا سیما مع اشتمال بعضها علی ما لا یمکن حمله علی ما ذکر کمصحح عبید بن زرارة: إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر و العصر جمیعاً

]...[

إلا ان هذه قبل هذه «۱». فان قوله (علیه السلام) (جمیعاً) یجعل هذا الخبر و ما ضاهاه کالنص فی ارادة دخول وقت العصر ایضاً بالزوال. و ان الاستثناء انما یکون مسوقاً لدفع توهم جواز البدأة بکل من الصلاتین.

الرابع: مرسل داود بن فرقد عن بعض اصحابنا عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر حتی یمضی مقدار ما یصلی المصلی اربع رکعات، فاذا مضی مقدار ذلک فقد دخل وقت الظهر و العصر حتی یبقی من الشمس مقدار ما یصلی اربع رکعات، فاذا بقی مقدار ذلک فقد خرج وقت الظهر و بقی وقت العصر حتی تغیب الشمس «۲». و لظهوره فی مدعی المشهور قد اشتهر الاستدلال به، و به یقید اطلاق الاخبار المتقدمة.

و اورد علیه بضعف السند، و اجیب عنه: بان سنده صحیح إلی الحسن بن فضال، و بنو فضال ممن امرنا باخذ روایاتهم.

و فیه: ان الامر باخذ الروایة منهم انما یدل علی ان اعوجاج مذهبهم لا یضر بوثاقتهم فی النقل، و أما ان من ینقلون عنه الذی هو مجهول عندنا فلا یدل علی توثیقه.

فالحق فی الجواب ان یقال: ان ضعف السند مجبور بعمل الاصحاب و اشتهار التمسک به، لا سیما بما فی ذیله من اختصاص مقدار اربع رکعات قبل انتصاف اللیل بالعشاء الآخرة حیث ان الاصحاب افتوا به، و لا مدرک لهم سوی هذا المرسل، فهو من حیث السند خال عن الاشکال، و اما من حیث الدلالة فلا ریب ایضاً فی ظهوره فی الاختصاص و لا کلام فیه.

---

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب المواقیت حدیث ۲۱.

(۲) الوسائل- باب ۴- من ابواب المواقیت حدیث ۷.

]...[

انما الکلام فی الجمع بینه و بین النصوص المتقدمة التی عرفت انها صریحة فی دخول وقت العصر ایضاً بالزوال و عدم اختصاص اول الوقت بالظهر، و ما ذکر من تقییدها بالمرسل غیر صحیح کما هو واضح.

و الذی یقوی فی النظر فی مقام الجمع ان المرسل و ان کان ظاهراً فی الاختصاص إلا انه لأظهریة تلک النصوص- بل صراحتها- فی الاشتراک یحمل علی دخول الوقت الفعلی بملاحظة اعتبار الترتیب بین الصلاتین، بمعنی ان مقدار اربع رکعات من اول الزوال مختص بالظهر من حیث الخروج عن عهدتها، و أما بعده فالوقت مشترک و یجوز للمکلف الخروج عن عهدة الظهر بتأخیرها إلی ذلک الوقت. و اتیانها فیه، و له تقدیمها علیه و ایقاع العصر فیه، و هذا المعنی لا ینافی صلاحیة اول الوقت لوقوع العصر فیه فی بعض الفروض النادرة مثل صورة النسیان و الغفلة، و بذلک یرتفع التعارض بین الاخبار و یثبت القول بالاشتراک.

و ان ابیت عما ذکرناه و قلت: انه لیس جمعاً عرفیاً، فحیث لا یمکن الجمع بنحو آخر فلا بد من الرجوع إلی المرجحات و الترجیح مع تلک النصوص لوجوه لا تخفی.

فتحصل مما ذکرناه: ان القول بالاختصاص بمعنی انه لو وقع العصر فی ذلک الوقت علی وجه کانت شرطیة الترتیب بین الصلاتین ساقطة کما فی صورة النسیان تقع باطلة لا دلیل علیه، بل قد عرفت ان مقتضی الاخبار صلاحیة اول الوقت لوقوع العصر فیه، و ان اعتبار الترتیب مانع عن الفعلیة، ففی الفروض التی یسقط الترتیب بمقتضی حدیث (لا تعاد) تصح صلاة العصر الواقعة فی اول الوقت: هذا کله من حیث المبدأ.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۰

إلی ان یبقی لغروب الشمس مقدار اربع رکعات فیختص بالعصر

[المقام الثانی:] آخر وقت الظهرین

اشارة

و أما المقام الثانی: فیمتد وقتهما إلی ان یبقی لغروب الشمس مقدار اربع رکعات فیختص بالعصر بمعنی ان التکلیف بها یصیر فعلیاً و منجزاً فیه و لو لم یأت بالظهر، و لا یجوز الاتیان بالظهر فیه فی حال الذکر، لا ان الوقت غیر صالح لوقوعها فیه خلافاً لما عن المشهور من عدم قابلیة الوقت لوقوعها فیه و لو فی حال النسیان، فالکلام یقع فی موردین:

[امتداد وقتهما إلی الغروب]

الاول: المشهور بین الاصحاب شهرة عظیمة: امتداد وقت الظهرین إلی الغروب الذی هو اول وقت العشاءین، و عن المبسوط: انتهاء وقت الظهر للمختار بصیرورة الظل مثل الشاخص، و العصر بصیرورته مثلیه، و المضطر و ذو الاعذار یمتد الوقت لهما إلی الغروب، و نحوه عن الخلاف و الجمل و سلار و ابن حمزة، و عن ابن أبی عقیل: انتهاء وقت الظهر للمختار بالذراع، و انتهاء وقت العصر بذراعین، و عن أبی الصلاح: انتهاء وقته باربعة اسباع. و منشأ الاختلاف اختلاف ظواهر الاخبار.

و تدل علی المشهور نصوص مستفیضة کمرسل داود المتقدم، و مصحح عبید بن زرارة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): إذا زالت الشمس دخل وقت الصلاتین الظهر و العصر جمیعاً إلا ان هذه قبل هذه، ثمّ انت فی وقت منهما جمیعاً حتی تغیب الشمس. «۱».

و خبره الآخر عنه (علیه السلام) فی قوله تعالی أَقِمِ الصَّلٰاةَ لِدُلُوکِ الشَّمْسِ إِلیٰ غَسَقِ اللَّیْلِ قال: ان اللّه تعالی افترض اربع صلوات أول وقتها من زوال الشمس إلی انتصاف اللیل، منها صلاتان اول وقتهما من عند زوال الشمس إلی

---

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب المواقیت حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۱

]...[

غروب الشمس «۱». و نحوها خبر زرارة و غیره «۲».

و استدل للقول الثانی: بصحیح ابن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام) و فیه: لکل صلاة وقتان، و اول الوقتین أفضلهما، و لا ینبغی تأخیر ذلک عمداً و لکنه وقت من شغل أو نسی أو سها أو نام، و لیس لأحد أن یجعل آخر الوقتین وقتاً إلا من عذر أو علة «۳».

و المروی عن تفسیر القمی رحمه اللّه مرسلًا عنه (علیه السلام) فی قوله تعالی فَوَیْلٌ لِلْمُصَلِّینَ تأخیر الصلاة عن اول الوقت لغیر عذر «۴».

و دلالة الخبرین علی هذا القول تتوقف علی ان یکون المراد من اول الوقت الوقت الاول کما هو الظاهر منهما، و ان یکون هو للظهر صیرورة ظل کل شیء مثله، و للعصر صیرورته مثلیه، و هو کذلک کما تدل علیه جملة من النصوص کصحیح احمد ابن محمد: سألته عن وقت صلاة الظهر و العصر، فکتب: قامة للظهر، و قامة للعصر «۵». و نحوه غیره، و ستعرف ان المراد من القامة قامة الشاخص.

و یرد علیه: مضافاً إلی قصور الصحیح دلالة و المرسل سنداً، اذ قوله (علیه السلام) فی الصحیح: و لیس لأحد ... الخ و ان کان ظاهراً

فی عدم جواز التأخیر، لکن ظاهر قوله: أول الوقتین افضلهما. خلافه، فان مقتضی ذلک مشارکة الوقت الثانی له فی اصل الفضیلة، و کذا قوله (علیه السلام): و لا ینبغی تأخیر ذلک عمداً. ظاهر فی عدم حرمة التأخیر: ان الاخبار المتقدمة الدالة علی مذهب المشهور صریحة فی امتداد

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب المواقیت حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب المواقیت حدیث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب المواقیت حدیث ۱۳.

(۴) الوسائل- باب ۳- من ابواب المواقیت حدیث ۲۰.

(۵) الوسائل- باب ۸- من ابواب المواقیت حدیث ۱۲.

]...[

الوقت للمختار إلی الغروب، و لا یمکن حملها علی المضطر وذی العذر، اذ المتبادر من تحدید وقت الواجبات لیس إلا الوقت الذی یجوز الاتیان فیه اختیاراً، و بعبارة اخری: المنسبق إلی الذهن منه کون الوقت وقتاً للعمل من حیث هو لا بشرط الاضطرار و العذر، و هذا بخلاف ما استدل به لهذا القول، فانه یمکن حمله علی وقت الفضیلة، مع انه لو سلم التعارض و عدم امکان الجمع بینهما بما ذکرناه لا بدّ من الرجوع إلی المرجحات و الترجیح مع تلک النصوص لوجوه غیر خفیة.

و بما ذکرناه ظهر الجواب عما استدل به للقول بانتهاء وقت الظهر باربعة اسباع و هو خبر ابراهیم الکرخی: سألت أبا الحسن موسی (علیه السلام): متی یدخل وقت الظهر؟ قال: إذا زالت الشمس، قلت: متی یخرج وقتها؟ فقال: من بعد ما یمضی اربعة اقدام «۱». فانه لا بد من حمله علی وقت الفضیلة، و الاختلاف بین الطائفتین محمول علی اختلاف مراتب الفضل.

و أما ما استدل به للقول بانتهاء وقتها بالذراع: فالظاهر من بعضه دخول الوقت بعده لا کونه وقتاً کصحیح زرارة: وقت الظهر علی الذراع «۲». و نحوه غیره، و بعضه محمول علی ذلک بقرینة ما فیه من التعلیل بقوله (علیه السلام): لئلا یکون تطوع فی وقت فریضة.

فتحصل من ما ذکرناه: ان وقت الظهرین للمختار یمتد إلی الغروب، و ان انتهاء الوقت الاول- و هو وقت الفضیلة- للظهر ببلوغ الظل مثل الشاخص، و للعصر بالمثلین.

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب المواقیت حدیث ۳۲- ۳.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب المواقیت حدیث ۳۲- ۳.

]...[

[اختصاص آخر الوقت بالعصر

المورد الثانی: فی اختصاص آخر النهار بالعصر بمقدار ادائها، و یدل علیه مرسل داود المتقدم، و صحیح الحلبی- فی حدیث- قال: سألته عن رجل نسی الاولی و العصر ثمّ ذکر عند غروب الشمس، قال (علیه السلام): ان کان فی وقت لا یخاف فوت احداهما فلیصل

الظهر ثمّ ليصل العصر، و ان هو خاف ان يفوته فليبدأ بالعصر و لا يؤخرها فيكون قد فاتتاه جميعاً، و لكن يصلى العصر فيما قد بقى من وقتها ثمّ ليصل الاولى بعد ذلك على اثرها «۱». و لكن غاية ما يدل عليه الصحيح عدم كون آخر الوقت وقتاً للظهر لدى المزاحمة و فى حال الذكر و الالتفات و عدم الاتيان بالعصر، و أما عدم صلاحيته رأساً لفعلها حتى على تقدير البراءة من العصر كما لو اتى بها فى الوقت المشترك على وجه صحيح أو تخيل الاتيان بها أو نسى عنها فلا، و أما المرسل، و ان كان ظاهره الاختصاص بالمعنى المنسوب إلى المشهور، إلا انه لا بد من حمله على ما ذكرناه لصحيح عبيد المتقدم: إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر و العصر جميعاً إلا ان هذه قبل هذه ثمّ انت فى وقت منهما جميعاً حتى تغيب الشمس «۲». فانه صريح فى بقاء وقت الظهر إلى الغروب، و ان نسبة جميع اجزاء الوقت إلى كل واحدة من الصلاتين نسبة واحدة بلا فرق بينهما.

و قد استدل بعض اعاظم المحققين للزوم اتيان العصر إذا بقى مقدار ادائها قبل مغيب الشمس بقوله (عليه السلام) فى الاخبار المتقدمة (إلا ان هذه قبل هذه)

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب المواقيت حديث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۴- من ابواب المواقيت حديث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۴

]...[

بدعوى انه كما يدل بالالتزام العقلى على امتناع تعلق الامر بفعل العصر فى اول الوقت مع كونه مكلفاً بايقاع الظهر قبلها، كذلك يدل على امتناع تعلقه بفعل الظهر فى آخر الوقت مع كونه مكلفاً بايقاع العصر بعدها، فلو تعلق امر مطلق مثلًا بصلاة الظهر من الزوال إلى الغروب على سبيل التوسعة، ثمّ ورد امر آخر بايقاع العصر بعدها لوجب تقييد كل من الامرين بالآخر و جعلهما بمنزلة أمر واحد متعلق بكلا الفعلين على سبيل الترتيب، فلو تركهما حتى لم يبق من الوقت إلّا مقدار اداء احدهما فقد فاتت الظهر، إذ لا يعقل بقاء امرها مع الامر بايقاع العصر بعدها قبل ان تغيب الشمس، فلا بد من الاتيان بالعصر لبقاء وقتها.

و فيه: ان النصوص انما تدل على اشتراط العصر بوقوع الظهر قبلها لاشتراط الظهر بوقوع العصر بعدها، و لذا لو أتى بالظهر خاصة لا شبهة فى سقوط امرها، فحينئذ لو لم يبق من الوقت إلّا مقدار اداء احدى الصلاتين فلا محالة يسقط الامر باحداهما، و حيث ان امر الظهر مطلق غير مشروط بشىء، و الوقت صالح لوقوعها فيه، و العصر مشروطة بوقوع الظهر قبلها، و لا يمكن تحصيل الشرط فيكون الساقط هو الامر بالعصر، فالصحيح هو التمسك بصحيح الحلبى و مرسل ابن فرقد.

ثمّ انك قد عرفت انه على القول بالاختصاص بالمعنى المختار لو اتى بالعصر فى الوقت المشترك على وجه صحيح بان نسى الاولى او صلاها ثمّ انكشف فسادها، يجوز الاتيان بالظهر فيه و تقع أداءً، بل يصح الاتيان بالظهر فيه و تقع أداءً حتى مع تنجز التكليف بالعصر، أما بناءً على القول بصحة الترتب فواضح، و اما بناءً على عدمه فلكفاية الاتيان بها بداعى المحبوبية، بل بناءً على القول بالاختصاص بمعنى خروج وقت الظهر رأساً يمكن تصحيح الظهر الواقعة فيه قضاءً، إما بالترتب أو بالملاك.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۵

و إذا غربت الشمس وحده غيبوبة الحمرة المشرقية دخل وقت المغرب إلى ان يمضى مقدار ادائها ثمّ يشترك الوقت بينها و بين العشاء إلى ان يبقى لانتصاف الليل مقدار اربع فيختص بالعشاء

و دعوى ان ما يدل على الاختصاص يدل على عدم صحة الشريكة فيه أداءً و قضاءً، مندفعة بانه انما يدل على كونه وقتاً للعصر كسائر

ادلة التوقیت، و لا نظر له إلی بطلان الشریکة و عدم صحتها بوجه.

فرع: إذا ارتفع العذر المانع من الصلاة فی اثناء الوقت المشترک بمقدار صلاة واحدة ثمّ حدث ثانیاً فهل یجب الاتیان بالاولی کما قیل لان ذلک الوقت اول وقت یکون مأموراً بالصلاة فیختص بالاولی، أو یجب الاتیان بالثانیة لانه آخر وقت یمکنه ایقاع الصلاة فیه، أو یکون مخیراً بینهما؟ وجوه: اقواها الاول، لا لما ذکر لانه یرد علیه ان ما دل علی الاختصاص دل علی اختصاص اول الوقت الذی جعل فی اصل الشرع و هو الزوال لا أول الوقت بالنسبة إلی تکلیف هذا الشخص، و بهذا یظهر الجواب عما استدل به للقول الثانی، بل لان الوقت صالح لوقوع کل منهما فیه، و لکن الظهر مطلقة و العصر مشروطة بوقوع الظهر قبلها، فلا محالة ینجز الامر بالظهر، و یسقط الامر بالعصر. و دعوی انصراف ادلة الترتیب عن مثل الفرض کما تری.

[وقت العشاءین]

اول وقت المغرب و العشاء

و إذا غربت الشمس وحده غیبوبة الحمرة المشرقیة علی الاشهر و استتار القرص علی الاقوی دخل وقت المغرب إلی ان یمضی مقدار ادائها ثمّ یشترک الوقت بینها و بین العشاء إلی ان یبقی لانتصاف اللیل مقدار اربع رکعات (فیختص بالعشاء) هذا للمختار، و أما المضطر و ذو العذر، فیمتد وقتهما لهما إلی طلوع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۶

]...[

الفجر، فها هنا امور:.

الاول: لا ریب فی دخول وقتهما بالغروب فی الجملة، و فی الجواهر: هو من ضروریات الدین، و تدل علیه الاخبار المتواترة کصحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): إذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب و العشاء الآخرة «۱». و هذا مما لا کلام فیه، و انما الخلاف فی تحدید الغروب، و الاشهر تحدیده بذهاب الحمرة المشرقیة عن سمت الرأس، و الظاهر انه لیس مرادهم بذلک کون المراد من غروب الشمس غروبها عن افق المصلی، و یکون زوال الحمرة علامة له لیکون مرجعاً عند الشک، بل مرادهم تحدید الغروب بذهاب الحمرة، فیکون المراد من الغروب وصول الشمس تحت الافق إلی حد یقارن ذهاب الحمرة، و عن جماعة من القدماء کالصدوق فی العلل و الشیخ فی المبسوط و الاستبصار و ابن أبی عقیل و المرتضی و جماعة من المتأخرین: انه یعلم باستتار القرص و غیبته، و نسب هذا القول إلی اکثر الطبقة الثالثة، و علی هذا فلا وجه لطرح الاخبار الظاهرة فی هذا القول أو حملها علی التقیة أو نحوها، بل لا بد من ملاحظة الروایات و الجمع بینها.

و کیف کان: فقد استدل للقول الاول باخبار کثیرة:

منها: مصحح یزید بن معاویة عن الامام الباقر (علیه السلام): إذا غابت الحمرة من هذا الجانب- یعنی من المشرق- فقد غابت الشمس من شرق الارض و غربها «۲». لانه یدل علی ان غیبوبة الشمس التی جعلت موضوعاً للحکم هی ما یلازم زوال الحمرة من ناحیة المشرق.

و فیه: انه (علیه السلام) فسر الجانب بقوله من المشرق و لا ریب فی ان

---

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب المواقیت حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب المواقیت حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۷

]...[

المشرق هو خصوص المحل الذی تطلع منه الشمس و هو الافق لأربع الفلک، و معلوم ان زوال الحمرة عن الافق انما یکون فی اول استتار القرص، و یؤید ما ذکرناه قوله (علیه السلام) (فقد غابت) لانه کما ستعرف لیست غیبوبة الشمس بنفسها مجملة، بل هی واضحة مبینة و عبارة عن استتار القرص فی الافق.

و منها: مرسل علی بن احمد بن اشیم عن بعض اصحابنا عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): وقت المغرب إذا ذهبت الحمرة من المشرق و تدری کیف ذلک؟ قلت: لا، قال (علیه السلام): لان المشرق مطل علی المغرب هکذا (و رفع یمینه فوق یساره) فاذا غابت هنا ذهبت الحمرة من هاهنا «۱» لظهور صدره فی ارادة الغروب بالمرتبة المقارنة لذهاب الحمرة، و کذلک التعلیل.

و فیه: ان هذا المرسل اظهر من ما قبله فی المعنی الذی ذکرناه لانه (علیه السلام) بین فیه ما قلناه بالتعلیل کما یظهر لمن تدبر فیه.

و منها: خبر محمد بن شریح عن أبی عبد اللّه: سألته عن وقت المغرب، فقال (علیه السلام): إذا تغیرت الحمرة فی الافق و ذهبت الصفرة و قبل ان تشتبک النجوم «۲». و انت بعد ما احطت خبراً بما ذکرناه فی الخبرین المتقدمین تعرف عدم دلالته علی هذا القول، بل هو ظاهر فی القول الآخر لملازمة تغیر الحمرة فی الافق مع استتار القرص.

و بما ذکرناه یظهر عدم دلالة موثق عمار عنه (علیه السلام): انما امرت أبا الخطاب ان یصلی المغرب حین زالت الحمرة من مطلع الشمس فجعل هو الحمرة التی من قبل المغرب «۳». علی هذا القول، بل هو ایضاً یدل علی الثانی.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب المواقیت حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب المواقیت الحدیث ۱۲.

(۳) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب المواقیت حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۸

]...[

و ایضاً انقدح عدم صحة الاستدلال لهذا القول بالنصوص الواردة فی الافاضة من عرفات المحدودة بغروب الشمس کموثق یونس: قلت للصادق (علیه السلام): متی الافاضة من عرفات؟ قال: اذا ذهبت الحمرة، یعنی من الجانب الشرقی. و عن التهذیب نقله مذیلًا بقوله: و اشار بیده إلی المشرق و إلی مطلع الشمس «۱». و نحوه غیره لما عرفت من ان ذهاب الحمرة من المشرق و من مطلع الشمس ملازم لاستتار القرص.

کما انه ظهر عدم دلالة خبر محمد بن علی قال: صحبت الرضا (علیه السلام) فرأیته یصلی المغرب إذا اقبلت الفحمة من المشرق- یعنی السواد «۲» -. لهذا القول.

و منها: الاخبار الدالة علی دخول الوقت ببدو الانجم. کصحیح زرارة: سألت أبا جعفر (علیه السلام) عن وقت افطار الصائم، فقال: حین تبدو ثلاثة انجم «۳». و نحوه غیره.

و فیه: ان ظهور الانجم ایضاً ملازم للاستتار کما یشهد له خبر زرارة الصریح فی ذلک.

و منها: خبر أبان: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام) أی ساعة کان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) یوتر؟ قال: مثل مغیب الشمس إلی

صلاة المغرب «۴». فانه یدل علی انفصال وقت الصلاة عن مغیب الشمس بمقدار یسع الوتر.

و فیه: انه (علیه السلام) قال (صلاة المغرب) و لم یقل وقت المغرب، و حیث انه یمکن ان یکون الفصل لاجل السعی إلی المسجد و الاذان و الاقامة، فلا یدل الخبر

---

(۱) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب احرام الحج من کتاب الحج حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب المواقیت حدیث ۸.

(۳) الوسائل- باب ۵۲- من ابواب ما یمسک عنه الصائم من کتاب الصوم حدیث ۳.

(۴) الوسائل- باب ۵۴- من ابواب المواقیت حدیث ۲.

]...[

علی تأخر وقتها عن المغیب.

و منها: مکاتبة عبد اللّه بن وضاح إلی العبد الصالح (علیه السلام): یتواری القرص و یقبل اللیل ثمّ یزید اللیل ارتفاعاً و تستر عنا الشمس و ترتفع فوق الجبل حمرة و یؤذن عندنا المؤذن أ فأصلی و افطر ان کنت صائماً، أو انتظر حتی تذهب الحمرة التی فوق الجبل؟ فکتب (علیه السلام): اری لک ان تنتظر حتی تذهب الحمرة و تأخذ بالحائطة لدینک «۱».

و فیه: عدم ظهور الحمرة التی ترتفع فوق الجبل فی الحمرة المشرقیة، اذ یحتمل ان یکون المراد منها الصفرة الحاصلة فی الاماکن العالیة عند اشراف الغروب، أو الحمرة العارضة الموجبة للشک فی استتار القرص فی الافق، فیکون الامر بالاحتیاط لاجل کون الشبهة موضوعیة کما یشهد له التعبیر بالاحتیاط، اذ لو کانت الشبهة حکمیة کان علیه بیان الحکم لا الأمر بالاحتیاط.

و دعوی: ان التعبیر عن وجوب التأخیر واقعاً تعبداً. بقوله (اری لک ان تأخذ بالحائطة «۲» لاجل التقیة، مندفعة بانه لا شاهد علیها، مع ان الامر بالاحتیاط ایضاً مخالف للتقیة.

و منها: صحیح یعقوب بن شعیب عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال لی: مسوا بالمغرب قلیلًا فان الشمس تغیب من عندکم قبل ان تغیب من عندنا «۳».

و فیه: انه لا یکون المراد من قوله (علیه السلام): فان الشمس تغیب ... الخ انها تغیب حقیقة قبل ان تغیب من عندهم، اذ لا یعتبر غیابها عن جمیع الآفاق بالضرورة، بل کل واحد من افراد المصلی یکون تکلیفه منوطاً بغیبوبتها فی بلده، ففی

---

(۱) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب المواقیت حدیث ۱۴.

(۲) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب المواقیت حدیث ۱۴.

(۳) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب المواقیت حدیث ۱۳.

]...[

روایة عبید اللّه بن زرارة: قال الامام الصادق (علیه السلام)- فی حدیث- فقلت: انما علینا ان نصلی إذا وجبت الشمس عنا، و إذا طلع الفجر عندنا، و لیس علینا إلا ذلک، و علی اولئک ان یصلوا إذا غربت عنهم «۱». فلا محالة یکون المراد منه: انها تغیب بالنظر الخطئی

لوجود سحاب أو جبل أو ضباب أو غیر ذلک، و علیه فالامر بالانتظار لا یدل علی المشهور.

و یؤید ما ذکرناه بل تشهد به امور:.

(۱) عدم تحدید المس بذهاب الحمرة المشرقیة.

(۲) خبر جارود: قال لی ابو عبد اللّه (علیه السلام): یا جارود ینصحون فلا یقبلون، و إذا سمعوا بشیء اذاعوه، قلت لهم: مسوا بالمغرب قلیلًا، فترکوها حتی اشتبکت النجوم، فانا الآن اصلیها إذا سقط القرص «۲».

(۳) انه (علیه السلام) امر بالانتظار بعد المغرب، و الکلام انما هو فی ان المغرب بما ذا یعرف، و هذا الخبر لا یدل علی انه یعرف بذهاب الحمرة، بل قوله (علیه السلام) فی الخبر (فانا الآن اصلیها) یدل علی انه یعلم باستتار القرص.

و منها: مرسل ابن أبی عمیر عمن ذکره عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): وقت سقوط القرص و وجوب الافطار من الصیام ان تقوم بحذاء القبلة و تنفقد الحمرة التی ترتفع من المشرق، فاذا جازت قمة الرأس إلی ناحیة المغرب فقد وجب الافطار و سقط القرص «۳».

و فیه: انه لا بد من طرح المرسل أو حمله علی ما سنذکره لوجهین: (۱) قوله

---

(۱) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب المواقیت حدیث ۲۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب المواقیت حدیث ۱۵.

(۳) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب المواقیت حدیث ۴.

]...[

(علیه السلام): فاذا جازت قمة الرأس إلی ناحیة المغرب فان الحمرة المشرقیة تزول قبل ان تصل إلی قمة الرأس، لا انها تجوز إلی ناحیة المغرب.

(۲) قوله (علیه السلام): سقط القرص. لانه لیس امراً مجهولًا مجملًا لا یفهمه العرف، بل هو من الامور الواضحة عندهم و هو استتاره فی الافق و غیبته عن العین، و هذا لا یکون ملازماً لزوال الحمرة المشرقیة، و علی هذا فلا بد من طرحه ورد علمه إلی اهله أو حمله إما علی بیان العلامة لغروب الشمس فی موارد احتمال حجبها بجبل و نحوه، أو التجاوز عن المشرق و مطلع الشمس بمقدار قمة الرأس، و هذا ملازم للاستتار.

فتحصل مما ذکرناه: انه لم یبق ما یصلح دلیلًا للمشهور، بل بعض ما استدل به لما اختاروه یدل علی القول الآخر.

فان قلت: ان المراد من زوال الحمرة فی هذه النصوص لو کان زوالها من الافق الملازم لاستتار القرص فی مقابله لکان جعل هذه العلامة لغواً، إذ الاستتار اوضح من مثل هذه العلامة.

قلت: انه یفید فی البلاد التی تکون الجبال فی ناحیة مغربها، و تکون مانعة عن العلم باستتار القرص فی الافق.

و علی هذا فالاقوی هو القول الثانی، و تدل علیه- مضافاً إلی ما تقدم- نصوص اخر منها صحیح زرارة: قال ابو جعفر (علیه السلام): وقت المغرب إذا غاب القرص، فان رأیت بعد ذلک و قد صلیت اعدت الصلاة «۱».

و صحیح ابن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): وقت المغرب إذا غربت

---

(۱) الوسائل- باب ۱۶- من المواقیت حدیث ۱۷.

]...[

الشمس فغاب قرصها «۱».

و خبر جابر عن أبی جعفر: قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): إذا غاب القرص افطر الصائم و دخل وقت الصلاة «۲».

و صحیح داود بن فرقد: سمعت أبی یسأل أبا عبد اللّه (علیه السلام): متی یدخل وقت المغرب؟ فقال (علیه السلام): إذا غاب کرسیها، قلت: و ما کرسیها؟ قال (علیه السلام): قرصها، قلت: متی تغیب؟ قال (علیه السلام): إذا نظرت إلیه فلم تره «۳». و نحوه صحیح علی بن حکم «۴».

و خبر عمر بن أبی نصر: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السلام) یقول فی المغرب: إذا تواری القرص کان وقت الصلاة و افطر «۵». إلی غیر ذلک من النصوص المستفیضة الصریحة فی هذا القول، و حیث لا معارض لها فعلیها الاعتماد.

و أما ما ذکره بعض الاکابر من المحققین من ان الاخبار الموافقة للعامة فی مثل هذه الموارد فی انفسها بمنزلة الکلام المحفوف بما یصلح ان یکون قرینة لإرادة خلاف ظاهره فی عدم استکشاف الحکم الواقعی منها، فینبغی ان یعد من سهو القلم، اذ الموافقة للعامة لیست ممیزة لغیر الحجة عنها، بل تکون مرجحة لإحدی الحجتین علی الاخری بعد فقد جملة من المرجحات.

و لو اغمضنا النظر عما ذکرناه، و سلمنا ظهور الطائفة الاولی فیما استدل بها له فلا نسلم ترجیحها علی الثانیة بحکومتها علیها بدعوی انها تفسر الغروب و سقوط

---

(۱) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب المواقیت حدیث ۱۶.

(۲) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب المواقیت حدیث ۲۰.

(۳) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب المواقیت حدیث ۲۵.

(۴) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب المواقیت حدیث ۲۵.

(۵) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب المواقیت حدیث ۳۰.

]...[

القرص باستتاره بنحو لا یبقی له اثر فی ناحیة المشرق، أو انهما من قبیل المطلق و المقید أو المجمل و المبین، و بانها اشهر فتوی بین الاصحاب، و بموافقة الثانیة للتقیة، إذ الحکومة انما تکون فیما إذا کان احد الدلیلین موجباً للتصرف فی عقد وضع الآخر باثبات أو نفی، أو التصرف فی عقد حمله باعطائه ما یوجب تضییقه مثل قوله (علیه السلام): لا ضرر و لا ضرار فی الاسلام. فانه یدل علی ان الاحکام الشرعیة غیر ضرریة، فیوجب اختصاص الاحکام فی الشریعة بغیر موارد الضرر، و عدم کون المورد من صغریات هذا الضابط لا- یحتاج إلی بیان، و الاخبار الثانیة لیست من قبیل المطلق أو المجمل لما عرفت من ان بعضها نص فی ان اول الوقت هو اول وجود الغیاب، و الاولی و ان کانت اشهر من حیث الفتوی إلا ان الثانیة اصح سنداً و اشهر من حیث الروایة، و علیه فلا تصل النوبة إلی الترجیح بمخالفة العامة فتقدم الثانیة لا صحیحة السند و اشهریة الروایة.

و یمکن حمل الاولی علی الاستحباب لکونه اوفق بالاحتیاط، لاحتمال حیلولة الجبل و غیره کما تشیر إلیه ملاحظة التعلیلات الواردة فیها، و قد خرجنا فی هذه المسألة عما یقتضیه وضع الکتاب من الایجاز، و اطلنا الکلام فیها لانها اصبحت مطمحاً لأنظار الفحول فاحببت ان انقح القول فیها بایسعه المجال.

آخر وقت العشاءین

الامر الثانی: المشهور ان آخر وقتهما نصف اللیل مطلقاً، و عن جماعة من الاساطین ذلک للمختار، و اما للمضطر وذی العذر فطلوع الفجر، و قیل: آخره طلوع الفجر مطلقاً، و عن بعض انتهاء وقت المغرب بذهاب الشفق، و العشاء یمتد وقتها إلی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۴

]...[

ثلث اللیل، و الاقوی هو القول الثانی.

و تشهد لکون آخر وقتهما للمختار نصف اللیل جملة من النصوص منها: المعتبرة المستفیضة الواردة فی تفسیر قوله تعالی أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوکِ الشَّمْسِ إِلی غَسَقِ اللَّیْلِ «۱» الدالة علی ان ما بعد غسق اللیل و هو انتصاف اللیل کما فسر به خارج عن الوقت کروایة عبید بن زرارة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): و منها صلاتان اول وقتهما من غروب الشمس إلی انتصاف اللیل «۲». و نحوها غیرها.

و منها: مرسل داود بن فرقد عن بعض اصحابنا عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): إذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتی یمضی مقدار ما یصلی المصلی ثلاث رکعات، فاذا مضی ذلک فقد دخل وقت المغرب و العشاء الآخرة حتی یبقی من انتصاف اللیل مقدار ما یصلی المصلی اربع رکعات، و إذا بقی مقدار ذلک فقد خرج وقت المغرب و بقی وقت العشاء إلی انتصاف اللیل «۳». و قریب منه غیره.

و تشهد لامتداد وقتهما للمضطر وذی العذر إلی طلوع الفجر عدة من الروایات: کصحیح ابن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): ان نام رجل أو نسی ان یصلی المغرب و العشاء الآخرة فان استیقظ قبل الفجر قدر ما یصلیهما کلتیهما فلیصلهما، و ان خشی ان تفوته احداهما فلیبدأ بالعشاء الآخرة، و ان استیقظ بعد الفجر فلیصل الصبح ثمّ المغرب ثمّ العشاء قبل طلوع الشمس «۴». و نحوه موثق أبی بصیر «۵».

---

(۱) سورة الاسراء الآیة ۷۸.

(۲) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب المواقیت حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب المواقیت حدیث ۴.

(۴) الوسائل- باب ۶۲- من ابواب المواقیت حدیث ۴.

(۵) الوسائل- باب ۶۲- من ابواب المواقیت حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۵

]...[

و استدل له: بصحیح ابن سنان فی الحائض: و ان طهرت فی آخر اللیل فلتصل المغرب و العشاء «۱». و قریب منه خبر داود الدجاجی «۲»، و خبر ابن حنظلة «۳».

و فیه: ان غایة ما تدل علیه هذه النصوص انما هو وجوبها علی الحائض، و لا تدل علی وقوعها فی الوقت، و التمسک باصالة عدم التخصیص فی العمومات الدالة علی انها لو طهرت بعد الوقت لا یجب علیها الصلاة لاثبات امتداد الوقت لها إلی طلوع الفجر غیر صحیح، فان مورد التمسک بها هو ما کان فردیة شیء للعام معلومة و شمول الحکم له مجهولًا لا مثل المقام مما یکون الحکم معلوماً،

و الفردیة مشکوکاً فیها فتأمل.

و أما الاشکال علی الروایات فی النائم و الساهی بانها تعارض ما ورد فی تفسیر الآیة الشریفة، و انها مخالفة لما دل علی ذم النائم عن الصلاة، و الامر بالقضاء بعد الانتصاف، و اعراض المشهور عنها، فمندفع بان هذه النصوص اخص مما ورد فی تفسیر الآیة الشریفة، فتقدم علیه.

و ذم النائم انما یدل علی معصیته فی التأخیر فلا ینافی مع بقاء الوقت، و التعبیر بالقضاء أیضاً لا ینافی ذلک لعدم ظهوره فی القضاء المصطلح، و عدم عمل الاصحاب بها یمکن ان یکون لبعض ما تقدم، ثمّ انها و ان وردت فی النائم و الساهی إلا ان الظاهر هو التعدی إلی مطلق المعذور، نعم لا یجوز التعدی إلی غیر المعذور لانه مضافاً إلی انه بلا وجه یلزم معارضة هذه الاخبار مع النصوص المتقدمة، و لا ریب فی تقدمها علیها.

و منه یظهر الجواب عما استدل به للقول الثالث و هی روایة عبید عن الامام الصادق (علیه السلام): لا تفوت الصلاة من اراد الصلاة، لا تفوت صلاة النهار حتی تغیب الشمس، و لا صلاة اللیل حتی یطلع الفجر الی آخر «۴». مضافاً إلی ضعف سندها

---

(۱) الوسائل- باب ۴۹- من ابواب الحیض.

(۲) الوسائل- باب ۴۹- من ابواب الحیض.

(۳) الوسائل- باب ۴۹- من ابواب الحیض.

(۴) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب المواقیت حدیث ۹.

]...[

و قد استدل للقول بان آخر وقت المغرب سقوط الشفق: بطائفتین من الاخبار: الاولی: ما تدل بظاهرها علی ذلک: کموثق إسماعیل بن جابر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): سألته عن وقت المغرب، قال: ما بین غروب الشمس إلی سقوط الشفق «۱».

و روایة زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): و آخر وقت المغرب ایاب الشفق، فاذا آب الشفق دخل وقت العشاء الآخرة «۲». إلی غیر ذلک من النصوص.

الثانیة: ما تدل علی ان لکل صلاة وقتین إلا المغرب: کصحیح زرارة و الفضیل قالا: قال أبو جعفر (علیه السلام): ان لکل صلاة وقتین غیر المغرب فان وقتها واحد، و وقتها وجوبها «۳». و نحوه غیره.

و عن جماعة: ان ذلک للحاضر، و اما المسافر فیجوز التأخیر لها إلی ربع اللیل لجملة من النصوص کصحیح عمر بن یزید: وقت المغرب فی السفر إلی ربع اللیل.

و استدل لان آخر وقت العشاء ثلث اللیل، بجملة من الاخبار: کخبر معاویة ابن عمار: وقت العشاء الآخرة إلی ثلث اللیل «۴». و نحوه غیره.

و لکن لصراحة الروایات المتقدمة فی جواز التأخیر إلی نصف اللیل لا بد من صرف هذه النصوص عن ظاهرها.

و دعوی انه یمکن الجمع بحمل تلک النصوص علی المضطر وذی العذر، مندفعة بانه مضافاً إلی ما عرفت فی الظهرین من عدم امکانه یأبی عن هذا الحمل

---

(۱) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب المواقیت حدیث ۱۴.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب المواقیت حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب المواقیت حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب المواقیت حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۷

]...[

ما تقدم من النصوص الدالة على ان وقتهما لها يمتد إلى طلوع الفجر، فلا مناص عن الجمع بحمل هذه الروايات على الفضيلة، أو كراهة التأخير عن الشفق فى المغرب، و عن ثلث الليل فى العشاء.

و بما ذكرناه ظهر انه لا بد من حمل الاختلاف بين الاخبار فى العشاء على اختلاف مراتب الفضل، و ظهر ايضاً ان الاخبار الدالة على تضيق وقت المغرب محمولة على الوقت الفضلى، كما ظهر ان ما دل على ان وقت المغرب إلى ثلث الليل أو ربعه محمول على التوسعة فى الوقت الاول لأولى الاعذار.

بقى الكلام فى بيان المراد من النصوص الدالة على ان لكل صلاة وقتين إلا المغرب، فقد ذكر بعض الاعاظم من المحققين: ان المراد بالوقتين فيها الوقتان اللذان اتى بهما جبرائيل، أو وضعهما النبى (صلّى اللّه عليه و آله) لكل صلاة بأمره، فيكون استثناء المغرب حينئذ فى محله، فانه (عليه السلام) لم يأت لها إلا بوقت واحد.

و فيه: ان الظاهر منها فعلية الوقتين لكل صلاة إلا المغرب لا انها اشارة إلى اتيان جبرائيل بوقتين و ان كان فعلًا واحداً، فالظاهر ان المراد بالوقتين: الوقت المزاحم بوقت النافلة، و الوقت غير المزاحم، فحينئذ يكون الاستثناء فى محله، اذ ليس قبلها نافلة حتى يكون اول وقتها مزاحماً بوقت النافلة.

و يشهد لذلك امران: الاول: استثناء الجمعة ايضاً فى بعض الاخبار، الثانى: قوله (عليه السلام) فى صحيح زيد: عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): فان وقتها واحد و وقتها وجوبها «۱» أى سقوط الشمس.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب المواقیت حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۸

]...[

اختصاص اول الوقت بالمغرب و اخره بالعشاء

الامر الثالث: فى اختصاص اول الوقت بالمغرب، و آخره بالعشاء.

قد يتوهم كما عن المبسوط و الخلاف و المقنعة: ان اول الوقت إلى ذهاب الحمرة المغربية مختص بالمغرب لجملة من النصوص: كصحيحة بكر بن محمد عن أبى عبد اللّه (عليه السلام) قال: و اول وقت العشاء ذهاب الحمرة، و آخر وقتها إلى غسق الليل «۱».

و صحيحة الحلبى: سألت أبا عبد اللّه (عليه السلام): متى تجب العتمة؟ قال (عليه السلام): إذا غاب الشفق و الشفق الحمرة «۲». و نحوهما غيرهما.

و لكن لا بد من حملها على الفضيلة للاخبار الصريحة فى جواز تقديمها على سقوط الشفق كموثق زرارة عن أبى عبد اللّه (عليه السلام): صلى رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله) بالناس المغرب و العشاء الآخرة قبل الشفق من غير علة فى جماعة، و انما فعل ذلك

لیتسع الوقت علی امته «۳».

و خبره الآخر: سألت أبا جعفر (علیه السلام) و أبا عبد اللّه عن الرجل یصلی العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق؟ فقال (علیه السلام): لا بأس به «۴».

و روایة إسحاق: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) یجمع بین المغرب و العشاء فی الحضر قبل ان تغیب الشفق من غیر علة؟ قال: لا بأس «۵».

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب المواقیت حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۳۳- من ابواب المواقیت حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۳۲- من ابواب المواقیت حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۳۲- من ابواب المواقیت حدیث ۵.

(۵) الوسائل- باب ۳۲- من ابواب المواقیت حیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۹

]...[

و أما اختصاص اول الوقت بمقدار اداء المغرب بها فالکلام فیه بعینه الکلام فی اختصاص اول وقت الظهرین بالظهر، و الادلة مشترکة، و المختار واحد فلا حاجة إلی الاعادة.

و أما اختصاص آخر الوقت بمقدار اداء العشاء بها فیدل علیه مرسل داود، و صحیح ابن سنان المتقدمان، و ظهورهما فی الاختصاص، بمعنی خروج وقت المغرب و ان کان لا- ینکر، إلا- انه لا بد من حملهما علی الاختصاص بمعنی کونه وقتاً فعلیاً لدی المزاحمة، أی الوقت الذی یکون المکلف مأموراً بایقاع العشاء فیه لا- الوقت الشأنی، بحیث لا- یصلح لوقوع المغرب فیه صحیحة و لو فی بعض الفروض النادرة لاجل روایة عبید و غیرها، کما عرفت فی الظهرین.

ثمّ ان الظاهر ان حد وقت الاختصاص مقدار اداء الصلاة علی حسب ما تقتضیه وظیفة المصلی لا خصوص اربع رکعات، کما عن جماعة التعبیر بمقدار الاداء، و علیه فیختص آخر الوقت بالعشاء فی السفر بمقدار رکعتین، فعلی هذا لو کان المصلی مسافراً و لم یصل، حتی بقی من الوقت مقدار اداء ثلاث رکعات فالامر یدور بین امور ثلاثة: (۱) الاتیان بالمغرب فتفوت العشاء. (۲) ان یصبر حتی یمضی مقدار رکعة ثمّ یأتی بالعشاء فتفوت المغرب. (۳) ان یأتی أولًا بالعشاء ثمّ یأتی بالمغرب، فتقع رکعة منها فی الوقت و الباقی خارجة، فتصح لقاعدة من ادرک نعم یلزم فوت الترتیب.

و الاقوی هو الاخیر، لان المستفاد من الادلة انه لو دار الامر بین عدم الاتیان بالصلاة فی الوقت، و الاتیان بها خارجه جامعة للاجزاء و الشرائط، و بین الاتیان بها فی الوقت فاقدة لبعض الاجزاء و الشرائط، یتعین الثانی، اذ الشارع لا یرضی بترک الصلاة، و هی لا تسقط بحال، فلا بد فی الفرض من الاتیان بهما بتقدیم العشاء. هذا مضافاً إلی صحیح ابن سنان المتقدم: ان خاف ان تفوته احداهما فلیبدأ بالعشاء.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۵۰

و إذا طلع الفجر الثانی دخل وقت الصبح

و فی المقام لو شرع فی المغرب تفوت العشاء، فلا مناص عن البدأة بها، هذا کله بناء علی عدم جواز اقحام الصلاة فی الصلاة کما هو

الحق، و إلا فلا بد من الشروع فی المغرب، و بعد الاتیان برکعة منها یشرع فی العشاء و یتمها، ثمّ یأتی بما بقی من المغرب.

[وقت الصبح]

أول وقت الصبح

و اذا طلع الفجر الثانی المسمی بالصبح الصادق الذی یعرف باعتراض البیاض الحادث فی الافق المتصاعد فی السماء الذی یکون کالقبطیة البیضاء دخل وقت الصبح أما کون اول الوقت طلوع الفجر فلا خلاف فیه، و تشهد له کثیر من الاخبار کخبر زرارة عن أبی جعفر (علیه السلام): وقت صلاة الغداة ما بین طلوع الفجر إلی طلوع الشمس «۱». و نحوه غیره.

و أما کونه هو الفجر الثانی فتشهد له جملة من النصوص: کمکاتبة علی بن مهزیار إلی أبی جعفر الثانی (علیه السلام): جعلت فداک قد اختلف موالوک فی صلاة الفجر،- إلی ان قال- فکتب بخطه و قرأته: الفجر یرحمک اللّه هو الخیط الابیض المعترض، و لیس هو الابیض صعداء، فلا تصل فی سفر و لا حضر حتی تبینه فان اللّه تعالی ... الخ «۲».

و خبر علی بن عطیة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): الصبح هو الذی إذا

---

(۱) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب المواقیت حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب المواقیت حدیث ۴.

]...[

رایته کان معترضاً کأنه بیاض نهر سوراء «۱». و غیرهما من الاخبار.

و دعوی معارضة هذه النصوص مع خبر زریق عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): انه کان یصلی الغداة بغلس عند طلوع الفجر الصادق اول ما یبدو قبل ان یستعرض «۲». مندفعة بان الفجر الصادق اول ما یبدو انما یکون کالخیط الابیض فی عرض الافق، ثمّ بعد ذلک یصیر عریضاً من فوق.

و علیه فهذا الخبر لا ینافی النصوص المتقدمة، اذ المراد من الاستعراض فیه صیرورته منتشراً فی جهة المشرق لا الاعتراض فی الافق المعتبر فی تحقق الطلوع بمقتضی تلک الاخبار.

ثمّ انه هل یکفی التبین التقدیری، او یعتبر التبین الفعلی، او یفصل بین ان یکون المانع عن التبین هو الغیم و نحوه فیکفی التقدیری، و بین ان یکون ضوء القمر فلا یکفی؟ وجوه: اختار بعض اکابر المحققین رحمهم اللّه الوجه الثالث بدعوی ان ضوء القمر مانع عن تحقق البیاض ما لم یقهره ضوء الفجر، و الغیم مانع عن الرؤیة لاعن التحقق.

و فیه: ان الثابت فی محله کون الافق وراء القمر و ابعد منه، فضوء القمر لا یعقل ان یکون مانعاً عن التحقق، بل یکون مانعاً عن الرؤیة کالغیم.

و الاقوی هو الاول لما اثبتناه فی محله من ان الظاهر من العناوین التی لها طریقیه کالیقین و التبین و نحوهما المأخوذة فی الموضوع کونها ملحوظة بعنوان الطریقیة لا الموضوعیة، فالعبرة بتحقق البیاض فی الافق و لو لم یتبین لمانع، و لا یعتبر التبین الفعلی.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۷- من المواقیت حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۲۸- من ابواب المواقیت حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۵۲

إلی ان تطلع الشمس و أما النوافل فوقت نافلة الظهر إذا زالت الشمس

آخر وقت الصبح

و یمتد وقت الصبح إلی ان تطلع الشمس کما هو المشهور بین الاصحاب، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، و یشهد له خبر زرارة المتقدم و غیره.

و عن الشیخ: ان هذا للمضطر، و أما المختار فوقته إلی طلوع الحمرة و اسفرار الصبح لصحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): وقت الفجر حین ینشق الفجر إلی ان یتجلل الصبح السماء، و لا ینبغی تأخیر ذلک عمداً و لکنه وقت لمن شغل او نسی او نام «۱». و نحوه صحیح عبد اللّه بن سنان «۲».

و فیه: مضافاً إلی عدم ظهورهما فی انتهاء الوقت مطلقاً بطلوع الحمرة کما لا یخفی، لا بد من حملهما علی وقت الفضیلة لخبر زرارة و غیره مثل ما ذکرناه فی الظهرین و العشاءین.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاخبار التی هی مستند التفصیل بین المختار و المعذور فی اوقات الفرائض انما تکون فی مقام بیان تحدید وقت الفضیلة و الاجزاء، و ان ما فیها من الاختلاف محمول علی مراتب الفضل.

هذا تمام الکلام فی اوقات الفرائض.

وقت نافلة الظهرین

و اما اوقات النوافل، فوقت نافلة الظهر إذا زالت الشمس إلی ان یبلغ

---

(۱) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب المواقیت حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب المواقیت حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۵۳

إلی ان یصیر ظل کل شیء مثله

زیادة الفیء سبعی الشاخص کما هو المشهور، و عن جماعة من الاساطین کالشیخ فی الخلاف و المحقق و الشهید الثانیین و المصنف إلی ان یصیر ظل کل شیء مثله و قیل: یمتد وقتها بامتداد وقت الفریضة.

و الاقوی ما هو المشهور لما فی صحیح زرارة عن أبی جعفر (علیه السلام): أ تدری لم جعل الذراع و الذراعان؟ قلت: لم جعل ذلک؟ قال: لمکان النافلة، لکی ان تتنفل من زوال الشمس إلی ان یمضی ذراع، فاذا بلغ فیئک ذراعاً بدأت بالفریضة، و ترکت النافلة، و إذا بلغ فیئک ذراعین بدأت بالفریضة و ترکت النافلة «۱».

و لما فی روایة إسماعیل عنه (علیه السلام): أ تدری لم جعل الذراع و الذراعان؟ قال: قلت: لم؟ قال (علیه السلام): لمکان الفریضة لئلا یؤخذ من وقت هذه و یدخل فی وقت هذه «۲». و نحوهما غیرهما.

و استدل للقول الثانی بصحیح زرارة المتقدم بدعوی ان التقدیر أن الحائط ذراع، فحینئذ ما روی من القامة و القامتین جار هذا المجری لقول الصادق: فی کتاب علی القامة ذراع.

و فیه: ان من تدبر فی النصوص یظهر له ان المراد من القامة قامة الانسان کما هو المتبادر منها، و ما فی کتاب علی من تفسیر القامة بالذراع اراید بها العهد، فلا ینزل علیها اطلاق القامة، هذا مضافاً إلی ان القامة فی الصحیح لم یرد منها الذراع قطعاً لقوله (علیه السلام): فاذا بلغ فیئک ذراعاً.

و استدل للقول الثالث: بالنصوص الدالة علی استحباب هذه النوافل قبل الفریضة بقول مطلق، کقوله (علیه السلام) عند تعداد النوافل: ثمان رکعات قبل

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب المواقیت حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب المواقیت حدیث ۲۱.

فاذا صارت کذلک و لم یصل شیئاً من النافلة اشتغل بالفریضة و لو تلبس برکعة من النافلة زاحم بها الفریضة

الظهر، و ثمان بعدها «۱». و بما دل علی ان النافلة بمنزلة الهدیة متی اتی بها قبلت «۲».

و یرد علی الاولی ان النصوص انما تکون فی مقام بیان محل النافلة أو غیره من الخصوصیات، و لیست مسوقة لبیان امتداد الوقت کی یتمسک باطلاقها، و لو سلم اطلاقها لا بد من تقییده بالاخبار المتقدمة.

و دعوی عدم حمل المطلق علی المقید فی المستحبات، مندفعة بما حققناه فی محله من ان ذلک یتم إذا لم یکن دلیل المقید متضمناً لحکم الزامی نفسی أو ارشادی، و إلا فیحمل المطلق علی المقید، و دلیل المقید فی المقام بما انه متضمن لبیان الشرطیة فلا محالة یحمل علیه المطلق.

و یرد علی الثانیة مضافاً إلی ما اورد علی الاولی انها انما تدل علی صحتها، و لا تدل علی کونها أداءً، بل یظهر من بعضها صحتها قضاءً کروایة القاسم عن الامام الصادق (علیه السلام): ست عشرة رکعة فی أی ساعات النهار شئت ان تصلیها صلیتها، إلا انک إذا صلیتها فی مواقیتها افضل «۳». ف الاقوی امتداد وقتها إلی ان یبلغ الفیء سبعی الشاخص و اذا صارت کذلک و لم یصل شیئاً من النافلة اشتغل بالفریضة و لو تلبس برکعة من النافلة زاحم بها الفریضة لموثق عمار عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): للرجل ان یصلی الزوال ما بین زوال الشمس إلی ان

---

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب اعداد الفرائض و نوافلها.

(۲) الوسائل- باب ۳۷- من ابواب المواقیت.

(۳) الوسائل- باب ۳۷- من ابواب المواقیت حدیث ۵.

و وقت نافلة العصر بعد الظهر إلی ان یصیر ظل کل شیء مثلیه و لو خرج الوقت و قد تلبس برکعة زاحم بها و إلا فلا و وقت نافلة المغرب بعدها إلی ان تذهب الحمرة المغربیة

یمضی قدمان، فان کان قد بقی من الزوال رکعة واحدة أو قبل ان یمضی قدمان اتم الصلاة حتی یصلی تمام الرکعات، و ان مضی

قدمان قبل ان یصلی رکعة بدأ بالاولی و لم یصل الزوال إلا بعد ذلک، و للرجل ان یصلی من نوافل العصر ما بین الاولی إلی ان یمضی اربعة اقدام، فان مضت اربعة اقدام و لم یصل من النوافل شیئاً فلم یصل النوافل، و ان کان قد صلی رکعة فلیتم النوافل حتی یفرغ منها ثمّ یصلی العصر «۱».

و مما ذکرناه ظهر ان وقت نافلة العصر بعد الظهر إلی ان یبلغ زیادة الفیء اربعة اقدام، و لا یمتد وقتها إلی ان یصیر ظل کل شیء مثلیه کما اختاره المصنف رحمه اللّه و جماعة من الاساطین، کما انقدح من موثق عمار المتقدم انه (لو خرج الوقت و قد تلبس برکعة زاحم بها) الفریضة و إلا فلا بل یشتغل بالفریضة.

وقت نافلة المغرب

و عن المشهور ان وقت نافلة المغرب بعدها إلی ان تذهب الحمرة المغربیة و عن المعتبر: نسبته إلی علمائنا، و عن الشهید فی الذکری و الدروس: اختیار امتداد وقتها بامتداد وقت المغرب أو المیل إلیه، و تبعه بعض المتأخرین، و هو متجه لإطلاق ما دل علی الامر بفعلها بعد المغرب، و فی جملة منها: الاهتمام بعدم ترکها فی سفر

---

(۱) الوسائل- باب ۴۰- من ابواب المواقیت حدیث ۱.

و لو ذهبت و لم یکملها اشتغل بالعشاء،

و لا حضر.

و استدل للاول: بانه المعهود من فعل النبی (صلّی اللّه علیه و آله) کما تدل علیه النصوص، و بما دل علی النهی عن التطوع فی وقت الفریضة «۱» بناءً علی ان المراد من وقت الفریضة وقت الفضیلة، و بالاخبار الدالة علی ان المفیض من عرفات إذا صلی العشاء بالمزدلفة یؤخر النافلة إلی ما بعد العشاء «۲»، و بانه المنساق من النصوص الواردة فیه.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن الفعل اعم من التوقیت، مع انه لم یثبت ان النبی (صلّی اللّه علیه و آله) لم یکن یأتی بها قبل العشاء لو کان یؤخر المغرب.

و أما الثانی: فلما سیأتی فی محله من جواز التطوع فی وقت الفریضة، مع انه لا یدل علی التوقیت کما لا یخفی.

و أما الثالث: فلأنه یمکن ان یکون الامر بتاخیر النافلة لاجل استحباب الجمع بین الصلاتین.

و أما الرابع: فلأنه غیر ظاهر الوجه، اذ لیس فی النصوص إلا الامر بها بعد المغرب.

و علی القول الاول لو ذهبت الحمرة و لم یکملها اشتغل بالعشاء کما عن جماعة منهم المصنف فی جملة من کتبه.

و استدل له: بان النافلة لا تزاحم غیر فریضتها لانه لا تطوع فی وقت فریضة. و لکن سیمر علیک ضعف المبنی.

و قیل: لو شرع فیها ثمّ زالت الحمرة یتمها لموثق عمار المتقدم فی نافلة الظهرین

---

(۱) الوسائل- باب ۶۱- من ابواب المواقیت.

(۲) الوسائل- باب ۶- من ابواب الوقوف بالمشعر من کتاب الحج.

و وقت الوتیرة بعد العشاء و یمتد بامتداد وقتها و وقت نافلة اللیل بعد انتصافه

بضمیمة الغاء الخصوصیة، و عموم من ادرک رکعة من الوقت فقد ادرک الوقت کله، لان نافلة المغرب مجموعها بمنزلة صلاة واحدة فلو ادرک منها رکعة فی الوقت یتمها، و لما دل علی النهی عن ابطال العمل، و لان الصلاة علی ما افتتحت.

و الجمیع کما تری، اذ الاول مختص بنافلة الظهرین و التعدی لا وجه له، و الثانی مختص بالفریضة لانه لا إطلاق لدلیله من هذه الجهة، کما ان النهی عن ابطال العمل لا یشمل النافلة، و لیس معنی الصلاة علی ما افتتحت المضی فیما شرع فیه حتی مع اختلال الشرائط، فالاقوی بناءً علی المنع من التطوع فی وقت الفریضة القول الاول.

و وقت الوتیرة بعد العشاء و یمتد بامتداد وقتها کما هو المشهور، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه لإطلاق ادلتها السلیمة عن المعارض. و حیث ان فعلها فی خارج الوقت مشروع فالنزاع فی امتداد وقتها إلی طلوع الفجر کی یکون وقتها اطول من وقت الفریضة لا تترتب علیه ثمرة.

وقت نافلة اللیل

و وقت نافلة اللیل بعد انتصافه بلا خلاف و اجماعاً کما عن المعتبر و المنتهی و الخلاف لمرسلة الصدوق: قال ابو جعفر: وقت صلاة اللیل ما بین نصف اللیل إلی آخره «۱». و تؤیده النصوص المتضمنة لحکایة فعل النبی (صلّی اللّه علیه و آله) الوارد بعضها فی مقام بیان النوافل علی حسب ما جرت به السنة، و ما دل علی نفی البأس

---

(۱) الوسائل- باب ۴۳- من ابواب المواقیت حدیث ۲.

و کلما قرب من الفجر کان افضل و لو طلع و قد تلبس باربع زاحم بها الصبح و إلا قضاها

عن الاتیان بها فی اول اللیل محمول علی العذر للاجماع علی خلافه.

و کلما قرب من الفجر کان افضل اجماعاً کما عن المعتبر و ظاهر التذکرة للنصوص الدالة علی ان وقتها آخر اللیل کموثق سلیمان عن الامام الصادق (علیه السلام): و ثمان رکعات فی آخر اللیل «۱». و نحوه غیره المحمول کلها علی الفضل للنصوص المتقدمة الدالة علی ان اول وقتها انتصاف اللیل، فانها بمساعدة الفهم العرفی- لا سیما بعد ملاحظة ما فی هذه النصوص من الاختلاف و کون آخر اللیل مقولًا بالتشکیک- تدل علیه کما لا یخفی.

و لو طلع الفجر و قد تلبس باربع زاحم بها الصبح بلا خلاف لما عن التهذیب عن مؤمن الطاق قال ابو عبد اللّه (علیه السلام): إذا کنت صلیت اربع رکعات من صلاة اللیل قبل طلوع الفجر فاتم الصلاة طلع أو لم یطلع «۲».

و إلا أی ان طلع الفجر و لم یتلبس بشیء منها أو تلبس بأقل من اربع رکعات قضاها لمضی وقتها، و اما جواز الاتیان بها حینئذ قضاءً قبل صلاة الصبح، أو انه لا بد من تأخیرها عنها، فوجهان: تدل علی الاول جملة من النصوص، و علی الثانی مفهوم خبر مؤمن الطاق و قول الصادق (علیه السلام) فی خبر المفضل: و إذا انت قمت و قد طلع الفجر فابدأ بالفریضة و لا تصل غیرها «۳». و حیث ان النصوص متعارضة فلا بد من الرجوع إلی المرجحات، و الترجیح مع الثانیة للاشهریة و مخالفة العامة.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب اعداد الفرائض حدیث ۱۶.

(۲) الوسائل- باب ۴۷- من ابواب المواقیت حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۴۸- من ابواب حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۵۹

و وقت رکعتی الفجر عند الفراغ من صلاة اللیل

وقت نافلة الصبح

و وقت رکعتی الفجر عند الفراغ من صلاة اللیل کما هو المشهور، و تدل علیه جملة من الروایات: کصحیح احمد بن محمد بن أبی نصر قلت لأبی الحسن (علیه السلام): و رکعتی الفجر اصلیهما قبل الفجر أو بعد الفجر؟ فقال (علیه السلام): احش بهما صلاة اللیل وصلهما قبل الفجر «۱».

و موثق زرارة عن أبی جعفر (علیه السلام) عن رکعتی الفجر فقال (علیه السلام): قبل الفجر انهما من صلاة اللیل ثلاث عشرة رکعة «۲». هذا فیما إذا دسهما فی صلاة اللیل، و اما إذا لم یأت بصلاة اللیل فلا اشکال ایضاً فی جواز تقدیمهما علی الفجر لدلالة جملة من النصوص علیه کصحیحة زرارة: قلت لأبی جعفر (علیه السلام): الرکعتان اللتان قبل الغداة این موضعهما؟ فقال (علیه السلام): قبل طلوع الفجر «۳». إلا ان فی دلالتها علی جواز تقدیمهما من انتصاف اللیل اشکالًا، اذ دعوی انصرافها إلی ما یقرب الفجر غیر بعیدة، مع انه لو سلم اطلاقها فتقید بخبر ابن مسلم: سألت أبا جعفر (علیه السلام) عن اول وقت رکعتی الفجر، فقال: سدس اللیل الباقی «۴». و لعل هذا هو مدرک من قال: ان المبدأ الفجر الاول، بناءً علی ان اول السدس هو الفجر الاول، و یؤیده خبر إسحاق: سالت أبا عبد اللّه عن رکعتی الفجر،

---

(۱) الوسائل- باب ۵۱- من ابواب المواقیت حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۵۱- من ابواب المواقیت حدیث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۵۱- من ابواب المواقیت حدیث ۷.

(۴) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب المواقیت حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۶۰

و تأخیرها إلی طلوعه افضل

قال: قبل الفجر و معه و بعده «۱».

و أما الاتیان بها بعد الفجر الثانی فتدل علیه جملة من النصوص: کصحیح محمد ابن مسلم: سمعت أبا جعفر (علیه السلام) یقول: صل رکعتی الفجر قبل الفجر و بعده و عنده «۲». و نحوه غیره.

و قوله (علیه السلام) فی خبر المفضل. و إذا انت قمت و قد طلع الفجر فابدأ بالفریضة و لا تصل غیرها «۳». لا ینافی هذه النصوص، اذ الظاهر منه ارادة البدأة بالفریضة فی مقابل نافلة اللیل لا رکعتی الفجر، و یشهد له قوله (علیه السلام) فیه قبل هذه الجملة: فاذا طلع الفجر فأوتر و صل الرکعتین. و مقتضی اطلاقها سواء اراید بالفجر فیها الاول أو الثانی جواز الاتیان بها حتی بعد طلوع الحمرة المشرقیة،

إلا انه لا بد من تقییده بصحیح علی بن یقطین: سألت أبا الحسن (علیه السلام) عن الرجل لا یصلی الغداة حتی یسفر و تظهر الحمرة و لم یرکع رکعتی الفجر ا یرکعهما أو یؤخرهما؟ قال: یؤخرهما «۴».

و تأخیرها إلی طلوعه أی الفجر الاول افضل کما عن غیر واحد التصریح به لما دل علی ان وقتها قبل الفجر أو السدس الباقی، کما ان تقدیمها علی الفجر الثانی افضل لخبر زرارة المتقدم الدال علی ان وقتها قبل الفجر المحمول علی الفضل بقرینة الروایات الصریحة فی جواز تأخیرها عن الفجر.

---

(۱) الوسائل- باب ۵۲- من ابواب المواقیت حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۵۲- من ابواب المواقیت حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۴۸- من ابواب المواقیت حدیث ۴.

(۴) الوسائل- باب ۵۱- من ابواب المواقیت حدیث ۱.

و إذا طلع الفجر زاحم بها و لوالی طلوع الحمرة المشرقیة مسائل الاولی تصلی الفرائض فی کل وقت اداء و قضاء ما لم تتضیق الحاضرة

و قد ظهر مما ذکرناه انه إذا طلع الفجر زاحم بها الفریضة إلی ان تطلع الحمرة المشرقیة. هذا تمام الکلام فی اوقات الصلوات.

[احکام الصلوات]

تصلی الفریضة فی کل وقت

و أما احکامها ففیها مسائل قد تعرض المصنف لجملة منها، و اهمل ذکر اخری، و نحن نذکر فی المقام المسائل المهمة منها: الاولی: تصلی الفرائض الخمس و غیرها فی کل وقت أداءً ان کان فی وقتها المضروبة لها و قضاءً ان لم یکن وقتها ما لم یتضیق وقت الحاضرة، أما جواز قضاء الفرائض الخمس فی کل وقت فیدل علیه مضافاً إلی الاجماع جملة من النصوص کصحیحة زرارة عن أبی جعفر (علیه السلام) انه قال: اربع صلوات یصلیها الرجل فی کل ساعة صلاة فاتتک فمتی ذکرتها «۱». و أما جواز الاتیان بباقی الصلوات فی کل وقت فلوجود المقتضی، و عدم المانع.

و یصلی النوافل ما لم یدخل وقت الفریضة و لم یکن علی المصلی فائتة بلا خلاف فی ذلک، و لا إشکال و انما الکلام یقع فی مسألتین: الاولی: فی جواز التطوع فی وقت الفریضة، الثانیة: فی اتیان النافلة لمن علیه فائتة.

---

(۱) الوسائل- باب ۳۹- من ابواب المواقیت حدیث ۱.

]...[

التطوع فی وقت الفریضة

أما الاولی: فعن جماعة کالشیخین و اتباعهما: المنع، و عن الشهید: انه المشهور بین المتأخرین، و عن المعتبر: انه مذهب علمائنا، و عن الذکری و المسالک و الروض و المدارک و الذخیرة و المفاتیح و غیرها: جواز الاتیان بالنافلة فی وقت الفریضة، و عن الدروس: انه الاشهر.

و استدل للاول بجملة من النصوص: منها صحیحة زرارة عن أبی جعفر (علیه السلام): سألته عن رکعتی الفجر، فقال (علیه السلام): قبل الفجر، انهما من صلاة اللیل ثلاث عشرة رکعة، صلاة اللیل أ ترید ان تقایس، لو کان علیک من شهر رمضان أ کنت تتطوع إذا دخل علیک الفریضة، فابدأ بالفریضة «۱».

و فیه: مضافاً إلی انها لم یعمل بظاهرها فی موردها لجواز الاتیان برکعتی الفجر بعد الفجر، بل یستحب اعادتهما بعده لمن قدمهما علیه کما هو المشهور فتأمل، انه (علیه السلام) امر بالبدأة بالفریضة و لم ینه عن النافلة، فکما یمکن ان یکون الامر بها لعدم جواز النافلة، کذلک یمکن ان یکون لأهمیة الفریضة و عدم امکان الامر بهما فی زمان واحد، و علیه فلا تدل علی عدم صحة التطوع حتی بناءً علی صحة الترتب أو کفایة الملاک.

و منها صحیحته الاخری عنه (علیه السلام) المرویة عن الروض و المدارک قلت له: اصلی النافلة و علی فریضة أو فی وقت فریضة؟ قال (علیه السلام): لا، انه لا یصلی نافلة فی وقت فریضة، أ رأیت لو کان علیک من شهر رمضان أ کان لک ان تطوع حتی

---

(۱) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب المواقیت حدیث ۳.

]...[

تقضیه؟ قال: قلت: لا، قال: فکذلک الصلاة «۱».

و فیه: مضافاً إلی قرب احتمال کونها عین الاولی: ان الامر فیها یدور بین ارادة الراتبة من النافلة أو العموم و حمل وقت الفریضة علی الوقت المختص بها، و بین الاخذ بعموم وقت الفریضة و تخصیص النافلة بالمبتدئة، و حیث ان الراتبة من اظهر مصادیق النافلة، و ارادة الوقت المختص من الوقت شائعة فی کلمات الائمة (علیهم السلام) فالاول اظهر.

و منه ظهر الجواب عن الاستدلال بصحیحته الثالثة المحکیة عن السرائر عن کتاب حریز عن زرارة عن أبی جعفر (علیه السلام): لا تصل من النافلة شیئاً فی وقت الفریضة فانه لا تقضی نافلة فی وقت فریضة، فاذا دخل وقت الفریضة فابدأ بالفریضة «۲».

کما ظهر الاشکال فی صحیحته الرابعة و فیها: إذا دخل وقت صلاة مکتوبة فلا صلاة نافلة حتی یبدأ بالمکتوبة «۳».

و منها موثق ابن مسلم عن أبی جعفر (علیه السلام) قال: قال لی رجل من أهل المدینة: یا أبا جعفر مالی لا أراک تتطوع بین الاذان و الاقامة کما یصنع الناس؟ فقلت: انّا إذا اردنا ان نتطوع کان تطوعنا فی غیر وقت الفریضة، فاذا دخلت الفریضة فلا تطوع «۴».

و فیه: انه یمکن ان یکون المراد فلا تطوع منا، و علیه فالخبر لیس ظاهراً فی

---

(۱) المستدرک باب ۴۶- من ابواب المواقیت حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب المواقیت حدیث ۸.

(۳) الوسائل- باب ۶۱- من ابواب المواقیت حدیث ۶.

(۴) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب المواقیت حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۶۴

]...[

المنع کما لا یخفی.

و منها روایة إسماعیل عن أبی جعفر (علیه السلام): انما جعل الذراع و الذراعان لئلا یکون تطوع فی وقت فریضة «۱».

و فیه: انه یکفی لحکمة التشریع کراهة التطوع و افضلیة الفریضة عن النافلة فلا تدل علی المنع.

و مما ذکرناه فی هذه الاخبار یظهر عدم دلالة سائر ما استدل به للمنع، فلا حاجة إلی ذکرها و بیان ما فیها.

و لو سلم ظهور بعض ما مر فی المنع لا بد من صرفه عن ظاهره للاخبار الدالة علی الجواز کموثق سماعة الذی رواه المشایخ الثلاثة، فعن الکافی قال: سألته عن الرجل یأتی المسجد و قد صلی اهله أ یبتدئ بالمکتوبة، أو یتطوع؟ فقال (علیه السلام): ان کان فی وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل الفریضة، و ان کان خاف الفوت من اجل ما مضی من الوقت فلیبدأ بالفریضة و هو حق اللّه ثمّ لیتطوع ما شاء، و الامر موسع ان یصلی الانسان فی اول دخول وقت الفریضة النوافل إلا ان یخاف فوت الفریضة، و الفضل إذا صلی الانسان وحده ان یبدأ بالفریضة إذا دخل وقتها لیکون فضل اول الوقت للفریضة، و لیس بمحظور علیه ان یصلی النوافل من اول وقت إلی قریب من آخر الوقت «۲». و هذا الخبر- مضافاً إلی صراحته فی الجواز- یدل علی ان النهی عن التطوع انما یکون لأجل اهمیة الفریضة، فلذا تحمل النواهی المذکورة علی کونها ارشادیة إلی وجود مطلوب اهم فی نظر الشارع، و هذا لا یستلزم حزازة فی النافلة، و دعوی اختصاصه بالرواتب مندفعة بان قوله (علیه السلام) و الفضل یأبی عن

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من أبواب المواقیت حدیث ۲۸.

(۲) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب المواقیت حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۶۵

]...[

ذلک، و حسنة محمد بن مسلم: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): إذا دخل وقت الفریضة اتنفل أو ابدأ بالفریضة؟ قال (علیه السلام): ان الفضل ان تبدأ بالفریضة «۱». و المراد بالوقت فیها الوقت المختص بالفریضة کما لا یخفی وجهه فتدل علی جواز النافلة حتی فی الوقت المختص، و قریب منهما غیرهما.

فتحصل مما ذکرناه: ان التطوع فی وقت الفریضة جائز بلا حزازة فیه.

التطوع لمن علیه فائتة

و أما المسألة الثانیة: و هو التطوع لمن علیه فائتة، فعن جماعة کالصدوقین و الشهیدین و الاردبیلی و صاحب المدارک و غیرهم: جوازه، و نسب المنع إلی الاکثر، و عن الریاض: انه الاشهر الاقوی.

و استدل للمنع: بالنصوص «۲» الدالة علی وجوب ترتیب الحاضرة علی الفائتة ما لم یتضیق وقتها بدعوی انه إذا وجب ذلک فی الفریضة التی هی صاحبة الوقت ففی نافلتها بطریق اولی، و اولی منه فی غیر نافلتها، و بان القضاء مضیق فلا یجوز فعل شیء ما دامت

الذمة مشغولة بها، و بصحیحة زرارة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): سئل عن رجل صلی بغیر طهور أو نسی صلوات لم یصلها، أو نام عنها، فقال (علیه السلام): یقضیها إذا ذکرها- إلی ان قال- و لا یتطوع برکعة حتی یقضی الفریضة کلها «۳».

---

(۱) الوسائل- باب ۳۶- من ابواب المواقیت حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۶۲- من ابواب المواقیت.

(۳) الوسائل- باب ۶۱- من ابواب المواقیت حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۶۶

]...[

و صحیحة زرارة الثانیة المتقدمة فی المسألة السابقة.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۴، ص: ۶۶

و صحیحة یعقوب بن شعیب عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: سألته عن الرجل ینام عن الغداة حتی تبزغ الشمس أ یصلی حین یستیقظ أو ینتظر حتی تنبسط الشمس؟ فقال (علیه السلام): یصلی حین یستیقظ، قلت: أ یوتر أو یصلی رکعتین؟ قال (علیه السلام): بل یبدأ بالفریضة «۱».

و النبوی المروی عن الخلاف: لا صلاة لمن علیه صلاة «۲».

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن المانع عن فعل الحاضرة فی هذه النصوص اما ان یکون لزوم الترتیب بین الصلوات، أو یکون تضیق وقت الفائتة، و علی کلا التقدیرین اجنبیة عن المقام، اما علی الاول: فلأن اعتبار الترتیب بین صلاتین کالظهر و العصر لا یدل علی اعتبار الترتیب بین الظهر و سائر الصلوات کما لا یخفی، و أما علی الثانی: فمضافاً إلی کون المضایقة فی نفسها محل اشکال، ان لازم ذلک لیس فساد النافلة، بل تکون النافلة مع القضاء کسائر المتزاحمین الذین یکون احدهما اهم، فانه یصح الاتیان بالآخر اما بقصد الامر بناءً علی صحة الترتب أو بقصد الملاک.

و منه یظهر الاشکال فی الثانی، اما صحیح زرارة الاول، فتعارضه النصوص «۳» الدالة علی قضاء رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) رکعتی الفجر قبل صلاته، و دعوی اختصاصها بالراتبة فلا تعم غیرها مندفعة بانه لا فرق بینهما بعد مضی وقت الراتبة.

و ایضاً یعارضه صحیح زرارة المروی عن ابن طاوس قال: قلت له: رجل علیه دین من صلاة قام یقضیه فخاف ان یدرکه الصبح و لم یصل صلاة لیلته تلک، قال (علیه

---

(۱) الوسائل- باب ۶۱- من ابواب المواقیت حدیث ۴.

(۲) المستدرک- باب ۴۶- من ابواب المواقیت حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۶۱- من ابواب المواقیت.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۶۷

]...[

السلام): یؤخر القضاء و یصلی صلاة لیلته تلک «۱».

هذا مضافاً إلی ان النهی فیه لا یکون ظاهراً فی المنع لظهوره فی انه انما یکون لمراعاة حفظ الواجب، و لا أقل من احتماله.

و أما صحیحه الثانی: فقد عرفت ما فیه فی المسألة السابقة.

و دعوی ان ذلک الاشکال انما کان فی قوله (علیه السلام) انه لا یصلی نافلة فی وقت الفریضة. لا فی قوله (علیه السلام) لا الذی هو الجواب عن کلا السؤالین، مندفعة بان التفکیک بین الموردین فیه لا یمکن عرفاً.

و بذلک یظهر ان ما اجیب به عنه بان الجواب فیه مختص بالسؤال الثانی و هو التطوع فی وقت الفریضة، و علیه فعدم التعرض للجواب عن الاول مع کونه (علیه السلام) فی مقام البیان یدل علی الجواز غیر صحیح، کما ان الاشکال علیه بان المراد بوقت الفریضة هو الوقت الذی تنجز فی حقه التکلیف بفریضة أداءً کان أم قضاءً، فیکون الجواب عاماً غیر تام، إذ القضاء لا یکون موقتاً.

و أما صحیحة ابن شعیب: فمضافاً إلی معارضتها فی موردها مع النصوص الدالة علی جواز الاتیان برکعتی الفجر قبل صلاته، انه (علیه السلام) فیها لم ینه عن النافلة بل امر بالبدأة بالفریضة، و من الممکن ان یکون ذلک لاجل اهمیة البدأة بالفریضة، فلا تدل علی عدم صحة النافلة.

و أما النبوی: فمضافاً إلی ضعف سنده، غیر ظاهر المراد.

فتحصل مما ذکرناه: انه لا دلیل علی عدم جواز التطوع لمن علیه فائتة، و علیه فالمعتمد هو ما دل علی شرعیة النوافل، و انها بمنزلة الهدیة متی اتی بها قبلت، و اطلاق ما دل علی استحباب الصلوات الخاصة من ذوات الاسباب و غیرها؛ هذا مضافاً إلی

---

(۱) الوسائل- باب ۶۱- من ابواب المواقیت حدیث ۹.

الثانیة یکره ابتداء النوافل عند طلوع الشمس و غروبها،

ما ورد فی الموارد المخصوصة الدال علی الجواز.

فالاقوی تبعاً لجملة من الاساطین: جواز التطوع لمن علیه فائتة.

کراهة النوافل فی خمسة اوقات

المسألة الثانیة: المشهور بین الأصحاب انه یکره ابتداء النوافل المبتدئة فی خمسة اوقات: احدها: عند طلوع الشمس حتی یذهب شعاعها و یصفو، الثانی: عند غروبها.

و استدل للکراهة فیهما: بروایة الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): لا صلاة بعد الفجر حین تطلع الشمس، فان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) قال: ان الشمس تطلع بین قرنی الشیطان و تغرب بین قرنی الشیطان، و قال: لا صلاة بعد العصر حتی تصلی المغرب «۱».

و صحیح محمد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السلام): و انما تکره الصلاة عند طلوع الشمس و عند غروبها التی فیها الخشوع و الرکوع و السجود لانها تغرب بین قرنی الشیطان و تطلع بین قرنی الشیطان «۲».

و خبر معاویة عن الامام الصادق (علیه السلام): لا صلاة بعد العصر حتی تصلی المغرب، و لا صلاة بعد الفجر حتی تطلع الشمس «۳».

و قریب منها غیرها.

و بما فی حدیث المناهی «۴»: نهی رسول اللّه عن الصلاة عند طلوع الشمس

(۱) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب المواقیت حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۲- کتاب الطهارة.

(۳) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب المواقیت حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب المواقیت حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۶۹

و قیامها نصف النهار إلی ان تزول الا یوم الجمعة

و عند غروبها و عند استوائها.

و یجمع بینها و بین ما دل علی الجواز کقوله (علیه السلام) فی مکاتبة محمد بن فرج إلی العبد الصالح (علیه السلام): سأله عن مسائل فکتب إلیه: و صل بعد العصر ما شئت من النوافل، و صل بعد الغداة من النوافل ما شئت «۱». بحمل النهی علی الکراهة.

و لکن یرد علی الاخیر: انه ضعیف السند، و ادلة التسامح انما تدل علی استحباب ما بلغ علیه الثواب و لا تثبت بها الکراهة، فلا وجه للرجوع إلیها.

و یرد علی ما قبله: انه یلزم حمل تلک الروایات باجمعها علی التقیة و ذلک لوجهین: الاول: لا ریب فی کرویة الارض، و لا شبهة فی انها تقتضی ان یکون کل آن مطلعاً للشمس و مغرباً لها، فلا بد و ان تکون الشمس بین قرنی الشیطان دائماً.

الثانی: التوقیع المروی فی اکمال الدین و غیره عن الحجة (علیه السلام): و اما ما سألت عن الصلاة عند طلوع الشمس و عند غروبها فلأن کان کما یقول الناس ان الشمس تطلع بین قرنی الشیطان و تغرب بین قرنی الشیطان فما ارغم انف الشیطان بشیء افضل من الصلاة، فصلها و ارغم انف الشیطان «۲».

و الثالث: عند قیامها نصف النهار إلی ان تزول إلا فی یوم الجمعة.

و استدل للکراهة فیه: بموثق سلیمان بن جعفر قال: سمعت الرضا (علیه السلام) یقول: لا ینبغی لأحد أن یصلی إذا طلعت- إلی ان قال (علیه السلام)- فاذا انتصف النهار قارنها فلا ینبغی لأحد ان یصلی فی ذلک الوقت «۳».

---

(۱) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب المواقیت حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب المواقیت حدیث ۸.

(۳) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب المواقیت حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۷۰

و بعد الصبح و العصر عدا ذی السبب

و بحدیث المناهی المتقدم، و بصحیح ابن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): لا صلاة نصف النهار إلا یوم الجمعة «۱». و نحوه غیره.

و الجمیع کما تری، اما الموثق و الحدیث: فلما مر آنفاً، و اما الصحیح: فلأن الظاهر من الصلاة فیه الفریضة، و قد تقدم التصریح بذلک فی جملة من الروایات و عرفت مقتضی الجمع بینها و بین ما دل علی جواز اتیان الفریضة من اول الزوال. و یشهد لذلک امر ان: الاول: ان نصف النهار انما یکون بزوال الشمس بتمامها، و لا شک فی الامر بالنافلة فی هذا الوقت. الثانی: جعل السفر عدیلًا

للجمعة فی جملة من النصوص.

و الرابع: بعد الصبح، و الخامس: بعد العصر.

و استدل لهما بجملة من النصوص: کخبری معاویة و الحلبی المتقدمین «۲». و نحوهما غیرهما.

و فیه: ان هذه النصوص معارضة بما هو اقوی منها سنداً و اکثر عدداً الدال علی عدم الکراهة، و فی بعضه: ان عدم ایقاع الصلاة فی الوقتین من شعار المخالفین.

فتحصل مما ذکرناه: انه لا کراهة للصلاة بجمیع اقسامها فی هذه الاوقات، و ان الاصحاب القائلین بالکراهة فیها فی الجملة قد اختلفوا فی تشخیص موضوعها، فمنهم من خصها بالمبتدئة و قال: تکره الصلاة فیها عدا ذی السبب کما فی المتن، و عن بعضهم: کراهتها مطلقاً، و عن بعضهم: التفصیل بین الاوقات. و حیث ان المختار عدم الکراهة مطلقاً فلا وجه لاطالة الکلام فی هذه الجهة.

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب صلاة الجمعة حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۵- من ابواب الوقوف بالمشعر من کتاب الحج.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۷۱

الثالثة تقدیم کل صلاة فی اول وقتها افضل إلا فی مواضع و لا یجوز تأخیر الصلاة عن وقتها و لا تقدیمها علیه

[تقدیم کل صلاة فی اول وقتها افضل]

المسألة الثالثة: تقدیم کل صلاة فی أول وقتها افضل بلا خلاف و لا إشکال، و تدل علیه جملة من النصوص المتقدمة إلا فی مواضع کالمغرب و العشاء الآخرة لمن افاض من عرفات، فان تأخیرها إلی المزدلفة اولی و لو صار إلی ثلثه کما یدل علیه صحیح ابن مسلم، و العشاء الآخرة مطلقاً فان الاولی ان یؤخر حتی یسقط الشفق، و المتنفل فان الافضل له تأخیر الظهرین و الاتیان بهما بعد النافلة، و المستحاضة المعتبر فی صحة صلاتها الغسل فانها تؤخر الظهر و المغرب إلی آخر وقت الفضیلة. و الحقوا بهذه المواضع مواضع کثیرة لا یهمّنا التعرض لها و لا یجوز تأخیر الصلاة عن وقتها و لا تقدیمها علیه لانه مقتضی شرطیة الوقت.

قاعدة من ادرک

المسألة الرابعة: من ادرک رکعة من الوقت مقدار اداء رکعة من الفریضة لزمه ادائها، و یکون بذلک مؤدیاً بلا خلاف فی الاول، بل فی المدارک: انه مجمع علیه بین الاصحاب.

و الدلیل علیه ما روی عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله) انه قال: من ادرک رکعة من الصلاة فقد ادرک الصلاة «۱».

و عنه (صلّی اللّه علیه و آله): من ادرک رکعة من العصر قبل ان تغرب الشمس

---

(۱) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب المواقیت حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۷۲

]...[

فقد ادرک العصر «۱».

و من طریق الاصحاب ما رواه الشیخ عن الاصبغ بن نباتة قال: قال أمیر المؤمنین (علیه السلام): من ادرک من الغداة رکعة قبل طلوع الشمس فقد ادرک الغداة تامة «۲».

و موثق عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): فان صلی رکعة من الغداة ثمّ طلعت الشمس فلیتم الصلاة و قد جازت صلاته «۳».

و دعوی اخصیة الخبرین الاخیرین من المدعی و النبویان و ان عم اولهما لکل صلاة إلا انه من حیث کونه عامیاً لا یعتمد علیه فالحکم محل اشکال، مندفعة بان المناقشة فی مثل هذا الخبر المشهور المعمول به لدی الاصحاب المعتضد بالاخبار الخاصة لیس فی محلها، فالمستند من حیث السند لا إشکال فیه.

و أما من حیث المدلول، فملخص القول فیه یقع فی مواضع:.

الاول: قد اشکل علی دلالته علی الحکم بوجهین: (۱) ان الحکم فی النصوص المذکورة معلّق علی مضی الرکعة، فیختص بمن دخل فی الصلاة معتقداً ادراک التمام او غافلًا عنه ثمّ انقضی الوقت بعد ادراک الرکعة، و لا یشمل من علم من اول الامر عدم سعة الوقت إلا لادراک رکعة.

(۲) انه یمکن ان یکون المراد من النبوی: ان ادراک رکعة من الصلاة مع الامام بمنزلة ادراک الجمیع، اذ لیس فیه ما یدل علی ان التنزیل المذکور بملاحظة الوقت.

(۱) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب المواقیت حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب المواقیت حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب المواقیت حدیث ۳.

]...[

و فیهما نظر: اما الاول: فلأن المعلق علیه الحکم لو کان المصلی کما هو کذلک فی الروایة الاخیرة کان لهذا الایراد مجال، و لکنه فی سائر الروایات هو المدرک رکعة، و هذا العنوان یصدق حتی مع عدم الاتیان بشیء من الصلاة کما لا یخفی.

و أما الثانی: فلأن الظاهر من النبوی و غیره ان الحکم معلّق علی ادراک رکعة من طبیعی الصلاة المأمور بها لعدم تقیید الحکم بشیء، فلا وجه لاحتمال اختصاصها بادراک رکعة مع الامام، فالتمسک بالنبوی لوجوب المبادرة إلی الصلاة لو اتسع الوقت لرکعة منها مما لا ینبغی الاشکال فیه.

الموضع الثانی: المشهور بین الاصحاب علی ما نسب إلیهم: ان الفریضة المأتی بها فی الصورة المفروضة تکون أداءً، و عن السید رحمه اللّه: القول بکونها قضاءً، و حکی عن بعض: کونها ملفقة.

و الاقوی هو الاول لشهادة النبوی و غیره بان من ادرک رکعة من الصلاة فقد ادرک الصلاة.

و استدل السید رحمه اللّه بان خروج الجزء یوجب خروج المجموع، و بان الرکعة المدرکة وقعت فی وقت الرکعة الاخیرة.

و فیه: انه لا یعتنی بهذه الوجوه الاعتباریة فی مقابل النصوص. و منه یظهر ضعف القول الثالث ایضاً.

الموضع الثالث: التمسک بهذه النصوص لوجوب المبادرة إلی صلاة لا یزاحمها واجب مضیق کصلاة الغداة و العصر و العشاء لا إشکال فیه، و اما لو زاحمها ذلک کما فی الظهرین إذا ادرک خمس رکعات قبل الغروب فمحل اشکال، اذ مجرد جعل وقت بمنزلة

وقت الظهر مثلًا لا- یقتضی وجوب الاتیان بها قبل العصر و ایقاع ثلاث رکعات منها فی الوقت المختص بها. و لکن الاقوی لزوم الفریضتین فی الصورة المفروضة لما

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۷۴

]...[

عرفت من ان دلیل الاختصاص لا یدل علی بطلان الشریکة الواقعة فی الوقت المختص.

و علیه فحیث ان الترتیب معتبر بین الظهرین عند التمکن من الاتیان بالظهر فی وقتها، و المدرک لخمس رکعات لاجل هذه النصوص متمکن من الاتیان بها فی وقتها فیجب علیه ذلک، فلا یکون تأخیر الثانیة حینئذ عمدیاً اختیاریاً حتی لا یجوز، بل یکون بحکم الشارع.

و بالجملة: بما انه یکون الاتیان بالظهر من قبیل الشروط المعتبرة فی صحة العصر فلا محالة تزاحمها عند ادراک رکعة منها. و بهذا التقریب یندفع ما قیل من انه لو شملت النصوص للظهر یتم القول بلزوم الفریضتین، إلا ان الکلام فی شمولها لها، اذ لقائل ان یقول: ان ما دل علی الاختصاص بضمیمة ما دل علی عدم جواز تأخیر الصلاة عن وقتها و لو باتیان جزء منها فی خارج الوقت یمنعان عن شمول الاخبار لها.

الموضع الرابع: ان الموضوع هو الرکعة الاختیاریة بحسب حال المدرک مع قطع النظر عن ضیق الوقت، فاذا کانت وظیفته الصلاة مع الطهارة المائیة و لم یدرک رکعة مع الوضوء- و ان کان مدرکاً لها مع التیمم- لا یجب علیه المبادرة إلیها. لأن شمول النصوص للرکعة مع التیمم فی الفرض لا- یکون إلا- علی وجه دائر، اذ شمولها لکل مورد متوقف علی صدق المدرک للرکعة. و فی الفرض صدقه متوقف علی مشروعیة التیمم، و هی متوقفة علی فقدان الماء، و حیث انه واجد له وجداناً فصدقه متوقف علی ثبوت الامر بالصلاة کی یقال انه غیر متمکن منها مع الوضوء، فهو فاقد للماء تعبداً، فینتقل التکلیف إلی التیمم، و ثبوت الامر بالصلاة متوقف علی شمول الاخبار، و إلا- فمقتضی القاعدة عدم الامر بها فی الفرض لعدم التمکن من ایقاعها فی الوقت، و الامر بالقضاء یتوقف علی خروج الوقت.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۷۵

]...[

و بالجملة: شمول النصوص للصورة المفروضة متوقف علی ثبوت الامر بالتیمم، و هو متوقف علی ثبوت الامر بالصلاة المتوقف علی شمول الاخبار، و هذا دور واضح.

و دعوی ثبوت الامر بالصلاة بقاعدة اخری و هی عدم سقوط الصلاة بحال، مندفعة بان شمول هذه القاعدة ایضاً متوقف علی شمول اخبار من ادرک لها و إلا فقد عرفت ان مقتضی القاعدة عدم وجوبها فی الفرض فیعود المحذور.

الموضع الخامس: لو کان المکلف متمکناً من ایقاع الصلاة بتمامها فی الوقت، و أخر عالماً عامداً ملتفتاً حتی بقی مقدار اداء الرکعة فقد عصی و لا تصح صلاته، لان الظاهر من النصوص ان الموضوع هو المدرک للرکعة غیر المدرک لجمیع الصلاة مشروطاً بکون ذلک طبعیاً لا بالاختیار.

الموضع السادس: لو تمکن المکلف من اداء اربع رکعات فی الوقت مع الطهارة الترابیة أو رکعة واحدة مع الطهارة المائیة فالظاهر هو التخییر بینهما خلافاً لاکثر المحققین، و ذلک لما سیأتی فی مبحث القبلة من ان التنافی بین الاوامر الضمنیة لا یکون من باب التزاحم، بل انما یرجع إلی التعارض، و یتبین ان شاء اللّه تعالی فی محله ان مرکز التنافی انما هو اطلاق دلیل کل من الجزءین أو الشرطین، و یظهر لک فی محله من انه لو کان لکل من الدلیلین إطلاق فمقتضی القاعدة «۱» تساقطهما و الرجوع إلی الاصل، ففیما نحن فیه بعد

العلم بسقوط الامر المتعلق بالصلاة مع الطهارة المائیة فی الوقت، و حدوث امر بالخالی عن احدهما، یقع التعارض بین اطلاق دلیل اعتبار الطهارة و اطلاق دلیل لزوم ایقاع تمام الصلاة فی الوقت، فیتساقطان و یرجع إلی

---

(۱) مقتضی القاعدة فی تعارض العامین من وجه هو الرجوع إلی اخبار الترجیح و التخییر و فی المقام حیث لا مرجح لاحدهما فیحکم بالتخییر- منه.

]...[

الاصل، و هو هاهنا التخییر کما لا یخفی. و سیأتی لذلک زیادة توضیح ان شاء اللّه تعالی.

الموضع السابع: الظاهر انه لا تتحقق الرکعة إلا برفع الرأس من السجدة الثانیة کما نسب إلی المشهور، و عن المحقق فی المسائل البغدادیة: تحققها بالرکوع، و احتمله الشهید فی الذکری، و عن بعض: تحققها بالدخول فی السجدة الثانیة.

و یشهد لما اخترناه: انه المتبادر من لفظ الرکعة، و هو المراد منها فی النصوص «۱» الدالة علی ان الصلاة التی فرضها اللّه فی اصل الشرع عشر رکعات لیس فیهن وهم، و اطلاق الرکعة فی صلاة الآیات علی خصوص الرکوع لا یوجب صرف هذا الظهور.

کما ان القول بان إکمال الرکعة بالدخول فی السجدة الثانیة لان ترک الذکر نسیاناً یغتفر ضعیف، لان السجدة الواجبة فی حال الالتفات هی المشتملة علی الذکر، و لو ابیت عما ذکرناه فلا اقل من اجمال لفظ الرکعة، و حیث ان الحکم الثابت باخبار من ادرک انما یکون علی خلاف القاعدة، فلا بد من الاقتصار علی المتیقن و هو ادراک الرکعة برفع الرأس من السجدة الثانیة.

حکم الصبی المتطوع

المسألة الخامسة: الصبی المتطوع بوظیفة الوقت بناءً علی شرعیة صلاته کما هو الحق للنصوص «۲» المتضمنة لأمر الاولیاء بامر الصبیان بالصلاة، فانه بعد العلم بعدم ترتب الغرض علی الامر، و حصول المصلحة و لو لم یأت الصبی بها بل انما یکون الامر لاجل المصلحة الکامنة فی صلاتهم، فلا محالة یکون الامر بالامر بالصلاة امراً

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب اعداد الفرائض.

]...[

بها لما حققناه فی محله من ان الامر بالامر بشیء فی امثال المورد مما یکون المصلحة فی نفس الفعل امر به.

لو بلغ فی اثناء الصلاة بما لا یبطل الطهارة، أو بلغ بعد الصلاة و الوقت باق، لا یجب علیه الاستئناف و الاعادة، لانه بعد ما وقعت صحیحة لا مقتضی للاعادة، و عن الاکثر: لزوم الاعادة و لاستئناف.

و استدل له بوجوه: (۱) ما عن الخلاف من انه بعد البلوغ مخاطب بالصلاة و الوقت باق فیجب الاتیان بها، و ما فعله أولًا لم یکن واجباً فلا یحصل به الامتثال.

(۲) ما فی الجواهر، من انه فی الفرض توارد علی الصبی امران: وجوبی و نـدبی، و من المعلوم عدم اجزاء الاول عن الثانی، بل لو کان حتماً کان کـذلک لأصالـة تعـدد المسـبب بتعـدد السـبب خصوصاً فی مثل المقام الذی منشأ التعدد فیه اختلاف موضوعین کل منهما تعلق به امر و هو الصبی و البالغ.

(۳) کون عبادات الصبی تمرینیة.

و فی الجمیع نظر: امـا الاـول: فلأـن الظاهر ان ما امر به الصبیان هو الصـلاة المعهودة التی اوجبها اللّه علی البالغین لا شـیء مغایر لها، و علیه فـالصبی مکلف بالطبیعـة الواحـدة بلغ ام لم یبلغ، غایـة الاـمر مـا لم یبلغ یکون مرخصاً فی ترکهـا و إذا بلغ لاـ یکون مرخصاً فی الترک، فاذا اتی الصبی بتلک الطبیعة صحیحة سقط عنه التکلیف، و ان بلغ بعد ذلک فلا شیء علیه.

و بهـذا ینـدفع الثـانی، اذ وحـدة المأمور به تمنع من تعلّق امر آخر فی الاثناء أو بعـد الفراغ بالفعل الواقع صـحیحاً، و لعل هـذا هو مراد بعض المحققین رحمه اللّه حیث ذکر فی مقام الجواب عنه: ان اطلاق الامر المتوجه إلی البالغین منصـرف عمّن صـلی صـلاة صـحیحة فی وقتها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۷۸

]...[

و أما الثالث: فلما عرفت آنفاً من شرعیة عبادات الصبی.

فی امارات الوقت

اشارة

المسألـة السادسـة: فی امارات الوقت. اعلم انه إذا کان له طریق إلی العلم لا یجوز له التعویل علی الظن، لانه لا یغنی من الحق شـیئاً، و الأصل عدم حجیته، و لاستصحاب عدم دخول الوقت، و للروایات الخاصة الدالة علیه کخبر علی بن جعفر عن أخیه (علیه السلام): فی الرجل یسمع الاذان فیصلی الفجر و لا یدری اطلع الفجر أم لا، غیر انه یظن لمکان الاذان انه طلع، قال: لا یجزیه حتی یعلم انه طلع «۱». و نحوه غیره.

و عن صاحب الحدائق: استظهار الجواز عن المقنعة و المبسوط و النهایة و الخلاف، و اختاره هو بنفسه.

و اسـتدل له بالنصوص الدالـة علی جواز التعویل علی اذان الثقة و ان لم یفد الاطمئنان «۲». و خبر إسـماعیل بن ریاح عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): إذا صلیت و انت تری انک فی وقت و لم یدخل الوقت و دخل الوقت و انت فی الصلاة فقد اجزأت عنک «۳». بدعوی ان تری بمعنی تظن.

و فیهما نظر: اما الاول: فلأن حجیـة الظن الخاص لا تسـتلزم حجیـة مطلق الظن، و لـذا لم یتوهم احد حجیة الظن مطلقاً فی الاحکام لما دل علی حجیة الظن الحاصل من

---

(۱) الوسائل- باب ۵۸- من ابواب المواقیت حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب الاذان و الاقامة حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب المواقیت حدیث ۱.

]...[

الخبر الواحد.

و أما الثانی: فلأن کون (تری) بمعنی (تظن) ممنوع، بل الظاهر انه بمعنی (تعتقد) و لا أقل من الاجمال فلا یصح الاستدلال به. مضافاً إلی انه مسوق لبیان حکم آخر و هو الاجزاء إذا وقع جزء من الصلاة فی الوقت، و لیس فی مقام بیان جواز الشروع فیها تعویلًا علی الظن حتی یتمسک باطلاقه لحجیة الظن مطلقاً و لو مع التمکن من العلم، فعدم حجیة مطلق الظن لا ینبغی الاشکال فیه.

الظنون الخاصة

أنما الکلام فیما دل دلیل علی الاکتفاء به من الظنون الخاصة، و هو امور الاول: البینة، و قد نسب إلی الاکثر جواز التعویل علیها فی دخول الوقت، و یدل علیه ما دل علی عموم حجیتها فی الموضوعات الخارجیة و هو موثق مسعدة بن صدقة: کل شیء حلال حتی تعلم انه حرام بعینه فتدعه من قبل نفسک، و ذلک مثل الثوب یکون علیک و لعله سرقة، او العبد یکون عندک و لعله حر قد باع نفسه، او قهر فبیع، أو خدع فبیع، أو امرأة تحتک و هی اختک أو رضیعتک، و الاشیاء کلها علی هذا حتی یستبین لک غیر هذا او تقوم به البینة «۱». اذ لو لم تکن البینة حجة لم یکن وجه لتقدیمها علی الید و الاستصحاب المقتضیین للحلیة فی الامثلة «۲»، هذا مضافاً إلی ان التتبع فی الموارد التی حکم الشارع باعتبارها فیها یوجب الإطمئنان بانها طریق شرعی لاحراز الموضوعات الخارجیة مطلقاً.

---

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب ما یکتسب به من کتاب التجارة حدیث ۴.

(۲) یرد علیه ما ذکرناه فی کتاب الطهارة من عدم دلالة الموثق علی ذلک فراجع- نعم الوجه الثانی تام- منه.

]...[

الثانی: خبر الواحد، و قد اختاره صاحب الجواهر رحمه اللّه و غیره لما اثبتنا فی محله حجیته مطلقاً حتی فی الموضوعات، و یؤیده ما دل علی اعتبار اذان الثقة العارف بالوقت.

الثالث: اذان الثقة، و تشهد له- مضافاً إلی ان اذانه اخبار عن دخول الوقت بالملازمة فیدل علی حجیته ما دل علی حجیة خبره- نصوص کثیرة کصحیح ذریح المحاربی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): صل الجمعة باذان هؤلاء فانهم اشد شیء مواظبة علی الوقت «۱». و نحوه غیره.

و لا یعارضها خبر علی بن جعفر (علیه السلام) المتقدم، لانه مطلق تقید بهذه النصوص الدالة علی حجیة اذان الثقة خاصة، و عدم عمل الاصحاب بهذه النصوص یحتمل ان یکون لبنائهم علی معارضتها بخبر علی بن جعفر المعتضد بما دل علی اعتبار العلم، فلا یکون اعراضاً موجباً لوهنها.

و قد تستظهر حجیة الاذان مطلقاً من عدة من النصوص «۲»، و لکن اطلاقها لو کان لتعین صرفه إلی ما ذکرناه جمعاً بینها و بین خبر علی بن جعفر و صحیح ذریح المتقدم الدال بمقتضی التعلیل علی عدم حجیة اذان غیر الثقة، مع ان للمنع عنه مجالًا واسعاً کما یظهر لمن تدبر فی النصوص.

تذنیب: لا یخفی ان ما ذکرناه من حجیة البینة و خبر الثقة و اذانه انما تکون فیما کان الاخبار عن حسّ أو کان مستنداً إلی مقدمات حسیة، و اما إذا کان عن اجتهاد و حدس فلا یعتمد علی شیء منها.

أما البینة و خبر الثقة: فلما حققناه فی الاصول من ان ما یدل علی حجیتهما

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب الاذان و الاقامة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب الاذان و الاقامة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۸۱

]...[

انما یدل علیها فیما إذا کان احتمال الاشتباه مورداً للاصل العقلائی، و إلا فلا حجیة لهما.

و أما اذان الثقة: فالنصوص الدالة علی اعتباره و ان کانت مطلقة، إلا ان الظاهر کونها اشارة إلی ان اذانه بمنزلة اخباره، و یکون طریقاً عقلائیاً ممضیاً لدی الشارع، و ان اعتباره شرعاً انما یکون بهذه الملاحظة لا من باب التعبد کما یظهر لمن تأمل فی صحیح ذریح المتقدم، فیختص اعتباره بما إذا لم یکن عن اجتهاد. هذا کله إذا تمکن من تحصیل العلم.

الظن بالوقت

و ان لم یتمکن منه لمانع فی السماء من غیم أو غبار أو لمانع فی نفسه، فان اطمأن بدخول الوقت صلی بلا خلاف، لان الاطمئنان حجة عقلائیة لم یردع الشارع عن العمل به، و ان لم یطمئن فان لم یحصل له الظن به وجب تاخیر الصلاة للاستصحاب و قاعدة الاشتغال.

و دعوی ان مقتضی اصالة البراءة عن حدوث التکلیف بعد اتیان الصلاة فی حال الشک بل و استصحاب عدم الحدوث عدم وجوب الاتیان بها بعد ذلک مندفعة بان الشک انما یکون فی سقوط التکلیف الحادث فی اول الوقت یقیناً لا فی حدوث التکلیف کی یکون مورد البراءة و الاستصحاب المزبورین.

و ان حصل له الظن صلی علی المشهور، و عن ابن الجنید: خلافه، و إلیه مال فی المدارک.

و استدل لما ذهب إلیه المشهور: بنفی الحرج، و بتعذر الیقین، و بنصوص الدیکة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۸۲

]...[

کصحیح الفراء عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): قال له رجل من اصحابنا: ربما اشتبه الوقت علینا فی یوم غیم، فقال أ تعرف هذه الطیور التی تکون عندکم بالعراق یقال له الدیکة؟ فقلت: نعم، فقال: إذا ارتفعت اصواتها و تجاوبت فقد زالت الشمس، أو قال: فصله «۱».

و بموثق سماعة: سألته عن الصلاة باللیل و النهار اذا لم یر الشمس و لا القمر و لا النجوم، قال: اجتهد رأیک و تعمد القبلة جهدک «۲».

و بصحیح زرارة قال: قال أبو جعفر (علیه السلام): وقت المغرب إذا غاب القرص، فان رایته بعد ذلک و قد صلیت اعدت الصلاة و مضی صومک «۳».

بدعوی بعد الخطأ مع العلم، فیدل علی ان الشروع فی الصلاة مع الظن یکون جائزاً و لذا علق وجوب الاعادة علی الرؤیة، و بصحیح آخر له عنه (علیه السلام) انه قال لرجل ظن ان الشمس قد غابت فأفطر ثمّ ابصر الشمس بعد ذلک فقال: لیس علیه قضاء «۴».

و بخبر الکنانی عن رجل صام ثمّ ظن ان الشمس قد غابت و فی السماء غیم فافطر ثمّ ان السحاب انجلی فاذا الشمس لم تغب، فقال:

قد تم صومه و لا یقضیه «۵». و قریب منه خبر الشحام «۶».

و بموثق ابن بکیر: إنّی صلیت الظهر فی یوم غیم فانجلت فوجدتنی صلیت حین

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب المواقیت حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۶- من ابواب القبلة حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب المواقیت حدیث ۱۷.

(۴) الوسائل- باب ۵۲- من ابواب ما یمسک عنه الصائم من کتاب الصوم.

(۵) الوسائل- باب ۵۲- من ابواب ما یمسک عنه الصائم.

(۶) الوسائل- باب ۵۲- من ابواب ما یمسک عنه الصائم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۸۳

]...[

زال النهار، فقال (علیه السلام): لا تعد و لا تعد «۱».

و بخبر إسماعیل بن جابر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عن آبائه عن علی (علیه السلام)- فی حدیث-: ان اللّه تعالی إذا حجب عن عباده عین الشمس التی جعلها دلیلًا علی اوقات الصلاة فموسع علیهم تأخیر الصلاة لیتبین لهم الوقت «۲». بدعوی انه یدل علی جواز التقدیم.

و فی الجمیع نظر: اذ لا حرج فی المقام لإمکان الانتظار إلی ان یعلم الوقت، و مجرد تعذر الیقین لا یوجب الانتقال إلی الظن.

و نصوص الدیکة: لو عمل بها لاختصت بموردها کسائر الظنون الخاصة.

و موثق سماعة: ظاهر و لا أقل من الاحتمال فی انه مسوق لبیان کفایة الاجتهاد بالنسبة إلی القبلة عند عدم التمکن من العلم بها، و یشهد له السؤال، لان عدم رؤیة القمر و النجوم اجنبی عن عدم وجود الامارة للوقت.

و صحیح زرارة: وارد لبیان حکم آخر فلا اطلاق له من هذه الجهة لیتمسک به، مضافاً إلی ان دعوی بعد الخطأ مع العلم ممنوعة.

و صحیحه الثانی لا إطلاق له یشمل کل ظن لاحتمال ان یکون المراد منه ظناً خاصاً ثبت حجیته عنده، و لو سلم ثبوت الاطلاق له فهو باطلاقه یدل علی حجیة الظن حتی مع التمکن من تحصیل العلم و هذا مما لا یمکن الالتزام به، فلا بد من التصرف فیه اما بحمله علی صورة عدم التمکن من تحصیل العلم، أو بحمل الظن علی الاطمئنان، و لا- مرجح للاول بعد استعمال الظن فی الاطمئنان کثیراً. و بذلک ظهر الاشکال فی خبر الکنانی و روایة الشحام مضافاً إلی ضعف سندیهما.

---

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب المواقیت حدیث ۱۶.

(۲) الوسائل- باب ۵۸- من ابواب المواقیت حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۸۴

]...[

و النهی عن العود فی موثق ابن بکیر یدل علی عدم جواز التعویل علی الظن، و اما نفی الاعادة فیمکن ان یکون لاجل وقوع جزء منها فی الوقت فتدبر.

و خبر إسماعیل: لا یدل علی جواز التقدیم و انما یکون مسوقاً للحث علی التأخیر.

فتحصل مما ذکرناه: انه لا دلیل علی حجیة الظن مع امکان الصبر حتی یستیقن بدخول الوقت، و قد عرفت ان مقتضی القاعدة و النصوص عدم جواز التعویل علیه.

لو شک بعد الصلاة فی وقوعها فی الوقت

المسألة السابعة: من دخل فی الصلاة بالامارة المعتبرة الدالة علی دخول الوقت فاما ان ینکشف له وقوعها بتمامها قبل الوقت، أو ینکشف له وقوعها بتمامها أو بعضها فی الوقت، أو لا ینکشف له شیء من ذلک.

أما إذا تبین وقوعها قبل الوقت بطلت بلا خلاف. و یدل علیه- مضافاً إلی انه مما یقتضیه دلیل اعتبار الوقت، و حدیث (لا تعاد) «۱» - صحیح زرارة المتقدم.

و ان انکشف وقوعها بتمامها او بعضها فی الوقت صحت صلاته، أمّا عند انکشاف وقوع جمیعها فی الوقت فواضح.

و أما لو انکشف وقوع بعضها فیه فلصحیح ابن أبی عمیر عن إسماعیل بن ریاح المتقدم: إذا صلیت و انت تری انک فی وقت و لم یدخل الوقت فدخل الوقت و انت

---

(۱) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

]...[

فی الصلاة فقد اجزأت عنک.

و المناقشة بجهالة إسماعیل فی غیر محلها لعمل الاصحاب به و کون الراوی عنه ابن أبی عمیر الذی هو من اصحاب الاجماع.

و ان لم ینکشف له شیء من ذلک ففیه صور: الاولی: ان یکون دخوله فی الصلاة اعتماداً علی ما کان یریه حجة ثمّ انکشف عدم حجیته، و لا شبهة فی البطلان فی هذه الصورة.

الثانیة: ان یکون دخوله فیها اعتماداً علی الحجة الشرعیة، و هذا علی قسمین، اذ الحجة المجوزة للدخول قد تکون باقیة و اخری تکون زائلة، فان کانت باقیة فلا ریب فی الصحة، اذ الحجة علی الحدوث حجة علی البقاء، و ان کانت زائلة فالحکم فیه هو الحکم فی الصورة الثالثة و هی ان یکون دخوله فیها عن علم وجدانی، ثمّ یزول علمه و یتبدل إلی الشک، فان صار کذلک و هو فی الصلاة بطلت صلاته لاستصحاب عدم دخول الوقت المقتضی لعدم جواز المضی فیها.

و بذلک یظهر انه لا ینفع لاثبات الصحة قاعدة التجاوز علی فرض جریانها فی الاجزاء السابقة، و أما ان تبدل العلم إلی الشک بعد الفراغ من الصلاة فان کان منشأ الشک الشک فی زمان الوقوع تجری قاعدة الفراغ و یحکم بصحتها، و ان کان الشک فی تقدم دخول الوقت علیه مع معلومیة زمان الوقوع فلا تجری القاعدة لما بینا فی محله من عدم جریانها فیما کانت صورة العمل محفوظة، و یکون الشک فی المصادفة الواقعیة و عدمها، فلا محالة یحکم علیها بالبطلان.

الفصل الثالث فی القبلة و هی الکعبة مع القدرة وجهتها مع البعد

الفصل الثالث فی القبلة

اشارة

و البحث فیها یقع فی مواضع:

[الموضع] الاول: فی بیان ماهیة القبلة

اشارة

، و هی عین الکعبة المعظمة من تخوم الارض إلی عنان السماء بلا خلاف فیه فی الجملة، بل عن کشف اللثام: انه اجماع من المسلمین.

و تشهد له موثقة ابن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): سأله رجل قال: صلیت فوق أبی قبیس العصر فهل یجزی ذلک و الکعبة تحتی؟ قال: نعم انها قبلة من موضعها إلی السماء «۱».

و مرسلة الصدوق عن الامام الصادق (علیه السلام): اساس البیت من الارض السابعة السفلی إلی الارض السابعة العلیا «۲».

و لکن وقع الخلاف بین الاصحاب بالنسبة إلی من یکون خارجاً عن المسجد و یکون بعیداً، فعن جماعة من القدماء و المتأخرین: انها عین الکعبة مطلقاً، و عن جماعة آخرین کالسید و ابی الصلاح و ابن الجنید و ابن ادریس و المحقق و المصنف رحمه اللّه: انها عین الکعبة مع القدرة وجهتها مع البعد، و یمکن ان یکون مرادهم من الجهة ما سنذکره، فیرجع هذا القول إلی القول الاول، و عن الشیخین و جماعة من القدماء و المتأخرین: ان الکعبة قبلة لمن فی المسجد، و المسجد قبلة لمن فی الحرم، و هو قبلة لمن خرج عنه.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب القبلة حدیث ۱- ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب القبلة حدیث ۱- ۳.

]...[

و الاقوی هو الاول، و تشهد له النصوص المستفیضة منها: ما دل علی ان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) استقبل بیت المقدس تسعة عشر شهراً ثمّ صرف إلی الکعبة «۱».

و منها: ما دل علی ان النبی (صلّی اللّه علیه و آله) قبل الکعبة و قال: هذه القبلة «۲».

و منها: خبر عبد اللّه بن سنان المروی عن امالی الصدوق عن الامام الصادق (علیه السلام): ان للّه عز و جل حرمات ثلاثاً لیس مثلهن شیء: کتابه هو حکمة و نور، و بیته الذی جعله قیاماً للناس لا یقبل من احد توجهاً إلی غیره، و عترة نبیکم «۳». و نحوها غیرها.

و لا تعارضها الاخبار الدالة علی ان البعید یتوجه نحوها «۴». بدعوی ان الظاهر منها ارادة الجهة، فان الظاهر من هذه الاخبار- بقرینة النصوص المقدمة- ارادة اتساع المحاذاة مع البعد کما سنبینه ان شاء اللّه تعالی.

و منه یظهر ان الآیة الشریفة وَ حَیْثُ ما کُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَکُمْ شَطْرَهُ «۵» لا تنافی المختار، کما ان قوله (علیه السلام) فی صحیح زرارة: ما بین المشرق و المغرب قبلة کله «۶». و قریب منه ما فی صحیح معاویة «۷»، لا ینافی النصوص الدالة علی المختار،

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب القبلة.

(۲) المستدرک- باب ۲- من ابواب القبلة حدیث ۱۲.

(۳) الوسائل- باب ۲- من ابواب القبلة حدیث ۱۰.

(۴) الوسائل- باب ۲- من ابواب القبلة.

(۵) سورة البقرة آیة ۱۴۴.

(۶) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب القبلة حدیث ۲.

(۷) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب القبلة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۸۸

]...[

فانه لعدم القائل باتساع الجهة بهذا المقدار لا محیص عن حمله علی انه قبلة لمن اخطأ فی تشخیص القبلة.

و یشهد لهذا الحمل مادل علی ان المصلی ان التفت فی اثناء الصلاة انه منحرف عن القبلة یمیناً أو یساراً وجب استقبالها، و ان التفت إلیه بعد الصلاة صحت، معللًا بان ما بین المشرق و المغرب قبلة «۱». فالقول الثانی- ان لم یرجع إلی الاول- لا دلیل علیه.

و استدل للقول الثالث: بمرسل الفقیه عن مولانا الصادق (علیه السلام): ان اللّه تبارک و تعالی جعل الکعبة قبلة لاهل المسجد، و جعل المسجد قبلة لاهل الحرم، و جعل الحرم قبلة لاهل الدنیا «۲». و نحوه خبر بشر بن جعفر الجعفی «۳»، و مرسل عبد اللّه بن محمد الحجال «۴».

لکنها مضافاً إلی ضعف سندها، و عدم القائل بمضمونها، لان مقتضاها کفایة توجه من خرج عن المسجد إلیه مع العلم بعدم التوجه إلی الکعبة، لمعارضتها مع النصوص المتقدمة التی هی اکثر عدداً و اصحّ سنداً من هذه الاخبار، تحمل علی ارادة بیان اتساع الجهة.

فتحصل: ان المتعین کون الکعبة قبلة مطلقاً.

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب القبلة.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب القبلة حدیث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب القبلة حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۳- من ابواب القبلة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۸۹

]...[

مواجهة البعید نفس الکعبة

و قد اورد علی هذا القول: بانه یستلزم العلم ببطلان صلاة المأموم إذا کان الفصل بینه و بین امام الجماعة ازید من مقدار الکعبة، لعلمه حینئذ بعدم توجه نفسه أو امامه إلی الکعبة، و علی هذا فلا بد من الالتزام باتساع القبلة للبعید، اذ لا ریب فی صحة صلاة المأموم فی

الفرض.

و حق الجواب عن ذلک ما اسسه المحقق النائینی رحمه اللّه و اوضحه الاستاذ باحسن بیان و شید ارکانه قال: و الجواب عن ذلک بوجهین:.

الاول: ان استطالة الصف فی البعید لا تستلزم خروج بعضهم عن استقبال نفس الکعبة، و توضیح ذلک انما یکون بتقریبین: الاول: ان یفرض جماعة واحدة حول الکعبة مستدیرة و تکبر تلک الدائرة شیئاً فشیئاً إلی ان تصل إلی دائرة کبیرة منصفة لکرة الارض، علی ان یکون احد قطبیها نفس الکعبة و قطبها الآخر النقطة المقابلة لها من الجهة الاخری، فکل قوس من هذه الدائرة و ان کان مستقیماً فی نفسه إلا ان کل جزء منه مواجه لنفس الکعبة، فلو فرض جماعة واحدة تکون استطالة صفوفهم بمقدار سعة الارض کان کل واحد من اهل تلک الصفوف مستقبلًا حقیقة، و هکذا الکلام فی الجماعة الواقعة علی الدوائر المتوسطة بین تلک الدائرة و قطبیها، فان کبر الدائرة یوجب قلة تقوس کل قوس مفروض فیها بحیث لا ینافی کونه خطاً مستقیماً فی حس البصر، فالجماعة الذین یکونون بعیدین عن الکعبة بالف فرسخ مثلًا إذا توجهوا إلی الکعبة فی خط مستقیم فی الحس لا یعلم عدم مواجهة احد منهم لعین الکعبة لاحتمال انحراف الخط و لو بمقدار شعرة، فیکون الخط حینئذ قوساً لا خطاً مستقیماً هندسیاً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۹۰

]...[

التقریب الثانی: ان یقال: ان کل دائرة صغیرة تفرض فی وسط الدائرة الکبیرة بحیث تکون مرکزاً لها تکون مواجهة للدائرة الکبیرة باجمعها، و نصف منها یکون مواجهاً لنصفها، و ربعها لربعها، و هکذا، و علیه فراس الانسان الذی هو شبیه بالکرة یکون مواجهاً لدائرة الافق بتمامها، و الجبهة التی هی سبع الرأس تقریباً مواجهة لسبع دائرة الافق و لسبع جمیع الدوائر المفروضة بین المصلی و دائرة الافق تحقیقاً، فجمیع ما یفرض من الموجودات الواقعة فی هذه الاقواس مواجهة لجبهة المصلی، فاذا فرض ان الکعبة واقعة فی هذا السبع فکل من الامام و المأموم مواجه لها حقیقة.

و بالجملة: الایراد المزبور انما نشأ من فرض الخطوط متوازیة، مع ان ذلک غیر معتبر فی المواجهة قطعاً، أ فلا تری إلی کرة الشمس انها بجمیع اجزائها مواجهة لک مع انها اکبر من کرة الارض بآلاف مرة؟.

الوجه الثانی: ان الایراد المزبور علی تقدیر وروده انما یرد علی تقدیر کون الواجب علی المکلف هو الاستقبال الحقیقی، و اما إذا کان الواجب هو الاستقبال العرفی، اعنی به کون المکلف بحیث لو ازیل الموانع لرأی نفس الکعبة، فلا اشکال اصلًا، ضرورة ان استطالة الصف الواحد لا تکون مانعة من ذلک قطعاً.

و یترتب علی ذلک دفع اشکال آخر ربما یورد فی المقام، و حاصله: ان کرویة الارض مانعة عن استقبال نفس الکعبة، و لو کان المراد بها هو الفضاء من تخوم الارض الی عنان السماء فان من بعد عن الکعبة بمقدار الف و خمسمائة فرسخ- الذی هو بمقدار ربع الکرة- فالخط الخارج من جبهته موازٍ للفضاء المقابل للکعبة لا محالة، و لا یتصل احد الخطین بالآخر ابداً، فلا یعقل استقبال نفس الکعبة.

و الجواب عن ذلک: أن اتساع الجهة حقیقة او عرفاً کما یکون فی عرض القبلة کذلک یکون فی عمقها، فان الخط الخارج من جبهة المصلی انما یخرج مخروطیاً،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۹۱

و المصلی فی الکعبة یستقبل أی جدرانها شاء

فالمصلی علی ربع الکرة مواجه لنفس الکعبة تحقیقاً أو عرفاً، بمعنی انه لو ارتفعت کرویة الارض و انعدم الجزء الواقع بین المصلی و الکعبة لرأی المصلی نفس الکعبة لا محالة فلا اشکال. انتهی.

و لعمری انه قویّ متین، بل جوهر ثمین فتدبر جیداً.

هذا فی المصلی خارج الکعبة.

حکم المصلی فی الکعبة

و أما المصلی فی جوف الکعبة فلا یجب علیه التوجه إلی جهة خاصة، بلا خلاف لعدم الدلیل علی التعیین، بل یستقبل أی جدرانها شاء و تصح صلاته علی کراهة فی الفریضة کما هو المشهور، لانه مقتضی الجمع بین صحیح معاویة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): لا تصل المکتوبة فی جوف الکعبة «۱». و نحوه صحیح ابن مسلم «۲»، و بین موثق یونس بن یعقوب قال: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): إذا حضرت الصلاة المکتوبة و انا فی الکعبة أ فأصلی فیها؟ قال: نعم «۳».

و عن الشیخ فی الخلاف و المهذب فی القاضی: المنع عنها اختیاراً.

و استدل له: باجماع الفرقة، و بان القبلة هی الکعبة لمن شاهدها فتکون قبلة جملتها، و المصلی فی جوفها غیر مستقبل الجملة، و باطلاق الامر بالاستقبال الظاهر فی ارادته من الخارج، و بالصحیحین المتقدمین، بعد حمل الموثق علی صورة الاضطرار

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب القبلة حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب القبلة حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب القبلة حدیث ۶.

]...[

لاختصاص الصحیحین بالمختار اجماعاً.

و لکن الجمیع کما تری، اذ دعوی الاجماع موهونة مع ظهور الخلاف.

و الکعبة بجملتها لا تکون قبلة بل یکون کل جزء من اجزائها قبلة، اذ هی اسم للفضاء من تخوم الارض إلی عنان السماء، و لا یمکن محاذاة المصلی ببدنه لجملتها.

و اطلاق الامر بالاستقبال لو سلم ظهوره فی ارادته من الخارج لا بد من رفع الید عنه لما دل علی جواز الصلاة فی الکعبة «۱»، و قد عرفت انه لا بد من حمل الصحیحین علی الکراهة لموثق یونس الصریح فی الجواز.

و الاجماع علی اختصاص الصحیحین بالمختار لا یوجب اخصیتهما من الموثق کی یقید بهما اطلاقه و یحمل علی صورة الاضطرار، مضافاً إلی ان ظاهر السؤال فیه هو السؤال عن اختیار ایقاع الصلاة فیها فی مقابل الصلاة فی خارجها، فلا یصح حمل اطلاق الجواب علی الضرورة، مع انه حمل له علی الفرد النادر فی نفسه.

و بما ذکرناه ظهر أن دعوی معارضة الصحیحین مع الموثق و تقدیمهما علیه لأقوائیة السند فاسدة، اذ مع امکان الجمع بینهما لا وجه لطرح الموثق، و تأیید المنع لا لضرورة بخبر ابن مروان عن أبی الحسن (علیه السلام): فی الرجل حضرته الصلاة و هو فی الکعبة لا یمکنه الخروج منها: استلقی علی قفاه و یصلی ایماء «۲». فی غیر محله لاعراض الاصحاب عنه، بل الاجماع بقسمیه علی استقبال أی

جدرانها شاء حیث یصلی فیها.

و منه ظهر ان مرسل الکافی: یصلی فی جوانبها إذا اضطر إلی ذلک «۳». لا یعتمد

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب القبلة حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب القبلة حدیث ۷.

(۳) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب القبلة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۹۳

و علی سطحها یبرز بین یدیه بعضها

علیه، مضافاً إلی ضعف سنده، مع احتمال ارادة الصلاة إلی أی جانب من جوانبها الاربعة.

فتحصل: ان الاقوی جواز الفریضة فی الکعبة علی کراهیة، و اما النافلة فیها فحیث ان دلیل المنع المحمول علی الکراهة مختص بالفریضة فتجوز بلا کراهة.

و المصلی علی سطحها یبرز بین یدیه بعضها کما هو المشهور، و عن الصدوق و الشیخ فی الخلاف و القاضی: یستلقی علی ظهره و یصلی إلی البیت المعمور.

و احتج الشیخ رحمه اللّه علیه: بالاجماع، و بخبر عبد السلام عن الامام الرضا (علیه السلام): قال فی الذی تدرکه الصلاة و هو فوق الکعبة، فقال: ان قام لم یکن له قبلة، و لکن یستلقی علی قفاه و یفتح عینیه إلی السماء و یعقد بقلبه القبلة التی فی السماء البیت المعمور «۱».

و فیهما نظر: أما الاجماع: فلوهنه بظهور الخلاف.

و أما الخبر: فلضعف سنده مضافاً إلی اعراض المشهور عنه، فلا یصح الاعتماد علیه فی رفع الید عن أدلة وجوب الرکوع و السجود و القیام. فالاقوی ما هو المشهور.

الصلاة علی سطح الکعبة

ثمّ انه هل تجوز الصلاة علی سطح الکعبة اختیاراً أم لا تجوز؟ قولان: قد استدل للثانی: بان الواجب فی الصلاة هو التوجه إلی الکعبة و جعلها بتمامها قباله، و لا یصدق ذلک علی المصلی علی سطحها، و بما فی حدیث المناهی: نهی رسول اللّه (صلّی

---

(۱) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب القبلة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۹۴

و کل قوم یتوجهون إلی رکنهم فالعراقی لاهل العراق و الیمانی لاهل الیمن و المغربی لاهل المغرب و الشامی لاهل الشام و علامة العراق

اللّه علیه و آله) عن الصلاة علی ظهر الکعبة «۱». و کلاهما کما تری، أما الاول: فلما عرفت فی المسألة السابقة من عدم کون الکعبة بتمامها قبلة لعدم امکان محاذاتها کذلک، بل کل جزء من اجزائها قبلة. و أما الثانی: فلضعف سنده و اعراض الاصحاب عنه فلا یعتمد

علیه.

فتحصل: ان الاقوی جواز الصلاة علی ظهر الکعبة اختیاراً و کل قوم یتوجهون إلی رکنهم لعدم تحقق المحاذاة بینهم و بین الکعبة إلا بذلک فالعراقی و هو الذی فیه الحجر لاهل العراق کما هو المشهور، و لکن الظاهر ان الرکن الذی یکون متصلًا بحجر إسماعیل و هو فی حذاء الرکن الذی فیه الحجر هو الذی یتوجه إلیه العراقی و الیمانی لاهل الیمن، و المغربی لاهل المغرب، و الشامی لاهل الشام.

امارات القبلة

الموضع الثانی فی احکام المستقبل

: [امارات القبلة]

یجب- مع الامکان- تحصیل العلم بالتوجه إلی الکعبة أو ما یکون بحکم العلم کالبینة، بل قد عرفت فی بحث المواقیت ان الاقوی حجیة خبر الثقة ایضاً ان کان الاخبار عن حس، و من جملة الامارات المحصلة للعلم هی العلائم التی ذکرها الاصحاب لتشخیص قبلة البلاد المستنبطة من قواعد الهیئة و غیرها.

و علامة اهل العراق علی ما ذکره المصنف رحمه اللّه و غیره من الاصحاب.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب القبلة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۹۵

جعل الفجر محاذیاً لمنکبه الایسر و الشفق بمنکبه الایمن و عین الشمس عند الزوال علی طرف الحاجب الایمن مما یلی الانف و الجدی خلف المنکب الایمن

امور: الاول: جعل الفجر أی المشرق محاذیاً لمنکبه الایسر و الشفق أی المغرب محاذیاً لمنکبه الایمن، و الثانی: جعل عین الشمس عند الزوال و المیل عن دائرة نصف النهار علی طرف الحاجب الایمن مما یلی الانف، و الثالث: جعل الجدی خلف المنکب الایمن.

و اعترض غیر واحد علی من ذکر هذه العلائم لاهل العراق بعدم المناسبة. بینها، اذ لازم الاول: ان یتوجه المصلی إلی نقطة الجنوب من غیر فرق بین المشرق و المغرب الاعتداللیین و غیرهما.

و لازم الثانی: الانحراف عن نقطة الجنوب إلی طرف المشرق بمقدار قلیل.

و لازم الثالث: الانحراف عنها إلی طرف المغرب بمقدار معتد به، فان التوجه إلی نقطة الجنوب یوجب وقوع الجدی محاذیاً لما بین الکتفین، فجعله خلف المنکب الایمن بلازم الانحراف المزبور.

اقول: بعد ما عرفت من ان التوجه إلی الکعبة انما یتحقق بکون الکعبة واقعة فی سبع الدائرة الافقیة المحاذیة للجبهة تعرف عدم ورود هذا الاعتراض، اذ الانحراف عن نقطة الجنوب إلی الطرفین یسیراً لا یوجب الخروج عن محاذاة جبهة المصلی، کما یظهر لمن تدبر فیما ذکرناه.

ثمّ انه لو کان مدرک العلامة الثالثة کالاولین قواعد الهیئة، فلا کلام، و اما لو کان هو الاخبار کما ذکره غیر واحد فلا یخلو عن الاشکال، اذ الاخبار الواردة فی الجدی کموثقة محمد بن مسلم عن احدهما (علیه السلام) قال: سألته عن القبلة، قال:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۹۶

]...[

ضع الجدی فی قفاک و صل «۱». و مرسلة الصدوق: قال رجل للصادق (علیه السلام): انی اکون فی السفر و لا أهتدی إلی القبلة باللیل، فقال: أ تعرف الکوکب الذی یقال له الجدی؟ قال: نعم، قال: اجعله علی یمینک، و إذا کنت فی طریق الحج فاجعله بین کتفیک «۲». لا یمکن الاخذ باطلاقها لورودها فی قضیة شخصیة، و کون محمد بن مسلم کوفیاً لا یکفی فی القرینة علی ارادة الکوفة بالخصوص.

نعم، یظهر من الخبرین و من خبر إسماعیل بن أبی زیاد المروی عن تفسیر العیاشی عن جعفر بن محمد عن آبائه عن رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) فی قوله تعالی وَ بِالنَّجْمِ هُمْ یَهْتَدُونَ قال (صلّی اللّه علیه و آله): هو الجدی، لانه نجم لا یزول، و علیه بناء القبلة، و به یهتدی اهل البر و البحر «۳». انه یعتمد علی الجدی و سائر الکواکب فی معرفة القبلة.

فظهر مما ذکرناه: انه لا بد فی تشخیص قبلة البلاد من الرجوع إلی قواعد الهیئة الموجبة للعلم بجهتها.

الظن بالقبلة حجة

و ان لم یتمکن من تشخیصها بشیء مما یوجب القطع عول علی العلامات المفیدة للظن کما هو المشهور، و عن ظاهر الشیخ فی التهذیب و الخلاف و صریح ابن حمزة: انه یجب الصلاة إلی اربع جوانب مع الاختیار.

---

(۱) الوسائل- باب ۵- من ابواب القبلة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۵- من ابواب القبلة حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۵- من ابواب القبلة حدیث ۳.

و مع فقد الامارات یصلی إلی اربع

و تدل علی المختار صحیحة زرارة عن ابی جعفر (علیه السلام): یجزی التحری ابداً إذا لم یعلم این وجه القبلة «۱».

و موثقة سماعة- المتقدمة-: سألته عن الصلاة باللیل و النهار إذا لم یر الشمس و القمر و لا النجوم، قال (علیه السلام): اجتهد رأیک، و تعمد القبلة جهدک.

و استدل للثانی: بمرسلة خراش عن بعض اصحابنا عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) قال: قلت: جعلت فداک ان هؤلاء المخالفین علینا یقولون: إذا اطبقت السماء علینا أو اظلمت فلم نعرف السماء کنا و انتم سواء فی الاجتهاد، فقال: لیس کما یقولون، اذا کان ذلک فلیصل لأربع وجوه «۲».

و فیه: انها لارسالها و اعراض المشهور عنها و معارضتها بما هو اقوی سنداً منها لا یعتمد علیها.

ثمّ ان مقتضی الصحیح. و الموثق عدم جواز الاکتفاء بالظن الضعیف مع التمکن من تحصیل الظن القوی کما لا یخفی وجهه.

و لا- یجوز ترک التحری- و الصلاة إلی اربع جوانب لعدم احراز التوجه إلی الکعبة بذلک لا- وجدانا و لا- تعبداً، نعم یجوز ترک التحری- و الصلاة إلی سبع جهات متساویة لجواز الاحتیاط مع التمکن من الامتثال التفصیلی علی ما حققناه فی محله.

فی الجهل بالقبلة

اشارة

و مع فقد الامارات المفیدة للعلم أو الظن فالمشهور انه یصلی إلی اربع

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب القبلة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب القبلة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۹۸

جهات مع الاختیار

جهات مع الاختیار، بل عن غیر واحد: نسبته إلی علمائنا، و نسب إلی العمانی و الصدوق و والده و جماعة من المتأخرین کالمحقق الاردبیلی و صاحب الحدائق: الاکتفاء بالصلاة لجهة واحدة، و مال إلیه الشهید رحمه اللّه فی الذکری، و عن المختلف: نفی البعد عنه. و هو الاقوی.

و استدل للمشهور: بمرسلة خراش المتقدمة، و مرسلة الفقیه: روی فیمن لا یهتدی إلی القبلة فی مفازة: ان یصلی إلی اربع جوانب «۱». و مرسلة الکافی روی: ان المتحیر یصلی إلی اربع جوانب «۲». و ضعفها منجبر بعمل الاصحاب.

و فی الجمیع نظر: اما الاولی: فلأنها بظاهرها تدل علی عدم حجیة الظن لورودها فی مورد امکان الاجتهاد و تحصیل الظن، و قد عرفت ان المشهور بین الاصحاب عدم لزوم التکرار فیه، فهی مضافاً إلی ضعف سندها معرض عنها عند الاصحاب.

و ما ذکره بعض اعاظم المحققین من ان عدم العمل بها فی موردها غیر قادح فی الاستشهاد بها لوجوب الصلاة إلی اربع جهات فی الجملة عند اشتباه القبلة، غیر تام، اذ لو کان جوابه (علیه السلام) عاماً شاملًا لصورة الظن و عدمه کان لما ذکر وجه، و اما حیث انه مختص بمورد السؤال- و هو صورة امکان الاجتهاد و تحصیل الظن- فنحتاج فی اثبات الحکم لصورة التحیر إلی ضم قاعدة الاولویة و تنقیح المناط أو عدم الفصل، و معلوم ان التعدی فرع الحجیة فی المورد، و حیث ان المرسلة فی موردها لم یعمل بها فلا وجه لدعوی الاعتماد علیها فی غیره.

و أما ما ذکره قدس سره من ان المراد من الاجتهاد فیها. الاجتهاد فی الفتوی

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب القبلة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب القبلة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۹۹

]...[

لا القبلة، فینبغی ان یعد من سهو القلم کما یظهر لمن تدبر فی الروایة.

و أما الاخیرتان فلأنه لم یثبت ان تکونا غیر روایة خراش مع عدم ثبوت اعتماد القائلین بوجوب التکرار علیهما لینجبر به ضعف سندیهما علی فرض کونهما غیرها.

و تدل علی المختار جملة من النصوص: کصحیح زرارة و محمد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السلام) قال: انه قال یجزی المتحیر ابداً

إذا لم یعلم این وجه القبلة «۱».

و مرسل ابن أبی عمیر عن بعض اصحابنا عن زرارة قال: سالت أبا جعفر (علیه السلام) عن قبلة المتحیر، فقال (علیه السلام): یصلی حیث یشاء «۲».

و صحیح معاویة بن عمار عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: قلت له: الرجل یقوم فی الصلاة ثمّ ینظر بعد ما فرغ فیری انه قد انحرف عن القبلة یمیناً و شمالًا، فقال: قد مضت صلاته، و ما بین المشرق و المغرب قبلة «۳»، و نزلت هذه الآیة فی قبلة المتحیر فَأَیْنَمٰا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللّٰهِ «۴».

و نوقش فیها: اما فی صحیح زرارة و محمد: فبجهالة طریق الصدوق إلی زرارة و محمد مجتمعین، و بعدم ذکره إلّا فی الفقیه دون الکافی و التهذیب و الاستبصار، مع ان دأب الشیخ جار علی ذکر النصوص المتعارضة، فیستکشف من ذلک ان الخبر محرف، و ان لفظ المتحیر وقع بدل التحری و عن المجلسی: الجزم بذلک.

و أما فی المرسل: فبالإرسال.

و أما فی صحیح معاویة: فباحتمال کون قوله: و نزلت ... الخ الذی هو محل

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب القبلة حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب القبلة حدیث ۳.

(۳) الفقیه ج ۱- ص ۸۹.

(۴) سورة البقرة آیة ۱۱۵.

]...[

الاستشهاد من عبارة الصدوق لا من الروایة، مع انه معارض بجملة من النصوص «۱» الدالة علی نزول الآیة الشریفة فی النافلة.

و ربما یناقش فی الجمیع بانها معرض عنها لدی المشهور، فتسقط عن الحجیة.

و الحق عدم تمامیة شیء من هذه المناقشات، اما ما اورد علی الاول: فلأن صحة طریق الصدوق إلی کل منهما مع عدم تعرضه لطریقه الیهما مجتمعین المقتضی کون طریقه الیهما هو طریقه إلی کل منهما موجبة لصحة طریقه الیهما، و عدم ذکره فی الکافی لا یوجب وهناً فیه، اذ لیس کل خبر مذکور فی الفقیه مما لا بد و ان یکون مذکوراً فیه، کما ان عدم ذکره فی التهذیب و الاستبصار و لو مع تسلیم ان دأب الشیخ جری علی ذکر الاخبار المتعارضة فی جمیع الموارد، لا یوجب وهناً فیه لاحتمال الغفلة و نحوها. قوله (علیه السلام): این ما توجه. یدفع احتمال التحریف.

و أما ما أورد علی الثانی: فلأن مرسل ابن أبی عمیر حجة لانه لا یرسل إلا عن ثقة.

و أما ما أورد علی الثالث: فلأن ورودها فی النافلة لا ینافی ورودها فی المتحیر ایضاً، و ما یظهر من بعض تلک النصوص من الاختصاص بالنافلة یرفع الید عنه بواسطة هذا الخبر، و لا یحتمل ادراج الصدوق کلام نفسه فی الروایة من دون ان ینبه علیه.

و أما ما اورد علی الجمیع: فلأن عمل جماعة من القدماء کالعمانی بها یمنع عن تحقق الاعراض مضافاً إلی احتمال ان یکون افتائهم بالصلاة إلی اربع جهات لاجل الجمع بین النصوص، و کون مرسلة خراش اوفق بالاحتیاط.

و مما ذکرناه ظهر انه علی فرض حجیة مرسلة خراش لا تصلح هی لان تعارض

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب القبلة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۰۱

]...[

مع هذه النصوص، و دعوی انها مختصة بالمتمکن من الصلاة إلی اربع جوانب فتکون مخصصة للنصوص و موجبة لحملها علی صورة الاضطرار، مندفعة بان حمل تلک النصوص علی صورة الاضطرار حمل لها علی الفرد النادر المستهجن، لا سیما فی مثل هذه الروایات التی یکون الاطلاق فیها قویاً.

فروع

اشارة

الاول:

اذا انحصر القبلة فی جهتین

، بان علم انها لا تخرج عن احدهما، فهل یکتفی بالصلاة إلی أی جهة شاء، أو یجب علیه تکرار الصلاة حتی یستیقن بوقوعها إلی القبلة؟ وجهان: اقواهما الثانی، إذ النصوص الدالة علی کفایة صلاة واحدة حیث یشاء مختصة بالمتحیر علی الاطلاق الذی یحتمل کون القبلة فی کل واحد من الاطراف و الجهات، و التعدی عن موردها یحتاج إلی دلیل مفقود، و علیه فلو ترددت بین نقطتین معینتین یکرر الصلاة مرتین، و لو کانت مرددة بین تمام نقاط الجهتین فلا بد من تکرار الصلاة ازید من مرتین کی یتیقن بالصلاة إلی القبلة، و الاکتفاء بصلاتین لا یبعد ان یستفاد من مرسلة خراش کما لا یخفی وجهه.

الثانی:

إذا لم یتمکن المصلی من تحصیل العلم بالقبلة فی اول الوقت

، فان علم بعدم امکانه إلی آخر الوقت یجوز له البدار الی الصلاة بالاتیان بها الی جهة واحدة، و ان علم بالتمکن منه فی آخر الوقت لا یجوز له ذلک لتمکنه من الامتثال القطعی، فلا یجوز له الاکتفاء بالامتثال الاحتمالی.

و دعوی صدق المتحیر علیه فی اول الوقت فتشمله النصوص، مندفعة بان التردد فی اول الوقت کالتردد فی مکان خاص غیر مشمول للنصوص لعدم کونه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۰۲

]...[

بالخصوص ظرفاً للواجب، و الموضوع بحسب ظاهر النصوص هو المتحیر فی مجموع الوقت، و ان احتمل تمکنه منه، فهل یجوز له البدار أم لا؟ وجهان: اقواهما الاول بناءً علی ما هو الحق من جریان الاستصحاب فی الامر الاستقبالی و ترتب الاثر علیه بالفعل، فانه علیه یستصحب بقاء المانع إلی آخر الوقت.

الثالث:

هل یکون اشتراط الصلاة بالقبلة ساقطاً

بناءً علی المختار من الاکتفاء بالصلاة إلی جهة واحدة، أو انه انما یکون من باب الاکتفاء بالامتثال الاحتمالی؟ وجهان: اقواهما الثانی لعدم ما یوجب تخصیص عموم دلیل شرطیة القبلة.

و استدل للاول: بان التوجه إلی الکعبة یقیناً لا یجب و احتمالًا حاصل فیلغی اعتبار الاستقبال.

و فیه: انه لا یکون شرطیة القبلة لغواً حینئذ، اذ بناءً علیها لا یجوز للمصلی ان یصلی صلاة واحدة إلی جمیع الجهات، بان یوقع کل رکعة منها إلی جهة، و اما بناءً علی سقوط الشرطیة فیجوز ذلک، ففائدة الاشتراط لزوم ایقاع الصلاة إلی جهة واحدة تحصیلًا للموافقة الاحتمالیة.

و یترتب علی ما ذکرناه انه لا بد من ایقاع الثانیة فی المترتبتین کالظهرین إلی الجهة التی وقعت الاولی إلیها، و الا بطلت، إما لعدم کونها إلی القبلة أو لعدم ترتبها علی الاولی، و أما بناءً علی سقوط الشرطیة فیجوز الاتیان بها و لو بایقاعها إلی الجهة المقابلة لتلک الجهة.

[لو لم یکن له من الوقت ما یسع مقدار ثمان صلوات]

الرابع: بناءً علی لزوم التکرار إلی اربع جوانب لو لم یکن له من الوقت ما یسع مقدار ثمان صلوات، بل کان مقدار خمس مثلًا و کان علیه صلاتان کالظهرین، فهل یجب اتمام جهات الاولی و اتیان الثانیة إلی جهة واحدة، أو یجب ایراد النقص علی الاولی و اتمام جهات الثانیة؟ وجهان:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۰۳

و مع الضرورة إلی أی جهة شاء

اقواهما الثانی لصحیح الحلبی- فی حدیث- قال: و سألته عن رجل نسی الاولی و العصر ثمّ ذکر عند غروب الشمس، قال (علیه السلام): ان کان فی وقت لا یخاف فوت احداهما فلیصل الظهر ثمّ یصلی العصر، و ان هو خاف ان تفوته فلیبدأ بالعصر و لا یؤخرها فتفوته ... الخ «۱». اذ مع عدم الاتیان بالعصر إلی بعض الجهات یتحقق خوف الفوت، فلا یصح الاتیان بالظهر.

و بما ذکرناه یظهر ان ما ذکر فی بعض الکلمات من الاستدلال لکل واحد من القولین بالوجوه الاعتباریة یشبه بالاجتهاد فی مقابل النص، ثمّ انه لا ریب فی اختصاص لزوم التکرار إلی اربع جوانب بناءً علی القول به بصورة التمکن.

و اما مع الضرورة فیصلی إلی أی جهة شاء أی ما یتمکن من الجوانب ان کان مضطراً إلی ترک الصلاة إلی بعض غیر معین لما حققناه فی الاصول من ان الاضطرار إلی ترک بعض غیر معین من الاطراف، کما إذا علم بوجوب احدی الصلاتین الظهر أو الجمعة؛ و اضطر إلی ترک احداهما لا- یوجب رفع التکلیف المعلوم لعدم تعلق الاضطرار بترک الواجب، و علیه فلیس للشارع الترخیص فی ترکهما معاً لکونه ترخیصاً فی المخالفة القطعیة، فلا محالة یکون المرخص فیه هو ترک احدی الصلاتین الذی به یرفع الاضطرار، و أما الاخری فیجب الاتیان بها و بمقتضی العلم الاجمالی، من غیر فرق فی ذلک بین کون التکلیف المعلوم ضمنیاً کما فی ما نحن فیه، أو نفسیاً کما فی المثال.

و أما ان کان مضطراً إلی ترک الصلاة إلی جهة معینة، فان کان ذلک بعد حدوث التکلیف بالصلاة مستقبلًا و تنجزه بالعلم، وجب الاحتیاط بالصلاة إلی الجوانب

---

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب المواقیت حدیث ۱۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۰۴

و لو ترک الاستقبال اعاد و لو کان ظاناً أو ناسیاً و کان بین المشرق و المغرب

الممکنة، اذ الاضطرار الحادث بعد العلم بالتکلیف لا یوجب رفع اثر العلم بالنسبة إلی ما لا یکون مضطراً إلیه، و أما ان کان الاضطرار قبل حدوث التکلیف أو قبل العلم به جاز الاکتفاء بصلاة واحدة إلی أی جهة شاء، إذ العلم الحادث بعد الاضطرار لا تتعارض الاصول فی اطرافه فلا یکون منجزاً. و تمام الکلام فی ذلک موکول إلی محله.

و بما ذکرناه ظهر ضعف ما عن المجمل و المبسوط و المقنعة و السرائر و المصنف من الاکتفاء بصلاة واحدة مطلقاً، اللهم إلا ان یکون اعتمادهم فی ذلک علی النصوص الدالة علی الاکتفاء بواحدة مطلقاً مقتصراً فی الخروج عنها علی صورة التمکن من الاربع. و یرد علیه ما تقدم من عدم امکان حمل النصوص علی صورة الاضطرار فراجع.

و ان لم یتمکن إلّا من الصلاة إلی جهة واحدة صلاها إلی أی جهة شاء، لان الصلاة لا تدع بحال، و لا یجوز له ایقاع الصلاة إلی جمیع الجهات بان یوقع کل رکعة منها إلی جهة کما عرفت آنفاً.

الموضع الثالث: فی احکام الخلل

اشارة

و فیه مسائل:

[لو ترک الاستقبال عمداً]

الاولی: لو ترک الاستقبال عمداً اعاد فی الوقت و خارجه اجماعاً من غیر فرق بین ان یکون منحرفاً عنها إلی ما بین الیمین و الیسار، و بین ان یکون إلی الاستدبار. لانتفاء المشروط بانتفاء شرطه، و عدم کون الماتی به منطبقاً علی المأمور به، فیجب الاتیان به ثانیاً.

[لو کان المصلی إلی جهة ظاناً بکون القبلة فیها]

اشارة

الثانیة: و لو کان المصلی إلی جهة ظاناً بکون القبلة فیها أو ناسیاً أو غافلًا أو صلی إلیها لضیق الوقت و کان منحرفاً عنها إلی ما بین المشرق و المغرب

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۰۵

فلا اعادة

فلا اعادة علیه و مضت صلاته کما هو المشهور، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، و عن المبسوط و النهایة و الخلاف و المقنعة و السرائر و الغنیة: اطلاق وجوب الاعادة فی الوقت إذا صلی إلی غیر القبلة.

و الاقوی هو التفصیل بین کونه متحریاً فلا اعادة علیه مطلقاً، و بین کونه مصلیاً من غیر تحر فیعید فی الوقت و خارجه.

أما الاول: فتدل علیه جملة من النصوص: کصحیح معاویة بن عمار عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: قلت له: الرجل یقوم فی الصلاة ثمّ ینظر بعد ما فرغ فیری انه قد انحرف عن القبلة یمیناً أو شمالًا، فقال: قد مضت صلاته و ما بین المشرق و المغرب قبلة «۱».

و خبر الحسین بن علوان عن جعفر بن محمد عن أبیه عن علی (علیه السلام) انه کان یقول: من صلی علی غیر القبلة و هو یری انه علی القبلة ثمّ عرف بعد ذلک فلا اعادة علیه إذا کان فیما بین المشرق و المغرب «۲».

و یعضدهما صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) قال: لا صلاة إلا إلی القبلة. قلت: این حد القبلة؟ قال (علیه السلام): ما بین المشرق و المغرب قبلة کله «۳».

و استدل صاحب الحدائق رحمه اللّه لوجوب الاعادة فی الوقت: باطلاق جملة من النصوص: کصحیح عبد الرحمن بن أبی عبد اللّه البصری الآتی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): إذا صلیت و انت علی غیر القبلة و استبان لک أنّک صلیت و انت علی

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب القبلة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب من ابواب القبلة حدیث.

(۳) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب القبلة حدیث ۲.

]...[

غیر القبلة و انت فی وقت فاعد، و ان فاتک الوقت فلا تعد «۱». و نحوه غیره.

و النسبة بین هذه النصوص و ما قبلها و ان کانت عموماً من وجه، إلا انه لاجل تعارض وجوه الجمع- إذ کما یمکن حمل هذه النصوص علی غیر ما بین المشرق و المغرب کذلک یمکن حمل تلک علی عدم الاعادة فی خارج الوقت- یتساقط الاطلاقان و یرجع إلی عموم ما دل علی اعتبار القبلة، و انه یجب الاعادة بترک الاستقبال.

و فیه: ان تلک النصوص مقدمة علی هذه لحکومة قوله (علیه السلام) فیها: و ما بین المشرق و المغرب قبلة. علی هذه الاخبار، و یدل علی اختصاص موضوعها بما إذا صلی منحرفاً الیهما أو إلی الاستدبار، مع ان بعض تلک النصوص کروایة القسم ابن الولید قال: سألته عن رجل تبین له و هو فی الصلاة انه علی غیر القبلة، قال: یستقبلها إذا ثبت ذلک، و ان کان قد فرغ منها فلا یعیدها «۲». آبٍ عن الحمل علی خارج الوقت فتأمل. هذا مضافاً إلی ان الجمع الثانی موجب لعدم کون ما بین المشرق و المغرب ذا خصوصیة ممتاز بها عن غیره، و هذا مناف لصراحة تلک النصوص بخلاف الجمع الاول فانه لا یترتب علیه محذور فهو المتعین.

و أما الثانی: و هو لزوم الاعادة لو صلی من غیر تحر کما هو المنسوب إلی الاصحاب فی بعض الکلمات، فلأنه مقتضی اطلاق ما دل علی اعتبار القبلة، و النصوص الدالة علی صحة الصلاة الواقعة إلی ما بین المشرق و المغرب منصرفة إلی صورة التحری کما لا یخفی، و یدل علیه مفهوم خبر الحسین المتقدم، و صحیح الحلبی- أو حسنه- عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی الاعمی یؤم القوم و هو علی غیر القبلة،

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب القبلة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب القبلة حدیث ۳.

و لو کان إلیهما اعاد فی الوقت و لو کان مستدبراً اعاد مطلقاً

قال (علیه السلام): یعید و لا یعیدون لانهم قد تحروا «۱». فانه یدل علی بطلان صلاة الامام بخصوصه لعدم کونه متحریاً.

و من ذلک یستکشف ان مفروض السؤال وقوع الصلاة إلی ما بین المشرق و المغرب و إلا بطلت صلاة المأمومین المتحرین ایضاً. فتأمل.

هذا إذا کان منحرفاً إلی ما بین المشرق و المغرب.

الانحراف إلی الاستدبار

و لو کان منحرفاً إلیهما اولی الاستدبار اعاد فی الوقت دون خارجه کما هو المشهور، و عن الشیخین و ابن زهرة و سلار و الصدوق فی جملة من کتبه و المصنف رحمه اللّه: انه لو کان مستدبراً اعاد مطلقاً.

اقول: اما الاعادة فی الوقت فمما لا إشکال فیه و لا خلاف لانه تدل علیه- مضافاً إلی انه مقتضی دلیل اعتبار القبلة- نصوص کثیرة: کصحیح عبد الرحمن «۲»، و صحیح یعقوب بن یقطین: سألت عبداً صالحاً (علیه السلام) عن رجل صلی فی یوم سحاب علی غیر القبلة ثمّ طلعت الشمس و هو فی وقت أ یعید الصلاة إذا کان قد صلی علی غیر القبلة، و ان کان قد تحری القبلة بجهده أ تجزیه صلاته؟ فقال (علیه السلام): یعید ما کان فی وقت، فاذا ذهب الوقت فلا اعادة علیه «۳». و نحوهما غیرهما.

و أما عدم لزوم الإعادة فی خارج الوقت فیما إذا کان الانحراف إلی الیمین

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب القبلة حدیث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب القبلة حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب القبلة حدیث ۲.

]...[

و الیسار فهو المشهور، و یشهد له صحیحا عبد الرحمن و یعقوب المتقدمان.

و أما الاعادة فی خارج الوقت فی الاستدبار، فهو الذی وقع فیه الخلاف، و الاقوی هو العدم ایضاً، و یدل علیه اطلاق ما دل علی نفی الاعادة فی خارج الوقت.

و استدل للزومها بخبر معمر بن یحیی قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن رجل صلی علی غیر القبلة ثمّ تبین له القبلة و قد دخل وقت صلاة اخری؟ قال: یصلیها قبل ان یصلی التی قد دخل وقتها إلا ان یخاف فوت التی قد دخل وقتها «۱». فانه یدل علی وجوب القضاء مطلقاً خرج عنه بالاجماع، و نحوه ما إذا کان الانحراف إلی خصوص المشرق أو المغرب أو کان إلی ما بینهما، فیختص بصورة الاستدبار، فیکون اخص من ما دل علی عدم وجوب القضاء مطلقاً، فیقدم علیه، و ذیل موثق عمار: و ان کان متوجهاً إلی دبر القبلة فلیقطع الصلاة ثمّ یحول وجهه إلی القبلة ثمّ یفتتح الصلاة «۲». بناءً علی عدم الفصل بین الاثناء و ما بعد الفراغ. و بمرسلة الشیخ فی النهایة: وردت روایة بانه إذا صلی إلی استدبار القبلة ثمّ علم بعد خروج الوقت وجب اعادة الصلاة. و نحوها عن غیره.

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأنه مضافاً إلی ضعف سنده یکون معارضاً مع ما دل علی عدم وجوب القضاء مطلقاً، إذ ورود تخصیص علی احد العامین بدلیل منفصل لا یجعله بحکم الخاص المطلق کما حققناه فی محله، فلا بد اما من طرحه أو حمله علی الاستحباب،

هـذا مع قرب احتمال ارادة وقت الفضـيلة من وقت الاخرى، و يؤيـده عـدم تصـريح السائل بخروج وقت الاولى، و عـدم وجوب ترتب الحاضرة على الفائتة على الاقوى.

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب القبلة حديث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب القبلة حديث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۰۹

]...[

و أمـا الثـانى: فلأـن الظـاهر منه هو التبين فى الوقت، و لاـ أقـل من امكـان ان يحمل عليه بقرينـة ما دل على عـدم وجوب القضاء، فهو المتعين، هـذا مضافاً إلى ان المراد من دبر القبلـة فيه بقرينة المقابلة: ما يعم المشـرق و المغرب، فلو كان له اطلاق يشـمل ما بعد الوقت كان معارضاً مع تلك النصوص المتقدمة المفصلة بين التبين فى الوقت و خارجه المحمولة على غير ما بين المشرق و المغرب، و حيث ان تقديم الموثق مستلزم لطرح تلك النصوص بالمرة- كما لا يخفى- فيتعين التصرف فيه بالحمل على الوقت.

و أما الثالث: فلأنه نقل لرواية مجهولة العين، و يحتمل قوياً ان يكون المراد منها رواية معمر، و لعله الظاهر من اسـتدلاله فى الاسـتبصار بها، مع انه لو سـلم كونها رواية اخرى و لكن حيث لم يثبت استناد الاصحاب إليها فلا يعتمد عليها، هذا فيما إذا كان متحرياً، و أما إذا كـان جاهلًا أو ناسـياً أو غافلًا فالظاهر وجوب الاعادة مطلقاً لصـحيح الحلبى- أو حسـنه- المتقـدم، و النصوص الدالـة على نفى القضاء منصـرفة إلى المجتهد المخطى فى اجتهاده، و يؤيده قوله (عليه السـلام) فى صـحيح سـليمان بن خالد: و ان كان مضـى الوقت فحسـبه اجتهاده «۱». هـذا كله فيمـا إذا تبين الخلـل بعـد الصـلاة، و ان تبين و هو فى الصـلاة فـان كـان الانحراف إلى اليمين أو اليسار أو إلى الاستدبار أعاد، و إلا فلا، و تدل عليه النصوص المتقدمة بالاولوية و موثقة عمار المتقدمة.

زوال الظن بالقبلة بعد الصلاة

المسألة الثالثة: إذا ظن بعد الاجتهاد ان القبلة فى جهة فصلى إليها، ثمّ زال

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب القبلة حديث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۱۰

]...[

ظنه، فهـل تجب الاعادة أم لا؟ و التحقيق: ان الظن اما ان يتبـدل إلى الظن بجهـة اخرى، أو يزول و يتردد فيها و لا يتمكن من تحصـيل الظن.

أما فى الاول: فالاقوى وجوبها إذا كان مقتضـى الثانى وقوع الصلاة إلى الاستدبار أو إلى المشرق أو المغرب، و عدمه إذا كان مقتضاه وقوعها بين المشرق و المغرب.

هذا إذا كان زواله و تبدله فى الوقت، و إلا فلا يجب مطلقاً، فهاهنا فروع:.

الاـول: إذا كـان التبـدل فى الوقت، و كـان مقتضـى الثـانى وقوعهـا مـا بين المشـرق و المغرب فلاـ تجب الاعادة لما دل من النصوص

المتقدمة على صحة الصلاة الواقعة فيما بينهما لو تبين ذلك.

الثاني: إذا كان التبدل في الوقت، و كان مقتضى الثاني وقوعها إلى المشرق أو المغرب أو إلى الاستدبار فيعيد لقاعدة الاشتغال.

و دعوى ان مقتضى دليل الاجتهاد و التحرى الاجتزاء بما صلى فاسدة، اذ ما دل على اجزاء التحرى انما يدل عليه إذا كان الاجتهاد و الظن باقياً إلى آخر الوقت لا إذا كان الظن في خصوص زمان لا تكليف فيه بالخصوص كما لا يخفى.

فان قلت: مقتضى قاعدة الفراغ عدم وجوب الاعادة.

قلت: انها لا تجرى فيما تكون صورة العمل محفوظة و يكون الشك في المصادفة الاتفاقية و عدمها.

الثالث: إذا كان التبدل في خارج الوقت فلا يعيد مطلقاً لما دل على اجزاء التحرى و الاجتهاد، مضافاً إلى ما عرفت في المسألة الثانية من انه مع العلم بوقوعها إليهما أو إلى الاستدبار لا يجب الاعادة في خارج الوقت، فمع الظن به اولى بعدم الاعادة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۱۱

]...[

و أما في الثاني: فبناء على المختار من كفاية الصلاة إلى جهة واحدة للمتحير لا يجب الاعادة لتحققها فتأمل.

و أما بناءً على وجوب الصلاة إلى اربع جوانب: فان كان ذلك في خارج الوقت فلا يجب ايضاً لما عرفت، و ان كان في الوقت فيجب تكرار الصلاة إلى الجوانب الثلاثة الباقية لقاعدة الاشتغال، و ادلة الاجتهاد لا تقتضى الاكتفاء بها كما عرفت.

و لو تبدل إلى الشك في وسط الصلاة، فان امكنه التحرى تحرى، و ان توقف على قطع الصلاة لما سيأتي في محله من ان حرمته انما تكون فيما جاز للمكلف الاقتصار عليها في مقام الامتثال، فان كان اجتهاده مطابقاً لاجتهاده الاول استمر في صلاته، و ان كان مخالفاً بطلت مطلقاً، أما فيما كان الانحراف بالغاً حد المشرق و المغرب فواضح، و أما إذا لم يكن بالغاً هذا الحد فلعدم تحقق الاستقبال من زمان زوال الظن إلى زمان حصول الثاني من دون ان يدل دليل على سقوط شرطيته، إذ ما دل على السقوط انما يدل عليه بمقدار زمان الانحراف لا أزيد فتدبر.

الموضع الرابع فيما يستقبل له

اشارة

يجب الاستقبال في الصلوات اليومية و في سائر الصلوات الواجبة كالآيات اجماعاً، بل لعله من ضروريات الدين.

و يدل عليه الكتاب، و السنة كقوله تعالى فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ «۱» و صحيح زرارة: لا صلاة إلا إلى القبلة «۲». و غيره من النصوص الكثيرة.

---

(۱) سورة البقرة الآية ۱۴۳.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب القبلة حديث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۱۲

]...[

شرطیة الاستقبال لصلاة النافلة

و یشترط فی صلاة النافلة فی حال الاستقرار کما نسب الی المشهور.

و یدل علیه صحیح زرارة المتقدم، و اورد علیه بایرادین: الاول: انه مختص بالفریضة بقرینة ذیله: قلت این حدّ القبلة؟ قال: ما بین المشرق و المغرب قبلة کله، قلت: فمن صلی لغیر القبلة او فی یوم غیم فی غیر الوقت؟ قال (علیه السلام): یعید. اذ وجوب الاعادة مختص بالفریضة، کما ان صاحبة الوقت هی الفریضة.

و فیه: انه لا یدل علی وجوب الاعادة لکون یعید ارشادیاً إلی بطلان الصلاة لا مولویاً، و سؤال الراوی بعد قوله (علیه السلام) لا صلاة إلا إلی القبلة الذی هو عام عن وقوع الصلاة فی غیر الوقت و ضمه إلی السؤال عن الصلاة إلی غیر القبلة لا یصلح لان یقید العموم، و یخصصه بالفریضة.

الثانی: انه یجوز النافلة اختیاراً بلا استقبال فی الجملة کما ستعرف، و ایقاع الصلاة مستقراً أو غیر مستقر من احوال افراد العام لا من افراده، فخروج بعض الافراد فی الجملة کاشف عن عدم اندراج هذا الفرد فی موضوع حکم العام، أو کون الموضوع مقیداً بغیر هذه الحالة، فیستکشف من جاز النافلة بغیر القبلة ماشیاً کون المراد بلا صلاة، أما الصلاة الواجبة أو الصلاة المقیدة بحال الاستقرار. و لیس تقییدها بحال الاستقرار أولی من تقییدها بالفریضة، بل الثانی هو الاولی ان لم نقل بانه المتعین بمقتضی القرائن الداخلیة و الخارجیة.

و فیه: ان العام بما انه من الافعال لا من الجواهر، و من المعلوم ان کل فعل صادر فی کل حال و زمان مغایر لما صدر فی حال آخر و زمان غیره، فصلاة النافلة حال السیر فرد من العام مغایر لصلاة النافلة فی حال الاستقرار، و مقتضی العموم اعتبار القبلة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۱۳

]...[

فی کل منهما، لکنه خرجت النافلة فی حال السیر بخصوصها، فیبقی الثانی تحت العام.

و استدل علیه بصحیحة اخری لزرارة: لا تعاد الصلاة إلا من خمسة: الطهور، و الوقت، و القبلة، و الرکوع، و السجود «۱». فانها تدل علی اعتبار القبلة فی کل صلاة.

و اورد علیها بعض الاعاظم من المحققین بایرادات قال قدس سره: أما ثانیتهما: فمع ظهورها فی الفریضة التی من شأنها وجوب الاعادة عند الاخلال بشیء من اجزائها و شرائطها، کما یؤید ذلک عد الوقت من الخمس، ان اطلاقها وارد مورد حکم آخر فلا یستفاد منها ان مطلق الصلاة تعاد لکل من هذه الخمس. انتهی.

و لکن هی لا تدل علی وجوب الاعادة، بل علی بطلان الصلاة لکون الامر بالاعادة ارشادیاً لا مولویاً. و بعد ثبوت الوقت للنوافل لا وجه لان یقال ان ذکر الوقت دلیل اختصاصها بالفریضة، مع ان قریتیّته للاختصاص غیر ظاهرة، نعم الایراد الثانی فی محله اذ هی واردة فی مقام السقوط، و لا تکون واردة فی مقام تشریع الاعتبار کی یتمسک باطلاقها، فالعمدة فیه الصحیح الاول.

و استدل علی القول بعدم الوجوب بما عن قرب الاسناد عن الامام علی (علیه السلام): عن الرجل یلتفت فی صلاته هل یقطع ذلک صلاته؟ فقال (علیه السلام): إذا کانت الفریضة و التفت إلی خلفه فقد قطع صلاته فیعید ما صلی و لا یعتد به، و ان کانت نافلة لم یقطع ذلک صلاته و لکن لا یعود «۲».

و بما فی صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) انه قال: استقبل القبلة بوجهک و لا تقلب بوجهک عن القبلة فتفسد صلاتک، فان اللّه عز و جل یقول لنبیه فی

---

(۱) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۱۴

]...[

الفریضة فَوَلِّ وَجْهَکَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ «۱» لظهوره فی اختصاص الحکم بالفریضة لاختصاص دلیله به.

و خبره الآخر المروی عن تفسیر العیاشی: فی الصلاة فی السفر فی السفینة و المحمل: فأتوجّه نحوها فی کل تکبیرة؟ قال (علیه السلام): أما النافلة فلا، انما تکبر علی غیر القبلة، ثمّ قال: کل ذلک قبلة للمتنفل «۲».

و صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) إذا التفتت فی صلاة مکتوبة من غیر فراغ فاعد الصلاة إذا کان الالتفات فاحشاً «۳».

و فی الجمیع نظر: اذ ما عن قرب الاسناد، و ما عن تفسیر العیاشی ضعیفا السند.

و صحیح زرارة انما یدل علی اختصاص الآیة الشریفة بالفریضة، و حیث ان دلیل اعتبار القبلة لا ینحصر بها و قد عرفت اطلاق غیرها، فلا وجه لاختصاص الحکم بالفریضة و غایة ما یستفاد من صحیح الحلبی عدم مبطلیة الالتفات الفاحش للنافلة، و هذا اعم من عدم اعتبار القبلة فیها کما لا یخفی.

لا یعتبر الاستقبال فی حال المشی فی النافلة

و لا یشترط الاستقبال فی النافلة فی حال المشی و الرکوب بلا خلاف فیه فی

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب القبلة حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب القبلة حدیث ۱۷.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۱۵

]...[

السفر و تدل علیه جملة من النصوص: کصحیح ابراهیم الکرخی عن الامام الصادق (علیه السلام) انه قال: انی اقدر ان اتوجه نحو القبلة فی المحمل، فقال (علیه السلام): هذا الضیق، اما لکم فی رسول اللّه اسوة «۱».

و صحیح الحلبی: انه سأل أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن صلاة النافلة علی البعیر و الدابة، فقال (علیه السلام): نعم حیث کان متوجهاً، قال: فقلت: استقبل القبلة اذا اردت التکبیر؟ قال: لا و لکن تکبر حیثما کنت متوجهاً، و کذلک فعل رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) «۲».

و حسن معاویة بن عمار عنه (علیه السلام): لا بأس بان یصلی الرجل صلاة اللیل فی السفر و هو یمشی، و لا بأس ان فاتته صلاة اللیل ان یقضیها بالنهار و هو یمشی یتوجه إلی القبلة ثمّ یمشی و یقرأ، فاذا اراد أن یرکع حوّل وجهه إلی القبلة و رکع و سجد ثمّ مشی «۳».

و نحوها غیرها.

و عن العمانی و غیره: ان هذا مختص بالسفر، و اما فی الحضر فیعتبر الاستقبال مطلقاً، و المشهور بین الاصحاب: التعمیم و هو الاقوی

لإطلاق بعض النصوص المتقدمة و صحیح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبی الحسن: فی الرجل یصلی النوافل فی الامصار و هو علی دابته حیث ما وجهت به؟ قال (علیه السلام): نعم لا بأس به «۴».

و استدل للاول: بحسن معاویة المتقدم، و بالخبرین الذین رواهما الطبرسی و الشیخ فی تفسیر قوله تعالی فَأَیْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللّهِ «۵» انها مختصة بالنوافل فی

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب القبلة حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب القبلة حدیث ۶.

(۳) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب القبلة حدیث ۱.

(۴) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب القبلة حدیث ۱- ۱۸- ۱۹.

(۵) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب القبلة حدیث ۱- ۱۸- ۱۹.

و لا یصلی علی الراحلة اختیاراً إلا نافلة

السفر.

و لکن الحسن لا مفهوم له کی یدل علی اعتبار الاستقبال فی غیر مورده فیعارض مع صحیح ابن الحجاج، و الاخیران لضعف سندیهما لا یصلحان لتقیید الاطلاقات و المعارضة مع الصحیح، مع ان غایة ما یدلان علیه اختصاص الآیة بها، لا الحکم.

ثمّ ان مقتضی اطلاق النصوص و خصوص صحیح الحلبی عدم اعتبار الاستقبال فی التکبیرة، فما فی بعض الاخبار من الامر به فیها محمول علی الاستحباب، کما ان الامر بتحویل الوجه إلی القبلة فی الرکوع و السجود فی صحیح معاویة محمول علیه لما دل من الصحاح علی عدم اعتباره فیهما.

الصلاة علی الراحلة

و لا یجوز ان یصلی علی الراحلة اختیاراً إلا نافلة فهاهنا فروع:.

الاول: فی الفریضة علی الراحلة فی حال الاختیار، و الاقوی فیها التفصیل بین ما لو کان ذلک مفوتاً لشیء مما یعتبر فیها کالاستقبال، و بین ما لم یکن کذلک، فتجوز فی الثانی کما هو المنسوب إلی المشهور دون الاول.

أما عدم الجواز فی الاول فلأنه مقتضی اطلاق ادلة تلک الامور، مضافاً إلی النصوص الخاصة، کموثق عبد اللّه بن سنان، قال: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): أ یصلی الرجل شیئاً من المفروض راکباً؟ قال: لا إلا من ضرورة «۱». و نحوه غیره.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب القبلة حدیث ۴.

]...[

و مقتضی اطلاق هذه النصوص عدم الفرق بین الصحیح و المریض، و ما فی بعضها من استثناء المریض محمول علی العاجز و

المضطر لمناسبة الحکم و الموضوع، و یؤیده تقیید الجواز فی الموثق بحال الضرورة.

ثمّ ان الظاهر ان المراد من الفریضة فیها الصلاة التی فرضها اللّه بعنوانها، فلا تشمل النافلة المنذورة، و یدل علیه مضافاً إلی ذلک خبر علی بن جعفر عن اخیه موسی (علیه السلام) قال: سألته عن رجل جعل للّه علیه ان یصلی کذا و کذا، هل یجزیه ان یصلی ذلک علی دابته و هو مسافر؟ قال: نعم «۱». و ظهور السؤال فی کونه عن حال الاختیار یأبی عن حمل الجواب علی حال الضرورة.

و الخدشة فی سنده بان محمد بن أحمد العلوی الذی هو فی طریقه لم یثبت توثیقه. کما فی المدارک مردودة، لان العلامة صحح الخبر، و عن الصدوق: توصیفه بالصدق، و عن شارح المفاتیح: استظهار کونه من المشایخ. و هذا المقدار یکفی فی کون الخبر موثقاً.

و لو عرض للفریضة وصف النفل کالمعادة و المأتی بها احتیاطاً. فلا تجوز علی الراحلة، أما الاولی فلعدم صدق الاعادة إلّا باتیان الشیء ثانیاً بنحو کان مطلوباً أو لا، و أما الثانیة فلأن الاحتیاط لا یتحقق إلا باتیان ما یکون مسقطاً للامر علی تقدیر بقائه، فلا بد ان یراعی فیه جمیع ما یعتبر فی المأمور به.

و أما الجواز فی الثانی، فلعدم الدلیل علی المنع، و استدل له: باطلاق ما دل علی المنع من الصلاة علی الراحلة.

و فیه: ان النهی عن شیء فی المرکب ظاهر فی مانعیته بنفسه إذا لم یکن وجوده

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب القبلة حدیث ۶.

]...[

ملازماً غالباً لفقدان شیء مما یعتبر فیه، و إلا فلا ظهور له فی ذلک، فیکون المرجع الصلاة عدم مانعیته.

و فی المقام بما ان الصلاة علی الراحلة ملازمة غالباً لفقدان شیء مما یعتبر فیها کالاستقبال و الرکوع و السجود و الطمأنینة و غیرها فلا ظهور للنهی عنها فی المانعیة مطلقاً، بل لا یبعد دعوی ظهوره فی انه بلحاظ فقدان تلک الامور کما یشهد له التعرض لجملة من الاحکام فی النصوص کالایماء للرکوع و السجود و نحوه.

الثانی: تجوز الفریضة علی الراحلة فی حال الضرورة بلا خلاف یعتد به، اذ الصلاة لا تدع بحال.

و تدل علیه ایضاً نصوص کثیرة: کصحیح جمیل بن دراج قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السلام) یقول: صلی رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) الفریضة فی المحمل فی یوم وحل و مطر «۱».

و موثق ابن سنان المتقدم، و نحوهما غیرهما.

و أما خبر منصور بن حازم الدال علی عدم جوازها علی الراحلة و لو مع المرض الشدید «۲» فلضعف سنده و اعراض الاصحاب عنه لا یصلح للمعارضة مع هذه النصوص.

ثمّ ان المضطر إلی الصلاة علی الراحلة یجب علیه الاستقبال ان امکن لدلیل اعتباره.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب القبلة حدیث ۹.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب القبلة حدیث ۱۰.

]...[

الاضطرار إلی ترک بعض الاجزاء و الشرائط

و ان لم یتمکن من الاستقبال فی جمیع الصلاة بان تمکن منه فی رکعة منها مثلًا استقبل بما امکنه من صلاته، لان سقوط اعتباره فی بعض الاجزاء لا یوجب سقوطه فی الجمیع، فهل یتعین علیه الاستقبال فی الرکعة الاولی، أو یتخیر بینه و بین الاستقبال فی رکعة من سائر الرکعات؟ وجهان:.

اختار الاول جماعة من المحققین لبنائهم علی ارجاع التنافی بین الحکمین الضمنیین کوجوب القیام فی الرکعة الاولی من الصلاة و وجوب التشهد فی الرکعة الثانیة لو دار الامر بینهما إلی التزاحم، و یترتب علیه الترجیح بالاهمیة، و بسبق الوجود، و غیرهما من المرجحات.

و لکن الاقوی هو الثانی، اذ بعد التأمل الدقیق یظهر عدم تمامیة المبنی، و کون موارد التنافی بین الحکمین الضمنیین من موارد التعارض، و ذلک لان المراد من الامر الضمنی ان کان الامر الذی ینشأ بداعی الاعلام بالجزئیة أو الشرطیة فهو لیس بامر حقیقة، و لا داعیاً کی یبحث عن وقوع التنافی بین داعویته و داعویة غیره، و لذا نری انهم یتمسکون باطلاق هذه الاوامر لغیر القادر علی اتیان متعلقاتها، و السر فیه ما ذکرناه من انه ارشاد إلی دخل متعلقه فی المأمور به، و ان کان المراد منه الحصة من الامر النفسی المتعلق بالمرکب، فهو و ان کان امراً حقیقة أو داعیاً إلی متعلقه، إلا انه لا یعقل مزاحمته مع الامر الضمنی الآخر، إذ معنی کونه ضمنیاً تقید متعلقه بوجود بقیة الاجزاء و الشرائط فی ظرفها المقرر لها، فکل امر ضمنی کما یقتضی اتیان متعلقه کذلک یقضی اتیان متعلق الامر الآخر، فکیف یعقل ان یکون مزاحماً معه مع ان ملاک التزاحم التنافی فی مقام الداعویة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۲۰

]...[

و ان شئت قلت: ان التزاحم انما یکون فیما کان المکلف قادراً علی امتثال کل من الحکمین فی نفسه، و لیس کذلک فی الاوامر الضمنیة لفرض تقیید متعلقه بوجود متعلق الآخر، فعدم امکان امتثالهما معاً یوجب عدم امکان امتثال کل واحد منهما، فلا محالة یسقطان معاً.

و بالجملة: الامر المتعلق بالمرکب بما انه امر واحد یکون کل جزء منه المتعلق لذلک الامر مقیداً بوجود بقیة الاجزاء فی ظرفها المقرر لها، و علیه فلازم عدم القدرة علی اتیان بعض الاجزاء سقوط ذلک الامر، اذ لا یعقل ان یکون التکلیف الواحد مزاحماً لنفسه، و لکن ما دل علی ان الصلاة لا تدع بحال، و انه یجب الاتیان بما امکن منها، یدل علی حدوث امر آخر متعلق بالمرکب من احد الجزءین الذین لا یمکن الجمع بینهما، و هذا الامر فی الفرض یدور امره بین ان یکون متعلقاً بالواجد للقیام فی الرکعة الاولی، أو یکون متعلقاً بالواجد للتشهد فی الرکعة الثانیة، أو یکون المأخوذ فی المتعلق احدهما تخییرا، فحینئذ یقع التنافی بین اطلاق دلیل وجوب القیام فی الاولی الدال علی دخله فی الصلاة بجمع مراتبها، و بین اطلاق ما دل علی وجوب التشهد فی الثانیة الدال علی دخله فیها کذلک، و حیث نعلم اجمالًا عدم ثبوت احدهما فلا محالة یقع التعارض بین الدلیلین.

و بعبارة اخری: بما ان التمانع بین الاطلاقین حینئذ یکون فی مقام الجعل و الانشاء، فالاطلاقان متعارضان. فتدبر فیما ذکرناه فانها لطیفة دقیقة تفطنت لها و کتبتها إلی الاستاذ فاستحسنها.

ثمّ انه لیست نتیجة هذا التعارض تقیید کل من الاطلاقین بعدم الاتیان بمتعلق الآخر، اذ لازمه جزئیة کل منهما عند ترکهما، و لازم ذلک اما سقوط الامر بالمرکب، أو تعلق الامر بغیر المقدور، کما انه لیست نتیجته جزئیة احدهما تعییناً

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۲۱

]...[

بدعوی ان العجز عن الجمع بینهما یوجب سقوط التعیین فی احدهما، و أما سقوطه فی الآخر فمشکوک فیه یستصحب بقاؤه. و حیث انه مردد بینهما فیجب الاحتیاط بتکرار الصلاة و الشک فی المقام بما انه ناش من الشک فی کیفیة الجعل، فاصالة عدم جعل الجزئیة التعیینیة فی هذا الحال تکون حاکمة علی الاستصحاب المزبور.

بل الحق فی المقام: انه لو کان الدلیلان مطلقین، فبما ان تعارضهما انما یکون بالعموم من وجه، فلا محالة یسقط کلا الاطلاقین، اذ الاطلاق انما یکون متوقفاً علی جریان مقدمات الحکمة، و حیث ان جریانها فیهما لا یمکن، و فی احدهما ترجیح بلا مرجح، فلا تجری فی شیء منهما، و بهذا یظهر «۱» وجه عدم الرجوع إلی مرجحات باب التعارض، و بعد سقوطهما لا بد من الانتهاء إلی الاصل العملی، و لیس هو إلا- اصالة البراءة عن وجوب اتیان کل منهما بالخصوص بناءً علی ما هو الحق من جریانها فی موارد دوران الامر بین التعیین و التخییر.

و مما ذکرناه ظهر انه لو کان لأحد الدلیلین عموم لفظی دون الآخر یکون هو المتبع، نعم لو فرض العموم لکل من الدلیلین وجب الرجوع إلی مرجحات باب التعارض علی ما حققناه فی محله من شمول الاخبار العلاجیة لما کان بین الدلیلین عموم من وجه.

هذا فیما إذا تمکن من الاستقبال بمقدار یعتد به، و إلا استقبل القبلة بتکبیرة الاحرام دون غیرها من الاجزاء لما فی صحیح زرارة الوارد فی الفرض: و لا یدور إلی القبلة و لکن اینما دارت به دابته غیر انه یستقبل القبلة باول تکبیرة حین یتوجه «۲».

---

(۱) قد مران الاوجه هو الرجوع إلی المرجحات فی العامین من وجه مطلقاً و فی المقام حیث انه لیس شیء من المرجحات مع احد الطرفین فیحکم بالتخییر- منه-.

(۲) الوسائل- باب ۳- من أبواب صلاة الخوف و المطاردة حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۲۲

الفصل الرابع فی اللباس یجب ستر العورة

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۴، ص: ۱۲۲

ثمّ ان جمیع ما ذکرناه فی الصلاة علی الراحلة جاریة فی الصلاة ماشیاً فلا نعید.

الثالث: یجوز ایقاع النافلة علی الراحلة للنصوص الکثیرة المتقدمة جملة منها.

الفصل الرابع فی اللباس

وجوب ستر العورة

یجب ستر العورة فی الصلاة مطلقاً سواء کان هناک ناظر أم لا إجماعاً، بل فی الجواهر اجماعاً بقسمیه منا و من اکثر العامة.

و تدل علیه- مضافاً إلیه- جملة من النصوص تصریحاً و تلویحاً: کخبر علی بن جعفر عن أخیه موسی (علیه السلام) قال: سألته عن

رجل قطع علیه أو غرق متاعه فبقی عریاناً و حضرت الصلاة، قال: ان اصاب حشیشاً یستر عورته أتم صلاته بالرکوع و السجود، و ان لم یصب شیئاً یستر به عورته أومأ و هو قائم «۱».

و صحیح زرارة قال: قلت لابی جعفر (علیه السلام): رجل خرج من سفینة عریاناً و سلب ثیابه و لم یجد شیئاً یصلی فیه، فقال: یصلی إیماءً «۲». و نحوهما غیرهما من نصوص العاری.

و صحیح محمد بن مسلم- فی حدیث- قلت لأبی جعفر (علیه السلام): الرجل یصلی فی قمیص واحد؟ فقال (علیه السلام): إذا کان کثیفاً فلا بأس «۳». نعم بما ان هذه النصوص واردة فی مقام بیان حکم آخر فاثبات عموم الحکم لصورة عدم وجود الناظر

---

(۱) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۵۰- من أبواب لباس المصلی حدیث ۶.

(۳) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۲۳

]...[

بها لا یخلو من اشکال، و العمدة فیه هو الاجماع.

فروع: الاول: ظاهر کلمات المجمعین اعتبار الستر فی جمیع الاکوان الصلاتیة حتی المتخللة منها، فلو صلی و عورته مستورة فی جمیع الافعال الصلاتیة، إلا انه کانت فیما بین الافعال من الاکوان مکشوفة بطلت صلاته، و معه لا وجه لدعوی الصحة لأصالة البراءة عن شرطیة التستر فی الآنات المتخللة کما لا یخفی.

هل التستر شرط ذکری

الثانی: هل التستر شرط ذکری فتختص شرطیته بصورة العمد و الالتفات کما صرح به جماعة منهم المحقق و المصنف رحمه اللّه، أم شرط مطلقاً، فلو صلی ناسیاً أو معتقداً سترها اعاد، أو یفصل بین ما لو تذکر فی الاثناء، أو لم یتذکر إلا بعد الفراغ أو بعد حصول الستر فیعید فی الاول دون الثانی؟ وجوه و اقوال: اقواها الاول، اذ ما دل علی اعتبار الستر بما انه الاجماع و النصوص التی لا إطلاق لها، فلا شیء یتمسک باطلاقه لاثبات الشرطیة حتی فی حال النسیان و الغفلة، فیرجع إلی اصالة البراءة عن شرطیة التستر.

و دعوی ثبوت الاطلاق لمعاقد الاجماعات مندفعة بانه لو استکشفنا انهم تلقوا اللفظ المذکور من الامام (علیه السلام) کان للتمسک به مجال واسع، و لکن بما انه نحتمل انهم اخذوا معنی عبروا عنه به فلا وجه للمعاملة معه معاملة اللفظ الصادر عن المعصوم کی یتمسک باطلاقه، و لو سلمنا الاطلاق لدلیل اعتبار الستر. لوجب رفع الید عنه بعموم حدیث (لا تعاد) «۱»، و صحیح علی بن جعفر عن اخیه (علیه السلام)

---

(۱) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۲۴

]...[

قال: سألته عن الرجل یصلی و فرجه خارج لا یعلم به هل علیه اعادة و ما حاله؟ قال (علیه السلام): لا إعادة علیه و قد تمت صلاته «۱».

نعم هما یختصان بما لو لم یتذکر إلا بعد الفراغ أو بعد حصول الستر، فلو تذکر فی الاثناء قبل الستر بطلت صلاته بمقتضی الاطلاق، أما الاول: فلأنه انما یدل علی سقوط شرطیة التستر بالنسبة إلی الاجزاء السابقة التی اخل بالستر فیها سهواً، و أما فی ما بقی فلا دلیل علی سقوطها، فیجب علیه تحصیل الستر حتی بالنسبة إلی آن تذکره، و دعوی سقوطها بالنسبة إلی خصوص ذلک الآن لعدم القدرة علی الستر فیه مندفعة بان عدم القدرة موجب للزوم الاستیناف لا سقوط الشرطیة.

و أما الثانی: فلأن الظاهر منه هو الحکم بالصحة فیما لو تذکر بعد الفراغ من مجموع العمل.

لا یجب ستر الحجم

الثالث: الواجب ستر لون البشرة، و أما الحجم فلا یعتبر استتاره کما عن الفاضلین و صاحب المدارک و غیرهم، لان الستر یحصل بذلک عرفاً، و اعتبار استتار الحجم زائداً علیه مندفع بالاصل.

و دعوی ان الواجب بمقتضی النص و الفتوی هو الستر مطلقاً لا الستر فی الجملة، و عند ظهور الحجم لا یقال فی العرف انه ستر عورته علی الاطلاق، مندفعة بان غایة ما تدل علیه الادلة انما هو وجوب ستر العورة من حیث هی لا من حیث انها ذا

---

(۱) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب لباس المصلی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۲۵

]...[

هیئة خاصة، و لا ریب فی ان الستر بهذا المعنی یصدق علی حصول الستر المانع عن الاطلاع علی لون البشرة، و لذا تری بان من لبس قمیصاً کثیفاً و وقف فی الشمس و بدا للناظرین حجم عورته لا یعد ذلک منافیاً للستر.

و بالجملة: ستر الشیء بنظر العرف عبارة عن ستره بعنوانه الخاص بحیث لا یتمیز ذلک الشیء عما یشابهه فی الحجم، و لا یعلم ان المرئی لحم أو خشب مثلًا، و اما ستر حجمه فلا یکون دخیلًا فی صدق ذلک.

و علی هذا فما دل علی وجوب الستر لو فرض کونه مطلقاً و مسوقاً لبیان هذا الحکم لا یستفاد منه ازید من لزوم استتار اللون، هذا مضافاً إلی عدم الاطلاق له کما عرفت، و القدر المتیقن لزوم ستر اللون، فلزوم ستر الحجم یدفع بالاصل.

و عن جامع المقاصد و غیره: الوجوب لتبادره من الستر الواجب، و لمرفوعة احمد ابن حماد عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: لا تصل فیما شف أو وصف «۱». بناءً علی کونه بواوین کی یکون معناه حکی الحجم.

و فیهما نظر: أما الاول: فلما عرفت آنفاً، و اما المرفوعة: فمضافاً إلی ضعف سندها لم یثبت کون (أو وصف) بواوین.

ما به یتحقق الستر

الرابع: لا فرق فیما یتحقق به الستر بین مصادیقه، بل یحصل بکل ما یمنع عن النظر، و هو المحکی عن الشیخ و الفاضلین و الشهید فی البیان و غیرهم، لان الثابت بالادلة اعتبار الستر فی الصلاة، و لا ریب فی تحقق ذلک بکل ما یمنع عن النظر، و اما

---

(۱) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب لباس المصلی حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۲۶

]...[

اعتبار کونه بشیء خاص أو بکیفیة مخصوصة فلم یدل علیه دلیل، و الشک فیه مورد لأصالة البراءة لکونه شکاً فی الشرطیة الذی یکون المرجع فیه الاصل المزبور.

و دعوی ان المتبادر من الامر بالستر فی الصلاة ارادة الفرد الشائع المتعارف و هو الستر بالثوب، مندفعة بان المتبادر منه ارادة ماهیة الستر من حیث هی بلا خصوصیة للساتر، هذا مضافاً إلی ما عرفت من انه لا إطلاق لأدلة الستر کی یدعی انصرافه إلی الفرد المتعارف و تبادره منه، کما ان دعوی کون المقام من قبیل الشک فی التعیین و التخییر و یکون المرجع فیه اصالة الاحتیاط مندفعة بعدم کونه من کما عرفت، مضافاً إلی ان المختار کون المرجع فیه ایضاً اصل البراءة، و عن ظاهر جماعة عدم جواز التستر بالحشیش و الطین إلا عند الضرورة.

و استدل له: بالنصوص الدالة علی ان ادنی ما تصلی المرأة فیه درع و ملحفة «۱»، فانها ظاهرة فی اعتبار تسترها بالثوب مع التمکن فیتم فی غیرها بعدم القول بالفصل، و بصحیح ابن جعفر: عن رجل قطع علیه أو غرق متاعه فبقی عریاناً و حضرت الصلاة کیف یصلی؟ قال (علیه السلام): ان اصاب حشیشاً یستر به عورته اتم صلاته برکوع و سجود، و ان لم یصب شیئاً یستر به عورته اومأ و هو قائم «۲». و باصالة الاحتیاط.

و فی الجمیع نظر: اما الاخیر: فلما عرفت، و اما الصحیح: فلأن فقد الثوب مذکور فی السؤال، و الامام (علیه السلام) لم یقید جواز التستر بالحشیش به.

و أما النصوص المشتملة علی الدرع و الملحفة: فلأن الظاهر کون العنوانین المذکورین فیها مثالًا لمطلق الساتر، و لذا لم یفهم الاصحاب منها اشتراط التعدد.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۸- من ابواب لباس المصلی.

(۲) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۲۷

]...[

و مما ذکرناه: ظهر أن النصوص المشتملة علی الثوب و القمیص «۱». لا تدل علی هذا القول و لبعض المحققین تفصیل فی المقام، و هو کفایة التستر بالحشیش و نحوه، و عدم کفایة الطلی بالطین و اشباهه لعدم الخروج بذلک عن اسم العاری، و المستفاد من النصوص اعتبار عدم کون المصلی عاریاً فی صحة الصلاة، مضافاً إلی ان الطلی بالطین و نحوه لو کان من مصادیق الستر المعتبر فی الصلاة لزم تنزیل الاخبار الکثیرة الواردة فی کیفیة صلاة العاری علی الفرد النادر لتمکنه غالباً من تحصیل ما یطلی علی عورته من طین و لو بمزج فضالة طهوره بالتراب.

و فیه: انه لا ریب فی اعتبار عدم کون المصلی عاریاً، إلا ان العاری هو من کانت عورته مکشوفة، فمقتضی الاخبار اعتبار ستر العورة.

و دعوی عدم صدق هذا العنوان علی من اخفی عورته بالطین محل نظر بل منع، و لذا تری التزام الفقهاء حتی هو قدس سره بالاکتفاء بذلک فی الستر الذی قصد به حفظ الفرج عن النظر، مع انه لا فرق فی ماهیة الستر بین المقامین، و انما الفرق یکون من ناحیة ان وجوب الستر عن الناظر المحترم مشروط بعدم الامن منه، و وجوبه فی الصلاة مطلق، و اما ما ذکره من لزوم تنزیل الاخبار المستفیضة علی الفرض النادر، فیرد علیه انه لا محذور فی ذلک، اذ فرق بین حمل المطلق الذی له افراد کثیرة علی الفرد النادر، و بین کون

الروایة متکفلة لبیان حکم الفرد النادر، و ما فیه المحذور هو الاول دون الثانی.

فتحصل مما ذکرناه: ان الستر الصلاتی کالستر الواجب فی نفسه یحصل بکل

---

(۱) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب لباس المصلی.

أما بالقطن أو الکتان أو ما انبتته الارض من انواع الحشیش أو بالخز الخالص

ما یمنع عن النظر (أما بالقطن أو الکتان أو ما انبتته الارض من انواع الحشیش) أو بالطین و نحوه،

الصلاة فی الخز

اشارة

ثمّ انه لا خلاف.

و لا اشکال فی جواز الصلاة فی وبر الخز الخالص من وبر الارانب و الثعالب، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، و المشهور فی جلده ایضاً ذلک.

و نسب الی ابن ادریس و العلامة فی المنتهی: المنع.

و تنقیح القول بالتکلم فی موارد:

۱-: فی موضوعه و قد وقع الخلاف فیه، و منشؤه اختلاف اللغویین و النصوص فقد فسره جمع منهم: بالذکر من الارانب. لاحظ لسان العرب و غیره و فسره آخرون: بأنه ثیاب تنسج من صوف و ابریسم. لاحظ کلام ابن الاثیر و فسره جمع آخرون: بانه حیوان بحری یخرج و یصاد من الماء و اذا فقد الماء مات و فی بعض النصوص: تفسیره بذلک. لاحظ خبر ابن ابی یعفور الآتی «۱» و فی بعض الاخبار: التعبیر عنه بکلب الماء- ففی الخبر-: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن اکل لحم الخز، قال (علیه السلام): کلب الماء ان کان له ناب فلا تقربه و الا فاقربه «۲» و فی بعض النصوص:

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب لباس المصلی حدیث ۴.

(۲) نفس المصدر و لکن رواه عن زکریا ابن آدم.

]...[

التعبیر عنه بسمک الماء «۱» و الحق ان یقال: ان ما فسر بالذکر من الارانب هو- الخزز، دون الخز- لاحظ کلمات اللغویین تراها متفقة علی ذلک، و لیس هو اسما للثوب المعمول من وبرها ممزوجا بالابریسم او غیر ممزوج لمخالفته للنصوص. لاحظ صحیح عبد الرحمن بن الحجاج: سأل ابا عبد اللّه (علیه السلام) رجل و انا عنده عن جلود الخز، فقال: لیس بها باس، فقال الرجل: جعلت فداک انها فی بلادی و انما هی کلاب تخرج من الماء، فقال أبو عبد اللّه (علیه السلام): إذا خرجت من الماء تعیش خارجة من الماء فقال

الرجل: لا، فقال (علیه السلام): لیس به بأس «۲».

و خبر ابن أبی یعفور قال: کنت عند أبی عبد اللّه (علیه السلام) اذ دخل علیه رجل من الخزازین فقال له: جعلت فداک ما تقول فی الصلاة فی الخز؟ قال (علیه السلام): لا بأس بالصلاة فیه، فقال له الرجل: جعلت فداک انه میت و هو علاجی و انا اعرفه، فقال له أبو عبد اللّه (علیه السلام): أنا أعرف به منک، فقال له الرجل: انه علاجی و لیس اجد اعرف به منی، فتبسم أبو عبد اللّه (علیه السلام) ثمّ قال له: أ تقول انه دابة تخرج من الماء أو تصاد من الماء فتخرج فاذا فقدت الماء ماتت، فقال الرجل: صدقت جعلت فداک، فقال له أبو عبد اللّه (علیه السلام): فانک تقول انه دابة تمشی علی اربع و لیس هو فی حد الحیتان فتکون زکاته خروجه من الماء، فقال له الرجل: أی و اللّه هکذا اقول، فقال له أبو عبد اللّه (علیه السلام): فان اللّه تعالی احله

---

(۱) هو صحیح ابن الحجاج- المروی- فی الوسائل- باب ۱۰- من ابواب لباس المصلی.

(۲) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

]...[

و جعل زکاته موته کما احل الحیتان و جعل زکاتها موتها: الحدیث «۱».

فلا ینبغی التوقف فی انه اسم لحیوان خاص من الحیوانات البحریة، و لا منافاة بین ما یظهر منه انه کلب الماء و بین ما یظهر منه انه غنم البحر، أو وبر السمک، اذ الظاهر ان مرجع الکل إلی شیء واحد، غایة الامر ثبوت الاختلاف فی التشبیه.

و أما الخز المتعارف فی هذا الزمان فهو غیر ذلک الخز من جهة ان وبره قلیل لا یمکن ان ینسج منه الثوب، و لشهادة التجّار علی ما حکاه العلامة المجلسی رحمه اللّه بانها دابة تعیش فی البر و لا تموت بالخروج من الماء.

و احتمال کونه صنفا من الخز، و انه کان له صنفان فی ذلک الزمان ایضاً، لا یفید فی ترتب حکم الخز، لانه متوقف علی ثبوت الموضوع.

و لا یصح التمسک باصالة عدم النقل لاثبات کونه من مصادیق الخز فی ذلک الزمان، لانه انما یتمسک بها فیما إذا احرز المعنی اللغوی، و لم یعلم المستعمل فیه لا فی مثل المقام مما یشک فی کون ما یستعمل فیه فی هذا الزمان من مصادیق المعنی الموضوع له، و المستعمل فیه فی ذلک الزمان.

و اخبار التجّار الذی استند إلیه المحقق الهمدانی رحمه اللّه للسیرة علی التعویل علی قول الثقات من ارباب الصنائع و ان کان حجة، إلا ان المحکی عنهم انه غیر الخز الموجود فی ذلک الزمان، و اثبات استعمال الخز فی ذلک الزمان فیما یستعمل فیه فی

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب لباس المصلی حدیث ۴.

]...[

هذا الزمان بالاستصحاب القهقری لا یصح لعدم حجیته، فالحکم بجواز الصلاة فیه استناداً إلی النصوص فی غیر محله.

حکم الخز الموجود فی زمان الشارع

ثانیها: فی حکم الخز الموجود فی ذلک الزمان لا کلام نصاً و فتوی فی جواز الصلاة فی وبره، و قد استفاضت النصوص به «۱».

و أما جلده فالمشهور فیه ایضاً الجواز، و استدل له: بنصوص.

منها: ما هو من قبیل صحیح «۲» سعد بن سعید عن الامام الرضا (علیه السلام) عن جلود الخز فقال (علیه السلام): هو ذا نحن نلبس، فقلت: ذاک الوبر جعلت فداک، فقال: هو ذا نحن نلبس.

و صحیح عبد الرحمن بن الحجاج المتقدم و غیرهما.

و هذه النصوص انما تدل علی جواز لبس الجلود، و لیست فی مقام بیان الصلاة فیها کی یستدل بها لجوازها. و لعل منشأ السؤال احتمال المنع من جهة کون الخز لباس المترفین و المتنعمین، و روی عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله) النهی عن الرکوب و الجلوس علیه.

و منها: ما هو ضعیف السند کخبر ابن أبی یعفور المتقدم الذی فی سلسلة سنده: العلوی المهمل، و الدیلمی الضعیف أو المجهول.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب لباس المصلی.

(۲) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱۴.

]...[

و منها: ما هو «۱» متضمن لحکایة فعل المعصوم (علیه السلام)، و هو من جهة عدم معلومیته، و لعله کان ما یلبسونه من وبر الخز دون جلده لا یستدل به.

نعم موثق «۲» معمر بن خلاد عن الامام الرضا (علیه السلام): عن الصلاة فی الخز فقال (علیه السلام): صل فیه. یدل علیه، و مقتضی اطلاقه جواز الصلاة فی جلده ایضاً.

و قد یتوهم المنع: لخبر العلل عن رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): لا تصل فی ثوب مما لا یؤکل لحمه و لا یشرب لبنه. فهذه جملة کافیة من قول رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): و لا یصلی فی الخز.

و لمکاتبة الحمیری إلی الناحیة المقدسة: روی عن صاحب العسکر انه سئل عن الصلاة فی الخز الذی تعیش بوبر الارانب فوقع (علیه السلام): یجوز، و روی عنه ایضاً: انه لا یجوز، فای الامرین نعمل به؟ فاجاب (علیه السلام): انما حرم من هذه الاوبار و الجلود، فاما الاوبار وحدها فحلال «۳».

و لکن یدفع الاول مضافاً إلی ضعف سنده: ان الظاهر ان قوله و لا یصلی فی الخز من قول الراوی استنبطه من قوله (صلّی اللّه علیه و آله) کما هو واضح لمن تدبر.

و یدفع الثانی: انه وارد فی المغشوش، و محل الکلام الخز الخالص، فلا تصل النوبة إلی لحاظ المعارضة.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب لباس المصلی.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب لباس المصلی حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱۵.

]...[

حکم الخز الموجود فی هذا الزمان

ثالثها: فی حکم الخز الموجود فی هـذا الزمان، فان ثبت انه غیر مأکول اللحم لا یجوز الصـلاة فی شـیء من اجزائه للعمومات، و طریق اثبات انه من ما لا یؤکل لحمه لیس هو النصوص الخاصـة، لان موضوعها الخز، و قد عرفت التغایر بین الخز المتعارف فی هذا الزمان، و الخز المتعـارف فی ذلـک الزمـان، بـل ان کـان من السـباع و کـان له نـاب حرم اکله لمـا دل علی حرمـة السـباع و مـا له ناب، و إلا فمقتضی اصالة الحل جواز اکله، و یترتب علیها جواز الصلاة فی اجزائه. لما ستعرف من انه إذا جرت اصالة الحل فیما یشک فی کونه محرم الاکل بالشبهة الحکمیة یثبت بها جواز الصلاة فیما یتخذ منه.

ثمّ انه فیما حکمنا فیه بالجواز لا بد من رعایة سائر القیود، منها انه لو اراد الصـلاة فی جلده لا بد من تذکیته لئلا یصـلی فی جلد المیتة و هو واضح.

حکم الصلاة فی وبر الخز المغشوش

رابعها: ان فی الصلاة فی وبر الخز المغشوش بوبر الارانب و الثعالب روایتین:.

احداهما: الجواز: کخبر داود الصـرمی عن بشر بن یسار: عن الصلاة فی الخز یغش بوبر الارانب فکتب (علیه السلام): یجوز ذلک «۱». و نحوه غیره.

ثانیتهمـا: مـا یـدل علی المنع: کمرفوع احمـد بن محمـد عن الامـام الصـادق (علیه السـلام) فی الخز الخالص انه لا بأس به، فاما الـذی یختلط فیه وبر الارانب أو غیر

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

أو بالصوف و الشعر

ذلک مما یشبه هذا فلا تصل فیه. و نحوه غیره «۱».

و الجمع العرفی یقتضی البناء علی الجواز علی کراهة، و لکن لاعراض الاصحاب عن نصوص الجواز لا بد من البناء علی المنع.

ثمّ ان المراد بالخالص هو ما لم یختلطه وبر الارانب و لو کان یسیراً، و دعوی کفایة صدق الخالص عرفاً غیر المنافی مع خلط المقدار الیسیر، مندفعـة بان التسامح العرفی قد یکون فی مفهوم اللفظ، و فی مثل ذلک حجیته تکون ثابتة، فان الخطابات الشـرعیة واردة علی طبق المتفاهم عنـد العرف، و قـد یکون فی المصـداق کما فی اسامی الاوزان، فان المن مثلًا موضوع للوزن المعین، و المفهوم منه عند العرف ذلک القـدر المخصوص، إلا انهم یتسامحون فیما کان اقل منه أو ازیـد بیسـیر فیطلقون علیه لفظ المن من جهة ان هذا المقدار من التفـاوت عنـدهم کالعـدم، و فی هـذا المورد لا یکون تسامحهم معتبراً و لا یعتنی به، و المقام من قبیل الثانی فان للخالص مفهوماً مبیناً معلوماً.

الصلاة فی الصوف و الشعر

ثمّ ان الستر کما یجوز بما تقدم کذلک یجوز بالصوف و الشعر و الریش مما یؤکل لحمه مطلقاً من غیر فرق بین ان یجز من حی أو مذکی أو میت بلا خلاف فیه، بل فی الجواهر: الاجماع بقسمیه علیه، بل المحکی منه مستفیض.

و تدل علیه النصوص المستفیضة کصحیح حریز قال: قال أبو عبد اللّه (علیه

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

و الوبر مما یؤکل لحمه أو جلده مع التذکیة و لا تجوز الصلاة فی جلد المیتة و ان دبغ

السلام) لزرارة و محمد بن مسلم: اللبن و اللباء و البیضة و الشعر و الصوف و القرن و الناب و کل شیء ینفصل من الشاة و الدابة فهو ذکی، و ان اخذته منه بعد ان یموت فاغسله و صل فیه «۱». و نحوه غیره.

و بالجملة: جواز الصلاة فی اجزاء الحیوان الذی یؤکل لحمه ان کانت مما لا تحله الحیاة مما لا ریب فیه. کما ان جوازها فی الوبر أو جلده مما یؤکل لحمه مع التذکیة لعله من البدیهیات.

الصلاة فی جلد المیتة

اشارة

و لا تجوز الصلاة فی جلد المیتة و لا فی غیره مما تحله الحیاة لو جعل لباساً أو جزءاً منه و ان دبغ بلا خلاف، و فی الجواهر: اجماعاً محصلًا و منقولًا مستفیضاً أو متواتراً.

و تشهد به جملة من النصوص: کصحیح محمد بن مسلم عن أبی جعفر (علیه السلام) قال: سألته عن جلد المیتة أ یلبس فی الصلاة إذا دبغ؟ فقال: لاو لو دبغ سبعین مرة «۲». و نحوه غیره.

تنبیهات: الاول: مقتضی اطلاق المتن و غیره عدم الفرق بین کون جلد المیتة مما تتم الصلاة فیه و ما لا تتم، و یشهد به مرسل ابن أبی عمیر عن أبی عبد اللّه (علیه

---

(۱) الوسائل- باب ۳۳- من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

]...[

السلام) فی المیتة قال: لا تصل فی شیء منه و لا فی شسع «۱». و نحوه غیره.

و دعوی لزوم حمل هذه النصوص الواردة فی ما لا تتم الصلاة فیه علی الکراهة جمعاً بینها و بین موثق إسماعیل بن الفضل قال: سالت

أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن لباس الجلود و الخفاف و النعال و الصلاة فیها إذا لم یکن من ارض المصلین، فقال: اما النعل و الخفاف فلا باس بهما «۲». و خبر الحلبی عنه (علیه السلام) قال: کل ما لا تجوز الصلاة فیه وحده فلا بأس بالصلاة فیه مثل التکة الابریسم و القلنسوة و الخف و الزنار یکون فی السراویل و یصلی فیه «۳». مندفعة بعدم الاعتماد علی الخبرین فی المورد، اما الخبر فلأن دلالته علی الجواز فی المقام انما تکون بالعموم، فترفع الید عنه بصریح النصوص المتقدمة، و اما الموثق فلأنه لاعراض المشهور عنه، بل فی الجواهر: لم یوجد قائل بالفرق بین ما تتم الصلاة فیه و غیره، یسقط عن الحجیة فلا یصلح لصرف ظهور ما دل علی المنع.

الثانی: مقتضی اطلاق کلمات الاصحاب فی فتاویهم و معاقد اجماعاتهم المحکیة، و تصریح بعضهم کالبهائی: عدم اختصاص المنع بمیتة ذی النفس، و یدل علیه اطلاق النصوص.

و دعوی عدم ثبوت هذا الاطلاق لانها فی مقام بیان حکم آخر إذ أکثرها واردة فی مقام الحکم الظاهری فی الشبهة الموضوعیة، و صحیح ابن مسلم ورد للسؤال عن حال الدبغ، و صحیح ابن أبی عمیر وارد فی مقام تعمیم الحکم لاجزاء المیتة، و لم نعثر علی روایة اخری مما هی مظنة الاطلاق، مندفعة بان صحیح ابن أبی عمیر المتقدم

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب لباس المصلی حدیث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۳۷

]...[

ثبوت الاطلاق فیه واضح، و وروده فی مقام تعمیم الحکم لاجزاء المیتة لا ینافی ذلک لو لم یؤیده کما لا یخفی، و عدم تعارف استعمال جلد غیر ذی النفس لا یوجب الانصراف لما ذکرناه فی محله من ان ندرة وجود فرد لا توجبه، کما ان معهودیة نجاسة المیتة و وضوح المناسبة بین النجاسة و المنع من الصلاة لا توجبان ظهور النصوص فی اعتبار التذکیة من حیث النجاسة، بل هی ظاهرة فی اعتبارها من حیث هی، و لذا تری ان القائلین بطهارة الجلد بالدبغ التزموا باعتبارها. و السیرة القطعیة فی القمل و البرغوث و البق علی فرض التعدی عن موردها- مع انه لا یخلو عن اشکال- انما تدل علی ان استصحاب غیر المذکی او جزء منه لا یوجب البطلان ان لم یکن ملبوساً، و ستعرف انا نلتزم به حتی فی ذی النفس.

الثالث: الظاهر عدم شمول المنع للمحمول، فان نصوص المنع من جهة اشتمالها علی لفظ فی ظاهرة فی المنع عن خصوص الملبوس، إلا ان تعمیم الحکم إلی ما لا تتم فیه الصلاة کالشسع یدل علی ارادة الاعم من ذلک، و لکن ذلک لا یوجب حمل فی علی معنی، مع بعد امکان حمله علی الظرفیة من جهة اشتمال الشیء علی جزء من اجزاء المصلی، فالنصوص لا تشمل المحمول مثل ما لو کان جزء من المیتة فی جیبه أو نحو ذلک مما لا یکون مشتملًا علی بعض المصلی، فیرجع فیه إلی الاصل و هو یقتضی الجواز.

الشک فی التذکیة

الرابع: لو شک فی لباس انه من مذکی أو میتة، فهل الاصل عدم التذکیة لکونها امراً وجودیاً، أو ان الاصل عدم کونه میتة لان الموت امر وجودی؟ وجهان بل قولان.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۳۸

]...[

و تحقیق القول فی المقام: ان الشبهة تارة تکون موضوعیة و اخری تکون حکمیة، اما الاولی ففیها صور:.

الاولی: ان یکون الشک فی التذکیة لاجل احتمال عروض المانع بعد العلم بقابلیته لها، لا شبهة فی هذه الصورة فی ان المرجع اصالة عدم عروض المانع.

الثانیة: ان یکون من جهة تردد الحیوان المذبوح بین ما یقبل التذکیة کالشاة، و ما لا یقبل کالکلب، أو من جهة تردد الجلد بین ان یکون من الحیوان المذبوح فی الخارج المعلوم کونه کلباً، أو من الآخر الواقع علیه الذبح الجامع للشرائط المعلوم کونه غنماً. و فی هذه الصورة بناءً علی وجود دلیل عام یدل علی قابلیة کل حیوان للتذکیة- کما هو الاظهر- و جریان استصحاب العدم الازلی حتی فی العناوین الذاتیة یحکم بحلیة الصلاة، لانه یجری حینئذ استصحاب عدم تحقق العنوان الذی اخذ فی المخصص فیتمسک بالعموم.

و دعوی عدم تمامیة ذلک فی القسم الثانی لعدم کون الحیوان فی الخارج مشکوک فی کلبیته کی یجری الاصل فیه و یحکم بعدم کونه کلباً، مندفعة بان ما یکون هذا جلده بهذا العنوان یشک فی انه کلب أو غنم، و مقتضی الاصل عدم کونه کلباً، و اما بناءً علی عدم تسلیم کلا الامرین أو احدهما، فحیث ان التذکیة امر وجودی مسبب عن الذبح الشرعی، فیستصحب عدمها و یحکم بعدم جواز الصلاة فیه.

الثالثة: ان یکون الشک من جهة احتمال عدم وقوع التذکیة علیه، أو قطعنا بکون الحیوان المعین الواقع علیه الذبح مذکی و الآخر المعین میتة و شک فی ان الجلد من ایهما اخذ، و المرجع فیهما اصالة عدم التذکیة، و یترتب علیها عدم حلیة الصلاة فیه.

و مما ذکرناه ظهر حکم الشک فی الحلیة إذا کانت الشبهة حکمیة، فانه ان کان الشک فی الحلیة للجهل بقابلیة الحیوان للتذکیة یحکم بها لعموم ما دل علی قابلیة کل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۳۹

]...[

حیوان لها إلا ما خرج، و ان کان من جهة احتمال ما نعیه الموجود عن القبول للتذکیة، کما لو شک فی ان شرب لبن الخنزیرة مرة واحدة مانع عن قبوله للتذکیة، فیرجع إلی استصحاب بقاء القابلیة، و ان کان من جهة الشک فی ان الذبح بغیر الحدید مثلًا یوجب التذکیة أم لا، فالمرجع استصحاب عدم التذکیة. هذا کله ما یقتضیه القاعدة.

و أما اخبار الباب فمحصل القول فیها: انها مختلفة، فبعضها یظهر منه المنع کموثق ابن بکیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) الوارد فی عدم جواز الصلاة فی غیر المأکول من قوله (علیه السلام): إذا علمت انه ذکی و قد ذکاه الذبح «۱».

و بعضها یظهر منه الجواز کموثق سماعة عن تقلید السیف فی الصلاة فیه الفراء و الکیمخت، فقال (علیه السلام): لا بأس ما لم یعلم انه میتة «۲». و نحوه غیره.

و بعضها یدل علی الجواز فیما إذا اشتری من سوق المسلمین کمصحح إسحاق: لا بأس بالصلاة فی الفراء الیمانی و فیما صنع فی ارض الاسلام، قلت: فان کان فیها غیر أهل الاسلام؟ قال (علیه السلام): إذا کان الغالب علیه المسلمین فلا بأس «۳».

و صحیح الحلبی عن الخفاف التی تباع فی السوق، فقال (علیه السلام): اشتر و صل فیها حتی تعلم انه میتة بعینه «۴». و نحوهما غیرهما.

و مقتضی الجمع العرفی حمل الاولی بقرینة الطائفة الثالثة علی ما إذا لم تکن امارة علی التذکیة، و الثانیة علی ما إذا کانت امارة علیها من سوق المسلمین و نحوه

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب النجاسات حدیث ۱۲.

(۳) الوسائل- باب ۵۵- من ابواب لباس المصلی حدیث ۳.

(۴) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب النجاسات حدیث ۲۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۴۰

و لا جلد ما لا یؤکل لحمه و ان ذکی و دبغ و لا صوفه و شعره و وبره

أو اصل یحرزها.

الصلاة فیما لا یؤکل لحمه

اشارة

و لا تجوز الصلاة فی جلد ما لا یؤکل لحمه و ان ذکی و دبغ و لا فی صوفه و شعره و وبره و ریشه و لا فی شیء من فضلاته اجماعاً فی الجملة.

و یدل علیه موثق ابن بکیر: سأل زرارة أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الصلاة فی الثعالب و الفنک و السنجاب و غیره من الوبر، فاخرج کتاباً زعم انه املاء رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): ان الصلاة فی وبر کل شیء حرام اکله فالصلاة فی وبره و شعره و جلده و بوله و روثه و ألبانه و کل شیء منه فاسدة لا تقبل تلک الصلاة حتی یصلی فی غیره مما احل اللّه اکله، ثمّ قال: یا زرارة هذا عن رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) فاحفظ ذلک یا زرارة، فان کان مما یؤکل لحمه فالصلاة فی وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و کل شیء منه جائز إذا علمت انه ذکی قد ذکاه الذبح، و ان کان غیر ذلک مما قد نهیت عن اکله و حرم علیک اکله فالصلاة فی کل شیء منه فاسدة ذکاه الذبح أو لم یذکه «۱». و نحوه غیره.

و تنقیح القول بالتکلم فی امور:.

لا یختص هذا الحکم بالسباع

الاول: قد یتوهم اختصاص هذا الحکم بالسباع، و استدل له: بما یکون مختصاً

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۴۱

]...[

بها کصحیح إسماعیل بن سعد عن الامام الرضا (علیه السلام): عن الصلاة فی جلود السباع فقال (علیه السلام): لا تصل فیها «۱» الحدیث.

و بخبر قاسم الخیاط عن موسی بن جعفر (علیه السلام): ما اکل الورق و الشجر فلا بأس بان یصلی فی و أما آکل المیتة فلا تصل فیه، فان آکل اللحم هو السبع «۲».

و بخبر علی بن أبی حمزة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) و أبی الحسن (علیه السلام): عن لباس الفراء و الصلاة فیها، قال (علیه السلام): لا تصل فیها إلا فیما کان منه ذکیاً، قال: قلت: أو لیس الذکی ما ذکی بالحدید؟ فقال (علیه السلام): بلی إذا کان مما یؤکل لحمه، قلت: و ما لا یؤکل لحمه من غیر الغنم؟ قال (علیه السلام): لا بأس بالسنجاب فانه دابة لا تأکل اللحم و لیس مما نهی عنه رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله)، اذ نهی عن کل ذی ناب و مخلب «۳».

اذ تعلیل الجواز فی السنجاب بانه لا یأکل اللحم یدل علی ان کل ما لا یأکل اللحم یجوز الصلاة فیه مع ان قوله: إذ نهی ... الخ ایضاً یدل علی ذلک.

و بخبر مقاتل بن مقاتل عن أبی الحسن (علیه السلام): عن الصلاة فی السمور و السنجاب و الثعلب، فقال: لا خیر فی ذلک کله ما خلا السنجاب فانه دابة لا تأکل اللحم «۴».

اقول: یرد علی الاول: انه لا ینافی مع اطلاق ما دل علی مانعیة غیر المأکول،

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۶- من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب لباس المصلی حدیث ۳.

(۴) الوسائل- باب ۳- من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

]...[

و ان لم یکن من السباع، فلا وجه لتقییده به لانه فرع التنافی و یرد علی الثانی: - مضافاً إلی ضعف سنده- ان النسبة بینه و بین موثق ابن بکیر عموم من وجه، و یقدم الموثق لان دلالته تکون بالوضع و یرد علی الثالث: مضافاً إلی ضعف سنده لان فی طریقه عبد اللّه بن إسحاق العلوی و هو مهمل، و محمد بن سلیمان الدیلمی و هو مجهول موضوعاً و حکماً، ان الخبر یروی عن الکافی و التهذیب و الوافی و بعض نسخ الوسائل مع ترک کلمة (لا) فی قوله (و ما لا یؤکل لحمه) فیکون السؤال عن المأکول فاجابه (علیه السلام) بعدم البأس بالسنجاب و علل حلیة اکل لحمه بانه لیس من السباع المتوهم کونه منه، فیکون الخبر اجنبیاً عن المقام مع انه لو سلم انه باطلاقه یدل علی جواز الصلاة فی غیر السباع، فیقید بما یدل علی عدم الجواز فی المسوخ.

و بما ذکرناه یظهر ما فی الرابع مضافاً إلی ضعف سنده، فالاظهر عدم الاختصاص بالسباع.

لا یختص الحکم بالملابس

الثانی: ان الحکم بالمنع لا یختص بالملابس بل یشمل المحمول کما هو المشهور بین الاصحاب، و عن جماعة منهم الشهیدان و صاحبا المدارک و الجواهر: الاختصاص و یشهد للمشهور: موثق ابن بکیر المتقدم، اذ بعد ما لا یمکن ارادة الظرفیة الحقیقیة من کلمة فی فی الفقرات المتضمنة للروث و البول و کل شیء منه الذی یکون المراد به العظم و اللحم، و ان امکن فی غیرها، لا بد من التأویل و ارتکاب خلاف الظاهر أما بالالتزام بارادة معنی (مع) منها و هو المصاحبة المجردة و هو المنقول عن الوحید البهبهانی، و لازمه عدم

جواز الصلاة مع الشعرات الملقاة على الثوب أو البدن

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۴۳

]...[

و المحمول مع الواسطة ایضاً.

أو بالالتزام بالاضمار فی هذه الفقرات بارادة الثوب المتلطخ کما عن الجواهر فیجوز فی المحمول أو بالالتزام بالاتساع فی الظرفیة، و للظرفیة الاتساعیة مراتب: منها: ان یجعل الظرفیة اعم من الاصلیة و التبعیة نظیر تبعیة توابع الدار لها فی البیع، فالشعرة الملقاة علی الثوب ظرف لوقوع الصلاة فیها تبعاً لوقوعها فی اللباس، فتستند الظرفیة إلیها حقیقة بتلک الاضافة الاتساعیة.

و منها: ان تجعل الظرفیة بمعنی تشمل مطلق الملابسة، و تسند الظرفیة بادنی ملابسة و لو بان کان معه، فتعم الشعرة الملقاة علی البدن و المحمول منها إذا کان بلا واسطة و لا تشمل المحمول مع الواسطة کما إذا وضعت فی قارورة و وضعت القارورة فی جیبه.

و منها: ان تجعل الظرفیة اعم من ذلک ایضاً.

و الاظهر هو الاول: لضعف الاخیرین، أما الاول: فلأن الاضمار بعید لا یصار إلیه إلا مع القرینة القطعیة، مع انه فی ذیل الموثق بعد ذکر عدة اشیاء قال (علیه السلام): و کل شیء منه. فالمراد منه هو العظم و اللحم و لا یلائم ذلک مع تقدیر الثوب المتلطخ.

و أما الثانی: فلأنه لیس معنی عرفیاً و ان کان دقیقاً، فالمتعین هو الاول و یؤیده مکاتبة الهمدانی الدالة علی عدم جواز الصلاة فی الثوب الملقی علیه الوبر و الشعر من غیر المأکول «۱».

و أما صحیح محمد بن عبد الجبار قال: کتبت إلی أبی محمد (علیه السلام): هل

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۴۴

]...[

یصلی فی قلنسوة علیها وبر ما لا یؤکل لحمه أو تکة حریر أو تکة من وبر الارانب؟ فکتب (علیه السلام): لا تحل الصلاة فی الحریر المحض و ان کان الوبر ذکیاً حلت الصلاة فیه «۱». الذی استدل به للجواز فی المحمول.

فیرد علیه ان المراد بالذکی لیس هو ما یقابل النجس، فان الجواب حینئذ یکون غیر مربوط بالسؤال، مضافاً إلی جواز الصلاة فی المحمول المتنجس، و لاما یقابل المیتة، فان الصلاة فی اجزائها التی لا تحلها الحیاة، جائزة قطعاً، بل المراد به ما ذکره (علیه السلام) فی خبر علی بن حمزة المتقدم قلت: أو لیس الذکی ما ذکی بالحدید؟ قال (علیه السلام): بلی إذا کان مما یؤکل لحمه «۲». و لعل السر فی هذا التعبیر کون الخبر مکاتبة، و صادراً فی زمان شاعت فیه التقیة من تابعی احمد بن حنبل، و المحکی منه اعتبار التذکیة فی جواز الصلاة فی الوبر ایضاً.

حکم الصلاة فیما لا تتم فیه من غیر المأکول

الثالث: المشهور بین الاصحاب عدم الفرق فی المنع عن الصلاة فی غیر المأکول بین ان یکون، ما یصلی فیه مما تتم فیه الصلاة وحده و بین غیره.

و عن المبسوط و المنتهی و الاصباح: الجواز فیما لا تتم الصلاة فیه و یشهد للاول: اطلاق الموثق و غیره من النصوص، بلا الموثق من جهة تضمنه للبول و الروث کالصریح فی المنع بالنسبة إلی ما لا تتم الصلاة فیه، و خبر علی بن مهزیار قال: کتب إلیه إبراهیم بن عقبة: عندنا جوارب و تکک تعمل من وبر الارانب فهل تجوز الصلاة

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب لباس المصلی حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب لباس المصلی حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۴۵

]...[

فی وبر الارانب من غیر ضرورة و لا تقیة؟ فکتب (علیه السلام): لا تجوز الصلاة فیها «۱». و نحوه خبر احمد بن اسحاق «۲».

فانهما من جهة ان السائل فیهما کان من المسلمات عنده ان المنع یختص بما تتم الصلاة فیه کما یشهد به: انه بعد فرضه عمل الجوارب و التکک من وبر الارانب سأل عن الصلاة فی وبر الارانب، و الامام (علیه السلام) قرره علی ذلک و صرح بعد الجواز، یکونان کالصریحین فی ما هو المشهور.

و ان شئت قلت: انهما و ان کانا مطلقین إلا ان موردهما حیث یکون مما لا تتم الصلاة فیه یکونان کالصریحین فیه.

و قد استدل للاختصاص بصحیح الحلبی عن الصادق (علیه السلام): کل ما لا تجوز الصلاة فیه وحده فلا بأس بالصلاة فیه مثل التکة الابریسم و القلنسوة و الخف و الزنار یکون فی السراویل و یصلی فیه «۳». و النسبة بینه و بین اطلاق دلیل المنع و ان کانت عموماً من وجه إلا انه یکون ناظراً إلی ادلة المنع، فیکون حاکماً علیها.

و بصحیح محمد بن عبد الجبار المتقدم آنفاً فانه حکم (علیه السلام) فیه بجواز الصلاة فی التکة التی تکون من وبر الارانب، و هی انما تکون مما لا تتم الصلاة فیه، و بضمیمة عدم الفرق بین وبر الارانب و غیره یتم المطلوب.

و لکن یرد علی الاول: ان موثق ابن بکیر کالصریح فی المنع بالنسبة إلی ما لا تتم الصلاة فیه و هو اخص مطلق من الصحیح، و کذلک: خبر ابن مهزیار فیقدمان علیه.

---

(۱) الوسائل- باب ۷- من ابواب لباس المصلی حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۷- من ابواب لباس المصلی حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۴۶

]...[

و یرد علی الثانی: مضافاً إلی ما تقدم فی التنبیه السابق من کون الذکی اشارة إلی ما فی خبر علی بن حمزة، و علیه فیکون المراد بالوبر مطلقه لا خصوص وبر الارانب، اذ لیس له قسمان مأکول اللحم و غیره، فیدل بالمفهوم علی عدم جواز الصلاة إذا کان من غیر المأکول: ان الخبر لو تمت دلالته یکون معارضاً مع ما دل علی المنع فی وبر الارانب، و سبیله حینئذ سبیل غیره مما دل علی الجواز فیه. و سیأتی التعرض للجمیع.

حکم الصلاة فی اجزاء الانسان

الرابع: هل الانسان خارج عن موضوع الحکم فیجوز الصلاة فی فضلاته الطاهرة حتی لو نسج ثوب من شعر الانسان یجوز الصلاة فیه کما لعله المشهور، أم داخل فیه و لم یخرج شیء من اجزائه عن حکمه، أم داخل فیه و لکن خرج عنه المحمول و یکون اللباس باقیاً؟ وجوه: قد استدل للأول: بالانصراف، فان المأخوذ فی الموضوع هو الحیوان، و هو منصرف عن الانسان و لا یشمله بحسب المتفاهم العرفی. و بما دل علی جواز وصل الشعر بالشعر المستلزم للصلاة معه، و بما دل علی جواز اخذ السن من المیت و جعله مکان السن «۱»، و بالصحیح: هل تجوز الصلاة فی ثوب یکون فیه شعر من شعر الانسان و اظفاره من قبل ان ینفضه من ثوبه؟ قال (علیه السلام): لا بأس «۲». و قریب منه ما فی البزاق «۳»، و بموثق الساباطی عن أبی عبد اللّه (علیه

---

(۱) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب لباس المصلی حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۱۸ (- من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب النجاسات.

]...[

السلام): لا بأس ان تحمل المرأة صبیها و هی تصلی أو ترضعه و هی تتشهد «۱». و نحوه غیره، و بالسیرة القطعیة.

و لکن یمکن المناقشة فی الجمیع: اما فی الانصراف: فلأن المأخوذ فی الموضوع ما لا یؤکل لا حیوان لا یؤکل، و انصراف ما عنه ممنوع.

و أمّا فی الثانی: فلأنه فی مقام بیان الجواز من حیث الوصل نفسه، و لا نظر له إلی الصلاة معه.

و أما فی الثالث: فلأن السن من الباطن، و الجواز فیه لا یلازم الجواز فی الظاهر.

و أما فی البقیة: فلأنها فی المحمول، فحینئذ لو عمل من شعر الانسان ما یصدق علیه اللباس عرفاً تشکل الصلاة فیه. فالاظهر هو الثالث.

ثمّ ان صاحب الجواهر رحمه اللّه بعد ما سلم الانصراف حکم بالمنع من الصلاة فی اللباس من شعر الانسان نظراً إلی شرطیة المأکولیة فیما یصلی فیه، فخروج الانسان مما لا یؤکل لا یقتضی تحقق الشرط، فاللباس یمنع من الصلاة فیه لا لتحقق المانع بل لانتفاء الشرط. ثمّ تأمل فیه.

و فیه: اولًا: ستعرف ان المأکولیة لیست شرطاً، بل غیر المأکولیة مانع.

و ثانیاً: انه لو سلم الشرطیة فإنما هی فیما کان اللباس من الحیوان، فمع انصراف الحیوان عن الانسان یکون هو خارجاً عن موضوع الشرطیة ایضاً فالصحیح ما ذکرناه.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب قواطع الصلاة حدیث ۱.

]...[

لا یختص الحکم بما له نفس سائلة

الخامس: الاظهر عدم اختصاص الحکم بما له نفس سائلة، بل یعم ما لیس له نفس لإطلاق النصوص و عموم الموثق.

و استدل للاختصاص: بالموثق بدعوی انه متضمن لجملتین و هما: قوله (علیه السلام): فالصلاة فی وبره و شعره ... الخ و قوله (علیه السلام) فی ذیله: ذکاه الذبح أو لم یذکه و هما توجبان الاختصاص.

أما الاولی: فلأن ما لیس له نفس لا شعر له و لا وبر، و أما الثانیة: فلأن ما لیس له نفس لا یقبل التذکیة بذبح الذابح.

و لکن یرد الاولی: ان غایة ما هناک اختصاص الموثق بما له نفس، و هذا لا یوجب تقیید سائر النصوص المطلقة لعدم حمل المطلق علی المقید فی المثبتین، مع ان الضمیر فی قوله: وبره ... الخ یرجع إلی طبیعی غیر المأکول لا- إلی شخص خاص، فمفاده: ان کل واحد من هذه الامور إذا کان مستنداً إلی غیر المأکول و مضافاً إلیه لا تجوز الصلاة فیه، و لا یعتبر ثبوت جمیع ما ذکر لکل فرد بل کل قسم ثابت له بعض المذکورات، مثلًا الالبان تختص بالانثی فهل یتوهم اختصاص المنع بها، و علیه فیشمل ما لیس له نفس ایضاً.

و یرد علی الثانیة: مضافاً إلی الوجه الاول الذی اوردناه علی الاولی: ان هذه الجملة تکون فی کلام الامام الصادق (علیه السلام) فکیف یمکن ان تکون قرینةً علی اختصاص کلام النبی (صلّی اللّه علیه و آله) الذی ذکره الامام (علیه السلام) اولًا بذی النفس، مع ان الاطلاق عبارة عن رفض القیود و عدم دخل شیء منها فی الحکم، فقوله (علیه السلام): ذکاه ... الخ یدل علی ان تمام الموضوع هو الحیوان الذی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۴۹

]...[

لا- یؤکل بلا دخل للتذکیة و عدمها فیه، و علیه فلا یوجب ذلک تقیید کلام الامام (علیه السلام) ایضاً، مع انه یمکن ان تکون هذه الجملة کنایة عن المذکی، و معلوم ان ما لا نفس له یقبل التذکیة، فالاظهر عدم الاختصاص.

و یؤیده ما ورد فی استثناء الخز «۱»، إذ استثنائه بالخصوص مع ان الحیوانات البحریة علی ما نقل عن الشهید الثانی لا نفس سائلة لشیء منها کاشف عن عموم المنع لما لا یؤکل للحیوانات البحریة الأخر التی لیس لها نفس سائلة.

لا یشمل الحکم ما لا لحم له

السادس: ما لا لحم له من الحیوانات کالبق و البرغوث و غیرهما لا ریب فی جواز الصلاة فیها، و لیس الوجه فیه خصوص السیرة، فانها مختصة بالحیوانات غیر المستحدثة.

فما عن المحقق الهمدانی رحمه اللّه من ثبوتها فی المستحدثة ایضاً غریب، إذ السیرة غیر المستمرة إلی زمان المعصوم (علیه السلام) لا تفید، و لا الانصراف، بل لان الموضوع هو ما حرم اکله بما هو حیوان، اذ بعد ما لا یتصور حیوان تکون جمیع اجزائه محلل الاکل بل و لا- معظمها، لا- محالة یکون المراد من محلل الاکل و محرمه ما ذکرناه، و ما لا لحم له انما یحرم اکله لکونه من الخبائث فیکون خارجاً عما اخذ فی الموضوع.

و تشهد به النصوص الدالة علی عدم البأس بالصلاة فی دم البراغیث کخبر الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): عن دم البراغیث یکون فی الثوب هل

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب لباس المصلی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۵۰

]...[

یمنعه ذلک من الصلاة؟ قال (علیه السلام): لا و إن کثر «۱». و نحوه غیره. و علی أی حال الحکم مورد التسالم.

السابع: قد استثنی من عموم مانعیة ما لا یؤکل لحمه امور:.

احدهما: الخز الخالص، و قد تقدم الکلام فیه مفصلًا.

ثانیها: السنجاب کما نسب إلی المشهور، و هم بین قائل بالکراهة، و قائل بعدمها، و عن جماعة کالصدوق و والده و الشیخ فی الخلاف و ابن ادریس: المنع عن الصلاة فیه.

و یشهد للجواز صحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام) و قد سأله عن اشیاء منها الفراء و السنجاب، فقال (علیه السلام): لا بأس بالصلاة فیه «۲». و نحوه غیره.

و بازاء هذه النصوص موثق ابن بکیر الدال علی المنع، و هو مستند القول الثالث، و مع ذلک اورد القائلون به علی مستند القول بالجواز بانها علی کثرتها لا یوجد فیها خبر یمکن الالتزام بظاهره، فانها فی غایة الاختلاف بحیث یعارض بعضها مع بعض، فلا بد من حملها علی التقیة، مع انه لو تمت دلالتها تکون معارضة مع موثق ابن بکیر الذی هو نص فی المنع فی السنجاب لذکره فی السؤال، و الترجیح مع الموثق کما لا یخفی.

و لکن یمکن دفع الایراد الاول: لان اشتمال جملة من النصوص علی ما لا یمکن الالتزام به لاجل دلیل آخر لا یوجب قدحاً فی العمل بها فی السنجاب، اضف إلیه ان صحیح الحلبی المتقدم لم یذکر فیه ما لا یمکن الالتزام به، مع ان حمل هذه الاخبار علی

---

(۱) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب النجاسات.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۵۱

]...[

کثرتها باجمعها علی التقیة مع اشتمال کثیر منها علی التفاصیل المنافیة للتقیة کخبر بشیر الذی فصل (علیه السلام) فیه بین السنجاب و الحواصل الخوارزمیة، و بین الثعالب و السمور، و حکم فی الاولین بالجواز و فی الاخیرین بالمنع «۱» - بعید جداً.

و أما الثانی: و ان کان لا یصح دفعه بان مثله لا یقدح فی التخصیص بالمتصل، فکذلک فی المنفصل کما فی الجواهر.

و لا- بأن السؤال إذا کان عن متعدد کما فی الموثق یکون العام ظاهراً فی کل ما سئل عنه لا نصاً کما افاده المحقق الهمدانی رحمه اللّه.

و لکنه یمکن دفعه: بان السؤال ان کان عن شیء خاص بما انه من مصادیق العام کما فی الموثق، فان الغرض هو السؤال عن الحیوانات التی لم یکن اخذ الثوب منها متعارفاً، و انما ذکر عدة امور للتمثیل لا یکون الجواب نصاً فی مورد السؤال، و علیه فحیث ان الموثق اعم من نصوص الجواز فیخصص بها فتکون النتیجة هی الجواز بلا کراهیة.

و لو سلم کون الموثق نصاً فی السنجاب فهو ظاهر فی المنع، فبقرینة نصوص الجواز الصریحة فیه یحمل الموثق علی الکراهة، فتکون النتیجة هی الجواز مع الکراهة.

و دعوی انه لا یمکن حمل الموثق علی الکراهة إذ حمله علیها فی السنجاب و علی الحرمة فی غیره مستلزم لاستعمال اللفظ فی معنیین و حمله علی الجامع بعید، اذ هو عمدة ما یدل علی المنع فی غیر المأکول، مندفعة بما حققناه فی الاصول من ان الحرمة و الکراهة خارجتان عن حریم المستعمل فیه، بل هو: فیهما شیء واحد، و هو ابراز اعتبار کون المنهی عنه بعیداً عن المکلف، و الاختلاف انما یکون من ناحیة حکم العقل، اذ لو نهی

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب لباس المصلی حدیث ۴.

]...[

المولی عن شیء و رخص فی فعله یحکم العقل بانه مکروه، و لو لم یرخص فیه یحکم بحرمته، و لزوم الاجتناب عنه قضاءً لحق المولویة، ففی المقام النهی فی الموثق استعمل فی معنی واحد، و لکن بما انه ورد فی السنجاب ما دل علی الجواز و لم یرد فی غیره، فیحکم بان الصلاة فیه مکروهة و فی غیره فاسدة.

و مما استثنی من الکلیة المذکورة: الثعالب کما عن المعتبر و المدارک، و تدل علیه جملة من النصوص کصحیح جمیل عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): عن جلود الثعالب إذا کانت ذکیة یصلی فیها؟ قال (علیه السلام): نعم «۱». و نحوه غیره، و لکن بازائها روایات تدل علی المنع کصحیح محمد بن مسلم عنه (علیه السلام): عن جلود الثعالب أ یصلی فیها؟ فقال (علیه السلام): ما احب ان اصلی فیها «۲». و صحیح أبی علی بن راشد- فی حدیث- قال: قلت لأبی جعفر (علیه السلام): الثعالب یصلی فیها؟ قال: لا و لکن تلبس بعد الصلاة «۳». و نحوهما غیرهما.

و مقتضی الجمع العرفی بین الطائفتین حمل نصوص المنع علی الکراهة، إلا ان اعراض الاصحاب عن نصوص الجواز مع صحة السند یسقطها عن الحجیة.

و مما ذکرناه فی الثعالب یظهر حکم الارانب و السمور و الفنک، فانه و ان ورد فیها ما دل علی الجواز إلا انه لاجل اعراض الاصحاب عنه لا یصلح لمعارضة الموثق، و غیره مما یدل علی المنع.

و من جملة المستثنیات (الحواصل) کما عن المبسوط و النهایة و الاصباح، بل عن المبسوط: لا خلاف فی جواز الصلاة فیها.

---

(۱) الوسائل- باب ۷- من ابواب لباس المصلی حدیث ۹.

(۲) الوسائل- باب ۷- من ابواب لباس المصلی حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۷- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

]...[

و یدل علیه- مضافاً إلی ما ادعی من کونها من مأکول اللحم- صحیح الریان قال: سألت أبا الحسن الرضا (علیه السلام) عن لبس فراء السمور و السنجاب و الحواصل و ما اشبهها، و فی الجواب قال (علیه السلام): لا بأس بهذا کله إلا بالثعالب «۱». و دعوی عدم ظهوره فی الصلاة یدفعها، الاستثناء.

الصلاة فی المشکوک فی انه مأکول اللحم

اشارة

السابعة: لو شک فی ان الجلد أو الوبر الموجود فی الخارج من مأکول اللحم أو من غیره فهل تجوز الصلاة فیه أم لا؟ و لا یخفی ان هذه المسألة من عویصات المسائل الفقهیة، و قد اختلفت فیها الانظار، و صنفت فیها رسالات، و تفصیل القول فیها و ان کان لا یناسب وضع الکتاب و لکن من جهة کونها من عویصات المسائل الفقهیة مبتنیة علی قواعد و مبان مهمة، و الحاجة إلیها مسیسة کتبت فیها رسالة مستقلة حین کنت القیها دروساً و قد احببت ان اذکر تلک الرسالة فی المقام لیعم الانتفاع بها فأقول مستمداً من اللّه تعالی: ان المسألة ذات وجوه و اقول:

(۱) ما هو المشهور بین الاصحاب، و عن المدارک: انه المقطوع به بینهم و هو المنع مطلقاً.

(۲) ما نسب إلی المحقق القمی و الفاضل النراقی و غیرهما: و هو الجواز واقعاً مطلقاً.

(۳) ما اختاره جمع من محققی متأخری المتأخرین و اساطینهم کالمحقق

---

(۱) الوسائل- باب ۵- من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

]...[

الاردبیلی و سید المدارک و الاستاد الاکبر الشیرازی و المحقق النائینی رحمهم اللّه و غیرهم: و هو الجواز ظاهراً مطلقاً.

(۴) ما اختاره صاحب الجواهر رحمه اللّه: و هو التفصیل بین اللباس و ما یقع علیه، أو علی بدن المصلی بعد الفراغ عن عموم المنع للجمیع، فبنی علی المنع فی الاول و الجواز فی الثانی.

(۵) ما ذهب إلیه جمع من مَن عاصر المحقق النائینی رحمه اللّه: و هو المنع فیما إذا علم انه من اجزاء الحیوان و شک فی مأکولیته و عدمها، و الجواز فیما إذا لم یعلم ذلک و کانت النباتیة ایضاً محتملة.

(۶) التفصیل بین ما یکون مع المصلی من افتتاح صلاته، و ما یقع علیه أو یلبسه بعد الشروع فیها، فیجوز فی الثانی و یمنع فی الاول.

(۷) التفصیل بین الساتر و غیره، فلا یجوز فی الاول و یجوز فی الثانی، و مبنی هذا القول هو التفصیل بین الشرطیة و المانعیة، و اختیار المنع علی الاولی و الجواز علی الثانیة بدعوی الشرطیة فی الساتر، و المانعیة فی غیره.

(۸) المنع فی اللباس إذا احرز کونه حیوانیاً و الجواز فیه إذا لم یحرز ذلک و فی غیر اللباس مطلقاً.

هذه هی جملة ما وقفنا علیه من الاقوال و المختار عندنا: هو الجواز مطلقاً.

و تنقیح القول بالتکلم فی مقدمة و مقاصد و خاتمة.

أما المقدمة ففی بیان امور:.

الاول قد عرفت مفصلًا ثبوت التلازم بین حرمة أکل اللحم و عدم جواز الصلاة فیه.

الثانی: ان الجواز الشرعی یطلق تارة علی ما یقابل المنع عن الشیء تکلیفاً،

]...[

و اخری علی ما یقابل المنع وضعاً المساوق للنفوذ و الصحة، و المراد به فی المقام هو الثانی.

ثمّ ان الجواز قد یکون واقعیاً لا یؤثر کشف الخلاف فیه و قد یکون ظاهریاً غیر منافٍ للمنع الواقعی، و هو بکلا معنییه محل الکلام فی المقام، و ان کان المختار هو عدم لزوم الاعادة مع انکشاف الخلاف حتی بناء علی کون المانعیة مطلقة لما حققناه فی محله فی الجزء الرابع من کتابنا فقه الصادق من ان حدیث (لا تعاد الصلاة) حاکم علی جمیع ادلة الاجزاء و الشرائط، و الموانع و لا تختصّ بصورة النسیان و تعم جمیع الصور ما عدا صورة العلم و الجهل عن تقصیر. و سیأتی الاشارة إلیه.

الثالث: ان النزاع فی المقام و ان کان فی خصوص الصلاة فیما یشک فی کونه من اجزاء ما لا یؤکل لحمه، إلا ان ملاکه یعم کل مشتبه من بقیة الموانع، من غیر فرق بین المانع الشرعی و العقلی.

و ما افاده المحقق الخراسانی رحمه اللّه من اختصاص المانعیة العقلیة بصورة الاحراز و ان کان یتم فی مورد التزاحم، و لکن لا یتم فی مورد التعارض، کما إذا حرم لبس المغصوب و التستر به و وجب التستر فی الصلاة فوقع التعارض بین الدلیلین فقید الساتر بغیر المغصوب بحکم العقل، فانه إذا کان الغصب بوجوده الواقعی حراماً، و الحرمة مضادة للوجوب، کیف یمکن القول باختصاص المانعیة بصورة العلم؟ و تمام الکلام فی مبحث اجتماع الامر و النهی.

الرابع: انه لا یختص محل البحث بما إذا شک فی کون شیء من اجزاء الحیوان المعین غیر المأکول أو من اجزاء الحیوان المعلوم کونه محلل الاکل، بل یعم ما إذا شک فی کون الحیوان المعین المأخوذ منه ذلک محلل الاکل أو محرمة، بالشبهة الموضوعیة أو الحکمیة لما ستعرف من ان الحکم بحلیته بمقتضی اصالة الحل لا یجدی بالنسبة إلی جواز الصلاة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۵۶

]...[

المجعول هی الشرطیة أو المانعیة

اشارة

الخامس: ان المجعول هی المانعیة، أی مانعیة غیر المأکول کما هو المشهور، أو الشرطیة أی شرطیة الوقوع فی المأکول علی تقدیر کون اللباس من الحیوان کما ذهب إلیه غیر واحد تبعاً لمحکی المنتهی، او هما معاً کما عن الجواهر، لکن مع تعمیم المانعیة لجمیع ما یصلی فیه من اللباس و عوارضه و الشعرات الملقاة و المحمول و تخصیص الشرطیة باللباس وجوه، و تنقیح القول بالتکلم فی مقامین:.

(۱) فی امکان جعل الشرطیة لأحد الضدین و المانعیة للآخر و استحالته.

(۲) فیما یستفاد من الادلة فی مقام الاثبات.

أما المقام الاول: فقد یقال کما عن المحقق النائینی رحمه اللّه: باستحالة ذلک ملاکاً و خطاباً.

و استند فی استحالته ملاکاً إلی ان عدم المعلول انما یکون بعدم علته، و هو تارة یکون بعدم المقتضی، و اخری بعدم الشرط، و ثالثة بوجود المانع، و حیث ان دخل کل منها یغایر دخل غیره من اجزاء العلة، إذ المقتضی هو ما یترشح منه المعلول کالنار بالاضافة إلی الاحراق، و الشرط هو ما یکون دخیلًا فی فعلیة تأثیر المقتضی اثره، و هو قد یکون بتصحیح فاعلیة الفاعل، و قد یکون بتتمیم قابلیة القابل، و عدم المانع دخله انما یکون لمزاحمة وجوده تأثیر المقتضی، فاستناد عدم المعلول إلی المانع انما یکون فی ظرف تحقق المقتضی و الشرائط، اذ مع عدم المقتضی أو عدم الشرط لا یستند عدم المعلول إلی وجود المانع، مثلًا: إذا لم تکن النار موجودة، أو لم تکن مماسة للثوب، فهل یتوهم احد صحة ان یقال: ان الثوب لا یحترق فعلًا لرطوبته؟ فالمانع انما یتصف بالمانعیة عند وجود المقتضی و الشرائط و إلا فلا.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۵۷

]...[

و علیه فلو کان الضد- الذی هو شرط موجوداً- لا یعقل ان یوجد الضد الآخر، و الا لزم اجتماع الضدین، فلا یتصف بالمانعیة، و ان لم یکن موجوداً عدم المعلول یستند إلی عدمه لا إلی وجود الضد الآخر، ففی هذا الفرض ایضاً لا یتصف بالمانعیة.

هذا فی التکوینیات، و اما فی التشریعیات فلأن دخل وجود الشرط و عدم المانع فی متعلق الحکم أو موضوعه و ان کان ناشئاً عن تقییده بهما لکن لما کان دخله فی ملاک الحکم ناشئاً علی اصول العدلیة عن توقفه علی ذلک الوجود، و هذا العدم توقف کل معلول تکوینی علی وجود شرطه و عدم مانعه، و کانت الشرطیة و المانعیة التکوینیة بالنسبة إلی الملاک ملاک التقیید المنتزعة عنه الشرطیة و المانعیة التشریعیة فسبیلهما من هذه الجهة سبل سائر التکوینیات، و یستحیل اجتماع ملاکیهما فی الضدین.

و فیه: ان ما تقتضیه اصول العدلیة هو لزوم کون الامر بشیء ناشئاً عن المصلحة، و دخل شیء فی الأمور به من جهة دخله فی تلک، و اما ان ما اخذ عدمه دخیلًا لا بد و ان یکون من جهة کونه مانعاً تکوینیاً بالنسبة إلی المصلحة و الملاک فممّا لم یدل علیه دلیل، و لعله مع وجود المانع الشرعی لا مصلحة اصلًا.

و بعبارة اخری: کیفیة دخل الشرط و المانع الشرعیین فی الملاک غیر معلومة، فلا یجری هذا البرهان فی التشریعیات، مع ان تمامیته فی التکوینیات مورد البحث و الکلام.

و استدل قدس سره لامتناع تشریعهما خطاباً: بان المتلازمین کما لا یمکن تعلق الحکمین المتنافیین بهما، لا یصح تعلق الحکمین المتوافقین ایضاً بهما لمکان اللغویة، فاذا قید الواجب بوجود احد الضدین کان تقییده بعدم الآخر حاصلًا بالتبع قهراً، فیکون تقیده به بتشریع مستقل آخر من اللغو المنزه عنه مقام الشارعیة.

و فیه: مضافاً إلی انه لو تم لاقتضی لغویة الثانی کان هو تشریع الشرطیة أو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۵۸

]...[

المانعیة، و مضافاً إلی النقض بوجوب مقدمة الواجب و النهی عن ضد المأمور به، ان اقل اثر التشریع الثانی هو التأکید، و فیه الکفایة.

فتحصل: ان الاظهر امکان جعلهما معاً.

ما یستفاد من الادلة فی مقام الاثبات

و أما المقام الثانی فطوائف من النصوص تدل علی المانعیة:.

(۱) النصوص المتضمنة لفساد الصلاة الواقعة فی اجزاء ما لا یؤکل لحمه: کموثق ابن بکیر: الصلاة فی وبر کل شیء حرام اکله فالصلاة فی وبره و شعره و جلده و بوله و روثه و ألبانه و کل شیء منه فاسدة، لا تقبل تلک الصلاة حتی یصلیها فی غیره مما احل اللّه اکله «۱». و نحوه غیره، و تقریب دلالتها: ان استناد الفساد إلی محرمیة الاکل عبارة اخری عن جعل المانعیة.

(۲) ما تضمن عدم جواز الصلاة فی اجزاء ما لا یؤکل لحمه: کخبر محمد الهمدانی کتبت إلیه: یسقط علی ثوبی الوبر و الشعر مما لا یؤکل لحمه من غیر تقیة و لا ضرورة، فکتب (علیه السلام): لا تجوز الصلاة فیه «۲». و نحوه غیره. و تقریب دلالتها: ان عدم الجواز المساوق لعدم الصحة استند إلی الصلاة فیما لا یؤکل، و ظاهر ذلک مانعیته.

(۳) ما تضمن النهی عن الصلاة فی محرم الأکل: کخبر انس بن محمد فی وصیة النبی (صلّی اللّه علیه و آله) لعلی (علیه السلام): یا

علی لا تصل فیما لا یشرب لبنه

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب لباس المصلی حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۵۹

]...[

و لا یؤکل لحمه «۱». و نحوه غیره.

و تقریب دلالتها: ان الاوامر و النواهی و ان کانت ظاهرة فی الحکم المولوی النفسی، إلا ان ذلک فی غیر ما ورد فی المرکبات الاعتباریة، و اما فیها فهی ظاهرة فی کونها ارشاداً إلی الدخل فی المرکب، إما بنحو الجزئیة أو الشرطیة کما فی الاوامر، أو المانعیة کما فی النواهی. فالنهی عن الصلاة فیما لا یؤکل لحمه ظاهره الارشاد إلی مانعیته.

(۴) ما تضمن التعلیل بان اکثرها مسوخ: کمرفوع محمد بن اسماعیل عن الامام الصادق (علیه السلام): لا یجوز الصلاة فی شعر و وبر ما لا یؤکل لحمه لان اکثرها مسوخ «۲». و قریب منه ما ورد فی السباع.

اذ التعلیل فی قوة التصریح بان المسوخ من حیث انفسها لا تصلح لوقوع الصلاة فیها.

و قد استدل للشرطیة بوجوه:.

احدها: قوله (علیه السلام) فی ذیل موثق ابن بکیر المتقدم: لا یقبل اللّه تلک الصلاة حتی یصلیها فی غیره مما احل اللّه اکله. بدعوی انه ظاهر فی اناطة القبول الذی ارید به فی المقام الاجزاء بحلیة الاکل، و لیست الشرطیة إلا ذلک.

و فیه: ان قوله (علیه السلام) (لا تقبل) لم یورد جملة ابتدائیة مسوقة لبیان ما اعتبر فیما یصلی فیه، بل هو تتمة للحکم السابق و خبر آخر عن المبتدأ الاول، و حکم علیه بعدم القبول بعد الحکم علیه بالفساد لاشتمالها علی تلک الخصوصیة، و یؤکده الاتیان بلفظ الاشارة، فلا یکون ظاهراً فی الشرطیة مع انه لو سلم هذا الظهور فی

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب لباس المصلی حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب لباس المصلی حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۶۰

]...[

نفسه بما انه لا بد من التصرف فیه من جهة انه لا تجب الصلاة فی اجزاء ما یحل اکله من الحیوان قطعاً بل ان کان شیء شرطاً، فهو عنوان جامع بین اجزاء ما یؤکل و النباتات، و لیس ذلک اولی من حمل الامر فیه علی انه لاجل ارتفاع المانع فلیس شیء فی مقابل صدر الموثق الظاهر فی المانعیة.

ثانیها: قوله (علیه السلام) فی ذیل الموثق: فان کان مما یؤکل لحمه فالصلاة فی وبره و شعره و کل شیء منه جائزة.

و فیه: انه لا ریب فی جواز الصلاة فی اجزاء ما یؤکل، و لکن ذلک لا یلازم مع شرطیة متعلقه، و یلائم مع مانعیة ضده کما لا یخفی.

ثالثها: خبر علی بن حمزة عن أبی عبد اللّه و أبی الحسن (علیه السلام) عن لباس الفراء و الصلاة فیها قال (علیه السلام): لا تقبل إلا فیما کان ذکیاً، قلت: أو لیس الذکی ما ذکی بالحدید؟ قال: بلی إذا کان مما یؤکل لحمه، قلت: و ما یؤکل لحمه من غیر الغنم؟ فقال:

لا بأس بالسنجاب فانه دابة لا تأكل اللحم، و ليس هو مما نهى عنه رسول اللّه (صلّى اللّه عليه و آله) إذ نهى عن كل ذى ناب و مخلب «۱».

و تقريب دلالته: ان قوله (عليه السلام) (إذا كان مما يؤكل) يرجع إلى صدر الكلام، أى الاستثناء المدلول عليه بقوله إلا ما كان منه ذكياً فيصير حاصل المعنى: إلا ما كان ذكياً و كان من المأكول، و هذا مساوق للشرطية.

فيكون قول الراوى: أو ليس الذكى ... الخ و جواب الامام (بلى) جملة معترضة بين الجواب عن السؤال الاول، و قد قطع كلام الامام و لم يمهله إلى ان ينتهى إلى آخر الجواب و بادر إلى السؤال الثانى.

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب لباس المصلى حديث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۶۱

]...[

و فيه: اولًا: انه ضعيف السند لان فى طريقه العلوى و هو مهمل، و الديلمى المجهول حكماً و موضوعاً.

و ثانياً: ان الظاهر من قوله (إذا كان مما يؤكل) كونه مرتبطاً بالجواب عن السؤال الثانى، فيكون مفاد الخبر: اختصاص التذكية بما يكون مأكول اللحم، فيعارض مع النصوص الأخر فيطرح.

و ثالثاً: لو اغمض عن ذلك و سلم كونه راجعاً إلى صدر الكلام بملاحظة ما فى ذيله من التعليل بانه نهى عن كل ذى ناب و مخلب، يوجب ظهوره فى المانعية و لا أقل من الاجمال.

فتحصل: ان مقتضى الادلة مانعية ما لا يؤكل لا شرطية ما يؤكل.

اقسام النهى

السادس: ان النهى عن الصلاة فى اجزاء ما لا يؤكل لحمه بعد عدم كونه نهياً تحريمياً تكليفياً، و كونه ارشاداً إلى المانعية يدور امر ما يستفاد منه من المانعية بين ان تكون انحلاليّة بان يكون كل فرد من افراد ما لا يؤكل متصفاً بالمانعية استقلالًا، و بين ان تكون ثابتة، لصرف وجود الطبيعة المنطبق على اول الوجودات، فيكون المعتبر مجموع التروك الخارجية، فلو اضطر إلى لبس فرد من الافراد يسوغ له لبس غيره، و بين ان تكون ثابتة لمجموع الوجودات، و بين ان يكون المعتبر فى الصلاة امراً بسيطاً متحصلًا من ترك الافراد الخارجية لا سبيل إلى الاخيرين، أما الاول منهما: فلأن لازمه صحة الصلاة فيما وقعت فى بعض الافراد المعلومة و هو بديهى البطلان، و أما الثانى منهما: فلأنه خلاف ظهور الادلة، فان ظاهرها دخل ما تضمنها بنفسه فى

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۶۲

]...[

المأمور به دون المتحصل منه، فيدور الامر بين الاولين.

و الاظهر منهما هو الاول لظهور القضية الحقيقية فى نفسها فى ذلك، فكما ان النواهى المولوية ظاهرة فيه كذلك النواهى الارشادية، و لذا ترى تسالم الفقهاء على انه لو اضطر المصلى إلى لبس لباس مما لا يؤكل لحمه لا بد من الاقتصار على مقدار الضرورة.

مركز القيد

السابع: ان جمیع ما یعتبر فی الصلاة من الشرائط و الموانع و ان کانت منسوبة إلی الصلاة، إلا ان معروضها مختلف، و قد یکون الشرط أو المانع وصفاً للمصلی کالطهارة، و قد یکون وصفاً للصلاة، و قد یکون وصفاً لغیرهما مما یصلی فیه أو علیه کاعتبار کون الوقت الواقعة فیه الصلاة بین الزوال إلی الغروب.

و علیه فقد وقع الکلام فی ان مرکز القید فی المقام هو المصلی، بمعنی انه یعتبر ان لا یکون المصلی لابساً لما لا یؤکل.

أو مرکزه الصلاة، بمعنی انه یعتبر فی الصلاة ان لا تقع فی اجزاء ما لا یؤکل لحمه.

أو مرکزه اللباس، فیعتبر ان لا یکون لباس المصلی من جنس ما لا یؤکل و الاظهر هو الثانی، فان النصوص کموثق ابن بکیر المتقدم و غیره متطابقة من جهة ما فیها من التعبیر بالصلاة فیما لا یؤکل لحمه، و انه لا یصلی فیه. علی ذلک.

و ما توهم دلالته علی کونه قیداً للمصلی هو موثق سماعة: و لا تلبسوا منها شیئاً تصلون فیه «۱». و هو لا یدل علیه، فانه غیر متضمن للنهی عن لبسه فی حال الصلاة،

---

(۱) الوسائل- باب ۵- من ابواب لباس المصلی حدیث ۳.

]...[

بل متضمن للنهی عن الصلاة فی حال اللبس، و الفرق بین التعبیرین واضح، و هو ایضاً ظاهر فی ذلک، و عدم وقوع غیر المأکول ظرفاً للصلاة إلا باعتبار کونه وصفاً للمصلی لا ینافی ذلک، فالاظهر کونه قیداً للصلاة و هی مرکز القید.

المانع هو عنوان محرم الاکل أو معروضه

الثامن: هل المانع هو عنوان محرم الاکل، أو معروضه من العناوین الخاصة کالاسد و الارنب و غیرهما، أو هما معاً بنحو یکون کل منهما جزء الموضوع، أو کل منهما موضوع مستقل؟ وجوه: ظاهر طائفة من النصوص کموثق ابن بکیر المتضمن للحکم بفساد الصلاة الواقعة فی اجزاء ما لا یؤکل لحمه هو الاول، و هی المدرک له.

و ظاهر طائفة اخری و هی ما تتضمن النهی عن الصلاة فی العناوین الخاصة هو الثانی و الثانیة و ان کانت اخص من الاولی، إلا انه حیث لا تنافی بینهما لانهما متوافقان، و لا یحمل المطلق علی المقید فیهما، فالمتعین هو القول الرابع، و بقیة الاقوال ساقطة کما لا یخفی.

و یترتب علی ما اخترناه ان الحیوان المحرم بالعارض کالموطوء، و شارب لبن الخنزیرة و الجلال ما دام لم یستبرء، مشمول لهذه الادلة لإطلاق الطائفة الاولی.

و الغریب ما نسب إلی المحقق النائینی رحمه اللّه من التفصیل بین ما تکون حرمته العرضیة دائمیة کالاولین، و بین ما تکون قابلة للزوال کالاخیر باختیار شمول الادلة للاول دون الثانی: نظراً إلی ان الجمع بین الطائفتین یقتضی الالتزام بکون الموضوع هو العنوان و المعنون.

فانه یرد علیه مضافاً إلی ما تقدم: ان لازمه الجواز فی الموردین لعدم جزء

]...[

الموضوع و هو المعنون، نعم مـا حرم لاـ بمـا هو حیوان بـل بعنوان آخر کما لو حلف علی ترک اکل حیوان خاص أو کان مغصوباً لا یکون مشمولًا لها، و هو واضح.

و مـا افاده المحقق الایروانی رحمه اللّه من ان الظاهر من الادلـة الاختصاص بالمحرم بالحرمـة الذاتیـة بـدعوی انها ظاهرة فی التفصـیل القاطع للشـرکة، و ان ما یجوز الصـلاة فیه یجوز ابـداً، و ما لا یجوز لا یجوز کذلک، من غیر ان یکون الحیوان الواحد داخلًا فی عنوان الجواز تارة و فی عنوان المنع اخری، یرد علیه: ان ظاهر هذه الادلة کسائر الادلة دوران الحکم مدار فعلیة موضوعه وجوداً و عدماً، فاذا کانت الحرمـة متبدّلةً و یکون حیوان واحد محرماً تارة و محللًا اخری، لا مانع من الالتزام بجواز الصـلاة فی اجزائه تارة و عدمه اخری. و التفصیل انما یکون بین محرم الاکل و محللة لابین المعنونات فتدبر.

الاستدلال للجواز بالادلة الاجتهادیة

المقصد الاول: فیما تقتضیه الادلة الاجتهادیة

، و قد استدل للجواز بوجوه:.

الاول: ان الالفاظ موضوعـة أو مسـتعملة فی المعانی المعلومـة، فیراد من ما لا یؤکل لحمه ما علم انه من اجزائه، فیکون العلم دخیلًا فی المانعیة، و یکون المشتبه خارجاً عن موضوع المانعیة واقعاً.

و فیه: اولًـا: ان الالفـاظ موضوعـة للمعـانی النفس الامریـة الواقعیـة لاـ للمعلومـة کمـا حقق فی الاـصول و ثانیـاً: انها لو کانت موضوعة للمعانی المعلومـة کانت موضوعـة للمعلومـة عند المتکلم لا المعلومة عند المخاطب، الثانی وجود القدر المتیقن فی مقام التخاطب فی النصوص المتضمنة للنهی عن الصلاة فی اجزاء ما لا یؤکل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۶۵

]...[

لحمه و هو الاشیاء المعلوم جزئیتها له، فلا ینعقد لها اطلاق یشمل الافراد المشتبهة.

و فیه: اولًـا: انه لا قـدر متیقن فی مقام التخاطب لان نسـبة الطبیعـة إلی افرادها اعم من المعلوم و غیره نسـبة واحـدة، و علمنا و جهلنا لا یجعلان بعضها متیقناً بالاضافة إلی الآخر.

و ثانیاً: ان القدر المتیقن فی مقام التخاطب لا یمنع عن انعقاد الاطلاق کما حققناه فی الجزء الاول من حاشیتنا علی الکفایة.

الثالث: ما نسب إلی المحقق القمی رحمه اللّه و هو التمسک بصـحیح عبد الرحمن: سألت أبا عبد اللّه (علیه السـلام) عن الرجل یصلی و فی ثوبه عـذرة من انسـان أو سـنور أو کلب أ یعیـد صـلاته؟ قـال (علیه السـلام): ان کان لم یعلم فلا یعیـد «۱». بتقریب انه لاـ یعقل اجتماع المانعیـة المطلقـة و الاجزاء فی صورة الجهل، اذ مقتضـی الاطلاق الشامل لحال الجهل هو عـدم الاجزاء، فالصـحیح المتضـمن للاجزاء فی تلک الحالة یقید اطلاق دلیل المانعیة و یخصصه بصورة العلم.

و فیه: ان المورد الـذی حکم علیه بالاجزاء هو ما إذا أوقع الصـلاة فی اجزاء ما لا یؤکل جهلًا فیعتبر فیه امران: احـدهما: وقوع الصـلاة، الثانی: کونه عن جهل مرکب- أو بسیط مع الغفلة- و محل الکلام هو مورد الشک قبل الصلاة، فالصحیح اجنبی عن المقام.

الرابع: مـا نسب إلیه ایضـاً و هو ظهور الادلـة و الاطلاقـات الدالـة علی المانعیـة بصورة العلم و قیـل فی توجیه مـا افـاده: ان منشـأ هـذا الاستظهار اما الانصراف أو التقیید العقلی من ناحیة ان لسان دلیل مانعیته لیس لسان الوضع کی یصح دعوی

---

(۱) الوسائل- باب ۴۰- من ابواب النجاسات.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۶۶

]...[

اطلاقه لصورة العجز و الجهل، بل لسان التکلیف و هو کما یختص بمورد القدرة لامتناع الانبعاث و التحرک فی فرض العجز کذلک یختص بصورة العلم، إذ فی فرض الجهل لا یمکن الانبعاث و الانزجار فیلغی البعث و الزجر لانه لا یصدر من الحکیم.

و فیه: ان الانصراف ممنوع، و التقیید العقلی لا یتم فی صورة الشک التی هی محل الکلام، فانه فی تلک الصورة یمکن الانبعاث و الانزجار بالاحتیاط فیصح البعث و الزجر.

مع ان دلیل المانعیّة و ان کان بلسان التکلیف إلا انه ارشاد إلی المانعیة، فحاله حال ما یکون لسانه الوضع فتدبر.

الخامس: ما عن الفاضل النراقی رحمه اللّه: و هو ان الحرام الذی لا یجوز الصلاة فی اجزائه مختص بالحرام المعلوم، اذ الظاهر من الحرمة هی الحرمة الفعلیة المنجزة المتوقفة علی العلم.

و فیه: اولًا: ان الظاهر من الحرمة هی الحرمة الواقعیة، و ثانیاً: انه إذا علم کون حیوان معین حلالًا، و الآخر حراماً و شک فی ان الشعر من ایّهما، تکون الحرمة حینئذ منجزة کما هو واضح.

و ثالثاً: قد تقدم ان المأخوذ فی الموضوع هی العناوین الخاصة ایضاً. کالارنب و الاسد.

السادس: ما عنه ایضاً: و هو ان اطلاق ادلة الستر یدل علی کفایة الستر بکل شیء، و المتیقن خروجه ما علم انه من اجزاء ما لا یؤکل لحمه و الباقی باق تحته.

و فیه: اولًا: انه لا إطلاق لشیء منها لعدم ورود شیء منها فی مقام بیان کیفیة الستر، بل هی فی مقام بیان اصل وجوب الستر و ما یجب ان یستر، و ثانیاً: انه قید بما دل علی مانعیة غیر المأکول، فالتمسک بالاطلاق فی مورد الشک تمسک بالعام فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۶۷

]...[

الشبهة المصداقیة، و هو لا یجوز کما حقق فی محله.

السابع: ما عنه ایضاً: و هو التمسک باطلاق ما یدل علی جوازها فیما اخذ من ید المسلم و ما یلحق به.

و فیه: ان ما ورد فی ید المسلم و ما یلحق به انما یکون فیما شک فی ملکیته أو تذکیته، و لا دلیل علی اماریتها لغیر ذلک بعد فرض کون ما لا یؤکل لحمه یجوز لبسه و سائر التصرفات فیه، و ما ورد فی الموارد الخاصة کالفراء بما انه من قبیل القضیة الخارجیة لا الحقیقیة یتوقف شموله للمقام علی احراز کون ما سأل عنه و لو فی مورد مشکوکاً فیه من هذه الجهة ایضاً، و هو کما ترى.

الثامن: ما عنه ایضاً: و هو استلزام النزع حال الصلاة للحرج المنفی، و هو واضح الدفع، و اهون منه الوجه التاسع، و هو السیرة العملیة علی عدم التحرز عن المشتبه، و قد استدل ببعض وجوه اخر واضحة الدفع.

فالمتحصل: انه لیس فی الادلة الاجتهادیة ما یمکن ان یستدل به للجواز.

جریان الاستصحاب فی الاعدام الازلیة

المقصد الثانی: فیما تقتضیه الاصول الموضوعیة

اشارة

: و قد استدل بها لجواز الصلاة فی المشتبه بوجوه:

[جریان الاستصحاب فی الاعدام الازلیة]

الاول: التمسک باستصحاب عدم کون المشکوک فیه جزء مما لا یؤکل الثابت قبل وجوده بتقریب ان قبل وجود الحیوان و اجزائه کانت هی و اتصافها بکونها اجزاء مما لا یؤکل معدومة فی الخارج، و قد علم انقلاب انفسها إلی الوجود، و یشک فی انقلاب عدم الاتصاف، فیحکم ببقائه علی ما کان، و یعبر عن هذا باستصحاب العدم الازلی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۶۸

]...[

و حیث ان تنقیح القول فی ان هذا الاصل هل یجری مطلقاً کما عن المحقق الخراسانی رحمه اللّه، أم لا یجری کذلک کما عن المحقق النائینی رحمه اللّه، أم هناک تفصیل کما ذهب إلیه بعض الاساطین؟ یترتب علیه فوائد مهمة، فلا بأس بتنقیح القول فیه، و هو یتوقف علی بیان مقدمتین:.

المقدمة الاولی: ان الموضوع أو المتعلق إذا کان مرکباً من امور متعددة له اقسام:.

(۱) ما یکون مرکباً من جوهرین، او عرضین، أو جوهر و عرض ثابت، و لو فی غیر ذلک الجوهر.

(۲) ما یکون مرکباً من العرض و محله.

(۳) ما یکون مرکباً من المعروض و عدم العرض.

و فی القسم الاول: یکون الدخیل هو ذوات اجزاء المرکب، أی کل واحد من تلک الامور المأخوذة فیها، و بعبارة اخری: الوجودات التوأمة بلا دخل لعنوان آخر من قبیل عنوان اجتماعهما فی الوجود أو غیر ذلک فی الموضوع أو المتعلق.

و لذا إذا کان بعضها محرزاً بالوجدان، و الآخر مستصحباً یترتب علیه الاثر کما لو فرضنا ان موضوع وجوب الاکرام هو العالم فی یوم الجمعة، فلو احرز کون الیوم یوم الجمعة، و استصحب عالمیة زید التی هی متیقنة سابقاً و مشکوک فیها لاحقاً، یترتب علیه الاثر و هو وجوب الاکرام.

و لا یعارض هذا استصحاب عدم المرکب، (لا) لأنّ الشک فی بقاء عدم المرکب مسبب عن الشک فی وجود اجزائه، فاذا جری الاصل فیها لا تصل النوبة إلی جریان الاصل فی المسبب کما عن المحقق النائینی رحمه اللّه، إذ السببیة فی المقام لیست شرعیة، فلا یکون الاصل فی السبب حاکماً علی الأصل فی المسبب، بل لان المرکب

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۶۹

]...[

من حیث انه مرکب بوصف الاجتماع لا یکون موضوعاً للحکم، و انما هو مترتب علی ذوات الاجزاء المجتمعة، و لا شک فیها بعد ضم الوجدان إلی الاصل.

نعم إذا کان وصف المقارنة أو غیره دخیلًا فی الحکم یجری استصحاب العدم و یترتب علیه عدم الحکم.

و لا یعارض باستصحاب وجود الجزء و ضمه إلی الوجدان کما لا یخفی.

و فی القسم الثانی: لا بد و ان یؤخذ الموضوع هو المعروض المتصف بذلک العرض لا مجرد وجود المعروض و العرض و اجتماعهما فی الوجود، و ذلک لان وجود العرض فی نفسه وجود فی الغیر و عین وجوده لموضوعه، و علیه فان اخذ وجود العرض فی الموضوع بما هو شیء فی نفسه و لم یلاحظ کونه فی الغیر و وصفاً له، یخرج عن هذا القسم و یدخل فی القسم الاول، و لا بد من الالتزام

بترتب الاـثر و ان کـان العرض موجوداً فی غیر هـذا الموضوع و هو خلف الفرض، و ان اخـذ بما هو قائم بالـذات و عرض، فلا محالة یعتبر العرض نعتـاً، ففی ترتب الحکم لا بـد من احراز اتصاف الموضوع بالعرض زائـداً علی احراز وجود الموضوع و وجود العرض، و فی مثل ذلک لا یمکن اجراء الاستصحاب و احراز الموضوع إلا إذا کان الوصف بوصف کونه نعتاً مسبوقاً بالحالة السابقة.

و فی القسم الثـالث: یمکن ان یکون الحکم مترتبـاً علی عـدم الوصف بنحو النعتیـة و بنحو الموجبـة المعدولـة، و یکون العـدم رابطیاً، بمعنی اخـذ خصوصـیة فیه ملازمـة لعـدم العرض، و إلا فلا معنی لکون العـدم نعتاً و منتسـباً و مرتبطاً بشـیء فان الارتباط و النسـبة من شئون الوجود، و فی مثل ذلک لا مورد لجریان الاستصـحاب فی العـدم و احراز الموضوع بضم الوجـدان إلی الاصل ما لم یکن العدم بوصف النعتیة مسبوقاً بالیقین، اذ لا یثبت به العدم النعتی لکون المستصحب هو العدم المحمولی،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۷۰

]...[

و اثبات العـدم النعتی به من قبیل الاصل المثبت مثلًا: لو کان موضوع الحکم بالتحیض إلی خمسـین عاماً هی المرأة المتصـفة بانها غیر قرشیة لا یجدی استصحاب عدم القرشیة المتحقق قبل وجود المرأة لانه لا یثبت به اتصاف هذه المرأة بغیر القرشیة.

و یمکن ان یکون الدخیل فی الموضوع هو العدم المحمولی، بل هذا النحو هو الظاهر من القضایا المتضمنة لأخذ العدم فی الموضوع، فـان وجود العرض فی نفسه و ان کـان عین وجوده لموضوعه إلاـ ان عـدم العرض لیس کـذلک و لاـ یلزم ان یکون نعتـاً، بـل هو انما یکون بعدم نسبته إلی موضوعه و عدم تحقق العرض بنفسه، فلا یعتبر فیه ملاحظة النسبة بینه و بین الموضوع.

و بالجملـة: الربـط و ان کـان مأخوذاً فی طرف الوجود، إلا انه لا یکون مأخوذاً فی طرف العـدم، و علی ذلک فاخـذ عـدم العرض فی الموضوع انما یکون بالطبع باخـذه علی ما هو علیه من کونه عدماً محمولیاً لا عدماً نعتیاً، و فی مثل ذلک یجری الاستصـحاب فی عدم الوصـف الثابت قبـل وجود الموضوع و المعروض، و یحرز الموضوع بضم الوجـدان إلی الاصـل و یـترتب علیه الحکم مثلًا إذا کـان الموضـوع للتحیض إلی خمسـین عامـاً المرأة الـتی لاـ تکون متصـفة بالقرشـیة، فباستصـحاب عـدم تحقق الانتسـاب بینهـا و بین قریش المتحقق قبل وجود المرأة و ضـمه إلی ما هو محرز بالوجـدان و هو وجود المرأة یثبت الحکم و یترتب علیه ذلک، هـذا فیما إذا احرز احـد الامـرین، و لو شـک فی مورد ان المـأخوذ فی الموضوع هـل هو العـدم المحمولی أو العـدم النعتی، فقـد یقـال کما عن المحقق النائینی رحمه اللّه: بان الاعتبارین متباینان، فلیس احـدهما متیقناً و الآخر مشـکوکاً فیه، فلا یمکن ترتیب اثر احـدهما المعین، و هو غیر تام فان اعتباره نعتاً یحتاج إلی عنایة زائدة بان یؤخذ فی الذات خصوصیة ملازمة لعدم الوصف لما عرفت من ان العدم من حیث هو لا معنی لانتسابه و ارتباطه، فانهما من شئون الوجود، و علیه فما لم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۷۱

]...[

یدل دلیل علی اخذه کذلک یتعین حمله علی ان المأخوذ هو العدم المحمولی.

المقدمة الثانیة: إذا ورد عام، و ورد خاص، و کان عنوان الخاص من قبیل الاوصاف، کما إذا ورد: المرأة تحیض إلی خمسین عاماً، ثمّ ورد: ان القرشـیة تحیض إلی ستین عاماً، فهو یکون کاشفاً عن تقیید المراد الواقعی، و عدم جعل الحکم للخاص من اول الامر واقعاً، و لازم ذلک ان ما ثبت له الحکم واقعاً هو المقیـد، و ملحوظاً بنحو التقییـد، اذ مع عدم الاهمال فی الواقع و عدم الاطلاق یتعین التقیید و استدل المحقق العراقی رحمه اللّه علی ما ذهب إلیه من عدم تعنون العام من جهة التخصیص: بان خروج فرد کموته فی الخارج، فکما ان الموت یوجب قصر الحکم علی الافراد الباقیـة من دون ان یعنون عنوان العام بعنوان آخر زائداً علی ما کان علیه، کذلک إذا خرج

فرد عن تحت العام بدلیل خاص.

و فیه: ان دلیل التخصیص انما یوجب تضییق الموضوع فی مقام الجعل، و انه لم یجعل إلا علی افراد لا تکون داخلة تحت دلیل الخاص، و هذا بخلاف الموت فانه یوجب عدم فعلیة الحکم، من دون ان یوجب تصرفاً فی مقام الجعل، و هذا هو الفارق بینهما.

و لکن دلیل الخاص لا یوجب تقیید العام بکونه متصفاً بعدم ذلک الوصف لیکون الموضوع مرکباً من الذات، و عدم الوصف بنحو العدم النعتی کی لا یجدی استصحاب عدمه الثابت قبل وجود الذات، و ذلک فان غایة ما یلزم من التخصیص و خروج عنوان عن تحت دلیل العام کونه غیر مطلق بالاضافة إلی وجود ذلک الوصف و لا مقید بوجوده و لا مهمل، بل مقیداً بعدم اتصافه بوجوده، و اما زائداً علی ذلک بان یعتبر النسبة بین الذات و العدم بالنحو المعقول فدلیل التخصیص لا یدل علیه، فلا وجه لاعتباره، و البرهان المتقدم علی ان لازم اخذ عدم العرض فی الموضوع أو المتعلق

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۷۲

]...[

دخله فیه علی نحو العدم النعتی قد عرفت ما فیه.

و أما ما افاده المحقق النائینی رحمه اللّه برهاناً علیه: بانه إذا کان دلیل التخصیص کاشفاً عن تقیید ما، و رافعاً لإطلاق العام، فلا بد و ان یکون ذلک باعتبار اوصافه و نعوته التی یکون انقسام العام باعتبارها فی مرتبة سابقة علی انقسامه باعتبار مقارناته، فیرجع التقیید إلی التقیید بالعدم النعتی، اذ لو کان راجعاً إلی التقیید بعدم المقارنة للوصف علی نحو مفاد لیس التامة، فاما ان یکون ذلک مع بقاء الاطلاق بالنسبة إلی کون العدم نعتاً، أو یکون ذلک مع التقیید بالاضافة إلی العدم النعتی، و کلاهما باطل، اما الاول: فللزوم التدافع بین الاطلاق من جهة العدم النعتی و التقیید بالعدم المحمولی، و أما الثانی: فللزوم لغویة التقیید بالعدم المحمولی لکفایة التقیید بالعدم النعتی.

فیرد علیه: اولًا: انه مع تحقق العام یکون کل من العدمین ملازماً للآخر خارجاً، فلا یبقی مجال مع التقیید باحدهما للتقیید بالآخر أو الاطلاق بالاضافة إلیه، و ان شئت قلت: ان انقسام العام بالاضافة إلی نعوته و اوصافه و ان کان فی مرتبة سابقة علی انقسامه بالاضافة إلی مقارناته فی طبعه، إلا ان کونه کذلک فی مقام الدخل فی الغرض و لو فی لحاظ المولی، و فی مقام جعل الحکم ممنوع، و علیه فعین البرهان المتقدم یجری لو قید العام بالعدم النعتی و یقال: ان العام بالاضافة إلی العدم المحمولی مطلق أو مقید، و کلاهما باطل و الحل ما ذکرناه.

و ثانیاً: انه یمکن ان یختار الشق الاول علی فرض التنزل و هو کونه مطلقاً بالاضافة إلی العدم النعتی، و لیس معنی الاطلاق دخل جمیع القیود فی الحکم حتی یلزم التدافع، بل معناه رفض القیود فلا تدافع.

و بعد تمهیدها تین المقدمتین تعرف ان خروج الخارج عن تحت العام- و هو فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۷۳

]...[

المثال عنوان القرشیة- یستلزم اخذ عدم ذلک العنوان فی طرف العام علی نحو التقیید بعدم اتصاف المرأة بذلک الوصف، فیکون الباقی بعد التخصیص هی المرأة التی لا تکون متصفة بالقرشیة، و علیه فلو شک فی کون امرأة قرشیة لا مانع من التمسک باستصحاب عدم القرشیة المتحقق قبل تولد المرأة بنحو السالبة بانتفاء الموضوع، فیثبت الموضوع المرکب من وجود المرأة و عدم اتصافها بالوصف الذی هو الموضوع للعام بعد التخصیص.

ففی ما نحن فیه إذا فرض الصوف موجوداً فی الخارج و شک فی کونه من غیر المأکول مقتضی الاصل عدم تحققه فیثبت الموضوع المرکب من الذات و عدم اتصافه بالوصف.

و لا یخفی ان هذا الوجه یتم بناء علی المانعیة، بان یکون الجمع بین الادلة مقتضیاً لان المعتبر فی الصلاة هو وجود الساتر، و ان لا یکون من غیر المأکول کما هو الحق علی ما عرفت، اما بناء علی الشرطیة و اعتبار کون الساتر من ما یؤکل فلا یتم، فانه لا یثبت به انه غیر ما لا یؤکل.

اصالة عدم لبس غیر المأکول

الثانی من الوجوه التی استدل بها للجواز: استصحاب عدم کون المصلی لابساً لغیر المأکول الثابت قبل لبسه للمشکوک فیه، فیترتب علیه صحة الصلاة.

و فیه: انه انما یجری هذا الاصل لو کان مرکز القید هو المصلی، و لکن قد عرفت فی الامر السابع من المقدمة منعه و ان مرکزه الصلاة، و علیه فلا یجری هذا الاصل لانه لا یثبت به وقوع الصلاة فی غیر ما لا یؤکل، و عدم اتصافها بوقوعها فیما

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۷۴

]...[

لا یؤکل إلّا علی القول بالاصل المثبت و لا نقول به.

نعم علی المسلک المختار إذا لبس المصلی اثناء صلاته ما یشک فی کونه من اجزاء ما لا یؤکل لحمه یجری استصحاب عدم اتصاف الصلاة بوقوعها فی غیر المأکول و یحکم بالصحة.

و للشیخ الاعظم فی المقام کلام و هو: الفرق بین المانع و القاطع بجریان الاستصحاب فی الثانی دون الاول، و توضیح ما افاده کما عن المحقق النائینی رحمه اللّه یتوقف علی تمهید مقدمة.

و هی ان المرکبات التکوینیة علی قسمین: احدهما المرکب الحقیقی، و هو الذی یکون له وحدة حقیقیة و صورة نوعیة واحدة و تکون اجزاؤه باقیة فی الخارج بموادها لا بصورها النوعیة کالیاقوت، فالمرکب منها واحد حقیقی فی الخارج متکثر بالتحلیل العقلی.

ثانیهما: المرکب الاعتباری، و هو الذی تکون اجزاؤه محفوظة بصورها النوعیة، و لا تکون له الوحدة إلا بالاعتبار کالعسکر المرکب من عدة مجتمعة، فهو متکثر حقیقی و واحد بالاعتبار.

و هکذا الکلام فی المرکبات الشرعیة، فمنها ما یسمی: بالمرکب الحقیقی، و هو الذی اعتبر فیه جزء صوری محیط باجزائه التدریجیة المنصرمة، یوجد ذلک الجزء الصوری شیئاً فشیئاً بابتداء اول جزء من المرکب و ینتهی بانتهاء آخر اجزائه، و ذلک کالصلاة.

و منها ما یسمی: بالمرکب الاعتباری، و هو الذی لم یعتبر فیه جزء صوری و یکون هو نفس الاجزاء المتکثرة الخارجیة و ذلک کالوضوء.

ففی القسم الاول: تارة یؤخذ امر عدمی قیداً للاجزاء المادیة فهو المانع،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۷۵

]...[

و اخری یؤخذ قیداً للجزء الصوری فیعبر عنه بالقاطع، فالمانع ما یوجب الاخلال بالاجزاء المادیة، و القاطع ما یوجب الاخلال بالجزء الصوری إذا عرفت ذلک فاذا شک فی وجود المانع أو مانعیة الموجود لا یجری الاستصحاب لعدم بقاء الموضوع، لان الاجزاء

المتغایرة المتباینة إذا کانت السابقة منها غیر مقترنة بالمانع یقیناً فشک بعد لبس ما یشک فی کونه من غیر المأکول من اقتران الاجزاء اللاحقة به یکون المتیقن غیر المشکوک فیه، فلا یجری الاستصحاب لتغایر الموضوع، و اما القاطع فمع الشک فی حدوثه یصح استصحاب بقاء الجزء الصوری لکونه امراً واحداً ممتداً من اول الصلاة إلی آخرها نظیر استصحاب الطهارة عند الشک فی ناقضیة المذی لها.

اقول: بعد توجیه ما افاده من اعتبار الجزء الصوری بان للصلاة التی تکون مرکبة من اجزاء متغایرة وحدة اعتباریة و هی موجودة بوجود واحد اعتباری افتتاحها التکبیر و اختتامها التسلیم، ان ظاهر دلیل مانعیة غیر المأکول اعتبار عدم وقوع هذا الواحد فی ذلک المانع أو معه لا اعتبار عدمه فی کل جزء بما هو جزء، و لذا لو وقع المانع فی الآنات المتخللة بطل العمل، و علیه فصح ان یقال هذا الواحد اول وجوده لم یکن متصفاً بوقوعه فی غیر المأکول، و الآن کما کان.

الاستصحاب التعلیقی

الثالث: الاستصحاب التعلیقی: بان یقال ان الصلاة قبل لبس المصلی للمشکوک فیه لو کانت موجودة لم تکن واقعة فیما لا یؤکل لحمه، فالآن کما کانت.

و یمکن ان یورد علی هذا الاستصحاب بأمور:

احدها: ان الاستصحاب التعلیقی لا یجری مطلقاً حتی فی الاحکام، اذ القیود المأخوذة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۷۶

]...[

فی الحکم أی المعلق علیها الحکم ترجع إلی الموضوع، فمرجع قولنا العنب، إذا غلی یحرم إلی ان العنب المغلی حرام.

و علیه فالحکم الکلی المنشأ لا شک فی بقائه، اذ لا یحتمل عدمه إلّا علی وجه النسخ، و الحکم الفعلی لترتبه علی الموضوع المرکب انما یکون وجوده بعد تحقق کلا جزئی الموضوع، و لا یکون قبل تحقق الجزءین کی یستصحب.

و الحکم الفرضی التقدیری لا یستصحب لعدم کونه مجعولًا شرعیاً، بل هو عقلی لازم لجعل الحکم علی الموضوع المرکب الذی وجد احد جزئیه.

و الملازمة بین الغلیان و الحرمة التی توهم انها فعلیة قبل الغلیان من دون تعلیق من جهة ان صدق القضیة الشرطیة لا یتوقف علی صدق طرفیها لا تستصحب، لان الملازمة ان لم تکن جعلیة لا یجری فیها الاستصحاب لعدم کونها اثراً شرعیاً و لا موضوعاً له اثر شرعی و ان کانت مجعولة، فلها کسائر الاحکام مقام الانشاء و الفعلیة.

و بالنسبة إلی المقام الاول لا شک فی البقاء، و بالنسبة إلی المقام الثانی لا یقین بالثبوت، اذ فعلیتها تتوقف علی فعلیة موضوعها و هو مرکب من جزءین: احدهما: العنب مثلًا و الآخر: الغلیان، و المفروض عدم تحقق الثانی، فلا تکون فعلیة. و تمام الکلام فی محله.

ثانیها: انه لو جری الاستصحاب التعلیقی فانما هو فی الاحکام، و لا سبیل إلی توهم جریانه فی الموضوعات، اذ الموضوع أو المتعلق انما یکون مترتباً علیه الاثر إذا وجد فی الخارج.

و أما وجوده التقدیری فلا یکون موضوع الاثر، مثلًا إذا شک فی بقاء الماء فی الحوض لا یصح ان یقال ان الثوب لو کان واقعاً قبل ذلک فی الحوض کان مغسولًا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۷۷

]...[

و الآن کما کان.

و المقام من قبیل الثانی فان متعلق التکلیف هی الصلاة الخارجیة دون التقدیریة، و استصحاب الصلاة التقدیریة لترتیب آثار الفعلیة من الاصل المثبت الذی لا نقول به.

ثالثها: ان الاستصحاب التعلیقی لو جری فإنما هو فیما إذا کان الرکن الرکین فی القضیة باقیاً فی ظرف الشک، و لذا منعنا عن جریان استصحاب الحرمة التعلیقیة الثابتة للعنب للزبیب حتی بناء علی جریانه من جهة ان الموضوع فی القضیة المتیقنة ماء العنب، و فی القضیة المشکوکة الماء الخارجی الملقی علی الزبیب.

و المقام من هذا القبیل، اذ موضوع الصحة هی الصلاة، و هی لم تکن موجودة سابقاً و دعوی ان الموضوع المستصحب فی المقام هو نفس طبیعة الصلاة فموضوع القضیتین واحد، مندفعة بان الطبیعة من حیث هی لیست شیئاً، و موضوع الاثر وجودها.

فتحصل: ان الاظهر عدم جریان هذا الاصل.

استصحاب عدم الحرمة

الرابع: من ما استدل به للجواز: استصحاب عدم الحرمة فی اللحم الثابت لعامة المکلفین قبل البلوغ، أو عدم الحرمة الثابت قبل الشرع، فیثبت به عدم کون الحیوان المشکوک فیه من غیر المأکول، فیجوز الصلاة فی اجزائه.

و فیه: ان ذلک لو تم فانما هو لو قلنا بان الموضوع لعدم الجواز الحرمة الفعلیة، و اما لو قلنا بان الموضوع هی العناوین الذاتیة لما لا یؤکل لحمه، فلا یتم لعدم الحالة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۷۸

]...[

السابقة له قبل البلوغ، و لا قبل الشرع اصلًا.

مع انه یرد علی التقریب الاول: ان الصبی و المجنون و نحوهما من العناوین المقومة للموضوع، فاذا بلغ الصبی یکون الموضوع متبدلًا بنظر العرف، فلا یجری الاستصحاب.

و أما الایراد علیه بان المتیقن هو العدم المحمولی غیر المنتسب إلی الشارع، و العدم بعد البلوغ لو کان فهو عدم منتسب إلیه، و استصحاب العدم المحمولی لاثبات العدم النعتی من الاصل المثبت کما عن المحقق النائینی رحمه اللّه. فیرد علیه: ان العدم فی حال التمییز مستند إلی الشارع، مع ان الانتساب إلیه انما یکون بنفس الاستصحاب، و ذکرنا فی محله ان المثبت انما هو فی لوازم المستصحب دون الاستصحاب.

و بعین هذا الایراد اورد علی التقریب الثانی و جوابه ما عرفت و قد اورد علیه بایرادات اخر:

منها: ما عن المحقق النائینی رحمه اللّه: و هو ان مورد الاثر هو التکلیف الفعلی دون الانشائی، و استصحاب عدم الجعل لاثبات عدم المجعول من اوضح انحاء الاصول المثبتة.

و فیه: انه لا تعدد للاعتبار و المعتبر و الانشاء و المنشأ، و انما لا یجب امتثال الحکم قبل وجود الموضوع من جهة تعلقه به علی نحو القضیة الحقیقیة، فمع عدم الموضوع لا حکم فی حق المکلف من الاول، و لذا لم یستشکل احد فی استصحاب عدم النسخ و بقاء الجعل و یحکم بفعلیة الحکم لاجله.

و منها: معارضته باستصحاب عدم جعل الاباحة للعلم بجعل احدهما و فیه: انه لا مانع من اجرائهما بعد فرض عدم لزوم المخالفة

العملیة من جریانهما معاً و منها: غیر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۷۹

]...[

ذلک مما هو بین الدفع.

استصحاب العدم النعتی

الخامس: ما افاده بعض المحققین: فهو اجراء استصحاب العدم النعتی ببیان دقیق، و هو ان اجزاء الحیوان کلها متبدلة من الاجزاء النباتیة و الجمادیة إلی الصورة الحیوانیة، و علیه فالمادة المشترکة بین الحیوان و النبات مثلًا قبل تبدلها بصورة حیوانیة لم تکن من اجزاء ما لا یؤکل، فیستصحب ذلک عند الشک و العلم بتبدلها بصورة حیوانیة.

و لا یتوهم معارضة هذا الاستصحاب باستصحاب عدم انقلاب المادة إلی الصورة الاخری، اذ لا أثر شرعی له، هکذا فی تقریرات بعض اکابر تلامذته.

اصالة الاباحة

السادس: اصل الحل فی الحیوان المأخوذ منه اللباس، فان مقتضاه صحة الصلاة فیه سواء استفید من النصوص الشرطیة، أو المانعیة.

أما علی الاول فواضح، اذ الاصل المذکور یثبت الشرط، و أما علی الثانی فلأن الظاهر من دلیله مثل صحیح ابن سنان: کل شیء فیه حلال و حرام فهو لک حلال ابداً حتی تعرف الحرام منه بعینه فتدعه «۱». و مثله موثق مسعدة «۲»، جعل الحل بلحاظ

---

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب ما یکتسب به حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۴- من ابواب ما یکتسب به حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۸۰

]...[

کل من اثر الحل و اثر الحرمة، فیقتضی نفی اثر الحرمة کما یقتضی ثبوت اثر الحل، و إذا انتفی المنع الذی هو اثر الحرمة صحت الصلاة.

و أورد علیه بایرادات: منها: ان موضوع الجواز الحلیة الواقعیة، و الثابت باصالة الحل الحلیة الظاهریة فلا یترتب جواز الصلاة علی ذلک الاصل.

و فیه: ان موضوع الجواز و ان کان الحلیة الواقعیة إلا ان لسان دلیل اصالة الحل جعل فرد من افراد الموضوع فی الظاهر، و لذا یکون دلیل الاصل حاکماً علی دلیل الواقع بالحکومة الظاهریة.

أ لا ـ تری انه یترتب علی اصالة طهارة الماء جواز شربه و الوضوء به، مع انهما مترتبان علی الطهارة الواقعیة، و لو انکشف الخلاف یجب اعادة الوضوء.

و بالجملة: یترتب علی اصالة الحل جمیع الآثار المترتبة علی الحلیة الواقعیة ما لم ینکشف الخلاف.

و فیها: ان اصالة الاباحة من الاصول العملیة، و یتوقف جریانها علی ترتب اثر عملی علیها، فاذا فرضنا ان الحیوان المتخذ منه هذا

الصوف معدوم و خارج عن محل الابتلاء، لا معنی لجریان اصالة الاباحة فیه.

و فیه: ان توقف جریان اصالة الاباحة علی ترتب اثر عملی علیها مما لا ینکر، و إلا یلزم اللغویة، و لکن یکفی فی الخروج عن ذلک جواز الصلاة فی الصوف المتخذ منه.

و منها: ما عن المحقق النائینی رحمه اللّه من انه لا تجری اصالة الاباحة فیما إذا علم بحلیة اکل لحم حیوان معین و حرمة أکل لحم الآخر المتمیز فی الخارج عن المحلل، فانه لیس هناک ما یشک فی کونه محلل الاکل او محرمة، و یکون الشک راجعاً إلی اخذ الصوف من المحلل أو المحرم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۸۱

]...[

و فیه: انه یکفی فی جریان الاصل الشک من جهة واحدة، و لا یعتبر کونه مشکوکاً فیه من جمیع الجهات، و علیه فاللحم الخارجی و ان کان من حیث هو حکمه معلوماً، إلا ان حلیة لحم ما اخذ منه الصوف بهذا العنوان مشکوک فیها، فیجری فیه الاصل.

و منها: ما عنه ایضاً: و هو ان موضوع الجواز لیس هو الحلیة الفعلیة، فان الغنم المیت حرام اکل لحمه و لم یکن حلالًا و لو فی آن واحد، مع انه یجوز الصلاة فی صوفه، فیعلم ان الحرمة الفعلیة لا تکون مانعة، و الحلیة الفعلیة لیست موضوعاً للجواز، بل الموضوع هو الحرمة الفرضیة التقدیریة، و الحلیة کذلک، أی حلیة الاکل علی تقدیر التذکیة، و حرمته علی تقدیر عدمها لا تثبتها اصالة الاباحة.

اقول: ان ما افاده رحمه اللّه یتم علی مسلکه من رجوع الشرط إلی الموضوع و کونه من قیوده، و اما بناء علی عدمه و کون الموضوع فی المثال الحیوان و التذکیة شرطاً للحکم لا- جزء للموضوع فلا یتم ما ذکره، اذ قبل تحقق الشرط و ان لم یکن الحکم فعلیاً، إلا انه یکون الحکم الانشائی الجزئی المنطبق علی هذا الموضوع الخارجی الجزئی موجوداً، و لا مانع من اجراء اصالة الحل و اثبات الحلیة بهذا المعنی بها، و یترتب علیها جواز الصلاة فیما اتخذ منه.

و منها: ما عنه رحمه اللّه ایضاً: و هو ان موضوع المنع لیس هو الحرمة بهذا العنوان، بل العناوین الخاصة الذاتیة کالثعلب و الارنب و ما شابههما، کما ان موضوع الجواز هی ذوات ما احل اللّه اکله، و معلوم ان اصالة الحل لا تثبت کون الحیوان من الانواع المحللة، أو عدم کونه من الانواع المحرمة.

و اورد علیه المحقق الایروانی رحمه اللّه بما حاصله: انه لو سلم کون عنوان محرم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۸۲

]...[

الاکل معرفاً و مشیراً إلی العناوین الذاتیة الخارجیة لا انه موضوع الحکم بنفسه، و لکن دلیل الاصل کما یکون حاکماً و ناظراً إلی الموضوع الواقعی یکون حاکماً و ناظراً إلی الموضوع الدلیلی، فدلیل اصالة الحل کما یوجب رفع موضوع ما اخذ الحرمة بعنوانها فی الموضوع کذلک یوجب رفع الحرمة المأخوذة مرآتاً، و مشیراً إلی المعنونات، و بعبارة اخری: الحرمة ترتفع به کانت بنفسها موضوعاً أو معرفاً لما هو الموضوع الواقعی.

و فیه: ان هذا لو تم فانها هو بالنسبة إلی الدلیل الذی اخذ فی موضوعه الحرمة، و اما ما اخذ فیه نفس العناوین الخاصة من الاسد و الثعلب و الارنب و نحوها فلا یتم، اذ لا یرتفع باصالة الاباحة احتمال کون المأخوذ منه اسداً مثلًا، مع ان الحکومة انما تکون بالاضافة إلی المراد لا- اللفظ لعدم ترتب الحکم الشرعی علی اللفظ، فلا- معنی متصور لحکومة دلیل الاصل علی ما اخذ الحرمة فیه مرآتا لمعنونها، فهذا الوجه متین لا یرد علیه شیء، فلا یصح التمسک باصالة الحل.

ثمّ انه لو قلنا بصحة التمسک بها، فهل یتوقف جریانها علی کون اللحم فی محل الابتلاء نظراً إلی ان اصالة الحل من الاصول الحکمیة، فمع فرض خروجه عن محل الابتلاء لا معنی للحکم علیه بالحل و الاباحة حتی یترتب علیها جواز الصلاة کما عن المحقق الایروانی، ام لا؟ وجهان: اقواهما الثانی، فان المجعول بهذا الاصل هو الحکم، و هی الاباحة، فیکفی فی صحة جعله ترتب اثر عملی علیه لیخرج بذلک عن اللغویة.

و حیث انه یترتب جواز الصلاة علیها فی المقام. فلا یلزم اللغویة من جریانها فلا یعتبر فی جریانها الدخول فی محل الابتلاء. و ستأتی تقاریب اخر لأصالة الحل.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۸۳

]...[

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۴، ص: ۱۸۳

قاعدة الطهارة

السابع: مما استدل به علی جواز الصلاة فی المقام: قاعدة الطهارة.

لو دار الامر بین ان یکون اللباس من الغنم أو الکلب، فانه إذا جرت القاعدة و حکم بطهارة المأخوذ منه جاز الصلاة فیه، فاذا جاز الصلاة مع احتمال کونه کلباً جازت مع سائر الشبهات لعدم الفصل.

و فیه: ان غایة ما یثبت بقاعدة الطهارة: الطهارة و الآثار الشرعیة المترتبة علیها خاصة، و اما الآثار الشرعیة المترتبة علیها مع شیء آخر فلا یترتب علیها ما لم یثبت ذلک الشیء بطریق آخر لعدم حجیتها فی مثبتاتها، فلا یثبت بها ذلک الشیء، و المقام من قبیل الثانی، فان جواز الصلاة مترتب علی الطهارة و الحلیة.

اصالة الحل فی الصلاة

المقصد الثالث: فیما تقتضیه الاصول الحکمیة

اشارة

، و تقریب الاستدلال بها من وجوه:

[اصالة الحل فی الصلاة]

منها: ما عن جماعة: منهم سید المدارک، و صاحب الحدائق، و المحقق القمی، و المحقق الیزدی، و غیرهم: و هو اجراء اصالة الحل فی نفس الصلاة بتقریب ان الصلاة فی اللباس المشکوک فیه یشک فی انها جائزة و حلال ام لا؟ فمقتضی ادلة القاعدة: هو الجواز و الحلیة.

و تقریب ذلک بنحو یندفع جمیع ما اورد علیه ما افاده المحقق النائینی رحمه اللّه و محصله یبتنی علی مقدمات نشیر إلیها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۸۴

]...[

الاولی ینحل التکلیف الواحد المتعلق بمرکب اعتباری من امور وجودیة و عدمیة إلی تکالیف ضمنیة متعددة من اوامر و نواه، فکون غیر المأکول مانعاً معناه تعلق النهی بذلک الامر الوجودی، و لذلک تری ان الموانع للصلاة من الحریر و غیر المأکول و غیرهما تعلق النهی بها فی الادلة مثل لا تصل فی شیء من اجزاء ما لا یؤکل لحمه، و لا تصل فی الحریر المحض و ما شاکل، فالمستفاد من الادلة ان کون اللباس من اجزاء غیر المأکول منهی عنه و مبغوض للشارع، غایة الامر بالنهی الغیری الضمنی لا الاستقلالی.

الثانیة: ان موضوع المانعیة ملحوظ بنحو الطبیعة الساریة بحیث یکون کل ما یفرض من الحیوان الذی لا یؤکل لحمه مانعاً مستقلًا فی قبال غیره من الافراد.

الثالثة: انه لا تختص ادلة اعتبار قاعدة الحل بما إذا کانت الحرمة المشکوک فیها استقلالیة، بل تعم الحرمة الضمنیة لإطلاق لفظ الحرام علی جمیع ذلک علی حد سواء لغة و عرفاً و شرعاً، أما لغة: فلأنه مأخوذ من الحرمان، و لا فرق فی الحرمان عن الشیء بین ان یکون من جهة مبغوضیة فی نفسه، أو لکونه موجباً لتفویت مطلوب کالصلاة، و أما عرفاً فواضح، و أما شرعاً فلاستعمال الحرام و الحلال فی ذلک فی الاخبار و هی ما بین ما اطلق فیه الحرام علی خصوص الحرام الغیری کما فی باب الموانع، و بین ما اطلق فیه علی الاعم منه و من النفسی.

فمن الطائفة الاولی: قوله (علیه السلام) فی صحیح عبد الجبار: لا تحل الصلاة فی حریر محض «۱». و فی آخر: لا تحل الصلاة فی الحریر المحض و ان کان الوبر ذکیاً حلت الصلاة فیه «۲». و قوله (علیه السلام) فی الجواب عن سؤال الروایتین الواردتین

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱- ۴.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱- ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۸۵

]...[

عن الامام العسکری (علیه السلام) المتعارضتین فی الصلاة فی الخز المغشوش: انما حرم فی هذه الاوبار و الجلود و اما الاوبار وحدها فکلها حلال «۱». و التوقیع الآخر منه لا یجوز الصلاة فیها «۲». و قوله (علیه السلام) فی خبر عبد اللّه بن سنان کلما کان علی الانسان أو معه مما لا تجوز الصلاة وحده ... الخ «۳». و قوله (علیه السلام): لا تجوز الصلاة فی شیء من الحدید «۴». و نحوها غیرها.

و من الطائفة الثانیة: ما عن الفقیه فی الثوب المشتری المصاب به الخمر و ودک الخنزیر: ان اللّه حرم اکله و شربه و لم یحرم لبسه و مسه و الصلاة فیه «۵». و ما عن الخصال- فی حدیث-: و یجوز ان تتختم أی المرأة بالذهب و تصلی فیه و حرم ذلک علی الرجال «۶». و فی حدیث آخر عن الامام الصادق (علیه السلام): و جعل اللّه تعالی: الذهب فی الدنیا زینة للنساء، و حرم علی الرجال لبسه و الصلاة فیه «۷». إلی غیر ذلک من الاخبار.

الرابعة: ان الحلال هو ما یقابل الحرام و هو عبارة عن ارسال العبد و جعله فی فعل شیء و ترکه له موکولًا بارادته و اختیاره و میله.

الخامسة: ان الشیء قد یکون حراماً بمعنی ثبوت المنع الشرعی عن جمیع تقلباته بحیث لا یکون له منفعة محللة مقصودة عند العقلاء، و قد یکون حراماً باعتبار

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱۵.

(۲) الوسائل- باب ۷- من ابواب لباس المصلی حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۳۱- من ابواب النجاسات حدیث ۵.

(۴) الوسائل- باب ۳۲- من ابواب لباس المصلی حدیث ۶.

(۵) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب النجاسات حدیث ۱۳.

(۶) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب لباس المصلی حدیث ۶.

(۷) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب لباس المصلی حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۸۶

]...[

المنع عن بعض منافعه المقصودة، و کذا الحلال فاذا اشتبه الصوف بین ان یکون مما یجوز الصلاة فیه و ما لا تجوز فالصلاة فیه من المنافع الشائعة له بحیث لو کان حراماً واقعاً لصدق علیه التحریم الشرعی حقیقة، و لو کان حلالًا صدق علیه التحلیل.

السادسة: ان مفاد قاعدة الحل فی الصلاة نفی التقیید رأساً فی مرحلة الظاهر و الترخیص فی الصلاة مع المشکوک فیه، فیکون المأمور به مطلقاً غیر مقید بعدم الوقوع فی المشکوک فیه، و ترتفع بذلک المانعیة.

إذا عرفت هذه الامور یظهر لک ان قاعدة الحل تجری فی الصلاة، فانه یشک فی حرمة الصلاة فی اللباس المشکوک فیه بالحرمة الضمنیة فیبنی بمقتضی القاعدة علی حلیتها، و ان شئت قلت: ان الشک فی اللباس انه من المأکول، أو من غیره موجب للشک فی تعلق نهی بهذا الفرد المشکوک فیه، فیشک فی ان الصلاة فیه حرام أو حلال، و تشمله قاعدة الحل فیقال ان الصلاة فی هذا الفرد المشکوک فیه حلال.

و بهذا التقریب یندفع جمیع ما اورد علی جریان قاعدة الحل فیها، کما انه اندفع ما اورده بعض المحققین من انه لو قیل بجریان القاعدة فیها لزم منه القول بجریانها فی الشک فی اتیان الشرائط و الاجزاء، فیقال: ان الأصل حلیة الصلاة مع الشک فی فقد جزئها او شرطها، و هو مستلزم لتأسیس فقه جدید.

فانه یجاب عنه: بان الثابت فی الموانع هو التکلیف التحریمی، و فی الشرائط و الاجزاء هو التکلیف الوجوبی و القاعدة مختصة بالشبهة التحریمیة.

فان قیل: انه یلزم من التقریب المذکور البناء علی صحة کل عقد أو ایقاع یشک فی ترتب الاثر علیه عند الشارع لان الشک فی محرومیة المکلف منه و عدمها و هو مما لا یمکن الالتزام به.

اجبنا عنه: بان الظاهر ان المراد من الشیء المشکوک فی حلیته و حرمته

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۸۷

]...[

المأخوذ فی ادلة اصالة الحل هو الاعیان الخارجیة مثل الماء و الجبن و اللباس، فیکون المراد من الحل و الحرمة المتعلقة بها هی الحلیة و الحرمة الوضعیة العارضة لنفس الموضوعات الخارجیة باعتبار تعلق الافعال بها فلا تشمل الافعال غیر المتعلقة بالموضوعات الخارجیة کالقراءة و الجهر و الاخفات و العقد و الایقاع.

ثمّ انه قد یقرب اصل الحل فی المقام بان الشک فی اللباس یستلزم الشک فی مشروعیة التعبد بالصلاة فیه و حلیته فاذا جرت القاعدة و ثبتت الحلیة ثبت ظاهراً انه لیس بمانع.

و یرده: مضافاً إلی انه لا یثبت به اجزاء الصلاة و کونها فرداً من المأمور به لعدم کونه من الآثار الشرعیة لحلیة التعبد کی یترتب باثباتها

بالاصل بل هو من اللوازم الخارجیة: ان الصلاة بلا قصد الامر الجزئی لا یحتمل حرمتها، و معه یکون تشریعاً محرماً قطعاً ما لم یثبت عدم تقیید الصلاة بان لا تقع فی المشکوک فیه.

فالعمدة من تقریبات اصالة الحل ما ذکرناه تبعاً للاساطین.

الاستدلال للجواز بالبراءة

اشارة

الثانی من الاصول الحکمیة التی استدل بها لجواز الصلاة فی اللباس المشکوک فیه: ما استند إلیه جمع من الاساطین و هو: اصالة البراءة بتقریب انها تجری و یرفع بها قیدیة عدم ما شک فی کونه من غیر المأکول فی الصلاة فتصح معه.

و اورد علیه: بانه شک فی الامتثال، و المرجع فیه قاعدة الاشتغال.

اقول: ان جریان البراءة فی المقام بتوقف علی امور ثلاثة:.

(۱) جریان البراءة فی الشبهات الموضوعیة.

]...[

---

(۲) جریانها فی الاقل و الاکثر الارتباطیین.

(۳) کون الشبهة المصداقیة فی المقام غیر راجعة إلی الشک فی الامتثال، بان یکون المعتبر فی الصلاة امراً وجودیاً أو عدمیاً متحصلًا من ترک لبس الافراد الخارجیة من ألبسة غیر المأکول، أو غیر ذلک مما سیمر علیک الموجب لکون الشک فی الامتثال، بل راجعاً إلی الشک فی التکلیف، و الاظهر تمامیة هذه الامور.

جریان البراءة فی الشبهة الموضوعیة

أما الاول: فلأن البراءة العقلیة، أی حکم العقل بقبح العقاب بلا بیان و درکه ذلک و ان کان لا یجری فیها، اذ عمدة ما قیل فی وجه جریانها فیها بعد النقض و الابرام امران:.

الاول: ان العقاب انما یکون مترتباً علی مخالفة التکلیف الواصل، و وصول التکلیف الفعلی. انما یکون متوقفاً علی وصول الکبری الکلیة و ثبوت الموضوع کی یتشکل قیاس، مثل: هذا خمر، و کل خمر یجب الاجتناب عنه، و یستنتج ان هذا یجب الاجتناب عنه، و یعلم بذلک، و مجرد العلم بجعل الکبری لا یفید، فکما انه لو کانت الکبری مشکوکاً فیها یکون الحکم الفعلی مشکوکاً فیه، و یقبح العقل العقاب علی مخالفته، کذلک إذا کانت الصغری مشکوکاً فیها.

و بالجملة: المیزان هو العلم بالحکم الفعلی، و عدم العلم به کان منشأ عدم العلم الجهل بالکبری أو الجهل بالصغری.

و فیه: ان التکلیف الفعلی إذا لم یکن معلوماً انما یحکم العقل بقبح العقاب علی مخالفته إذا کان ذلک عن قصور من ناحیة المولی فی مقام الجعل أو الایصال، أی الجعل

]...[

فی معرض الوصول، و اما إذا فرضنا ان المولی عمل بما هو وظیفته، و بین الحکم، و جعله فی معرض الوصول إلی المکلف و وصل،

و کان منشأ الشک اشتباه الامور الخارجیة فلا یقبح من المولی العقاب علی مخالفته، اذ لیس بیان المصادیق و تعیین الجزئیات وظیفة المولی، و لا یقبح منه ترک هذا البیان، فاذا تم ما هو من قبله من البیان انقطع حکم العقل بالبراءة.

ثانیهما: ان المحرک للعبد انما هو الوجود العلمی لا الواقعی، فقد یموت الإنسان عطشاً و الماء فی رحله لجهله بذلک، فالحکم ما لم یصل إلی المکلف لا یمکنه التحرک منه، و معه کان العقاب علی مخالفته عقاباً بلا مقتضی، کما إذا لم یکن حکم من المولی اصلًا.

و فیه: ان احتمال وجود التکلیف یصلح للمحرکیة، و معه یتمکن العبد من الامتثال، فالاظهر عدم جریانها، ثمّ انه قد یذکر وجه آخر لعدم الجریان، بیانه و ما یرد و اورد علیه موکولان إلی محله. و لکن.

تجری فیها البراءة الشرعیة الثابتة بحدیث الرفع المروی بسند صحیح عن النبی (صلی اللّه علیه و آله): رفع عن امتی تسعة اشیاء، و عدّ منها: ما لا یعلمون «۱». و موثق مسعدة عن الامام الصادق (علیه السلام): کل شیء هو لک حلال حتی تعرف الحرام منه بعینه فتدعه من قبل نفسک. الحدیث «۲». و قریب منه غیره، و تقریب دلالة الاول اجمالًا: ان المراد من کلمة ما فی ما لا یعلمون التی هی من الموصولات، و موضوعة لمفهوم جامع بین جمیع الاشیاء، اعم من الفعل و الحکم، فیدل الحدیث علی رفع الحکم

---

(۱) الوسائل- باب ۵۶- من ابواب جهاد النفس و ما یناسبه.

(۲) قد روی الاحادیث المتضمنة لهذا المضمون فی الوسائل- فی باب ۳۵- من ابواب الاطعمة المحرمة- و فی باب ۶۱- من أبواب الاطعمة المباحة- و فی باب ۳۱- من ابواب ما یکتسب به من کتاب التجارة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۹۰

]...[

غیر المعلوم، و الفعل کذلک، و حیث ان المراد بالرفع الرفع التشریعی لا التکوینی، فلا یلزم الجمع بین الاسناد الحقیقی و المجازی، فیعم الشبهة الموضوعیة.

و تمام الکلام فی محله، و دلالة الثانی علیه واضحة، بل عن جمع اختصاصه بالشبهة الموضوعیة.

جریان البراءة فی الاقل و الاکثر

و أما الثانی: فلأنه فی مورد دوران الامر بین الاقل و الاکثر یکون وجوب الاقل النفسی معلوماً- کان هو الواجب أو الاکثر- بناء علی ما هو الحق من ان الامر بالمرکب و ان کان واحدا إلا ان له ابعاضاً یتعلق بکل واحد من اجزاء ذلک المرکب بعض من ذلک الامر، و تعلق الامر الضمنی بالقید المشکوک مشکوک فیه، فتجری فیه البراءة.

و یقال: ان ترک المأمور به إذا کان بترک الامور المعلوم دخلها فیه یعاقب المولی علیه، و إذا کان بترک المشکوک فیه یقبح العقل العقاب علیه، و علی هذا لا فرق فی جریان البراءة بین العقلی منها و الشرعی.

و أورد علیه بایرادات، عمدتها ثلاثة.

الاول: ما عن المحقق الخراسانی رحمه اللّه و حاصله: انه یلزم من وجود الانحلال عدمه، فان لازم الانحلال عدم تنجز التکلیف علی تقدیر تعلقه بالاکثر، و هو مستلزم لعدم العلم بوجوب الاقل علی کل تقدیر، اذ من جملة تقادیره وجوبه فی ضمن وجوب الاکثر و لازم ذلک عدم الانحلال فیلزم من فرض الانحلال عدمه.

و فیه: ان لازم الانحلال عدم تنجز التکلیف بالزائد لا عدم وجوبه، فلا یلزم منه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۹۱

]...[

عدم العلم بوجوب الاقل.

الثانی: ما عن المحقق النائینی رحمه اللّه: و هو ان العلم بوجوب الاقل لا یکون إلا علماً بوجوب الطبیعة المهملة المرددة بین کونها مطلقة بالاضافة إلی ما شک فی جزئیته أو شرطیته، أو مقیدة به، و هو عبارة اخری عن نفس العلم الاجمالی بوجوب الاقل أو الاکثر، فلازم الانحلال عقلًا هو ان یکون العلم الاجمالی موجباً لانحلال نفسه و هو محال و فیه: ان العلم بوجوب الطبیعة المهملة، مع الشک فی کل واحدة من خصوصیتی الاطلاق و التقیید یترتب علیه العلم بترتب العقاب علی ترک الاقل و لابدیة الاتیان به علی التقدیرین، و أما الزائد علیه فلا علم بوجوبه و لا العقاب علی ترکه، فیجری فیه قبح العقاب بلا بیان، فالموجب لانحلال العلم بوجوب المطلق أو المقید هو العلم بوجوب الاقل خاصة بنحو الاهمال.

الثالث: ان ترتب المصلحة و الغرض علی المأمور به لیس من قبیل تعلق الحکم کی یستوفی کل مقدار منها باتیان جزء من اجزاء المأمور به، بل هی واحدة مترتبة علی المجموع، فمع اتیان الاقل و ترک الجزء المشکوک فیه یشک فی حصول الغرض الملزم المعلوم، فتجری قاعدة الاشتغال من هذه الناحیة.

و فیه: ان الغرض إذا لم یتعلق به التکلیف، و لم یکن مما یفهمه العرف، لا بد للمولی من بیان محصله، و العقل لا یستقل بلزوم تحصیله، بل یحکم بلزوم متابعة المولی و إتیان ما بینه، و علیه فالمقدار الواصل من المحصل- و هو الاقل یجب اتیانه بحکم العقل، و یحسن العقاب علی مخالفته، و أما المقدار الذی لم یصل و هو الجزء المشکوک فیه فالعقل لا یلزم باتیانه، و یقبح العقاب علی ترکه، و تمام الکلام فی ذلک موکول إلی محله، و الغرض فی المقام هو الاشارة إلی المبنی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۹۲

]...[

تمییز موارد البراءة و الاشتغال فی الشبهة الموضوعیة

و أما الثالث: فتفصیل القول فیه یتوقف علی بسط فی الکلام، و حاصله: انه إذا تعلق التکلیف بشیء، لا خفاء فی لزوم کونه عنواناً اختیاریاً یصلح لان تتعلق به الارادة، و ذلک العنوان له اقسام:

(۱) ان یکون اختیاریاً کله، و لا تعلق له بموضوع خارج عنه کالتکلم.

(۲) ان یکون له تعلق بموضوع متحقق خارجی، کاستقبال القبلة.

(۳) ان یکون له تعلق بعنوان کلی ذی افراد، مع اخذ الموضوع صرف وجود الطبیعة کالوضوء بالماء.

(۴) ان یکون له تعلق بعنوان کلی مع اخذ الموضوع جمیع الوجودات بنحو العموم الاستغراقی، کالوفاء بالعقد.

(۵) ان یکون له تعلق بکلی مع اخذ الموضوع جمیع الوجودات بنحو المعلوم المجموعی.

أما القسم الاول: فعن المحقق النائینی رحمه اللّه: ان المرجع فی جمیع موارد الشبهة الموضوعیة فی هذا القسم هو الاشتغال من جهة ان عنوان الفعل الاختیاری لا یکون مشکوکاً فیه حال صدوره الارادی بعد تبین مفهومه، اذ یستحیل ان یشک من اراد شیئاً عند ارادته له فی هویة ما اراده، و انما یعقل الشک فیه إذا کان من المسببات التولیدیة المقدورة بواسطة اسبابها و اشتبه المسبب المحصل له، و معلوم انه متی رجعت الشبهة المصداقیة إلی مرحلة المحصل کان مرجعها إلی الشک فی الامتثال، فیکون مورد القاعدة الاشتغال.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۹۳

]...[

و فیه: ان الفعل الارادی لا بـد و ان یکون معلوماً، من الجهة التی تعلق به الارادة لا من جمیع الجهات و العناوین المنطبقة علیه، مثلًا: لو تکلم فی الصلاة بکلام عن ارادة، یمکن ان یشک فی انطباق عنوان الذکر علیه الذی هو متعلق الحکم.

و علیه: ففی هـذا الفرض ان کان التکلیف ایجابیاً و کان المطلوب صـرف وجود الطبیعـة لا إشـکال فی لزوم احرازه فی الخارج، و مع الشک فی الانطباق لا مجال للاکتفاء به فی مقام الامتثال، فلا معنی للبراءة، بل المرجع هو قاعـدة الاشـتغال، و ان کان المطلوب جمیع الوجودات یکون وجوب الافراد المعلومة معلوماً، و وجوب هذا المشکوک انطباق الطبیعیة المأمور بها علیه مشکوکاً فیه فتجری البراءة عنه، و ان کـان تحریمیـاً فـان کان متعلق الزجر جمیع الوجودات، الکلام فیه هو الکلام فیما إذا کان التکلیف ایجابیاً فتجری البراءة فی المشـکوک انطبـاق الطبیعـة علیه، و ان کـان صـرف الوجود بمعنی ان ما فیه المفسـدة و مبغوض المولی اول الوجودات، و لا یبعـد ان یکون النهی عن بعض انواع المفطرات فی بعض اقسـام الصوم من هـذا القبیل، و مثاله العرفی ما لو نام المولی و نهی عن تکلم عبیـده، من جهـة ان اول وجود التکلم یوقظه من النوم، و لاـ مفسـدة بعـده فی سـائر الافراد، و فی مثل ذلک یکون متعلق النهی صـرف وجود الطبیعة المنهی عنها.

فـدعوی عـدم معقولیـة ذلـک من جهـة ان الحکم التحریمی لاـ ینشـأ إلاـ عن مفسـدة فی متعلقه، فتلک المفسـدة ان کانت فی الطبیعة الساریـة فلاـ بـد من تعلق الحکم بکـل وجود بنحو الاسـتغراق، و ان کـانت فی مجموع الوجودات فلا مناص عن تعلق حکم شخصـی بالمجموع کما عن بعض المحققین، ممنوعـة کما عرفت، و فی هـذا الفرض لو اراد المکلف ارتکاب المشـکوک فیه لا محالة یشـک فی صدق اول الوجود علیه لیکون حراماً فیرجع فیه إلی البراءة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۹۴

]...[

و أما القسم الثانی: و هوما لو کان الحکم له تعلق بموضوع شخصـی خارجی، کما فی وجوب الصـلاة إلی القبلـة، و حرمة الافاضة من عرفات قبل الغروب یوم عرفة، فان کان الحکم ایجابیاً متعلقاً بجمیع الوجودات- أو مجموعها- فالحکم فیه هو البراءة کما تقدم.

و ان کـان تحریمیـاً متعلقـاً بصـرف وجـود الطبیعـة کـان الحکم فیه هـو الـبراءة، و کـذلک ان کـان متعلقـاً بجمیع الوجودات لمعلومیة مبغوضـیة سـائر الافراد، و الشک فی مبغوضـیة هـذا الفرد و ان کان متعلقاً بمجموع الوجودات لا إشـکال فی جواز إیجاد بعض الافراد المتیقنـة فردیتها للطبیعـة مع ترک غیره، فضـلًا عما هو مشـکوک الفردیة و هل یجوز ارتکاب جمیع الافراد المعلومة و ترک خصوص الفرد المشـکوک فیه؟ الظـاهر هو ذلک، لان مرجع الشک إلی الاقل و الاکثر فی المحرمات علی العکس فی الواجبات، و یکون تعلق التکلیف بالاکثر و مبغوضـیته معلوماً، إما لانه المبغوض، أو لاشـتماله علیه و تعلقه بالاقل مشکوکاً فیه، فیرجع فیه إلی البراءة و قد اشار الشیخ الاعظم رحمه اللّه إلی ذلک فی أواخر بحث الاقل و الاکثر.

و أما القسم الثالث: و هو ما کان الحکم فیه متعلقاً بما هو متعلق بصـرف وجود الطبیعة، کما فی الوضوء بالماء، فانه متقوم بوجود الماء فی الخـارج بمقـدار ما یمکن ان یتوضأ به من غیر فرق بین قلته و کثرته إلا من ناحیـة التوسـعة و التضـییق فی مقام الامتثال و لا یتصور ذلـک فی التحریمیات، اذ ما فیه المفسـدة و المبغوضـیة إما ان تکون جمیع الوجودات أو مجموعها، أو وجود واحـد من الوجودات، و علی الاـولین کیفیـة ورود الحکم معلومـة، و علی الاـخیر لاـ بـد و ان ینهی عن جمیع الوجودات لئلاـ یوجـد الطبیعـة فی الخـارج، فان الانزجار عن الطبیعة لا یکون إلا بالانزجار عن کل فرد و ترک جمیع الافراد، فتدبر حتی لا تشبه و تقاس بما ذکرناه فی القسم الاول.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۹۵

]...[

و فی هذا الفرض ان شک فی وجود الموضوع یکون المرجع هو اصالة البراءة، و ان شک فی انطباق الموضوع الموجود حتماً علی فرد کما لو علم بوجود الماء و شک فی ان المائع الخارجی المعین هل هو ماء ام لا، یکون المرجع قاعدة الاشتغال هذا فی کلی المسألة، و لکن فی المثال خصوصیة لا- تجری البراءة بمجرد الشک فی الموضوع خارجاً، و هی ان للوضوء بدلًا و هو التیمم، و قد اوجب اللّه تعالی الوضوء للواجد للماء، و التیمم للفاقد، فلو شک فی وجود الماء لا محالة یحصل له العلم الاجمالی بوجوب الوضوء أو التیمم، و هذا العلم الاجمالی مانع عن جریان البراءة، اللهم إلا- ان یقال: ان موضوع وجوب الوضوء الوجود الخاص للماء أی الوجود المقدور، و هذا مسبوق بالعدم، فیجری استصحاب العدم، و یحکم ببقائه و یترتب علیه عدم وجوب الوضوء و وجوب التیمم، و قد اشبعنا الکلام فی ذلک، و فی النصوص الخاصة الوردة فی هذا الفرع فی الجزء الثالث من هذا الشرح.

و اما القسم الرابع: و هو ما کان متعلق ما تعلق به الحکم مأخوذاً بنحو العموم الاستغراقی، بحیث کان الحکم ثابتاً لکل فرد من افراد الطبیعة.

فلا- اشکال فی ان المرجع فی هذا القسم فیما شک فی انطباقه علی موجود خارجی، کما لو شک فی عالمیة زید بعد ورود اکرم العلماء، أو خمریة مائع خاص بعد ورود لا تشرب الخمر، هو البراءة کما تقدم.

و الکلام فی ان منشأ ذلک هو ان انطباق متعلق التکلیف لأبد و ان یکون متحققاً فی مرتبة سابقة علی تعلق الحکم به، فاذا وجب اکرام العالم لا بد فی الحکم بالوجوب من کون الاکرام مصداقاً لطبیعی اکرام العالم فی الرتبة السابقة، فلو شک فی عالمیة زید لا محالة یشک فی کون اکرامه اکرام العالم، و معه یشک فی تعلق الوجوب به، فیرجع إلی البراءة أو ان فعلیة الحکم متوقفة علی فعلیة موضوعه، و وجود الموضوع شرط

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۹۶

]...[

لفعلیة الحکم علی ما هو الشأن فی القضیة الحقیقیة، و علیه فالشک فی وجود الموضوع یرجع إلی الشک فی وجود شرط فعلیة الحکم الموجب لکون الشک شکاً فی التکلیف، أو هما معاً، موکول إلی محله.

و أما القسم الخامس: و هو ما لو کان الحکم متعلقاً بما له تعلق بالطبیعة السایة بنحو العموم المجموعی، فمما ذکرناه فی تعلق الحکم بمجموع الافراد من المتعلق یظهر حکمه، و قد عرفت انه فی التکالیف الوجوبیة یکون لزوم الاتیان بالافراد المعلومة معلوماً، و لزوم اتیان المشکوک فیه غیر معلوم فتجری فیه البراءة.

و فی التحریمیات یکون الإتیان بغیر المشکوک فیه مشکوک المبغوضیة فتجری فیه البراءة ثمّ ان هذه الاقسام التی ذکرناها کما تکون جاریة فی التکالیف النفسیة تکون جاریة فی التکالیف الضمنیة ایضاً.

تقریب جریان البراءة

إذا عرفت هذه الامور، فاعلم: ان النهی عن الصلاة فی اجزاء ما لا یؤکل لحمه إما أن یبقی علی ظاهره من مبغوضیة الفعل، أو یحمل علی الارشاد إلی مطلوبیة العدم و دخله فی غرض المولی.

أما علی الاول: فحیث، ان متعلق النهی له متعلق خارجی کلی، فیدور امر النهی عن الصلاة فیما لا یؤکل بین امرین: إما مانعیة وقوعها فی کل فرد بحیث یکون کل فرد مانعاً مستقلًا، أو مانعیة وقوعها فی مجموع الوجودات، و علی التقدیرین تجری البراءة کما عرفت فی

القسم الرابع و الخامس، و ان کان الاظهر هو الاول کما تقدم فی المقدمة السادسة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۹۷

]...[

و أما علی الثانی: و مرجعه إلی مطلوبیة کل عدم إما مستقلًا أو فی ضمن مطلوبیة البقیة کلها، فیرجع فی عدم ما شک فی انه من افراد غیر المأکول إلی البراءة علی ما عرفت.

نعم إذا کان النهی عن الصلاة فی اجزاء ما لا یؤکل لحمه ارشاداً إلی اخذ عنوان فی المأمور به فتحصل من عدم وقوعها فی غیر المأکول أو ملازم له کان هو امراً وجودیاً أو عدمیاً، کان المرجع هو قاعدة الاشتغال من جهة رجوع الشک حینئذٍ إلی الشک فی الامتثال، و لکن قد عرفت فی المقدمة السادسة انه خلاف ظاهر الادلة فراجع.

و بذلک یندفع تعجب المحقق النائینی رحمه اللّه من ذهاب المشهور إلی البراءة فی الشبهات الموضوعیة، و فی موارد دوران الامر بین الاقل و الاکثر الارتباطیین، و إلی عدم الجواز فی المقام و یمکن ان یکون وجه ذهابهم إلی عدم الجواز فی المقام بنائهم علی اشتراط اللباس بکونه من غیر المأکول کما هو صریح عبارة العلامة قدس سره فی الساتر، إذ علیه ایضاً لا تکفی البراءة، لانه لا یحرز بها تحقق الشرط.

و لکن قد عرفت ان ظاهر الادلة مانعیة غیر المأکول، و علیه فتجری البراءة و یکتفی بها من غیر فرق بین الساتر و غیره، و بین ما علم کون الملبوس حیواناً أو غیره، و بین ما یکون مع المصلی من افتتاح الصلاة و غیره، و بین ما یکون من قبیل اللباس و غیره، فان الشک فی جمیع ذلک یرجع إلی الشک فی المانعیة، و المرجع فیه اصالة البراءة.

فقد ظهر من مجموع ما ذکرناه ان الاظهر جواز الصلاة فی المشکوک کونه من غیر المأکول.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۹۸

]...[

[خاتمة فی بیان امرین]

مدارک سائر الاقوال و الجواب عنها

و أما الخاتمة ففی بیان امرین: الاول: انه قد ظهر من مطاوی ما حققناه مدارک سائر الاقوال و ضعفها، إلا انه لا بأس بالاشارة إلیها:

اما مدرک القول الاول: و هو المنع مطلقاً، فوجهه عدم تمامیة الادلة الاجتهادیة و عدم جریان الاصول الموضوعیة و الحکمیة أو عدم فائدتها، و قد عرفت الجواب عن ذلک.

و أما مدرک القول الثانی: فهو الادلة الاجتهادیة، و قد مر عدم تمامیتها.

و أما مدرک القول الثالث: فمن الاصول الموضوعیة استصحاب العدم الازلی، و من الاصول الحکمیة اصالة البراءة، و اما سائر الوجوه فلا تخلو عن المناقشة.

و قد عرفت انهما یتمان علی القول بالمانعیة الذی هو المختار دون الشرطیة.

و أما مدرک القول الرابع: فهو انه یعتبر فی اللباس زائداً علی مانعیة غیر المأکول وقوعها فی غیر ما لا یؤکل، أی إن المستفاد من الادلة: الشرطیة فی اللباس، و المانعیة فی غیره، و علیه فالاصول تکفی للقول بالجواز فی غیر اللباس دونه، و لکن قد عرفت فساد

المبنی، و ان الاظهر هو المانعیة مطلقاً.

و أما مدرک القول الخامس: فهو ان المستفاد من موثق ابن بکیر المتقدم شرطیة المأکولیة علی تقدیر کونه حیوانیاً، و قد تقدم ان المستفاد منه ایضاً المانعیة.

و أما مدرک القول السادس: فهو استصحاب عدم کون الصلاة فی غیر المأکول، و قد عرفت اختصاصه بما یلبسه أو یقع علیه بعد الشروع فی الصلاة.

و أما مدرک القول السابع: فقد اشرنا إلیه عند نقله.

و أما مدرک القول الثامن: فهو البناء علی الشرطیة فی خصوص اللباس اذا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۱۹۹

]...[

احرز کونه حیوانیا.

و قد مر فی مطاوی کلماتنا تفصیل ذلک کله و ضعفها.

اذا وقعت الصلاة فی غیر المأکول جهلًا أو نسیاناً

الامر الثانی: بعد ما عرفت من ان جواز الصلاة فی اللباس المشکوک فیه انما یکون جوازاً ظاهریاً تعرف انه لو انکشف الخلاف و وقوع الصلاة فیما لا یؤکل یکون مقتضی القاعدة الاولیة لزوم الاعادة، و کذا الحال لو صلی فیه نسیاناً، و لکن مقتضی حدیث (لا تعاد الصلاة الا من خمس «۱» صحة الصلاة فی الموردین لما حققناه فی الجزء الرابع من کتابنا (فقه الصادق) من ان الحدیث کما یشمل الاجزاء و الشرائط، کذلک یشمل الموانع، و انه لا یختص بالناسی، و یشمل الجاهل غیر المقصر:

اما الاول: فلأن (لا تعاد) استند إلی الصلاة المرکبة من الامور الوجودیة و العدمیة، و لم تقید بنقص شیء خاص منها، بل حذف المتعلق و هو دلیل العموم، و استثناء الوجودیات لا یوجب الاختصاص.

و دعوی ان اول ما یلاحظ من المرکب المقید بالامور الوجودیة و العدمیة هو نفس الامور التی یلتئم منها الکل و هو الاجزاء، ثمّ یلاحظ تقیدها بالامور الوجودیة ثمّ بالامور العدمیة، فمرتبة الموانع متأخرة عن مرتبة الاجزاء و الشرائط، و علیه فبما ان المستثنی منه لا یکون فی نفسه ظاهراً فی العموم، و المتیقن ارادة غیر الموانع، فیقتصر علی غیرها، مندفعة بان حذف المتعلق دلیل العموم، و تقدم رتبة الاجزاء و الشرائط علی الموانع فی مرتبة الجعل و الاعتبار لا ربط له بما تضمنه الحدیث و هو عدم البطلان، و هی

---

(۱) الوسائل باب ۲۸ من ابواب القراءة فی الصلاة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۰۰

]...[

فی هذا الحکم جمیعها فی مرتبة واحدة.

و أما الثانی: فلأن عمدة ما قیل فی وجه عدم شمول الحدیث للجاهل امران:.

احدهما: ان ظاهر الصحیح الحکم بالصحة الواقعیة و مقتضاها عدم کون المتروک معتبراً، و لا یعقل تقید ما اعتبر فی المأمور به بصورة العلم.

و فیه: ان الظاهر من الحدیث ان ترک غیر الخمسة لا یوجب البطلان، و لا ینافی ذلک کونه حین العمل مأموراً باتیان التام.

ثانیهما: ان مورد الحدیث ما إذا صح الامر بالصلاة الواجدة للمتروک، و هو انما یکون فیما إذا لم یکن الامر الاول باقیاً فلا یشمل الجاهل.

و فیه: ان مورد نفی الاعادة و ان کان فیما إذا امکن الامر بالاعادة، و لکن لا ینحصر بما إذا امکن الامر بها مولویاً نفسیاً، بل یصح فیما إذا امکن الامر بها و لو ارشادیاً إلی بقاء الامر الاول کما هو الشأن فی اغلب موارد الامر بالاعادة، بل الظاهر اختصاصه بالفرض الاخیر، و علیه فیشمل الحدیث صورة الجهل. و تمام الکلام فی محله.

و یشهد للصحة فی صورة الجهل- مضافاً إلی ذلک- صحیح عبد الرحمن عن الامام الصادق (علیه السلام): عن الرجل یصلی و فی ثوبه عذرة من انسان أو سنور أو کلب أ یعید صلاته؟ قال (علیه السلام): ان کان لم یعلم فلا یعید «۱».

و عن المحقق النائینی رحمه اللّه: لزوم الإعادة علی الناسی، و استدل له بقوله (علیه السلام) فی ذیل موثق ابن بکیر: لا- تقبل تلک الصلاة حتی یصلیها فی غیره مما احل اللّه اکله «۲». بدعوی انه بعد الحکم بفساد الصلاة الواقعة فی غیر المأکول لا محالة یکون فی مقام جعل حکم ثانوی للمصلی فی غیر المأکول ناسیاً أو جاهلًا، فان حمله

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من ابواب النجاسات و الاوانی و الجلود حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

]...[

علی التأکید خلاف الاصل، فتقع المعارضة بینه و بین حدیث (لا تعاد) فی خصوص الناسی بالعموم من وجه، إذ الحدیث مختص بالناسی، و عام بالقیاس إلی خصوص الوقوع فی غیر المأکول، و الموثق بالعکس، و لکن صحیح عبد الرحمن الدال علی عدم وجوب الاعادة إذا وقعت الصلاة فی غیر المأکول جهلًا، یوجب اختصاص الموثق بالناسی، فیخصص حدیث (لا تعاد) به، و تکون النتیجة لزوم الاعادة لو صلی فی غیر المأکول نسیاناً.

و فیه: اولًا: انه لو تم کون الموثق فی مقام جعل حکم ثانوی یکون اخص مطلق من الحدیث بناء علی ما عرفت من شمول الحدیث للجاهل فیقدم علیه، و صحیح عبد الرحمن اخص من الموثق فیقدم علیه.

و ثانیاً: لو سلم کون النسبة عموماً من وجه، لا وجه لتخصیص الموثق اولًا بالصحیح، ثمّ ملاحظة النسبة بینه و بین الحدیث إلّا علی القول بانقلاب النسبة، و لا نقول به.

و ثالثاً: ان کون الحمل علی التأکید خلاف الاصل انما هو فیما إذا کان فی نفسه ظاهراً فی التأسیس، و فی المقام لیس کذلک، فان قوله (علیه السلام) لا- تقبل تلک لا یصح ان یکون اشارة الی الصلاة الواقعة، لاستحالة انقلاب الشیء عما وقع علیه، بل الظاهر منه کونه اشارة إلی الصلاة بما انها واقعة فی اجزاء الحیوان، فلا محالة لا یکون ظاهراً فی کونه انشاء لحکم ثانوی، بل لا بد و ان یحمل علی التأکید.

فتحصل: ان الاظهر صحة الصلاة إذا وقعت فی غیر المأکول نسیاناً أو جهلًا.

هذا آخر ما أردنا ایراده فی المقام. و کان الفراغ من تحریر الرسالة لیلة الثلاثاء ۲۵ جمادی الثانیة سنة ۱۳۸۳ بید مؤلفها العبد الآثم المبتلی بهواه: محمد صادق الحسینی الروحانی، عفی اللّه عن جرائمه- و الحمد للّه اولًا و آخراً.

و لا الحریر المحض للرجال مع الاختیار

الصلاة فی الحریر

اشارة

و لا تجوز الصلاة فی الحریر المحض للرجال مع الاختیار و یحرم لبسه لهم.

اما الثانی: ففی المعتبر: علیه علماء الاسلام، و فی الجواهر: علیه اجماع المسلمین، و یدل علیه مضافاً إلی ذلک جملة من النصوص: کمرسلة ابن بکیر عن بعض اصحابنا عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: لا تلبس الحریر و الدیباج إلا فی الحرب «۱».

و موثق سماعة قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن لباس الحریر و الدیباج فقال: أما فی الحرب فلا بأس «۲». و نحوهما غیرهما.

و أما الاول: فعن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه. و تدل علیه جملة من النصوص: کصحیحة محمد بن عبد الجبار قال: کتبت إلی أبی محمد (علیه السلام) اسأله: هل یصلی فی قلنسوة علیها وبر ما لا یؤکل لحمه أو تکة حریر محض أو تکة من وبر الارانب؟ فکتب: لا تحل الصلاة فی الحریر المحض ... الخ «۳».

و مکاتبته الاخری إلیه (علیه السلام) قال: کتبت إلیه اسأله: هل یصلی فی قلنسوة حریر محض أو قلنسوة دیباج؟ فکتب: لا تحل الصلاة فی حریر محض «۴». و مصحح إسماعیل بن سعد، قال: سألت أبا الحسن (علیه السلام): هل یصلی الرجل

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من ابواب لباس المصلی حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۴ من ابواب لباس المصلی حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۱۱ من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

]...[

فی ثوب ابریسم؟ فقال: لا «۱». و نحوها غیرها.

و لا یعارضها صحیح ابن بزیع قال: سألت أبا الحسن (علیه السلام) عن الصلاة فی ثوب دیباج، فقال: ما لم یکن فیه التماثیل فلا بأس «۲». إذ المراد من الدیباج فیه الحریر الممزوج بغیره، و یشهد له ذکر الدیباج فی قبال الحریر فی مکاتبة محمد، و مرسلة ابن بکیر، و موثقة سماعة المتقدمة، و لو سلم ان المراد منه الحریر المحض لاعراض الاصحاب عنه و موافقته للعامة لا بد من طرحه أو حمله علی ما لا ینافی النصوص المتقدمة.

و لا یخفی ان مقتضی اطلاق النصوص عدم الفرق بین کون الحریر ساتراً للعورة، و کون الساتر غیره، فانها ظاهرة فی مانعیة لبس الحریر للصلاة مطلقاً.

و دعوی ان حرمة لبس الحریر فی نفسه مانعة من ان یفهم من النصوص الناهیة عن الصلاة فی الحریر منع مغایر للمنع الناشئ من حرمة اللبس من حیث هو، فتکون الصلاة فی الحریر کالصلاة فی الثوب المغصوب، فکما یفصل فیه بین الساتر و غیره فیحکم فی الاول

بالبطلان دون الثانی، فکذلک لا بد من التفصیل فی الحریر، مندفعة بان النهی فی هذه النصوص بما انه تعلق بالصلاة فی الحریر علی الاطلاق، فیستکشف منه انه لیس من جهة حرمة لبسه بل یکون ارشاداً إلی مانعیة لبسه.

ثمّ ان الاظهر اختصاص المنع بما تتم فیه الصلاة کما هو المنسوب إلی المشهور. و عن جماعة کالمفید و الصدوق و العمانی و غیرهم عمومه لما لا تتم فیه الصلاة منفرداً.

و استدل له: بمکاتبتی محمد بن عبد الجبار المتقدمتین، و جوابه (علیه السلام)

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱۰.

]...[

فیهما و ان کان عاماً إلا انه لوقوعه عن السؤال عن خصوص ما لا تتم فیه الصلاة یصیر نصاً فیه. و نحوهما موثق الساباطی: سألته عن الثوب یکون علمه دیباجاً، قال (علیه السلام): لا یصلی فیه «۱».

و لکن لا بد من حمل هذه النصوص علی الکراهة، جمعاً بینها و بین خبر الحلبی عن أبی عبد الله (علیه السلام): کل ما لا تجوز الصلاة فیه وحده فلا بأس بالصلاة فیه مثل التکة الابریسم و القلنسوة و الخف و الزنار یکون فی السراویل و یصلی فیه «۲».

و الاشکال فیه بان فی طریقه احمد بن هلال و هو ضعیف، فی غیر محله، لاعتماد الاصحاب علیه، مضافاً إلی ما عن ابن الغضائری من انه لم یتوقف فی ما یرویه عن ابن أبی عمیر و الحسن بن محبوب، لانه قد اعتمد علی کتابیهما جل اصحاب الحدیث.

و دعوی ان نصوص المنع لیست متعرضة لخصوص ما لا تتم فیه الصلاة کی یمکن حملها علی الکراهة، بل جوابه (علیه السلام) فیها عام و یکون بیاناً لمانعیة لبس الحریر علی الاطلاق، فلا یصح حمله علی الکراهة، مندفعة، اولًا: بما تقدم فی بعض المباحث السابقة من ان الحرمة و الکراهة خارجتان عن حریم المستعمل فیه، و انما هما تنتزعان من ترخیص المولی فی فعل ما نهی عنه و عدمه، ففی المقام النهی فی نصوص المنع استعمل فی معنی واحد و لکن بما انه ورد فی خصوص ما لا تتم فیه الصلاة ما دل علی الجواز، و لم یرد فی غیره، فیحکم بان الصلاة فیه مکروهة و فی غیره فاسدة.

و ثانیاً: بانه یمکن حمل النهی فی هذه النصوص علی مطلق المرجوحیة غیر المنافی لکراهة بعض افراد العام و عدم جواز الآخر. غایة الامر عدم الجواز فی ذلک الفرد لا یستفاد من هذه النصوص، و انما یستفاد من الروایات الدالة علی عدم جواز

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب لباس المصلی حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

و یجوز فی الحرب

الصلاة فی الثوب الحریر، و هی و ان کانت مطلقة شاملة لما لا تتم فیه الصلاة، إلا انه بما ان شمولها له انما یکون بنحو الاطلاق و لیست کهذه النصوص نصاً فیه، فتقید بروایة الحلبی.

لبس الحریر فی الحال الضرورة

و یجوز لبس الحریر فی الحرب و عند الضرورة.

أما الاول: فتدل علیه مضافاً إلی عدم الخلاف فیه بل عن غیر واحد دعوی الاجماع علیه: جملة من النصوص کمرسل ابن بکیر، و موثق سماعة المتقدمین. و نحوهما غیرهما.

و عن المشهور: جواز الصلاة فیه حینئذ اختیاراً، و لعله لدعوی التلازم بین الجوازین، أو ان حرمة لبسه ذاتاً مانعة عن استفادة منع مغایر للمنع الناشئ من حرمة اللبس من حیث هو. فعلی تقدیر حلیته لا دلیل علی المنع عن الصلاة فیه، و مقتضی الاصل جوازه.

و فیهما نظر: اما الثانی: فلما عرفت آنفاً، و أما الاول: فلأنه دعوی بلا بینة و لا برهان، و اطلاق دلیل الجواز الشامل لحال الصلاة لا ینافی مانعیته، فلا وجه للاستدلال به للصحة، فالاقوی هو المنع لإطلاق النصوص.

و أما جواز لبسه فی حال الضرورة: فیدل علیه مضافاً إلی الاجماع المحکی عن جماعة: النصوص المشتملة علی قولهم (علیهم السلام): کل ما غلب اللّه علیه فهو اولی بالعذر، و انه ما حرم اللّه شیئاً إلا و قد احله فی حال الاضطرار.

و أما الصلاة فیه فی هذه الحالة فان لم تکن الضرورة متحققة فی حال الصلاة،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۰۶

و للنساء

بان تمکن من نزعه مقدار أن یصلی ثمّ یلبسه، و کان له غیره مما یستر به عورته، فلا شبهة فی المنع، و إلا فان کانت الضرورة مستوعبة للوقت صحت صلاته معه لانها لا تدع بحال، و ان لم تکن مستوعبة للوقت و لکنه لم یتمکن من نزعه مقدار أن یصلی فی اول الوقت فالاقوی عدم الصحة لانه لا منشأ لتوهم الصحة، سوی حدیث الرفع «۱». و دعوی التلازم بین جواز لبسه و جواز الصلاة فیه، و کلاهما فاسدان، اما الثانی فلما عرفت آنفاً، و اما الاول فلعدم تعلق الاضطرار بمتعلق التکلیف، لان متعلقه الطبیعی علی نحو صرف الوجود، و ما تعلق به الاضطرار و هو ایجاد المانع فی الصلاة فی بعض من الوقت لا یکون متعلقاً للتکلیف.

و مما ذکرناه ظهر حکم ما لو اکره علی لبسه، و لو صلی فیه نسیاناً صحت صلاته لحدیث لا تعاد الصلاة «۲».

[جواز لبسه للنساء]

و یجوز لبسه للنساء بلا خلاف، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، و فی الجواهر: اجماعاً أو ضرورة من المذهب بل الدین. و تشهد له جملة من النصوص، هذا فی غیر الصلاة.

و أما فیها فنسب إلی المشهور: الجواز ایضاً، و عن الصدوق و أبی الصلاح: المنع، و تبعهما بعض متأخری المتأخرین، و عن جماعة: التوقف.

و استدل للمنع: باطلاق بعض ادلة المانعیة کمکاتبتی ابن عبد الجبار المتقدمتین، و کون مورد السؤال فیهما القلنسوة التی هی من مختصات الرجل لا یوجب تقیید الجواب و اختصاصه به، و خبر الجعفی عن أبی جعفر (علیه السلام)- فی حدیث-:

---

(۱) الوسائل باب ۵۵ من ابواب جهاد النفس.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۰۷

و للرکوب و الافتراش له

یجوز للمرأة لبس الدیباج و الحریر فی غیر الصلاة و الاحرام «۱». و بمرسلة ابن بکیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): النساء تلبس الحریر و الدیباج إلا فی الاحرام «۲». فانها بضمیمة ما دل علی ان ما تجوز الصلاة فیه یجوز الاحرام فیه، تدل علی عدم الجواز و فی الجمیع نظر: اما اطلاق الادلة: فلأنه تعارضه مرسلة ابن بکیر، حیث ان استثناء الاحرام فیها قرینة علی ارادة الاعم من التکلیف، و الوضع فی المستثنی منه و النسبة بینها و بین تلک النصوص عموم من وجه، و حیث ان دلالة کل منهما تکون بالاطلاق فیتساقطان «۳» معاً و یرجع إلی اصالة عدم المانعیة.

و دعوی ان مقتضی التلازم بین الجواز فی الصلاة و فی الاحرام بطلان الصلاة فلا دلیل علی الجواز کی یعارض ما دل علی المنع، مندفعة، أولًا: بان النهی عن الاحرام محمول علی الکراهة بقرینة ما دل علی الجواز فیه، و ثانیاً: بان الدلیل دل علی ان ما تجوز الصلاة فیه یجوز فیه الاحرام، لا علی ان ما لا یجوز فیه الاحرام لا تجوز فیه الصلاة، فلیکن هذا المورد بواسطة الدلیل خارجاً عن تحت ذلک العموم.

و أما خبر الجعفی: فضعیف السند، و اما المرسل: فقد عرفت ما فیه.

فظهر ان الاقوی هو الجواز.

تنبیهات

[جواز الرکوب علیه و الافتراش له]

الاول: و یجوز للرکوب علیه و الافتراش له و نحوهما من سائر

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من ابواب لباس المصلی حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من ابواب لباس المصلی حدیث ۳.

(۳) بل یرجع إلی اخبار الترجیح و هی تقتضی تقدیم تلک النصوص للاشهریة- منه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۰۸

]...[

التصرفات غیر اللبس کما هو المشهور، و عن المحقق فی المعتبر: التردد فیه، و یدل علی الجواز: الاصل بعد کون الاخبار الدالة علی الحرمة مختصة باللبس، هذا مضافاً إلی صحیح علی بن جعفر قال: سألت أبا الحسن (علیه السلام) عن الفراش الحریر و مثله من الدیباج و المصلی الحریر و مثله من الدیباج هل یصلح للرجل النوم علیه و التکأة و الصلاة؟ قال (علیه السلام): یفترشه و یقوم علیه و لا یسجد علیه «۱».

[لا بأس بالمحمول من الحریر]

الثانی: لا بأس بالمحمول من الحریر فی الصلاة و غیرها. لاختصاص ادلة المنع بالملبوس، و دعوی عدم جواز الصلاة معه بناءً علی

عـدم جوازها مع حمل ما لا یؤکل لحمه لانه من فضـلاته، مندفعة بان ما دل علی جواز الصـلاة فی الثوب المکفوف بالحریر یدل علی عدم الباس بحمله.

[لا بأس بالصلاة فی الحریر الممتزج]

الثالث: لا بـأس بالصـلاة فی الحریر الممتزج بغیره بلا خلاف فیه فی الجملـة، بل عن غیر واحـد: دعوی الاجماع علیه، و تـدل علیه- مضافاً إلی قرب دعوی عـدم شـمول الادلة له للخروج بالمزج عن المحوضة- جملة من النصوص: کصـحیحة احمد ابن محمد بن أبی نصـر: سأل ابن قیاما أبا الحسن (علیه السـلام) عن الثوب الملحم بالقز و القطن و القز أکثر من النصف أ یصـلی فیه؟ قال (علیه السلام): لا بأس به قد کان لأبی الحسن جبات «۲».

و روایـة إسـماعیل بن الفضل عن الامام الصادق (علیه السـلام): فی الثوب یکون فیه الحریر، فقال (علیه السـلام): ان کان فیه خلط فلا بأس «۳». و نحوهما غیرهما.

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۳ من ابواب لباس المصلی حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۰۹

]...[

و مقتضـی اطلاق خبر إسـماعیل عدم الفرق فی الخلیط بین ان یکون قطناً أو کتاناً أو یکون غیرهما، و ما یظهر من بعض النصوص من الاختصـاص بهمـا کخبر عبیـد ابن زرارة عن الامام الصادق (علیه السـلام) قال: لا بأس بلباس القز إذا کان سـداه أو لحمته من قطن أو کتان «۱». و نحوه غیره، یحمـل علی ارادة المثـال، لعـدم کونهـا فی مقام البیان من هـذه الجهـة، و انما هی فی مقام بیان التفصـیل بین الحریر المحض و غیره کما یظهر لمن تدبر فیها.

[لا بأس بالصلاة فی الثوب المکفوف بالحریر]

الرابع: لا بأس بالصـلاة فی الثوب المکفوف بالحریر. کما نسب إلی المشـهور، و یشـهد به- مضافاً إلی ان تقییـد الموضوع بالمحوضـة مانع عن شمول الحکم لما نحن فیه- خبر یوسف بن إبراهیم عن الامام الصادق (علیه السلام) قال: لا بأس بالثوب ان یکون سداه وزره و علمه حریراً، و انما یکره الحریر المبهم للرجال «۲».

و خـبره الآـخر عنه (علیه السـلام): فی حـدیث لا یکره أن یکـون سـدا الثوب ابریسم و لا زره و لا علمه، و انمـا یکره المصـمت من الإبریسم للرجال و لا یکره للنساء «۳».

و دعوی عـدم ظهورهمـا فی الصـلاة مندفعـة اولًـا: بـان مقتضـی اطلاق نفی البـأس فیهما شـمولهما لها، و ثانیاً: بانهما یفسـران الحریر المحض الذی علقت علیه حرمة اللبس و الصلاة فیه فی النصوص، فلا سبیل إلی توهم اختصاصهما بغیر الصلاة. و الخدشة فی سندهما بجهالة أبی داود، فی غیر محلها بعد کون الراوی عنه فیهما صفوان و هو من اصحاب الاجماع.

و استدل للمنع: باطلاق النصوص، و بموثق عمار عن الامام الصادق (علیه

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من ابواب لباس المصلی حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۱۶ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۱۰

و لا المغصوب

السلام) قال: سألته عن الثوب یکون علمه دیباجاً، قال: لا تصل فیه «۱». و لکن الاول قد عرفت ما فیه، و الثانی و ان کان ظاهراً فی المنع إلا- انه یحمل علی الکراهة جمعاً بینه و بین ما دل علی الجواز. و الجمع بینهما بحمل ما دل علی الجواز علی غیر حال الصلاة خلاف المشهور، بل لعله یلزم منه خرق الاجماع المرکب، مع انه حینئذ لا یمکن الاعتماد علیه لاعراض المشهور عنه: فالاقوی هو الجواز.

الصلاة فی المغصوب

و لا- تجوز الصلاة فی الثوب المغصوب بلا- خلاف فیه فی الجملة، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، و حکی عن الفضل بن شاذان: القول بالجواز، و عن المحقق رحمه اللّه فی المعتبر: التفصیل بین الساتر و غیره، قال: و الاقرب انه ان کان سرت به العورة أو سجد علیه أو قام فوقه کانت الصلاة باطلة، لان جزء الصلاة یکون منهیاً عنه، و تبطل الصلاة بفواته، اما إذا لم یکن کذلک لم تبطل، و کان کلبس خاتم مغصوب. انتهی.

و عن الذکری و جامع المقاصد و الروض: انه قوی، و عن المدارک: انه معتمد.

و هو الاقوی، فلنا فی المقام دعویان: الاولی: انه لا تصح الصلاة فی الساتر المغصوب، الثانیة: صحتها فی الثوب المغصوب غیر الساتر.

اما الاولی: فالوجه فیها ما حققناه فی الاصول من انه فی موارد اجتماع الامر و النهی ان کان المأمور به و المنهی عنه عنوانین منطبقین علی شیء واحد و وجود فارد،

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من ابواب لباس المصلی حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۱۱

]...[

و کان الترکیب بینهما اتحادیاً، فلا- مناص عن القول بامتناع اجتماع الامر و النهی، من غیر فرق بین ان یکون کل من متعلقی الامر و النهی عنواناً انتزاعیاً و کان منشأ انتزاعهما شیء واحد، أو یکون احدهما انتزاعیاً و الآخر من العناوین المتأصلة، و کان هو منشأ انتزاع ذلک الامر الانتزاعی، فحینئذ یقع التعارض بین اطلاقی دلیلی الامر و النهی، و لا بد من تقدیم احدهما، فلو قدم الاطلاق فی طرف النهی یخرج المجمع عن حیز الامر واقعاً، و یکون متمحضاً فی الحرمة، فلا یقع صحیحاً.

و أما لو کان لکل منهما وجود مستقل منحاز عن الآخر، و کان الترکیب بینهما استقلالیاً، فلا بد من القول بالجواز بناءً علی ما هو الصحیح من ان الحکم لا- یسری عن متعلقه إلی مقارناته، من غیر فرق بین ان یکون کل من متعلقیهما من العناوین الذاتیة، أو یکون احدهما منها و الآخر انتزاعیاً، و کان منشأ انتزاعه غیر ذلک العنوان الذاتی الذی هو متعلق الآخر، فلا یکون حینئذ تعارض بین دلیلی الامر و النهی، اذ لا مانع من کون احدهما مأموراً به و الآخر منهیاً عنه. و تفصیل الکلام فی کل واحدة من هذه الجهات موکول إلی

محله.

و علی هذا فنقول فی المقام: ان الساتر إذا کان مغصوباً فبما ان التستر شرط للصلاة، و من الواضح ان التستر بثوب الغیر و لبسه تصرف فیه، فینطبق علیه عنوان الغصبیة فیتحد المأمور به و المنهی عنه وجوداً، و حیث ان الاطلاق فی طرف النهی شمولی، و فی طرف الامر بدلی، فیقدم اطلاق دلیل النهی بناءً علی ما هو الحق من تقدم الشمولی علی البدلی، فالصلاة مع الساتر المغصوب لا تنطبق علیها الطبیعة المأمور بها، فتقع فاسدة.

فان قلت: ان المأمور به یغایر المنهی عنه فی المقام، اذ الشرط هو المعنی المعبر عنه باسم المصدر، و المنهی عنه المعنی المعبر عنه بالمصدر، فتکون حال الصلاة فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۱۲

]...[

الساتر المغصوب حال الصلاة مع النظر إلی الاجنبیة فی اثنائها.

قلت: ان المعنی المعبر عنه باسم المصدر انما یکون متحداً مع المعبر عنه بالمصدر وجوداً و خارجاً، و الفرق بینهما انما یکون بالاعتبار، و علیه فلا یعقل کون احدهما مأموراً به و الآخر منهیاً عنه، و لا فرق فیما ذکرناه بین کون الستر شرطاً عبادیاً و کونه غیر عبادی.

فما عن جملة من الفقهاء و المحققین من الحکم بالصحة فی المقام معللًا بان الستر لا یکون معتبراً فی الصلاة عبادة فلا ینافی تحققه بالفعل المحرم و غایته حصول الاثم، ضعیف.

و أما الثانیة: فلأنه إذا کان الثوب غیر الساتر مغصوباً لا یلزم اتحاد المأمور به و المنهی عنه، اذ ما تعلق به النهی انما هو لبس الثوب، و عدم کونه معتبراً فی الصلاة لا یحتاج إلی بیان، فلا یعقل ان یکون موجباً لبطلانها لان متعلقه مغایر لها، فیکون حاله حال النظر إلی الاجنبیة فی اثناء الصلاة.

و استدل للبطلان فی هذه الصورة ایضاً: بان الحرکات المعتبرة فی الصلاة کالنهوض إلی القیام و الهوی إلی الرکوع و السجود تتحد مع المنهی عنه لانطباق عنوان الغصب علیها فتبطل الصلاة من هذه الجهة.

و بانه مأمور برد المغصوب الی مالکه و هو مضاد للصلاة، و الأمر بالشیء یقتضی النهی عن ضده.

و بخبر الجعفی- بل صحیحه- عن مولانا الصادق (علیه السلام): لو ان الناس اخذوا ما امرهم اللّه به فانفقوه فیما نهاهم عنه ما قبله، و لو اخذوا ما نهاهم اللّه عنه فانفقوه فیما امرهم اللّه تعالی به ما قبله منهم حتی یأخذوه من حق و ینفقوه فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۱۳

]...[

حق «۱».

و بما عن تحف العقول عن أمیر المؤمنین (علیه السلام) فی وصیته لکمیل: یا کمیل انظر فیما تصلی و علی ما تصلی، ان لم یکن من وجهه و حله فلا قبول «۲».

و فی الجمیع نظر: أما الاول: فلأن هذه الحرکات لیست معتبرة فی الصلاة، اذ کل من الرکوع و السجود و القیام اسم لهیئة خاصة حاصلة للجسم باعتبار اضافة بعض اجزائه إلی بعض، فأدلة وجوب الرکوع و السجود و القیام لا تدل علی اعتبارها فیها، و لم یدل دلیل علی اعتبارها بانفسها فی الصلاة، فما هو مأمور به غیر ما نهی عنه، نعم یکون المنهی عنه مقدمة لإیجاد المأمور به، و لکن حرمة

المقدمة لا تنافی وجوب ذی المقدمة و حصول الامتثال باتیانه کما حقق فی محله، هذا مضافاً إلی انه لو سلم کون الحرکات المزبورة من اجزاء الصلاة فلا وجه للالتزام باتحاد المأمور به و المنهی عنه، اذ بها ان بدن المصلی یباین الثوب المغصوب، و الحرکة التی تکون من اجزاء الصلاة هی القائمة بالبدن و التی تکون غصباً هی القائمة بالمغصوب، فلا یعقل ان تکون احداهما عین الاخری.

فان قلت: انه و لو سلم کون الحرکة الصلاتیة غیر الحرکة الغصبیة، إلا انه لا ریب فی ان الاولی علة للثانیة، و حیث ان علة الحرام حرام، فتکون الحرکة الصلاتیة ایضاً حراماً، فعاد المحذور.

قلت: ان مخالفة التکلیف الغیری بما انها لا توجب البعد عن المولی، فلا مانع من التقرب بما هو متعلق له إلا بناءً علی اعتبار الامر فی صحة العبادة فتدبر.

و أما الثانی: فلما حققناه فی محله من أن الامر بالشیء لا یقتضی النهی عن ضده.

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب مکان المصلی حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب مکان المصلی حدیث ۲.

]...[

و أما خبر اسماعیل: فلأن غایة ما یدل علیه اعتبار الاباحة فی القبول لا فی الاجزاء، هذا مضافاً الی أنّ انفاق المنهی عنه فی المأمور به لا یشمل لبس الثوب المغصوب فی الصلاة.

و أما خبر تحف العقول: فلأنه ضعیف السند، مضافاً إلی انه یدل علی اعتبار الاباحة فی القبول لا فی الصحة.

و بما ذکرناه ظهر ان الاقوی صحة الصلاة فی المحمول المغصوب.

ثمّ ان ما اخترناه من البطلان فیما إذا کان الساتر مغصوباً لا یختص بالعالم، بل یشمل الجاهل حکماً أو موضوعاً، اذ علی القول بامتناع اجتماع الامر و النهی، و تقدیم جانب النهی یخرج المجمع عن حیز الامر، و یکون متمحضاً فی الحرمة، و معه لا وجه للاجتزاء به.

و بذلک یندفع ما قیل من انه لا یعتبر فی صحة العبادة إلا صدورها عن داع القربة، و هو حاصل فی الجاهل، اذ قصد القربة باتیان المحرم لا یوجب اتصافه بالعبادیة، نعم لو نسی غصبیة الثوب فصلی فیه مضت صلاته، و کذا لو اکره علی التصرف فی المغصوب أو اضطر إلیه.

أما مع النسیان فلعموم حدیث (لا تعاد الصلاة) «۱»، و استدل جماعة من المحققین علیه بحدیث (الرفع) «۲».

و فیه: ان النسیان إذا لم یکن مستوعباً للوقت فطروه لا یوجب ارتفاع الحکم عن متعلقه إذ ما طرأ علیه النسیان و هو الفرد لا حکم له، و ما هو متعلق الحکم و هو الطبیعی لم یطرأ علیه النسیان، و أما لو کان مستوعباً للوقت فغایة ما یدل علیه الحدیث

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۵۵ من ابواب جهاد النفس.

]...[

رفع الحکم المتعلق بالمرکب لا المانعیة خاصة، فوجوب الاتیان ببقیة الاجزاء و الشرائط یحتاج إلی دلیل آخر، فالحدیث لا یدل علی

صحة الصلاة مع النسیان.

و أما لو اکره علی لبس الثوب المغصوب، فان کان الاکراه مستوعبا لتمام الوقت فمقتضی حدیث الرفع عدم وجوب الصلاة المقیدة بعدم وقوعها فی الساتر المغصوب، و لا یدل علی الامر بالفاقدة لهذا القید، لکنه یدل علیه قوله (علیه السلام): الصلاة لا تسقط بحال، و ان لم یکن الاکراه مستوعبا للوقت، فلا ریب فی ارتفاع حرمته النفسیة، فحینئذ لا یبعد الحکم بالصحة ایضاً، اذ اعتبار عدم کون الساتر مغصوباً لیس للنهی الارشادی بل انما یکون الموجب له الحرمة بناءً علی ان المورد من موارد اجتماع الامر و النهی، فاذا ارتفعت الحرمة بالاکراه فیرتفع اعتباره، و الا کان التقیید بلا موجب.

فان قلت ان الاکراه انما یوجب سقوط الحرمة، و اما الملاک المقتضی للنهی فهو باق علی حاله، فلا محالة یقع التزاحم بینه و بین ملاک الامر، و حیث ان المفروض غلبة ملاک النهی، فلا یمکن التقرب بما یشتمل علیه.

قلت: ان الملاک الذی لا یؤثر فی المبغوضیة الفعلیة و معه یکون الفعل مورداً للترخیص، لا یمکن ان یکون مانعا عن تعلق الامر بالفعل بعد فرض اشتماله فی نفسه علی الملاک الملزم، فلا مانع من التقرب بذلک الفعل، هذا مضافاً الی ما ذکرناه فی محله من انه بعد سقوط التکلیف لا طریق لنا الی کشف وجود الملاک. و بهذا ظهر وجه آخر للحکم بصحة الصلاة مع نسیان غصبیة الثوب و لو لم یکن النسیان مستوعبا للوقت، اذ مقتضی حدیث الرفع حینئذ رفع الحرمة فیسقط اعتبار التقیید و یصح وقوع الفعل عبادة.

و مما ذکرناه انقدح صحة الصلاة مع الاضطرار الی التصرف فی المغصوب، فلا نعید ما ذکرناه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۱۶

و لا ما یستر ظهر القدم اذا لم یکن له ساق

الصلاة فی ما یستر ظهر القدم

و نسب الی المشهور انّه لا تجوز الصلاة فی ما یستر ظهر القدم اذا لم یکن له ساق کالشمشک و عن المصنف ره فی المنتهی، و المحقق و الشهید الثانیین و غیرهم من اکابر الاصحاب: القول بالکراهة، و عن البحار: انه الاشهر.

و استدل للمنع: بفعل النبی صلّی اللّه علیه و آله و عمل الصحابة و التابعین، فانهم لم یصلوا فی هذا النوع، و بما عن علی بن حمزة و غیره، روی ان الصلاة محظورة فی النعل السندی و الشمشک «۱». و بخبر سیف بن عمیرة: لا یصلی علی جنازة بحذاء، فان صلاة الجنازة اوسع من غیرها «۲».

و فی الجمیع نظر: اذ عدم فعل النبی و الصحابة لو سلّم فلعله لعدم تعارفه عندهم، مضافاً الی انه لا دلیل علی عدم جواز الصلاة فیما لم یصل النبی فیه.

و النبوی: صلوا کما رأیتمونی اصلی. لا یشمل ما لم یحرز کون ترکه له انما کان لأجل کون دخیلًا فی الصلاة.

و المرسلة: مضافاً الی ضعف سندها، یحتمل ان یکون المنع فیها لخصوصیة فیما ذکر فی موردها: و هی عدم التمکن من وضع الابهامین علی الارض او غیره.

و خبر سیف: مضافاً الی ضعف سنده، لم یعمل به فی مورده، فلا وجه للتعدی عنه، مع ان الحذاء علی ما عن مجمع البحرین هو النعل الذی دلت علی جواز الصلاة فیه نصوص مستفیضة.

بل یظهر من بعضها استحباب الصلاة فیه: کصحیح معاویة قال رایت أبا عبد

---

(۱) الوسائل باب ۳۸ من ابواب لباس المصلی حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۲۶ من ابواب صلاة الجنازة من کتاب الطهارة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۱۷

و یکره فی الثیاب السود- الا العمامة و الخف،

اللّه (علیه السلام) یصلی فی نعلیه غیر مرة و لم اره ینزعها قط «۱».

و صحیح عبد الرحمن عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): اذا صلیت فصل فی نعلیک اذا کانت طاهرة فان ذلک من السنة «۲». و نحوهما غیرهما.

فتحصل: انه لا دلیل علی المنع، و مقتضی الاصل هو الجواز، و یؤیده التوقیع المروی عن الاحتجاج: ان محمد بن عبد اللّه کتب الیه (علیه السلام) یسأله هل یجوز للرجل ان یصلی و فی رجلیه بطیط لا یغطی الکعبین ام لا یجوز؟ فکتب (علیه السلام) فی الجواب جائز «۳».

و البطیط علی ما فسر: رأس الخف بال ساق.

و بما ذکرناه ظهر انه لا دلیل علی الکراهة ایضاً کما لا یخفی.

ما یکره من اللباس

و یکره الصلاة فی الثیاب السود الا العمامة و الخف و الکساء و منه العباء کما هو المشهور، و عن غیر واحد دعوی الاجماع علیه.

و تشهد به مرسلة الکلینی (ره) روی: لا تصل فی ثوب اسود، فاما الکساء أو الخف أو العمامة فلا باس «۴».

و مفهوم التعلیل الوارد فی القلنسوة فیما رواه فی الکافی عن محسن عن من ذکره عن الصادق (علیه السلام) قال: قلت له: اصلی فی القلنسوة السوداء؟ فقال (علیه

---

(۱) الوسائل باب ۳۷ من ابواب لباس المصلی حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۳۷ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۳۸ من ابواب لباس المصلی حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۲۰ من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۱۸

و ان یأتزر فوق القمیص و ان یستصحب الحدید ظاهراً.

السلام) لا تصل فیها فانها لباس اهل النار «۱». اذ الثیاب السود من لباس اهل النار کما تشهد به جملة من النصوص.

و کذا یکره ان یأتزر فوق القمیص کما عن المشهور لموثق ابی بصیر المروی عن الکافی عن الصادق (علیه السلام): لا ینبغی ان تتوشح بازار فوق القمیص و انت تصلی، و لا تتزر بازار فوق القمیص اذا انت صلیت فانه من زی الجاهلیة «۲». و ظاهره و ان کان المنع، الا انه یحمل علی الکراهة جمعا بینه و بین ما دل علی الجواز، کصحیح ابن بزیع قلت للرضا (علیه السلام): اشد الازار و المندیل فوق قمیصی فی الصلاة؟ قال: لا بأس به «۳».

و کذا یکره ان یستصحب الحدید ظاهرا کما عن المشهور، و عن ظاهر الکلینی و الصدوق و الشیخ فی النهایة و ابن البراج: المنع.

و تشهد به جملة من النصوص: کخبر «۴» موسی بن اکیل النمیری عن الصادق (علیه السلام) فی الحدید: انه حلیة اهل النار، قال: و

جعل الحدید فی الدنیا زینة الجن و الشیاطین فیرحم علی الرجل المسلم ان یلبسه فی الصلاة- الی ان قال- لا بأس بالسکین و المنطقة للمسافر فی وقت ضرورة، و کذلک المفتاح اذا خاف الضیعة و النسیان، و لا بأس بالسیف و کل آلة السلاح فی الحرب، و فی غیر ذلک لا یجوز الصلاة فی شیء من الحدید لانه نجس ممسوخ. و قریب منه غیره.

و لکن لا بد من حمل هذه النصوص علی الکراهة لاجل ما دل علی الجواز کصحیح ابن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): و ان کان معه سیف و لیس معه

---

(۱) الوسائل باب ۲۰ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۴ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۴ من ابواب لباس المصلی حدیث ۵.

(۴) الوسائل باب ۳۲ من ابواب لباس المصلی حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۱۹

و اللثام

ثوب فلیتقلد السیف و یصلی قائماً «۱».

و خبر وهب عن جعفر عن ابیه: ان علیاً (علیه السلام) قال: السیف بمنزلة الرداء تصلی فیه ما لم تر فیه دما «۲».

و مکاتبة الحمیری الی صاحب الزمان و فیها و سأله عن الرجل یصلی و فی کمه او سراویله سکین او مفتاح حدید هل یجوز ذلک؟ فکتب فی الجواب: جائز «۳» و نحوها غیرها.

و دعوی: ان الجمع بین الطائفتین یقتضی حمل نصوص المنع علی الحدید البارز، و نصوص الجواز علی غیره کما یشهد به مرسل الکلینی- ره-: روی اذا کان المفتاح فی غلاف فلا باس. و ما عن التهذیب: قد قدمنا روایة عمار: ان الحدید اذا کان فی غلاف فلا باس، مندفعة بانه لا یمکن حمل اخبار الجواز کخبر وهب علی ما اذا کان الحدید مستورا، اذ تغمید السیف لا یوجب ستر ما علی الغمد و علی قائمة السیف من الحدید، هذا مضافاً الی اباء اخبار المنع عن هذا الحمل، اذ الغالب فی السکین و المفتاح و نحوهما کونها مستورة، و لا أقل من کون الستر سهلا و علیه، فلو کان الستر موجبا لرفع المنع لم یکن وجه لقصر الجواز فی خبر موسی علی وقت الضرورة.

و کذا یکره للرجل اللثام و هو یصلی کما هو المشهور، و عن الخلاف: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد به: صحیح ابن مسلم: قلت لابی جعفر (علیه السلام): ا یصلی الرجل و هو متلثم؟ فقال: اما علی الارض فلا، و اما علی الدابة فلا باس. «۴»

---

(۱) الوسائل باب ۵۳ من ابواب لباس المصلی حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۵۷ من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۳۲ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱۱.

(۴) الوسائل باب ۳۵ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۲۰

و القباء المشدود فی غیر الحرب و اشتمال الصماء، و یشترط فی الثوب الطهارة الا ما عفی عنه مما تقدم و الملک أو حکمه

و ظاهره و ان کان المنع، الا انه یحمل علی الکراهة لموثق سماعة: سالت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل یصلی و یقرأ القرآن و هو متلثم؟ فقال: لا بأس «۱». و نحوه غیره.

و نسب الی المشهور: القول بکراهة الصلاة فی القباء المشدود فی غیر الحرب و لم نجد له مستندا، قال المصنف ره فی التذکرة: قال الشیخ: ذکره علی بن الحسین بن بابویه و سمعناه من الشیوخ مذاکرة و لم اجد به خبراً مسنداً و کذا یکره اشتمال الصماء فی الصلاة بلا خلاف ظاهر، بل عن غیر واحد دعوی الاجماع علیه.

و استدل له بصحیح زرارة عن الامام الباقر ایاک و التحاف الصماء، قلت: و ما التحاف الصماء؟ قال: ان تدخل الثوب من تحت جناحک فتجعله علی منکب واحد «۲». و نحوه مرفوع قاسم بن سلام «۳» و لکن غایة ما یدلان علیه کراهة الصماء فی نفسه لا کراهته فی الصلاة.

و یشترط فی الثوب ای مطلق ما یصلی فیه لا- خصوص الساتر الطهارة الا- ما عفی عنه مما تقدم فی کتاب الطهارة، و قد تقدم فیه تفصیل ذلک.

و یشترط فی الساتر الملک أو حکمه و هو الإذن فی التصرف فیه و لو فی خصوص الصلاة ممن بیده ذلک، و هو تارة یکون بعوض کالاجارة، و اخری یکون بالاباحة صریحة او بالفحوی او بشاهد الحال، و الوجه فی اعتبار هذا القید ما ذکرناه من فساد الصلاة فی الساتر المغصوب و منه تظهر المسامحة فی التعبیر عن اعتبار هذا

(۱) الوسائل باب ۳۵ من ابواب لباس المصلی حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۵ من ابواب لباس المصلی حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۲۱

و عورة الرجل قبله و دبره

القید باشتراط الملک او حکمه، اذ مقتضی الدلیل مانعیة وقوع الصلاة فی الساتر المغصوب لا شرطیة وقوعها فی غیره.

تحدید العورة

. ثمّ انه بعد ما عرفت من وجوب ستر العورة فی الصلاة یقع الکلام فی بیان حدها، فاقول: الاقوی تبعا لأکابر المحققین من الفقهاء: ان (عورة الرجل قبله و دبره).

و یشهد به مرسل الواسطی عن ابی الحسن (علیه السلام): العورة عورتان القبل و الدبر، و الدبر مستور بالالیتین، فاذا سترت القضیب و البیضتین فقد سترت العورة «۱».

و مرسلة الکافی: فاما الدبر فقد ستره الالیتان، و اما القبل فاستره بیدک «۲».

و خبر المیثمی عن محمد بن حکیم قال: لا أعلمه الا قال: رایت ابا عبد اللّه (علیه السلام)- او من رءاه متجردا و علی عورته ثوب، و قال: ان الفخذ لیست من العورة «۳».

و مرسل الفقیه: انه (علیه السلام) کان یطلی عانته و ما یلیها ثمّ یلف ازاره علی طرف احلیله و یدعو قیم الحمام فیطلی سائر جسده «۴». و قریب منها غیرها.

و عن المحقق الکرکی: الحاق العجان بهما، و لکن لا دلیل له.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب آداب الحمام من کتاب الطهارة.

(۲) الوسائل باب ۴ من ابواب آداب الحمام من کتاب الطهارة.

(۳) الوسائل باب ۴ من ابواب آداب الحمام من کتاب الطهارة.

(۴) الوسائل باب ۳۱ من ابواب آداب الحمام.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۲۲

]...[

و عن القاضی: ان العورة من السرّة الی الرکبة، و استدل له بخبر بشیر النبال قال: سالت ابا جعفر (علیه السلام) عن الحمام؟ قال: ترید الحمام؟ قلت: نعم، فامر باسخان الماء ثمّ دخل فاتزر بازار و غطی رکبتیه و سرته ثمّ امر صاحب الحمام فطلی ما کان خارجه من الازار، ثمّ قال: اخرج عنی، ثمّ طلی هو ما تحته بیده ثمّ قال: هکذا فافعل «۱».

و خبر الحسین بن علوان عن جعفر عن ابیه (علیه السلام): اذا زوج الرجل امته فلا ینظرن الی عورتها، و العورة ما بین السرة و الرکبة «۲» و خبر الخصال عن امیر المؤمنین (علیه السلام): لیس للرجل ان یکشف ثیابه عن فخذه و یجلس بین قوم «۳».

و لکن خبر بشیر لعدم دلالته علی تحدید العورة لا ینافی النصوص المتقدمة، و علیه فالامر فیه یحمل علی الاستحباب للاجماع علی عدم وجوب ستر شیء زائدا علی العورة، و بذلک یظهر ما فی خبر الخصال، مضافا الی اشعاره بنفسه بارادة الکراهة.

و خبر الحسین و ان کان ظاهرا فیما ادعاه القاضی الا انه لاعراض المشهور عنه- مضافا الی ضعف سنده لکون ابن علوان علی ما قیل عامیا- لا یعتمد علیه و لو سلم حجیته فی نفسه لا بد من طرحه لمعارضته بما هو اقوی منه سندا.

و عن ابی الصلاح: انها من السرة الی نصف الساق، و لا دلیل له ظاهر و الاستدلال له بالنصوص الدالة علی ان الرجل یصلی فی سراویل واحدة کصحیح

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من ابواب آداب الحمام.

(۲) الوسائل باب ۴۴ من ابواب نکاح العبید و الاماء من کتاب النکاح.

(۳) الوسائل باب ۱۰ من ابواب احکام الملابس حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۲۳

و جسد المرأة عورة، و سوغ لها کشف الوجه و الیدین و القدمین

محمد بن مسلم عن احدهما (علیه السلام) قال: سألته عن الرجل یصلی فی قمیص واحدا و فی قباء طاق او قباء محشو و لیس علیه ازار، فقال: اذا کان علیه قمیص صفیق او قباء لیس بطویل الفرج فلا باس، و الثوب الواحد یتوشح به، و السراویل کل ذلک لا بأس به «۱». و نحوه غیره.

اذ المتبادر منها لبسها علی حسب ما هو المتعارف فیه و هو من السرة الی نصف الساق او ما دونه فی غیر محله لانها لیست مسوقة لبیان هذا الحکم و لا تدل علی وجوب ستر ما یستره السراویل.

فتحصل: أن العورة هی القبل و الدبر، و احتمال الالتزام بوجوب الستر من السرة الی الرکبة او الی نصف الساق فی باب الصلاة من

باب التعبد لا لأجل ان المجموع عورة یدفع بالاصل، فیجوز للرجل ان یصلی عریانا اذا ستر قبله و دبره، ثمّ ان المراد بالقبل کما صرح به غیر واحد: الذکر و البیضتان، و بالدبر حلقته التی هی نفس المخرج، و یشهد به مضافا الی انها المتبادر منهما بعض نصوص الباب. هذا فی الرجل و اما المرأة: المشهور بین الاصحاب ان جسد المرأة عورة فیجب علیها ستر جمیع بدنها فی الصلاة، و سوغ لها کشف الوجه و الیدین و القدمین فهاهنا امران: احدهما: وجوب ستر المرأة بدنها و رأسها حتی الشعر فی الصلاة، ثانیهما: عدم وجوب ستر المستثنیات.

أما الأول: فاستدل له الشیخ بما دل علی ان بدن المرأة کله عورة، «۲» و قد شید بعض هذا الوجه بصحة اطلاق العورة علیها حقیقة لغة و عرفا، و قد ثبت بالنص و الاجماع وجوب ستر العورة فی الصلاة.

و اورد علیه بعض المحققین: بان ما دل علی وجوب ستر العورة فی الصلاة

---

(۱) الوسائل باب ۲۲ من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۳۰ من ابواب مقدمات النکاح حدیث ۱.

]...[

منصرف الی العورة بالمعنی الاخص.

اقول: ان کانت العورة اسما للسوءة خاصة کما هی المتبادرة منها عند العرف فحینئذٍ یکون ما دل علی ان بدن المرأة عورة فی مقام تنزیل بدنها منزلة العورة، و حیث ان التنزیل لا- بد و ان یکون بلحاظ الآثار، و اثر العورة امران: لزوم حفظها عن الناظر المحترم، و وجوب سترها فی الصلاة، فمقتضی الاطلاق ثبوت کلیهما لبدنها.

و أما ان کانت العورة اسما لما یستحیی منه اذا ظهر، و کل مکمن للستر، و کل شیء یستره الانسان من اعضائه حیاءً کما ذکره اللغویون، فالدلیل المزبور ظاهر فی وجوب الستر عن الناظر المحترم، و اما لزوم الستر فی الصلاة فهو ساکت عنه، و ما دل علی وجوب ستر العورة فی الصلاة قد عرفت انصرافه الی العورة بالمعنی الاخص.

و کیف کان: فلا- اشکال و لا- خلاف فی وجوب ستر بدن المرأة فی الجملة، و عدم کونها کالرجل فی الاکتفاء بستر ما هو عورة عرفیة، و تدل علیه مضافاً الی الاجماع جملة من النصوص- منها: ما تضمن الامر بلبس ثوبین و ما زاد: کصحیح زرارة قال: سألت ابا جعفر (علیه السلام) عن ادنی ما تصلی فیه المرأة، قال (علیه السلام): درع و ملحفة فتنشرها علی رأسها و تجلل بها «۱». و نحوه غیره، فان الدرع هو ما تلبسه النساء و یستر جمیع جسدها.

و منها صحیح علی بن جعفر: انه سأل اخاه موسی (علیه السلام) عن المرأة لیس لها إلّا ملحفة واحدة کیف تصلی؟ قال (علیه السلام): تلتف فیها و تغطی رأسها و تصلی، فان خرجت رجلها و لیس تقدر علی غیر ذلک فلا بأس «۲» فانه یدل علی عدم جواز خروج رجلها ایضاً علی تقدیر القدرة و قریب منه غیره.

و انما الخلاف فی مواضع: منها: (الرأس) فعن ابن الجنید: عدم وجوب ستره،

---

(۱) الوسائل باب ۲۸ من ابواب لباس المصلی حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۲۸ من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

]...[

و المختار وجوبه، و تدل علیه: جملة من النصوص: منها صحیح علی بن جعفر المتقدم، و منها ما تضمن الامر بلبس الملحفة فی الصلاة کصحیح زرارة المتقدم، و منها ما دل علی لزوم الاختمار کخبر ابی البختری عن جعفر بن محمد عن ابیه عن علی (علیه السلام): اذا حاضت الجاریة فلا تصلی إلّا بخمار «۱».

و استدل لما اختاره ابن الجنید بخبر ابن بکیر عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): لا بأس بالمرأة المسلمة الحرة ان تصلی و هی مکشوفة الراس «۲».

و فیه: ان اعراض الأصحاب عنه یمنع عن العمل به، مضافاً إلی أنّه لو ثبتت حجیته یکون معارضاً مع النصوص المتقدمة لعدم امکان الجمع بحمل تلک علی الاستحباب کما لا یخفی، و لا ریب فی أن الترجیح مع الأخبار المتقدمة.

و منها: الشعر فقد نسب الی ظاهر عبارات اکثر الاصحاب: انه لا یجب ستره، و عن جماعة من الاکابر: التوقف فیه.

و یدل علی وجوب ستره خبر الفضیل عن ابی جعفر (علیه السلام) قال: صلت فاطمة فی درع و خمارها علی رأسها لیس علیها اکثر ممّا وارت به شعرها و اذنیها «۳». فإنه ظاهر فی ان هذا هو الواجب.

و منها: العنق و یدل علی لزوم ستره ما دل علی لزوم الاختمار، فان الظاهر من الخمار ما یستر الرأس و الشعر و العنق.

---

(۱) الوسائل باب ۲۸ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱۳.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من ابواب لباس المصلی حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۲۸ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

]...[

المستثنیات [من وجوب الستر]

و أما عدم وجوب ستر ما ذکرناه من الامور، فالوجه منها لا شبهة فیه، و عن غیر واحد دعوی الاجماع علیه.

و تشهد به النصوص الدالة علی الاکتفاء بالدرع و المقنعة، فان الوجه خارج عادة عما یستر بالمقنعة، و مضمر سماعة قال: سألته عن المرأة تصلی متنقبة؟ قال: اذا کشفت عن موضع السجود فلا بأس، و ان اسفرت فهو افضل «۱».

و هل المدار فی معرفة حدود الوجه علی ما دارت علیه الابهام و الوسطی فلا یعم الصدغین، او اعم من ذلک فیشملهما؟ قولان: استدل بعض المحققین للاول: بان الاحکام الشرعیة الثابتة للوجه تنزل علی ارادة الوجه المحدود شرعاً و هو ما حدد فی باب الوضوء، مضافاً الی ان الخبر الوارد فی تحدیده المنساق منه کونه کاشفاً عن معناه العرفی و مبینا لما فی حدوده من الاجمال لدی العرف.

و فیه: انه لم یذکر عنوان الوجه فی النصوص کی یتم ما ذکر و دعوی کونه معقد الإجماع مندفعة بان الدلیل فی الباب لیس هو الاجماع، لان مدرک المجمعین معلوم.

و الاقوی هو الثانی، و تدل علیه: النصوص الدالة علی الاکتفاء بدرع و مقنعة او خمار، حیث انهما لا یستران الصدغین بحسب المتعارف، و مصحح الفضیل «۲» المتقدم المتضمن لحکایة صلاة فاطمة (علیها السلام)، فانه ظاهر فی عدم وجوب ستر غیر الشعر و الاذن، هذا مضافاً الی انه یکفی فی الحکم بعدم وجوب ستر الصدغین و نحوهما

(۱) الوسائل باب ۳۳ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۸ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۲۷

]...[

للمرأة الاصل بعد عدم الدلیل علی اللزوم.

و أما الیدان الی الزندین، و القدمان الی الساقین، فالمشهور: عدم وجوب سترها، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، و عن بعض: القول بالوجوب.

و یدل علی المختار: ما دل علی الاکتفاء بدرع و ملحفة، اذ الدرع لا یستر الیدین و القدمین بحسب المتعارف.

و ما فی الحدائق: ان من الجائز کون دروعهن فی تلک الازمنة واسعة الاکمام طویلة الذیل، و فی مثلها یحصل ستر الکفین و القدمین، ضعیف، اذ الظاهر کون دروعهن فی تلک الازمنة التی تلبس فی البیت- خصوصاً غیر المجللات منهن- کانت غیر ساترة للکفین و القدمین کما یشهد له تفسیر ابن عباس الآیة الشریفة وَ لٰا یُبْدِینَ زِینَتَهُنَّ إِلّٰا مٰا ظَهَرَ مِنْهٰا «۱» بالوجه و الکفین، فان تفسیره شهادة بان الدروع فی تلک الازمنة لم تکن ساترة للکفین، هذا کله مضافاً الی الاصل بعد عدم الدلیل علی لزوم الستر.

و صحیح ابن جعفر المتقدم لا یدل علی لزوم ستر القدمین، اذ مفهومه و ان کان وجوب ستر الرجل عند القدرة، إلّا انه لعدم کونه فی مقام البیان من هذه الجهة، یؤخذ بالمتیقن منه و هو غیر القدمین.

ثمّ انه ربما یظهر من بعضهم لزوم ستر باطن القدمین و الذی یمکن ان یکون مستنده ان باطنهما فی حال القیام و الرکوع مستور بالارض، و فی حال السجود یستر بالدرع، فما دل علی الاکتفاء بالدرع و الخمار لا یدل علی عدم لزوم ستره، فیرجع الی ما دل علی ان بدن المرأة عورة یجب ستره فی الصلاة.

و فیه: ما عرفت من الخدشة فی دلالة ما دل علی ان بدن المرأة عورة علی وجوب

(۱) سورة النور الآیة ۳۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۲۸

و للامة و الصبیة کشف الرأس

ستره فی الصلاة، و علیه فبما انه فی حال السجود تارة یکون باطن القدمین مستورا بالدرع، و اخری لا یکون کذلک، فما دل علی الاکتفاء بالدرع لا یدل علی لزوم ستره، و حیث لا دلیل غیره علیه فیرجع الی ما یقتضیه الاصل و هو العدم.

و للامة و الصبیة کشف الرأس و الصلاة بلا خمار بلا خلاف فیهما ظاهر، و فی الجواهر: اجماعاً محصلًا و منقولًا عنا و عن غیرنا من علماء الاسلام عدا الحسن البصری.

و یدل علیه فی الامة: صحیح محمد بن مسلم. قال سمعت ابا جعفر (علیه السلام) یقول: لیس علی الامة قناع فی الصلاة، و لا علی المدبرة قناع فی الصلاة، و لا علی المکاتبة اذا شرط علیها مولاها قناع فی الصلاة، و هی مملوکة حتی تؤدی جمیع مکاتبتها «۱» و نحوه غیره.

و فی الصبیة: صحیح یونس به یعقوب: انه سأل ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل یصلی فی ثوب واحد؟ قال: نعم، قلت: فالمرأة قال

(علیه السلام): لا، و لا یصلح للحرة اذا حاضت إلّا الخمار و خبر أبی البختری المتقدم: اذا حاضت المرأة فلا تصلی إلّا بخمار «۲». و نحوهما غیرهما، بناءً علی ارادة البلوغ من الحیض کما هو الظاهر منه.

ثمّ انه بما ان ستر الرقبة بحسب المتعارف یکون بالخمار لا بالدرع، فهذه النصوص تدل علی عدم وجوب سترها، و اما فی ما عدا الرأس و الرقبة فالامة و الصبیة، کالحرة البالغة فی جمیع ما ذکر من المستثنی و المستثنی منه لإطلاق الادلة.

و دعوی عدم شمولها للصبیة لان موضوعها المرأة و هی لا تصدق علیها،

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب لباس المصلی حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۲۸ من أبواب لباس المصلی حدیث ۴.

و یستحب للرجل ستر جمیع جسده و الرداء أفضل

مندفعة بانه یکفی فی ثبوت الحکم للصبیة قاعدة الالحاق.

و لو اعتقت الامة فی اثناء الصلاة، فان لم یتخلل زمان بین عتقها و ستر رأسها بان سترت ثمّ اعتقت، فصحة صلاتها تبتنی علی شمول ما دل علی صحة صلاة الامة مکشوفة الرأس لبعض الصلاة، و هو محل تأمل، و ان تخلل زمان إلّا أنها بادرت الی الستر فی الباقی من صلاتها، فالکلام فیه هو الکلام فیمن صلی و عورته مکشوفة ناسیا و التفت فی الاثناء و قد عرفت ان مقتضی القاعدة هو بطلان الصلاة، فراجع ما ذکرناه، و منه یظهر حکم ما لو بلغت الصبیة فی اثناء الصلاة بما لا یبطلها.

و یستحب للرجل ستر جمیع جسده للنبوی: اذا صلی احدکم فلیلبس ثوبیه، فان اللّه تعالی احق ان یُزَین له «۱». و خبر علی بن جعفر عن اخیه موسی (علیه السلام) فی حدیث قال سألته عن الرجل هل یصلح له ان یصلی فی سروال واحد و هو یصیب ثوبا؟ قال: لا یصلح «۲» و لو صلی فی ثوب واحد فالافضل ان یعقده علی عنقه.

و الرداء افضل للامام و غیره، اما کونه افضل للامام فتدل علیه نصوص: کصحیح سلیمان بن خالد قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن رجل ام قوما فی قمیص واحد لیس علیه رداء، قال: لا ینبغی إلّا أن یکون علیه رداء أو عمامة یرتدی به «۳». و نحوه غیره.

و أما لغیره: فیشهد به ما دل علی ان من صلی فی سراویل أو فی ازار مؤتزرا به یجعل علی رقبته ما یتردی به، کمرفوع علی بن محمد عن الامام الصادق (علیه السلام): فی رجل صلی فی سراویل لیس معه غیره، قال: یجعل التکة علی عاتقه «۴».

---

(۱) کنز العمال ج ۴- ص ۷۲.

(۲) الوسائل باب ۵۳ من ابواب لباس المصلی حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۵۳ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۵۳ من ابواب لباس المصلی حدیث ۵.

و للمرأة ثلاثة أثواب قمیص و درع و خمار و لو لم یجد ساترا صلی قائماً بالایماء ان امن من اطلاع غیره علیه و الا قاعداً مومیاً

و خبر جمیل عنه (علیه السلام): فی رجل صلی فی ازار: یجعل علی رقبته منديلا أو عمامة یتردی به «۱».

و یستحب للمرأة ثلاثة اثواب: قمیص و درع و خمار لموثق ابن أبی یعفور قال أبو عبد اللّه (علیه السلام): تصلی المرأة فی ثلاثة

اثواب: ازار و درع و خمار، و لا یضرها ان تقنع بالخمار، فان لم یجد فثوبین تتزر باحدهما و تقنع بالآخر «۲» و الأمر فیه یحمل علی الاستحباب لما دل علی الاکتفاء بالدرع و الخمار.

فی صلاة العاری

اشارة

و لو لم یجد ساترا صلی عریانا قولا واحدا، و اما کیفیة صلاته ففیها خلاف، و المشهور بین الاصحاب: انه یصلی (قائماً بالایماء ان امن من اطلاع غیره علیه و الا قاعداً مومیاً)، و عن السید المرتضی ره: انه یصلی جالسا مومیا و ان امن من المطلع، و عن ابن ادریس: انه یصلی قائما مومیا فی الحالین، و ذهب المحققان الی التفصیل بین الماموم و غیره، و اختارا مسلک المشهور فی غیر المأموم، و اختارا فیه انه ان امن من اطلاع غیره علیه یصلی مع الرکوع و السجود، و اختار صاحب الجواهر ره: أنّه ان امن من المطلع فی جمیع حالات الصلاة یصلی قائماً بالرکوع و السجود، و ان لم یؤمن صلی جالساً مومیاً، و ان امن فی الرکوع و السجود دون القیام صلی جالسا بالرکوع و السجود، و ان عکس صلی قائماً مومیا، من غیر فرق فی جمیع ذلک بین المأموم و غیره و لعل هذا هو الاقوی علی ما سیظهر لک ان شاء اللّه.

---

(۱) الوسائل باب ۵۳ من ابواب لباس المصلی حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۲۸ من ابواب لباس المصلی حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۳۱

]...[

و الاصل فی الخلاف إختلاف الاخبار و هی علی طوائف:.

(۱) ما یدل علی انه یصلی قائماً مطلقاً: کصحیحة علی بن جعفر عن اخیه موسی (علیه السلام): و ان لم یصب شیئاً یستر به عورته اومأ و هو قائم «۱».

(۲) ما یدل علی أنّه یصلی جالساً علی الاطلاق: کخبر محمد بن علی الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی رجل اصابته جنابة و هو بالفلاة و لیس علیه الا ثوب واحد و اصاب ثوبه منی، قال: یتیمم و یطرح ثوبه فیجلس مجتمعاً فیصلی فیومی ایماء «۲».

(۳) ما یدل علی التفصیل بین الامن من المطلع فیصلی قائماً و عدمه فیصلی جالسا: کخبر ابن مسکان عن بعض أصحابه عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) فی الرجل یخرج عریاناً فتدرکه الصلاة، قال: یصلی عریانا قائما ان لم یره احد، فان رآه احد صلی جالسا «۳». و صحیحة عبد اللّه ابن مسکان عن ابی جعفر (علیه السلام) فی رجل عریان لیس معه ثوب قال: اذا کان حیث لا یراه احد فلیصل قائماً «۴».

(۴) ما ورد فی جماعة العراة: و هی موثقة اسحاق بن عمار قال: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): قوم قطع علیهم الطریق و اخذت ثیابهم فبقوا عراة و حضرت الصلاة کیف یصنعون؟ قال: یتقدمهم امامهم فیجلس و یجلسون خلفه فیومئ ایماء بالرکوع و السجود و هم یرکعون، و یسجدون خلفه علی وجوههم «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۵۰ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵۰ من ابواب لباس المصلی حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۴۶ من ابواب النجاسات حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۵۰ من ابواب لباس المصلی حدیث ۷.

(۵) الوسائل باب ۵۱ من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۳۲

]...[

کیفیة صلاة العاری

و الکلام یقع فی مقامین: الأول: فی القیام، الثانی: فی الرکوع و السجود.

اما الأول: فمقتضی الجمع بین الروایات تقیید الطائفتین الأولیین بالثالثة الدالة علی التفصیل بین وجود الناظر المحترم، فیصلی قائما و عدمه فیصلی جالساً.

و الاشکال فیها: بان غیر خبر مسکان ظاهر الضعف، و اما هو فمرسل لا یعتمد علیه اذ هو من اصحاب الکاظم (علیه السلام) و قلیل الروایة عن الصادق (علیه السلام) فکیف یمکن روایته عن ابی جعفر (علیه السلام)، ضعیف لکونه من اجل الثقات، فهو لا یروی عن المجاهیل، مضافاً الی کونه من اصحاب الاجماع، مع ان الاصحاب عملوا بخبره.

و لا تنافیها الطائفة الرابعة، فان الامر بجلوس المامومین فی الفرض انما یکون لعدم أمن کل واحد منهم عن اطلاع صاحبه.

و بما ذکرناه ظهر ضعف القول بتعین القیام مطلقاً ترجیحا لنصوصه کما عن السرائر، کما انقدح ضعف القول بتعین الجلوس لما ذکر کما عن السید و الشیخین.

ثمّ ان الظاهر من النصوص: ان سقوط وجوب القیام فی الصلاة انما یکون لاجل ملاحظة الواجب الآخر الذی هو أهمّ من ذلک و هو حفظ الفرج عن الناظر و علیه فالتفصیل بین الامن من المطلع و عدمه کما هو المشهور هو الصحیح، و ان کان ظاهر خبر ابن مسکان التفصیل بین وجود الرائی و عدمه، فلو لم یوجد الناظر فعلا و لکن لم یؤمن من حضوره یتعین الجلوس.

و أما المقام الثانی و هو بیان کیفیة الرکوع و السجود، فمع قطع النظر عن موثقة اسحاق الواردة فی صلاة جماعة العراة، مقتضی الروایات وجوب الایماء فی الحالین، ای مع الامن من المطلع و عدمه، و حال القیام و الجلوس، کما یظهر لمن لاحظ الروایات

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۳۳

]...[

المتقدمة.

و أما موثقة اسحاق: فهی تدل علی ان المامومین بما أنّهم فی حال الرکوع و السجود مامونون من المطلع لالتصاق بعضهم ببعض و اعتدال صفهم و مقارنتهم فی الافعال، فیجب علیهم الرکوع و السجود بخلاف الامام، لانه بواسطة تقدمه فی المکان و الافعال لا یأمن من اطلاع المأمومین علی عورته، فیجب علیه الایماء.

لا یقال: ان المأمومین ان امنوا من المطلع وجب علیهم القیام، و إلّا لم یجز لهم الرکوع و السجود.

فانه یقال: انهم فی حال القیام کل واحد منهم غیر مأمون من اطلاع صاحبه بخلاف حال الرکوع و السجود کما لا یخفی، فیجب علیهم الرکوع و السجود دون القیام.

فان قلت: الاخبار الدالة علی وجوب القیام مع الایماء فی صورة الأمن من المطلع تعارضها و تقدم علیها لوجوه غیر خفیة.

قلت: اوّلًا: ان الموثقة مختصة بالمأموم، فتکون اخص منها، و ثانیاً: ان تلک الروایات و ان کانت مختصة بحال الامن من المطلع فی حال القیام، إلّا انّها اعم منها بالنسبة الی حال الرکوع و السجود، و قابلة للتقیید بما اذا لم یؤمن فی الرکوع و السجود من بدو ما خلفه للناظر، فعلی فرض عدم اختصاص الموثقة بالمأموم تکون ایضاً اخص منها فتقدم علیها.

فان قلت: ان الروایة ضعیفة السند لأن فی طریقها ابن جبلة الواقفی، و اسحاق بن عمار الفطحی، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علی خلافها.

قلت: ان ما حققناه فی محله إنّما هو حجیة خبر الثقة و لو لم یکن الراوی امامیا، و هذه الروایة موثقة، و قد وصفها المحقق ره: بانها حسنة و معمول بها عند جماعة، فلا یلتفت الی دعوی الاجماع علی خلافها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۳۴

]...[

فان قلت: ان المراد بقوله (و هم یرکعون و یسجدون خلفه علی وجوههم) الایماء بوجوههم.

قلت: إنّ هذا خلاف الظاهر لا یصار الیه خصوصاً مع التفصیل بین المأموم و الامام.

فان قلت: ان عموم التعلیل فی حسنة زرارة و هو قوله (علیه السلام) بعد الامر بالایماء و لا یسجدان و لا یرکعان فیبدو ما خلفهما یعارضها.

قلت: انها تقدم علیه لأخصیتها، و هو لا یکون علة عقلیة غیر قابلة للتخصیص، هذا مضافاً الی احتمال ان یکون المراد البدو للناظر فلا یشمل مورد الروایة.

فتحصل مما ذکرناه: ان شیئاً مما اورد علی الموثقة لیس بتام، فهی المعتمدة فی المقام و لا وجه لطرحها اصلًا، فعلی هذا ان احتملنا خصوصیة المأموم فی هذا الحکم فتختص الروایة به، و ان لم نحتمل ذلک کما هو الحق فتکون نتیجة ضمّ الروایات بعضها الی بعض سقوط شرطیة الستر للصلاة من حیث هو فی حق العاری، و انه لا یجب رعایته الا من جهة الحفظ عن النظر، و هو مخصوص بصورة عدم الامن، فیجب الجلوس و الایماء للرکوع و السجود فی حال عدم الأمن لذلک، فمع الامن فی حال الرکوع و السجود دون القیام یجلس و یرکع و یسجد و لا مقتضی لترک الرکوع و السجود.

هذا، و لکن مع ذلک بما ان حمل النصوص الدالة علی ان من لم یره احد یصلی قائماً مومئا علی مورد الأمن من المطلع فی حال القیام دون الرکوع و السجود لا یخلو عن بعد، و تخصیص الموثقة بالمأموم ابعد، فالأحوط تکرار الصلاة بان یصلی تارة مع الایماء، و اخری مع الرکوع و السجود.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۳۵

]...[

الجماعة للعراة

فروع: الأول: لا شبهة فی مشروعیة الجماعة للعراة لأدلة الجماعة، و للموثقة المتقدمة، و لصحیحة ابن سنان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال سألته عن قوم صلوا جماعة و هم عراة، قل یتقدمهم الامام برکبتیه و یصلی بهم جلوسا و هو جالس «۱».

فما فی خبر ابی البختری: فان کانوا جماعة تباعدوا فی المجالس ثمّ صلوا کذلک فرادی «۲» لا بد من حمله علی ما لا ینافی مشروعیة الجماعة لعدم عمل الاصحاب به، فلا یصلح لمعارضة ما تقدم.

[کیفیة الجماعة]

الثانی: ظاهر کثیر من الفتاوی: ان الواجب علی المأمومین وقوفهم فی صف واحد، و هو الأظهر، لانّهم لو وقفوا فی صف واحد أمنوا جمیعاً من المطلع فیجب علیهم الرکوع و السجود، و ان وقفوا فی صفین فمن فی الصف المتقدم بالنسبة الی المتأخر کالامام بالنسبة الیهم، فلا بد و أن ینتقلوا الی الایماء لعدم الامن من المطلع، و حیث ان الایماء بدل اضطراری لا ینتقل الیه مع امکان الرکوع و السجود، فلا یجوز الوقوف فی الصف المتقدم.

[عدم لزوم الجلوس للایماء للسجود]

الثالث: لا یجب علی من صلی قائماً ان یجلس للایماء للسجود کما عن السید عمید الدین، لانه ظاهر صحیحة علی بن جعفر المتقدمة ان لم یکن صریحها، و قد استدل للسید بانه اقرب الی هیئة السجود، و بقوله (علیه السلام): اذا امرتکم بشیء فاتوا منه ما استطعتم. و باستصحاب وجوب الجلوس للسجود.

و فیه: ان کل ذلک اجتهاد فی مقابل النص.

---

(۱) الوسائل باب ۵۱ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵۲ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

]...[

[عدم وجوب جعل ایماء السجود اخفض من ایماء الرکوع]

الرابع: مقتضی اطلاق الأخبار عدم وجوب جعل الایماء الی السجود اخفض منه الی الرکوع، الا ان ظاهر الخبر المروی عن قرب الاسناد وجوب ذلک، فالاحتیاط لا یترک، و لیکن الایماء براسه، فانه المتبادر من الامر به بدلا عن الرکوع و السجود، مضافاً الی انه المصرح به فی حسنة زرارة.

نعم مقتضی الاطلاقات الواردة فی مقام البیان عدم وجوب الانحناء فیهما بقدر الامکان مع عدم بدو العورة، فما عن الشهید فی الذکری من وجوب ذلک غیر تام، و قد استدل له: بقاعدة المیسور، و الاستصحاب.

و فیه: انه لا یرفع الید بواسطة هذه القواعد عن ما تقتضیه اطلاقات الادلة، مضافاً الی ان المعتبر فی الصلاة الهیئة المخصوصة، و قد

انتقل الفرض منها الى الايماء و الانحناء انما كان واجبا فى السابق مقدمة لها لا مستقلا، نعم لو كان الانحناء بنفسه واجبا و جزءاً للصلاة امكن التشبث لاثبات ما تيسر منه بقاعدة ما لا يدرك، فتأمل، لو لا ظهور الاخبار فى خلافه.

صلاة العارى فى سعة الوقت

الخامس: هل يجوز البدار الى فعل الصلاة عاريا فى سعة الوقت، ام لا يجوز، او يفصل بين العلم بتجدد القدرة قلا يجوز، و عدمه فيجوز، او يفصل بين العلم بعدم تجدد القدرة فيجوز، و عدمه فلا يجوز؟ وجوه و اقوال:.

و قد استدل بعض الاكابر على الأول بوجوه: (۱) التمسك باطلاق ادلة الصلاة و انها واجبة فعلا، فيلزم سقوط الستر و إلّا لزم التكليف بما لا يطاق.

(۲) التمسك باطلاق ادلة صلاة العارى بدعوى انها تدل على صحة الصلاة فى كل زمان حضرت الصلاة و لم يكن عنده ما يستر به عورته.

]...[

---

(۳) ان ادلة الستر لم يعلم منها شرطيته بالنسبة الى العاجز الفعلى، و ان كان قادراً بملاحظة مجموع الوقت.

و فى الجميع نظر: اما الأول: فلأن الصلاة بعد ما قيدت بالستر، فما امر به هو الصلاة متستّراً و لازم عدم التمكن منه فى جزء من الوقت عدم وجوبها فى ذلك الحين كسائر الشرائط و الاجزاء اذا لم يتمكن منها فى جزء من الوقت.

و أما الثانى فلأن النصوص الدالة على صحة الصلاة عاريا مع عدم التمكن من الستر لا يكون لها اطلاق يتمسك به لاثبات الصحة حتى فى حال عدم التمكن منه فى جزء من الوقت، لورودها فى مقام بيان حكم آخر كما لا يخفى.

و أما الثالث: فلأن المستفاد من ادلة اعتبار الستر اعتباره فى الطبيعى المامور به و هو الصلاة الواقعة فى الوقت المضروب لها، و ليس المامور به خصوص فرد منها حتى يقال بانه لم يعلم شرطية الستر بالنسبة الى العاجز الفعلى.

فالأقوى انه لا- تجوز الصلاة عاريا إلّا مع عدم التمكن من الستر فى مجموع الوقت، لانه تكليف عذرى يتوقف على استيعاب العذر للوقت كما هو الشأن فى جميع التكاليف العذرية التى لم يرد فيها نص خاص على كفاية الاضطرار حال الفعل فى مشروعيته، نعم هذا لا يوجب القول بعدم جواز البدار مطلقا بل يجوز مع العلم بعدم تجدد القدرة، و اما مع الشك فى تجددها، فمقتضى الاصل جوازه جوازاً ظاهريا كما حققناه فى المواقيت.

و حاصله جريان الاستصحاب فى الحالة المتيقنة الموجودة و هى عدم التمكن فتستصحب هذه الحالة الى آخر الوقت، لان الاستصحاب فى الامور الاستقبالية يجرى اذا كان لبقاء المستصحب فى المستقبل اثر فعلى، فيجرى استصحاب عدم التمكن الى آخر الوقت، فيحكم بجواز البدار فى صورة الشك ايضاً.

فتحصل مما ذكرناه: ان الاقوى هو القول الثالث.

]...[

لو وجد الساتر فی اثناء الصلاة

السادس: لو وجد الساتر فی اثناء العمل، فاما ان یکون ذلک فی سعة الوقت بحیث لو ترکها یدرک الصلاة کلها فی الوقت، و اما ان یکون فی ضیق الوقت بحیث لو ترک ما بیده من الصلاة المشتغل بها لم یدرک و لو رکعة، و اما ان یکون بحیث لو رفع الید عنها یدرک رکعة منها مع الستر فی الوقت.

اما القسم الأول: فمقتضی ما عرفت فی الفرع السابق بطلان ما بیده، و وجوب استئناف الصلاة مع الستر لما عرفت من ان جواز الصلاة عاریا یتوقف علی کونه غیر متمکن فی مجموع الوقت، فالتمکن فی الاثناء کاشف عن عدم صحة الصلاة التی اشتغل بها، و الاستصحاب انما اوجب جواز الدخول ظاهرا لا الأجزاء و لو مع انکشاف الخلاف.

فان قلت: انه بناءً علی ما هو الحق من شمول حدیث لا- تعاد لامثال المقام، و عدم اختصاصه بالناسی، فالاجزاء السابقة محکومة بالصحة بمقتضی حدیث (لا تعاد) «۱» فحینئذٍ ان توقف الستر علی فعل المنافی بطلت صلاته من ناحیة الاجزاء اللاحقة، لان اتیانها عاریا مع التمکن من الستر لا- دلیل علیه، بل ادلة اعتبار الستر مع التمکن تدل علی فسادها، و تحصیل الستر بفعل المنافی موجب للبطلان، و اما ان لم یتوقف الستر علی فعل المنافی فیاتی بالاجزاء اللاحقة مع الستر فتکون صحیحة.

قلت: ان واجد الستر فی الصلاة صلاته هذه مشتملة علی ثلاث قطعات: الأولی: الاجزاء الواقعة فی حال عدم وجدان الستر.

الثانیة: الاجزاء اللاحقة التی یأتی بها مع الستر.

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۳۹

]...[

الثالثة: زمان التشاغل بفعل الستر.

و الاولی وقعت صحیحة بمقتضی حدیث (لا تعاد) و الثانیة لواجدیة الشرط، و اما الثالثة فلا دلیل یدل علی صحتها و سقوط شرطیة الستر بالنسبة الیها.

و دعوی انه لو فرض شمول اطلاق حدیث (لا- تعاد) للاجزاء السابقة یلزم الحکم بالصحة و سقوط شرطیة الستر بالنسبة الی حال التشاغل بفعل الستر، و الا یلزم ان یکون الحکم بصحة الاجزاء السابقة لغوا، مندفعة، بان هذا یوجب عدم شمول الاطلاق لعدم ترتب الاثر علیه کما لا یخفی، فالاقوی فی هذا القسم بطلان الصلاة و لزوم الاستئناف سواء امکن الستر بغیر فعل المنافی او توقف علیه.

و أما القسم الثانی: فلا اشکال فی وجوب المضی و عدم جواز رفع الید عن الصلاة التی هو فیها کما لا یخفی، غایة الامر ان تمکن من الستر بادر الیه، و الا یتم عاریا.

و أما القسم الثالث: فالأظهر هو التخییر بین اتمام ما بیده، و بین ابطاله و الاستئناف، و ذلک لما ذکرناه مراراً من ان التنافی بین الاوامر الضمنیة انما یرجع الی باب التعارض، و عرفت ان مرکز التنافی انما هو اطلاق دلیل کل من المتنافیین، و عرفت ایضاً ان مقتضی القاعدة سقوط الاطلاقین.

ففی المقام یقع التعارض بین اطلاق دلیل اعتبار الستر، و بین اطلاق دلیل اعتبار ایقاع تمام الصلاة فی الوقت فیتساقطان «۱» و یرجع الی الاصل، و هو هاهنا التخییر لدوران الأمر بین التعیین و التخییر فتدبر.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۴، ص: ۲۳۹

هذا تمام الکلام فیما یتعلق بمهمات مباحث اللباس و الحمد للّه اولا و آخرا.

---

(۱) بل یرجع الی اخبار الترجیح و التخییر و حیث لا مرجح لشیء منهما یحکم بالتخییر منه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۴۰

الفصل الخامس فی المکان- کل مکان مملوک او ماذون فیه یجوز فیه الصلاة

الفصل الخامس: فی المکان

اشارة

و هو عرفا: محله الذی استقر علیه و ما شغله من الفضاء، و فی اصطلاح الفقهاء فسر بتفاسیر، و حیث ان هذا اللفظ لا یکون فی شیء من الادلة فلا حاجة الی تحقیق مفهومه، بل المهم تشخیص مصادیق ما علق علیه الاحکام اللاحقة له کالإباحة و الطهارة، و من جملة تلک الاحکام ما ذکره المصنف ره کل مکان مملوک أو ماذون فیه تجوز فیه الصلاة بلا خلاف فیه.

و تشهد به النصوص الدالة علی عموم مسجدیة الارض کخبر عبید بن زرارة قال: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السلام) یقول: الارض کلها مسجد، إلّا بئر غائط أو مقبرة او حمام «۱». و نحوه غیره.

ثمّ ان الوجه فی اعتبار کون المکان مملوکا او ماذونا فیه و لو فی خصوص الصلاة: بطلان الصلاة فی المکان المغصوب علی ما ستعرف، و علیه فاذا کان ملکاً للغیر فبما انه یخرج التصرف فیه عن کونه غصبا برضائه بالتصرف فیه، فالمعتبر هو الرضا لا الإذن، و ظاهر التوقیع المروی عن الاحتجاج و ان کان اعتبار الاذن فی التصرف الا انه لا بد من حمله علی الحکم الطریقی الظاهری جمعا بینه و بین موثق «۲» سماعة الدال علی اعتبار الرضا النفسی، بل الاظهر کفایة الرضا الشأنی اذا لم تقارنه کراهة فعلیة فی حلیة التصرف و عدم انطباق عنوان الغصب علیه لاستقرار سیرة العقلاء علی

---

(۱) الوسائل باب ۱ من ابواب مکان المصلی حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب مکان المصلی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۴۱

و تبطل فی المغصوب مع علم الغصب

الاکتفاء به، هذا کله مما لا کلام فیه.

الصلاة فی المکان المغصوب

و انما الکلام فی الصلاة فی المغصوب، و المشهور بین الاصحاب انه تبطل الصلاة فی المغصوب مع علم الغصب بل ادعی فی الجواهر: ان علیه الاجماع بقسمیه.

و استدل له: بالاجماع، و بان الغاصب مأمور برد المغصوب الی مالکه، و هو مضاد للصلاة لافتقاره الی فعل کثیر، و الأمر بالشیء یقتضی النهی عن ضده، و النهی یقتضی الفساد، و بالمرسل المروی عن غوالی اللئالی عن الصادق (علیه السلام): ما انصفناهم إن واخذناهم، و لا أحببناهم ان عاقبناهم، بل نبیح لهم المساکن لتصح عباداتهم.

و بما عن تحف العقول عن علی (علیه السلام): یا کمیل انظر فیما تصلی و علی ما تصلی ان لم یکن من وجهه و حله فلا قبول «۱».

و بخبر الصدوق عن الامام الصادق (علیه السلام): لو ان الناس اخذوا ما امرهم اللّه به فانفقوه فیما نهاهم عنه ما قبله منهم، و لو اخذوا ما نهاهم اللّه تعالی عنه فانفقوه فیما امرهم اللّه تعالی به ما قبله منهم «۲» و بامتناع اجتماع الأمر و النهی.

و فی الجمیع غیر الاخیر نظر: اذ الإجماع لیس بحجة مع کون مدرک المجمعین معلوماً، و الأمر بالشیء لا یقتضی النهی عن ضده کما حققناه فی محله.

و المرسل ضعیف السند لا یعتمد علیه، و موافقة المشهور من دون ثبوت اعتمادهم علیه لا تکون جابرة.

---

(۱) الوسائل باب ۲ من ابواب مکان المصلی حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲ من ابواب مکان المصلی حدیث ۱.

]...[

و ما عن تحف العقول و خبر الجعفی قد تقدم ما فیهما فی بحث لباس المصلی.

و أما امتناع اجتماع الامر و النهی: فهو و ان کان کافیاً فی بطلان الصلاة من غیر فرق بین کون ما یتحد من اجزائها مع المنهی عنه عبادیا، و کونه غیر عبادی کما عرفت فی المبحث المتقدم، الا ان الکلام فی اتحاد شیء مما یعتبر فی الصلاة مع الغصب خارجا کی یکون المورد من موارد الامتناع، و الا فقد عرفت انه لا بد من القول بالجواز.

و التحقیق فی هذه الجهة ان یقال: لا ریب فی عدم صدق الغصب علی بعض اجزاء الصلاة کالتکبیرة (و القراءة) و غیرهما من الاذکار لعدم کونها تصرفا فی المغصوب، و اما الافعال المعتبرة فیها کالقیام و الجلوس و الرکوع فحیث انها من مقولة الوضع لکونها هیئات قائمة بالبدن، و الغصب منتزع من الکون فی الدار الذی هو من مقولة الاین، فلا یصدق الغصب علی شیء منها.

و بعبارة اخری: بما ان افعال الصلاة تکون من مقولة الوضع و الغصب من مقولة الاین فلا محالة یکون لکل منهما وجود منحاز عن الآخر مستقل، و اما الهوی الی الرکوع و السجود و النهوض الیهما فلو سلم کونهما من افراد التصرف فی ملک الغیر، لکن بما انهما لا یکونان من اجزاء الصلاة بل من المقدمات، فلا یلزم اتحاد المامور به و المنهی عنه، و اعتبار کون الرکوع عن قیام لا یقتضی کون الهوی داخلا فی حقیقة الرکوع، کما ان اعتبار الوضع فی السجود لا یقتضی کون الهوی داخلًا فی حقیقته لعدم اعتبار سبق الرفع فی صدق الوضع، نعم بما ان السجود یعتبر فیه اعتماد الجبهة علی الارض، کما انه لا یبعد اعتبار الاعتماد علیها فی القیام و الاعتماد علی المکان المغصوب من اظهر افراد التصرف فی ملک الغیر، فیتحد المامور به و المنهی عنه.

فتحصل مما ذکرناه: ان الصلاة فی الدار المغصوبة بناءً علی عدم اعتبار الاعتماد علی الارض و القرار علیها فی القیام تصح لو سجد فی خارج الدار، و اما بناءً علی اعتبار الاعتماد فیه تبطل مطلقاً، و لا فرق فی البطلان بین صورتی العلم و الجهل

]...[

کما عرفت فی مبحث اعتبار اباحة اللباس.

ثمّ انک بعد ما عرفت من ان الملاک فی بطلان الصلاة فی الدار المغصوبة لیس اتحاد الاکوان الصلاتیة مع الغصب، بل انما یکون اتحاد الاعتماد علی الارض المعتبر فی السجود و القیام معه، یظهر لک ان الصلاة تحت الخیمة الغصبیة او سقف مغصوب لا تکون باطلة و لو قلنا بان التصرف فی الخیمة انما یکون عبارة عن التعیش تحت فیئها.

و لو صلی فیها ناسیا صحت صلاته لعموم حدیث (لا تعاد الصلاة) «۱» و کذا لو اکره علی المکث فیها، لما عرفت فی المبحث المتقدم من ان الاکراه یوجب ارتفاع الحرمة النفسیة، و معه لا موجب للبطلان فراجع ما ذکرناه، نعم یمکن ان یقال فی المقام: ان الاعتماد علی الارض المعتبر فی السجود بما انه تصرف زائد عما اکره علیه فلا یجوز و علیه، فان کان فی سعة الوقت لا تصح الصلاة کمالا یخفی وجهه، و اما مع الضیق فیصلی بما امکن من غیر استلزام تصرف زائد، بل یمکن ان یقال: ان المکره علی التصرف فی الدار المغصوبة- و ان کان بالاضافة- الی الفضاء لا یکون سجوده من غیر جهة الاعتماد تصرفاً زائدا، و اما بالاضافة الی الارض فلاجل اعتبار وضع المساجد السبعة علیها یکون تصرفه بالسجود ازید فلا یجوز. و مما ذکرناه ظهر حکم ما لو اضطر الی التصرف فیها بالبقاء، فانه یجری فیه جمیع ما ذکرناه فی الاکراه، فلا حاجة الی الاعادة.

ثمّ انه لا فرق فی بطلان الصلاة بین تعلق الغصب بالعین او بالمنفعة کما لو صلی فی الدار من غیر اذن المستاجر و ان اذنه المالک، لان الملاک واحد و هو حرمة التصرف فی المغصوب، و کذا لو کان المکان متعلقا لحق کحق الرهن. و هذا کله مما لا کلام فیه.

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۴۴

]...[

حق السبق فی المسجد

انما الکلام فی حق السبق، کما سبق الی المسجد او غیره فمنعه آخر من ذلک المکان ثمّ صلی فیه.

اقول: لا خلاف فی ان من سبق الی مکان من المشترکات کالمسجد فهو احق به ما دام جالسا، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، بل عن بعضهم: کاد یکون ضروریاً، کما لا خلاف فی سقوط حقه لو قام مفارقا، رافعا یده عنه، بل و لو نوی العود و لکن قام مع عدم الرحل و منه یظهر عدم حجیة مرسل محمد بن اسماعیل عن الإمام الصادق (علیه السلام) قلت له: نکون بمکة او بالمدینة او الحیرة او المواضع التی یرجی فیها الفضل، فربما خرج الرجل یتوضأ فیجیء آخر فیصیر مکانه، قال (علیه السلام): من سبق الی موضع فهو احق به یومه و لیلته «۱».

و خبر طلحة عن الإمام علی (علیه السلام): سوق المسلمین کمسجدهم، فمن سبق الی مکان فهو احق به الی اللیل «۲» لعدم العمل باطلاقهما، و بالتحدید المذکور فیهما، مضافاً الی تعارضهما فیه.

و بذلک یظهر تمامیة ما ذکره المصنف ره فی التذکرة، قال: لو دفعه عن مکانه اثم وحل له مکثه فیه و صار احق به من غیره، اذ بعد ما صار الحیز فارغا لکل احد التصرف فیه سواء کان هو الدافع الظالم ام غیره.

و علیه فالاقوی ما فی الجواهر و هو عدم بطلان الصلاة فی الفرض.

---

(۱) الوسائل باب ۶۵ من ابواب احکام المساجد حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶۵ من ابواب احکام المساجد حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۴۵

]...[

الصلاة فی حال الخروج

بقی الکلام فی الصلاة فی حال الخروج من المکان المغصوب.

اقول: حیث انه لا یمکن ان یکون الخروج محکوماً بالحرمة، و لو کان الاضطرار الیه بسوء الاختیار و لم یکن الخروج عن توبة و ندم لعدم اجتماعه مع حرمة التصرف بغیر الخروج، لاستلزامه التکلیف بما لا یطاق، فلا مانع من صحة الصلاة من جهة المکان.

فحینئذٍ: ان کان فی سعة الوقت یجب علیه الخروج و الصلاة خارج الدار، و لیس له الصلاة حال الخروج لاستلزام التشاغل بها فوت الاستقرار و السجود و نحو ذلک، مع عدم الدلیل علی سقوطها.

و ان کان فی ضیق الوقت یجب الاشتغال بها حال الخروج کما هو المشهور، بل عن بعض: بلا خلاف، و یومئ للسجود لاستلزامه مزید البقاء فی المغصوب المحرم المقدم دلیله علی دلیل السجود، فینتقل الفرض الی الایماء.

و أما الرکوع: فحیث انه لا یستلزم مزید المکث فیه لعدم احتیاجه الی الاستقرار، فلا وجه لتبدیله بالایماء و یراعی باقی الشرائط من الاستقبال و غیره بقدر المکنة علی وجه لا یستلزم المکث، و الدلیل علی وجوب الصلاة فی هذه الحال قوله (علیه السلام): فانها لا تدع الصلاة بحال. و علیه فما عن ابن سعید و العلامة الطباطبائی ره من التوقف فی صحة هذه الصلاة، ضعیف.

و دعوی ان التشاغل بها فی هذه الحال مستلزم لفوت الاستقرار و السجود و نحو ذلک مع عدم الدلیل علی سقوطها هنا مندفعة بان سقوطها انما یکون لاجل حرمة البقاء المقدم دلیلها علی ما دل علی اعتبار تلک الامور، و لا یجب حینئذٍ القضاء، اذ بعد اتیان الصلاة صحیحة لا فوت حتی یجب القضاء.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۴۶

و یشترط طهارة محل وضع الجبهة

و قد یقال: انه فی الفرض فی سعة الوقت و ضیقه لو تشاغل بالصلاة و هو مستقر فی المکان المغصوب امکن القول بصحتها اذا کان زمانها مساویا لزمان الخروج أو أقل، لان هذا المقدار من التصرف مضطر الیه فلا یکون حراماً.

و فیه: انه لا یکون الخروج حراماً، لانه المضطر الیه لا ذلک المقدار من التصرف، فلو صلی کذلک یکون توقفه بخصوصه تصرفا زائدا علی ما اضطر الیه، فلا یجوز فتدبر حتی لا تبادر بالاشکال.

لو دار الامر بین الصلاة حال الخروج من المکان الغصبی بتمامها فی الوقت، او الصلاة بعد الخروج و ادراک رکعة او ازید، فالظاهر هو التخییر بینهما لما عرفت غیر مرة من ان التنافی بین الاوامر الضمنیة انما یکون من باب التعارض، و علیه فیقع التعارض فی المقام بین اطلاق ما دل علی وجوب ایقاع تمام الصلاة فی الوقت، و اطلاق دلیل الاستقرار و السجود و نحوهما، فلا محالة یتساقطان فیرجع الی الاصل، و هو یقتضی التخییر کما عرفت فی مبحث القبلة.

و دعوی ان المستفاد من الادلة الواردة فی الموارد المتفرقة: ان مراعاة الوقت اولی من مراعاة غیره من ما یعتبر فی الصلاة، و علیه فتتعین الصلاة حال الخروج، مندفعة بان ذلک فیما دار الامر بین الصلاة خارج الوقت بتمامها، او اتیانها فیه، لا فی مثل المقام مما یدور الامر بین ادراک رکعة منها فی الوقت تامة الاجزاء و الشرائط، و اتیانها بتمامها فیه فاقدة لبعض ما یعتبر فیها کما لا یخفی وجهه.

طهارة محل وضع الجبهة

اشارة

و یشترط فی الصلاة او السجدة طهارة موضع الجبهة بلا خلاف، بل عن جماعه کثیرة: دعوی الاجماع علیه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۴۷

]...[

و یشهد به- مضافاً الی الاجماع- صحیح ابن محبوب، عن الامام الرضا (علیه السلام): انه کتب الیه یسأله عن الجص یوقد علیه بالعذرة و عظام الموتی یجصص به المسجد أ یسجد علیه؟ فکتب (علیه السلام) الیه: ان الماء و النار قد طهراه «۱». حیث ان ظاهر السؤال کون عدم جواز السجود علی النجس مفروغا عنه، کما ان ظاهر الجواب هو ذلک کما لا یخفی.

و المناقشة فی الاجماع؛ بما نقله المحقق ره عن الراوندی و صاحب الوسیلة من انهما ذهبا الی ان الارض و البواری و الحصر اذا اصابها البول و جففتها الشمس لا تطهر بذلک لکن یجوز السجود علیها، و استجوده هو قده، فی غیر محلها لعدم کون ذلک خلافا فی الکبری المتقدمة، بل انما یکون التزاماً بتأثیر الشمس فی جواز السجود و عدم تاثیرها فی الطهارة، فهو لو لم یکن مؤکدا للاجماع لا ینافیه.

و دعوی معارضة الصحیح بما ذکره فی البحار: من ان المشهور بین الاصحاب عدم اشتراط طهارة غیر موضع الجبهة کما تدل علیه اخبار کثیرة، بل یظهر من بعضها عدم اشتراط طهارة موضع الجبهة ایضاً، مندفعة بانه ان کان مراده من بعض تلک الاخبار ما یدل علیه بالاطلاق، فلا بد من تقییده بالصحیح و الاجماع، و ان کان مراده ما یدل علیه بالخصوص، فلم یصل الینا مثل هذا الخبر.

و استدل له بعضهم: بان القول باعتبار طهارة خصوص موضع الجبهة هو ما یقتضیه الجمع بین ما دل علی المنع عن الصلاة علی الموضع النجس کموثق عمار عن الامام الصادق (علیه السلام) قال: سئل عن الموضع القذر یکون فی البیت او غیره فلا تصیبه الشمس و لکنه قد یبس الموضع القذر، قال: لا یصلی علیه و اعلم موضعه حتی تغسله «۲». و موثق ابن بکیر عنه (علیه السلام): فی الشاذکونة یصیبها الاحتلام

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب ما یسجد علیه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من ابواب النجاسات حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۴۸

]...[

أ یصلی علیها؟ قال (علیه السلام): لا «۱». و قریب منهما غیرهما، و بین ما دل علی الجواز کصحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) قال: سألته عن الشاذ کونه علیها جنابة أ یصلی علیها فی المحمل؟ قال: لا بأس «۲». و صحیح ابن جعفر (علیه السلام) عن اخیه (علیه السلام): عن البیت و الدار لا تصیبهما الشمس و یصیبهما البول و یغتسل فیهما من الجنابة أ یصلی فیهما اذا جفا؟ قال (علیه السلام): نعم «۳». و نحوهما غیرهما.

و فیه: ان هذا جمع تبرعی لا شاهد له، و لا وجه لتخصیص ما دل علی الجواز اولًا بما دل علی المنع فی خصوص موضع الجبهة، ثمّ

تخصیص ما دل علی المنع مطلقاً به کما لا یخفی، بل الاولی فی مقام الجمع بین هاتین الطائفتین، حمل ما ظاهره المنع علی الکراهة.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی لزوم طهارة ما یسجد علیه، و عدم لزوم طهارة المکان الذی یصلی فیه، و ان کان الاولی طهارته ایضاً.

و منه یظهر ضعف ما عن السید ره من وجوب طهارة مکان المصلی، و النهی عن الصلاة فی المجزرة، و هی المواضع التی تذبح فیها الانعام، و المزبلة، و الحمامات لا یدل علیه، اذ الظاهر منه کونه لاجل الاستقذار و الاستخباث، فالنهی عنها یکون تنزیهیا، مضافاً الی ما عرفت من تعین حمله علی الکراهة علی فرض تسلیم ظهوره فی المنع جمعا بینه و بین ما یکون صریحا فی الجواز.

---

(۱) الوسائل باب ۳۰ من ابواب النجاسات حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۳۰ من ابواب النجاسات حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۳۰ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۴۹

]...[

فروع

[اذا کانت النجاسة مسریة]

الأول: ان ما ذکرناه من عدم اشتراط طهارة ما عدا موضع الجبهة انما هو فیما اذا لم تکن النجاسة مسریة الی البدن او الثوب، و الا فلا ریب فی اعتبار عدم النجاسة کما لا خلاف فیه.

و تدل علیه مضافاً إلی ما دل علی اعتبار طهارة بدن المصلی و ثوبه عدة من النصوص: کصحیح علی بن جعفر (علیه السلام) عن أخیه (علیه السلام) قال سألته عن البواری یبل قصبها بماء قذر أ یصلی علیها؟ قال: اذا یبست فلا باس. «۱» و نحوه غیره.

و الاخبار المطلقة الدالة علی الجواز بلا تقیید بیبوسة المحل لا تنافی ما دل علی اعتبار طهارة بدن المصلی و ثوبه لعدم کونها فی مقام البیان من هذه الجهة، بل مسوقة لبیان حکم الموضع.

و لکن لیس فی النصوص المتضمنة للقید ما یدل علی اعتباره فی المکان من حیث هو کی یحکم بانه اذا کانت الارض النجسة رطبة غیر مسریة، او کانت نجاستها معفوا عنها کالدم الاقل من الدرهم، او کان الثوب الذی تصل الیه النجاسة مما لا تتم فیه الصلاة لا تجوز الصلاة علیها، اذ مضافاً الی عدم کونها فی مقام البیان من هذه الجهة، فلا إطلاق لها لیتمسک به ارتکاز اعتبار طهارة بدن المصلی و ثوبه فی الاذهان یکون مانعا عن استفادة شرطیة یبوسة المکان من حیث هی، مع ان القید المزبور لو سلم عدم ظهوره فیما ذکرناه بما انه یصلح لأن یکون بیانا لاعتبار طهارة بدن المصلی و لباسه و ان یکون بیانا لاعتبار یبوسة المکان، فلا یستفاد منه شیء زائداً عما ثبت

---

(۱) الوسائل باب ۳۰ من ابواب النجاسات.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۵۰

]...[

بالادلة الأخر من اعتبار طهارتهما.

[هل المعتبر طهارة تمام موضع الجبهة؟]

الثانی: هل المعتبر (طهارة تمام موضع الجبهة، او یکفی طهارة مقدار ما یجب السجود علیه؟ وجهان، بل قولان: استدل للثانی: بان المدرک فی المقام منحصر بالاجماع و صحیح ابن محبوب، و حیث ان شیئا منهما لا إطلاق له کما هو واضح، فیؤخذ بالقدر المتیقن و هو اعتبار الطهارة فی المقدار المعتبر فی السجود.

و فیه: ان الظاهر کون اجماعهم فی المقام کالاجماع علی بعض القواعد التی یعامل معها معاملة متون النصوص.

و بعبارة اخری ان الظاهر کون معقد الاجماع صادرا عن المعصوم (علیه السلام)، و حیث ان ظاهره اعتبار الطهارة فی تمام ما توضع علیه الجبهة، فلا یعتنی الی مخالفة بعضهم فی ذلک.

و ما ذکره بعض المحققین ره: من ان حقیقة السجدة انما تکون من الامور المتحصلة بالقصد، فلو وضع جبهته علی ارض یکون بعضها طاهرا بقصد السجود علی الجزء الطاهر، یصدق انه سجد علی ارض طاهرة، و اما مماسة جبهته للمحل النجس فلیست داخلة فی السجود، غیر تام، اذ مع الالتفات الی کون بعض المسجد نجسا لا محالة یکون قصده السجدة علیه ایضاً، فیصدق انه سجد علی الموضع الذی بعضه نجس و بعضه طاهر، و حیث ان المستفاد من الدلیل اعتبار طهارة المسجد مطلقاً، فلا یصح هذا السجود.

کما ان ما ذکره بعض الاساطین: من انه لو کان مقتضی الدلیل شرطیة الطهارة، فلا یعتبر طهارة تمام موضع الجبهة، اذ لو کان مقدار الواجب طاهراً یتحقق الشرط، و الوضع علی النجس امر اجنبی مقارن للعمل، بخلاف ما لو کان مقتضاه مانعیة النجاسة، فان السجدة تبطل فی الفرض لاقترانها بالمانع، و حیث ان الدلیل من هذه الجهة مجمل فیرجع الی الاصل و هو یقتضی الصحة فی الفرض، ضعیف، اذ علی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۵۱

]...[

المانعیة یمکن ان یکون المانع نجاسة المقدار المعتبر فی السجود، کما انه علی الشرطیة یمکن ان تکون طهارة موضع تمام الجبهة شرطا، فالتفصیل لا وجه له.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی اعتبار طهارة تمام محل وضع الجبهة.

لو تعذر تحصیل الارض الطاهرة

الثالث: لو تعذر تحصیل الارض الطاهرة، فهل تسقط شرطیة الطهارة، او یسقط نفس السجود؟ وجهان، بل قولان استدل للأول: بقاعدة المیسور الدالة عدم سقوط المقید بسقوط قیده، و بان فوات الوصف اولی من فوات الموصوف رأسا: و بان المتیقن من المثبت لهذا القید حال التمکن، و لا دلیل علی اعتباره فی حال عدمه، فیرجع فیه الی اطلاق دلیل جزئیة السجدة.

و فی الجمیع نظر: اما قاعدة المیسور: فلما ذکرناه فی محله من عدم دلالة شیء مما استدل به علی لزوم اتیان المیسور من الاجزاء عند تعذر بعضها علیه.

و أما اولویة فوات الوصف: فبما انه لم یدل علیها دلیل، فلا یمکن ان تکون دلیلا للحکم.

و أما الاخذ بالمتیقن: فقد عرفت انه لا مجال له، لان مقتضی اطلاق دلیل شرطیتها ثبوتها فی حال عدم التمکن ایضاً.

و الأولی ان یقال: ان هذا الشرط امره یدور بین ان یکون شرطا للصلاة و ان یکون شرطاً للسجدة، و لا دلیل علی احدهما، و علی الأول: تکون الشرطیة ساقطة قطعاً حال عدم التمکن، و إلّا لزم سقوط الصلاة، و علی الثانی: لا مانع من بقائها فان لازمه سقوط

السجدة، و حیث ان تقید الصلاة به علی کل تقدیر معلوم و یکون الشک فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۵۲

و تستحب الفریضة فی المسجد و النافلة فی المنزل

تقید السجدة به ایضاً، فیجری الاصل فیه بلا معارض.

و ان شئت قلت: ان الاصل بالنسبة الی تقید الصلاة به لا یجری فی حال التمکن، و لا فی حال عدمه کما هو واضح فیجری الاصل فی تقید السجدة به بلا معارض، هذا مضافاً الی ان المستفاد من النصوص الدالة علی انه لو لم یتمکن المصلی من السجود علی ما یصح علیه صلی علی طرف ثوبه، و ان لم یتمکن منه فعلی ظهر کفه، و ستمر علیه جملة منها عدم انتقال الفرض الی الایماء فی هذه الموارد، و علیه فلو ثبت بالدلیل شرطیة الطهارة للسجدة، فلا بد فی الفرض من السجدة علی الثوب أو علی ظهر الکف.

و کیف کان فسقوط نفس السجود لا وجه له.

و تستحب الفریضة فی المسجد للرجال اجماعاً، بل فی الجواهر: لعله من ضروریات الدین.

و تشهد به جملة من النصوص: کخبر السکونی عن جعفر عن ابیه (علیه السلام) عن علی (علیه السلام) قال صلاة فی بیت المقدس بالف صلاة، و فی المسجد الاعظم بمائة صلاة، و فی مسجد القبیلة خمس و عشرون صلاة، و فی السوق اثنتی عشرة صلاة، و صلاة الرجل فی بیته صلاة واحدة «۱» الی غیر ذلک من ما دل علیه الذی هو فوق حد الاحصاء.

و النافلة فی المنزل افضل کما هو المشهور، و فی المعتبر: هو فتوی علمائنا لان العبادة فی السرا بلغ فی الاخلاص، و للنبوی: افضل الصلاة صلاة المرء فی بیته إلّا المکتوبة.

---

(۱) الوسائل باب ۶۴ من ابواب احکام المساجد حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۵۳

و تکره الصلاة فی الحمام

الامکنة المکروهة

[الحمام]

(و تکره الصلاة فی الحمام) کما هو المشهور، و عن الغنیة و الخلاف دعوی الاجماع علیه، و عن ابی الصلاح المنع لمرسل عبد اللّه بن الفضل عن الامام الصادق (علیه السلام): عشرة مواضع لا یصلی فیها: الطین، و الماء، و الحمام، و القبور، و مسان الطریق، و قری النمل، و معاطن الابل، و مجری الماء، و السبخ و الثلج «۱»، و نحوه مرسل ابن ابی عمیر «۲».

و خبر عبید بن زرارة قال: سمعت ابا عبد اللّه (علیه السلام) یقول: الارض کلها مسجد الا بئر غائط او مقبرة او حمام «۳» و قریب منه خبر النوفلی «۴».

و فیه: انه لا بد من حمل هذه النصوص علی الکراهة جمعاً بینها و بین ما دل علی الجواز کصحیح علی بن جعفر: سأل اخاه عن الصلاة فی بیت الحمام، فقال: اذا کان الموضع نظیفاً فلا بأس «۵» و نحوه موثق عمار «۶»، و الجمع بین الطائفتین و ان کان یمکن بتقیید

الاولی بالثانیة، الا ان حملها علی الکراهة اولی، و یؤیده فهم الاصحاب و اشتمالها علی عدة من المکروهات، مع انه لو قیدت الاولی بالثانیة، یکفی للحکم بالکراهة مطلقاً الشهرة المعتضدة بالاجماعین المنقولین، و لا یخفی ان شمول الحکم للمسلخ یتوقف علی عدم خروجه عن مسمی الحمام او منصرفه کما لیس ببعید.

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من ابواب مکان المصلی حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من ابواب مکان المصلی حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۳۱ من ابواب مکان المصلی حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۳۴ من ابواب مکان المصلی حدیث ۴.

(۵) الوسائل باب ۳۴ من ابواب مکان المصلی حدیث ۱.

(۶) الوسائل باب ۳۴ من ابواب مکان المصلی حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۵۴

و وادی ضجنان، و الشقرة، و البیداء و ذات الصلاصل

ثمّ ان المراد من کراهة الصلاة فیه و فی سائر الاماکن المکروهة: انما هو اقلیة الثواب، بمعنی: ان للصلاة بما هی مقداراً من المصلحة اللزومیة، فکما انه قد یکون للخصوصیة التی یتحقق الطبیعی فی ضمنها مقدار من المصلحة ایضاً کالصلاة فی المسجد، کذلک قد یکون لها مقدار من المفسدة، و لکنها لا- تکون ملزمة کی توجب تقید المأمور به، و علیه فالصلاة فی الحمام و ان کان لها وجود واحد، إلّا انه بما انه وجود للطبیعی یکون مأموراً به، و معه لا یمکن ان یتصف بحکم آخر کما هو واضح، و بما انه وجود للخصوصیة یکرهه المولی من دون أن یوجب نقصا فی مصلحة الصلاة. و تمام الکلام فی ذلک موکول الی محله.

[اربعة مواضع فی طریق مکة]

و تکره الصلاة فی طریق مکة باربعة مواضع: و هی- وادی ضجنان، و الشقرة، و البیداء، و ذات الصلاصل و یشهد به فیما- عدا الثانی- صحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): الصلاة تکره فی ثلاثة مواطن من الطریق: البیداء و هی ذات الجیش، و ذات الصلاصل، و ضجنان «۱» الحدیث و نحوه غیره.

و یدل علیه فی الثانی: مرسل ابن فضال عن الامام الصادق (علیه السلام): لا تصل فی وادی الشقرة «۲» و خبر الساباطی عنه (علیه السلام): لا تصل فی وادی الشقرة فان فیه منازل الجن «۳» و ظاهر النصوص بقرینة التعلیلات الواقعة فی بعضها، و الروایات الصریحة فی الجواز فی بعض تلک الامکنة، و فهم الاصحاب- هو الکراهة، فلا وجه لتوهم المنع.

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من ابواب مکان المصلی حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۲۴ من ابواب مکان المصلی حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۴ من ابواب مکان المصلی حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۵۵

و بین المقابر

تکره الصلاة بین المقابر

و کذا تکره الصلاة بین المقابر، و علی القبر و إلیه، علی المشهور فی الجمیع.

اما الاول: فعن الدیلمی: الحرمة لموثق عمار عن الامام الصادق (علیه السلام)- فی حدیث- قال: سألته عن الرجل یصلی بین القبور؟ قال: لا یجوز ذلک إلّا ان یجعل بینه و بین القبور اذا صلی عشرة اذرع من بین یدیه، و عشرة اذرع من خلفه، و عشرة اذرع عن یمینه، و عشرة اذرع عن یساره، ثمّ یصلی ان شاء «۱» و قریب منه غیره.

و لکن لا بد من حمل هذه النصوص علی الکراهة جمعا بینها و بین ما هو نص فی الجواز کصحیح علی بن جعفر: سأل اخاه (علیه السلام) عن الصلاة بین القبور، فقال: لا بأس به «۲» و صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) قال: قلت له: الصلاة بین القبور، قال: بین خللها و لا تتخذ شیئا منها قبلة، فان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله نهی عن ذلک و قال: لا تتخذوا قبری قبلة و لا مسجداً «۳» و نحوهما غیرهما.

و دعوی انه یمکن الجمع بتقیید هذه النصوص بالطائفة الاولی، مندفعة بان ذلک طرح لها کما لا یخفی علی من تدبر فی الاخبار خصوصا صحیح زرارة فتدبر.

و أما الثانی فیدل علیه قوله صلّی اللّه علیه و آله فی خبر النوفلی قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله الارض کلها مسجد الا الحمام و المقبرة «۴» و نحوه خبر عبید المتقدم.

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من ابواب مکان المصلی حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من ابواب مکان المصلی حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۶ من ابواب مکان المصلی حدیث ۵.

(۴) الوسائل باب ۲۵ من ابواب مکان المصلی حدیث ۷.

]...[

و روایة یونس عن الامام الصادق (علیه السلام): ان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله نهی ان یصلی علی قبر او یقعد علیه او یبنی علیه «۱» و هذه الاخبار بواسطة القرائن الموجودة فیها ظاهرة فی الکراهة.

و أما الثالث: فعن الصدوق و الحلبی و المفید: القول بالحرمة لصحیح زرارة و المتقدم، و صحیح معمر بن خلاد عن الامام الرضا (علیه السلام) قال: لا بأس بالصلاة بین المقابر ما لم تتخذ القبر قبلة «۲».

و فیه: انه لو سلم ظهورهما فی هذا القول، یتعین حملهما علی الکراهة للنصوص النافیة للبأس عن الصلاة بین القبور المتقدم بعضها و التی لا یمکن ان تقید بهذین الخبرین لاستلزامه حملها علی الفرد النادر، هذا مضافاً الی ان الظاهر من الصحیحین النهی عن اتخاذ القبر قبلة و المعاملة معه معاملة الکعبة، و لا ریب فی عدم جواز ذلک.

و لو تنزلنا عن ذلک و سلمنا عدم ظهورهما فیه لا بد من حملهما علیه للنصوص المستفیضة الآمرة بالصلاة خلف قبور الائمة کصحیح الحمیری: کتبت الی الفقیه أسأله عن الرجل یزور قبور الأئمة هل یجوز ان یسجد علی القبر ام لا؟ و هل یجوز لمن صلی عند قبورهم

ان یقوم وراء القبر و یجعل القبر قبلة و یقوم عند رأسه و رجلیه؟ و هل یجوزان یتقدم القبر و یصلی و یجعله خلفه؟ فاجاب و قرأت التوقیع و منه نسخت: اما السجود علی القبر فلا یجوز فی نافلة و لا فریضة و لا زیارة، بل یضع خده الایمن علی القبر، و اما الصلاة فانها خلفه و یجعله الامام، و لا یجوز أن یصلی بین یدیه لان الامام لا یتقدم، و یصلی عن یمینه و شماله «۳». و قریب منه غیره.

بل قوله (علیه السلام) فی الصحیح فی الجواب عن السؤال عن جعله قبلة

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من ابواب مکان المصلی حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من ابواب مکان المصلی حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۲۶ من ابواب مکان المصلی حدیث ۱.

]...[

(یجعله الامام) کالصریح فیما ذکرناه کما لا یخفی، و تقیید الصحیحین بهذه النصوص یستلزم التفصیل بین قبور الائمة و قبر النبی صلّی اللّه علیه و آله، و هذا مما یقطع بعدمه.

فتحصل مما ذکرناه: انه لا دلیل علی کراهة الصلاة الی القبر.

الصلاة قدام قبر المعصوم

ثمّ انه لا ریب فی جواز الصلاة قدام قبر غیر المعصوم (علیه السلام)، و اما الصلاة قدام قبره (علیه السلام) فالمشهور بین الاصحاب انها مکروهة، و عن المجلسی و الکاشانی و البهائی: المنع من التقدم علی قبر احد الائمة.

و استدل له: بمکاتبة الحمیری المتقدمة، و روایة هشام عن الامام الصادق (علیه السلام)- فی حدیث- أتاه رجل فقال له: یا ابن رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله هل یزار والدک؟ قال: نعم و یصلی عنده، و قال یصلی خلفه و لا یتقدم علیه «۱».

و لکن المراد من الامام فی قوله (علیه السلام) (یجعله الامام) فی المکاتبة هو الامام المعصوم، و ذلک لوجهین: (۱) کونه مورد السؤال، (۲) انه لا یصح ارادة امام الجماعة منه، اذ لو اراد من تنزیل القبر منزلة امام الجماعة حینئذٍ فرض نفسه مؤتما به فی صلاته، فهو غیر معتبر قطعا، و ان اراد منه التأخر عنه من غیر قصد الائتمام فلا یناسبه التعلیل المذکور فیها کما لا یخفی، و علیه فالمراد من الامام فی قوله (علیه السلام) (لان الامام لا یتقدم) هو المعصوم (علیه السلام)، و حیث ان التقدم علیه فی غیر حال الصلاة لا یکون حراما قطعا، بل یکون منافیا للادب، فالتعلیل قرینة علی الکراهة.

---

(۱) الوسائل باب ۲۶ من ابواب مکان المصلی حدیث ۷.

و ارض الرمل و السبخة

فان قلت: ان التقدم فی حال الصلاة علی القبر لم یعلم عدم کونه حراما، فالتعلیل یحمل علیه.

قلت: مضافا الی ان الظاهر من التعلیل مطلق التقدم لا خصوص حال الصلاة، انه علیه یلزم اتحاد العلة و المعلول و هو خلاف الظاهر، و

اما روایة هشام فهی محمولة علی الفضل لورودها مورد آداب الزیارة.

فتحصل: ان الاقوی هو القول بالکراهة.

و أما الصلاة محاذیا للقبر، فعن بعض متأخری المتاخرین: المنع عنها لقوله فی الصحیح: و اما الصلاة فانها خلفه لظهوره فی الحصر، و لان المکاتبة مرویة فی الاحتجاج هکذا: و لا یجوز أن یصلی بین یدیه و لاعن یمینه و لاعن شماله، لان الامام لا یتقدم و لا یساوی.

و فیهما نظر: اما الأول: فلان الحصر اضافی فی مقابل التقدم کما یشهد به ذیله الصریح فی جواز الصلاة عن یمینه و یساره.

و أما روایة الاحتجاج: فمضافا الی ضعف سندها لمعارضتها بالصحیح المقدم علیها، لا یعتمد علیها، فالاظهر هو الجواز بلا کراهة، کما تشهد به مضافاً الی ما عرفت النصوص الدالة علی استحباب الصلاة عند الرأس، لان اظهر مصادیقها صورة المحاذاة.

جملة من الامکنة التی تکره فیها الصلاة

[ارض الرمل و السبخة]

و تکره الصلاة فی ارض الرمل و السبخة کما هو المشهور، بل عن الغنیة و الخلاف: دعوی الاجماع علیه و الاصل فیه النصوص المستفیضة الواردة فی السبخة کصحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): کره الصلاة فی السبخة الا ان

و معاطن الابل

یکون مکانا لینا یقع الجبهة مستویة «۱».

و موثق أبی بصیر عنه (علیه السلام): سألته عن الصلاة فی السبخة لم تکرهه؟ قال: لان الجبهة لا تقع مستویة، فقلت: ان کان فیها ارض مستویة؟ فقال: لا بأس «۲» و نحوهما غیرهما.

و ظاهرها و ان کان المنع، الا انه لا بد من حملها علی الکراهة جمعا بینها و بین مضمرة سماعة قال: سألته عن الصلاة فی السباخ؟ قال: لا بأس «۳». و من العلة المذکورة فی هذه النصوص یستفاد کراهة الصلاة فی ارض الرمل کما لا یخفی.

[معاطن الابل]

و تکره الصلاة ایضا فی معاطن الابل کما هو المشهور، و هی فی اللغة: مبارک الابل کما صرح به جملة من اللغویین، و فی عرف الفقهاء: مطلق المبارک، و عن المفید و الحلبی: المنع.

و استدل له بجملة من النصوص کموثق سماعة قال سألته عن الصلاة فی اعطان الابل و فی مرابض الغنم و البقر، فقال: اذا نضحته بالماء و قد کان یابسا فلا باس بالصلاة فیها «۴».

و صحیح محمد بن مسلم قال: سالت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الصلاة فی اعطان الابل؟ فقال: ان تخوفت الضیعة علی متاعک فاکنسه و انضحه وصل، و لا بأس بالصلاة فی مرابض الغنم «۵». و نحوهما غیرهما.

و فیه: ان الظاهر منها بقرینة نفی البأس عند الخوف علی المتاع من دون الامر

---

(۱) الوسائل باب ۲۰ من ابواب مکان المصلی حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۰ من ابواب مکان المصلی حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۲۰ من ابواب مکان المصلی حدیث ۸.

(۴) الوسائل باب ۱۷ من ابواب مکان المصلی حدیث ۴.

(۵) الوسائل باب ۱۷ من ابواب مکان المصلی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۶۰

و قری النمل و جوف الوادی و جواد الطریق و الفریضة جوف الکعبة و بیوت المجوس و النیران

بنقله مع التمکن، و التعبیر بلفظ لا یصلح، و کرهه فی بعضها: هو الکراهة لا الحرمة.

[قری النمل و جوف الوادی و جواد الطرق]

و تکره الصلاة ایضاً فی قری النمل ای مأوی النمل کما عن جملة من اللغویین، و عن القاموس انها مجمع ترابها.

و یشهد به: مرسل عبد اللّه بن الفضل المتقدم و غیره، کما انه یدل علی کراهة الصلاة فی جوف الوادی و جواد الطرق بل الظاهر من بعض النصوص: کراهة الصلاة فی مطلق الطرق کخبر محمد بن الفضیل قال الرضا (علیه السلام): کل طریق یوطأ و یتطرق کانت فیه جادة ام لم تکن لا ینبغی الصلاة فیه «۱».

[جوف الکعبة]

و تکره الفریضة فی جوف الکعبة کما عرفته فی مبحث القبلة.

[بیوت المجوس و النیران]

و من الامکنة التی تکره فیها الصلاة بیوت المجوس کما هو المشهور.

و تدل علیه جملة من النصوص: کصحیح عبد اللّه بن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام) سألته عن الصلاة فی البیع و الکنائس و بیوت المجوس؟ فقال: رش و صل «۲». و نحوه خبر ابی بصیر «۳».

و ظاهرهما مقدمیة الرش للصلاة، و کونه شرطا لکما لها، فالصلاة بدونه ناقصة لاشتمالها علی المنقصة من حیث الخصوصیة، و لیس معنی الکراهة فی امثال المقام الا ذلک کما عرفت، فما عن کاشف اللثام من التوقف فیه لاجل ان ظاهر الاخبار استحباب الرش لا الکراهة، ضعیف.

و بیوت النیران علی المشهور بین الاصحاب، بل عن الغنیة: دعوی الاجماع علیه، و استدل له المصنف ره فی جملة من کتبه: بان فی الصلاة فیها تشبها

---

(۱) الوسائل باب ۱۹ من ابواب مکان المصلی حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من ابواب مکان المصلی حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۴ من ابواب مکان المصلی حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۶۱

و ان یکون بین یدیه او الی احد جانبیه امرأة تصلی

بعبادتها، و عن المدارک: تعلیله بانها لیست موضع رحمة اللّه تعالی، فلا تصلح لعبادة اللّه.

اقول: العمدة فی المقام الشهرة المعتضدة بالاجماع المنقول، و الا فشیء من هذه المناسبات لا یعتنی به فی الاحکام التعبدیة.

محاذاة المرأة للرجل أو تقدمها علیه

اشارة

و کذا تکره الصلاة ان یکون بین یدیه او الی احد جانبیه امرأة تصلی عند السید و الحلی و اکثر المتاخرین، بل عامتهم الا النادر، و عن الشیخین و الحلبی و ابن حمزة و اکثر المتقدمین: المنع، بل عن الغنیة و الخلاف دعوی الاجماع علیه، و عن الجعفی: المنع الا مع الفصل بقدر عظم ذراع، و عن جماعة: التوقف فی الحکم.

و منشأ الاختلاف اختلاف النصوص، و هی علی طوائف:.

الاولی: ما تدل علی المنع مطلقا: کصحیح محمد بن مسلم عن احدهما (علیه السلام) قال: سألته عن المرأة تزامل الرجل فی المحمل یصلیان جمیعا؟ قال (علیه السلام) لا، و لکن یصلی الرجل فاذا فرغ صلت المرأة «۱».

و صحیح ادریس بن عبد اللّه القمی، قال: سالت ابا عبد اللّه (علیه السلام): عن الرجل یصلی و بحیاله امرأة قائمة علی فراشها اجنبیة، فقال: ان کانت قاعدة فلا یضرک، و ان کانت تصلی فلا «۲».

و موثق عمار عن الامام الصادق (علیه السلام)- فی حدیث- انه سئل عن الرجل یستقیم له ان یصلی و بین یدیه امرأة تصلی؟ قال (علیه السلام): ان کانت تصلی

---

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب مکان المصلی حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴ من ابواب مکان المصلی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۶۲

]...[

خلفه فلا باس و ان کانت تصیب ثوبه «۱» و نحوها غیرها.

الثانیة: ما یدل علی الجواز مطلقاً: کصحیح جمیل عن الامام الصادق (علیه السلام): لا بأس ان تصلی المرأة بحذاء الرجل و هو یصلی، فان النبی صلّی اللّه علیه و آله کان یصلی و عائشة مضطجعة بین یدیه و هی حائض و کان اذا أراد أن یسجد غمز رجلها، فرفعت رجلها حتی یسجد «۲».

و دعوی انه لا بد من طرحه لعدم المناسبة بین العلة و الحکم، اذ لا ریب فی جواز الصلاة و بین یدی الرجل امرأة غیر مصلیة، فلا محالة وقع فیه تصحیف، فلا یعتمد علیه، مندفعة بانه مع احتمال عدم الفصل واقعا بین کون المرأة مصلیة و عدمه، لا یعتنی بهذه المناقشات، مع ان عدم فهم المناسبة بین الحکم و العلة لا یوجب رفع الید عما یکون الخبر نصا فیه و هو الجواز.

و خبر الحسن بن علی بن فضال عمن اخبره عن جمیل بن دراج عنه (علیه السلام): فی الرجل یصلی و المرأة تصلی بحذاه، فقال لا بأس «۳». و ارساله مع کون الخبر من اخبار بنی فضال لا یقدح فی حجیته.

و صحیح الفضیل عن الامام الباقر (علیه السلام): انما سمیت مکة بکة لانه تبک فیها الرجال و النساء، و المرأة تصلی بین یدیک و عن یمینک و عن یسارک و معک، و لا بأس بذلک، و انما یکره فی ساير البلدان «۴». بناءً علی عدم الفرق بین مکة و غیرها فی الحرمة، او ظهور یکره فی الکراهة المصطلحة.

الثالثة: ما تدل علی التفصیل بین ما اذا کان بینهما حاجز او مقدار عشرة اذرع

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب مکان المصلی حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۴ من ابواب مکان المصلی حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۵ من ابواب مکان المصلی حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۵ من ابواب مکان المصلی حدیث ۱۰.

]...[

و عدمه فی الجواز فی الاول و عدمه فی الثانی: کموثقة عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): انه سئل عن الرجل یستقیم له ان یصلی و بین یدیه امرأة تصلی؟ قال: لا یصلی حتی یجعل بینه و بینها اکثر من عشرة اذرع، و ان کانت عن یمینه و عن یساره جعل بینه و بینها مثل ذلک، و ان کانت تصلی خلفه فلا باس «۱».

و صحیح محمد بن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام): فی المرأة تصلی عند الرجل، قال: اذا کان بینهما حاجز فلا باس «۲».

و خبر علی بن جعفر: عن الرجل هل یصلح له ان یصلی فی مسجد قصیر الحائط و امرأة قائمة تصلی بحیاله و هو یراها و تراه؟ قال (علیه السلام): ان کان بینهما حائط طویل او قصیر فلا باس «۳». و نحوها غیرها.

الرابعة: ما تدل علی المنع، و الا مع الفصل بقدر شبر: کصحیح معاویة بن وهب عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): انه سئل عن الرجل و المرأة یصلیان فی بیت واحد؟ قال (علیه السلام): اذا کان بینهما قدر شبر صلت بحذاه وحدها و هو وحده و لا بأس «۴».

و خبر ابی بصیر عنه (علیه السلام) قال: سألته عن الرجل و المرأة یصلیان فی بیت واحد، المرأة عن یمین الرجل بحذاه؟ قال (علیه السلام): لا الا یکون بینهما شبر او ذراع، ثمّ قال: کان طول رحل رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله ذراعا و کان یضعه بین یدیه اذا صلی یستره ممن یمر بین یدیه «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب مکان المصلی حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۸ من ابواب مکان المصلی حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۸ من ابواب مکان المصلی حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۵ من ابواب مکان المصلی حدیث ۵.

(۵) الوسائل باب ۵ من ابواب مکان المصلی حدیث ۳.

]...[

و صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): اذا کان بینها و بینه ما لا یتخطی او قدر عظم الذراع فصاعدا فلا باس «۱».

و صحیحه الآخر قلت له: المرأة تصلی بحیال زوجها؟ قال: تصلی بازاء الرجل اذا کان بینها و بینه قدر ما لا یتخطی او قدر عظم الذراع فصاعدا «۲». و نحوها غیرها.

اقول: الأظهر حمل نصوص المنع کلها علی الکراهة، اما الطائفة الاولی و الثالثة: فلوجهین: الأول: لأجل الطائفة الثانیة الدالة علی الجواز، اذ تقییدها بما اذا کان الفصل باکثر من عشرة اذرع جمعا بینها و بین موثقة عمار بعید، بل ادعی بعضهم: القطع بعدم ارادته من تلک النصوص، فلا محیص عن حملها علی الکراهة.

الثانی: صراحة نصوص الشبر فی عدم المنع فی الزائد علیه، فبالنسبة الی الزائد من مقدار الشبر لا ینبغی التأمل فی عدم الحرمة.

و أما الطائفة الرابعة: و هی نصوص الشبر، فللإجماع علی عدم الاکتفاء بهذا المقدار من الفصل فی رفع المنع، هذا مضافاً الی ما فیها من اختلاف التحدیدات، اذ مقدار الشبر اقل من عظم الذراع، و هو أقل من قدر ما لا یتخطی، و هو قرینة الکراهة.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی حمل نصوص المنع علی الکراهة بعد تقیید الاولی بالثالثة، و الاختلاف بینها علی مراتب الکراهة.

و عن بعض المانعین: حمل الطائفة الرابعة علی صورة تقدم الرجل علی المرأة بقرینة جملة من النصوص: کصحیح زرارة عن ابی جعفر (علیه السلام) سألته عن المرأة تصلی عند الرجل؟ قال: لا تصلی المرأة بحیال الرجل الا ان یکون قدامها و لو

---

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب مکان المصلی حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۵ من ابواب مکان المصلی حدیث ۱۳.

]...[

بصدره «۱» بناءً علی ان المراد منه تقدمه بمقدار یکون مسجدها محاذیا لصدره حال السجود. و قریب منه موثق ابن فضال «۲» و مرسل ابن بکیر «۳».

و فیه: ان هذا الحمل بعید لا سیما فی صحیح معاویة و خبر ابی بصیر المتقدمین فلاحظ.

و ابعد منه ما عن بعضهم من حملها علی ارادة ما لو کان بینهما حاجب بهذا المقدار بقرینة روایة علی بن جعفر المتقدمة، اذ مضافاً الی ان الالتزام بکفایة هذا المقدار من الحائل فی رفع المنع مخالف لظاهر کلمات الاصحاب، انه خلاف ظاهر تلک النصوص، لا سیما صحیح زرارة المتقدم.

تنبیهات

[عدم الفرق فی هذا الحکم بین الرجل و المرأة]

الأول: لا فرق فی هذا الحکم کراهة او منعا بین الرجل و المرأة کما هو ظاهر کلمات الاصحاب و صریح غیر واحد منهم، و یدل علیه صحیح ابن مسلم و خبر ابی بصیر المتقدمان، فان ظاهرهما بیان حکم کل منهما فلاحظ.

[زوال الحکم بوجود الحاجز أو مقدار عشرة اذرع]

الثانی: یزول الحکم منعا او کراهة اذا کان بینهما حاجز او مقدار عشرة اذرع بلا خلاف فیه، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، و

تشهد به الطائفة الثالثة من النصوص المتقدمة.

ثمّ ان الظاهر من الحاجز: الحائل المانع عن الرؤیة، و لکن قد ینافیه صحیح علی بن جعفر المتقدم عن اخیه (علیه السلام): سألته عن الرجل هل یصلح له ان یصلی فی مسجد قصیر الحائط و امرأة قائمة تصلی بحیاله و هو یراها و تراه؟ قال: اذا

---

(۱) الوسائل باب ۶ من ابواب مکان المصلی حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۶ من ابواب مکان المصلی حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۶ من ابواب مکان المصلی حدیث ۵.

]...[

کان بینهما حائط طویل أو قصیر فلا بأس «۱».

و علیه فبناءً علی القول بالمنع یجمع بین النصوص بتعمیم الحائل، بحیث یشمل مورد الخبرین، و علی القول بالکراهة یجمع بحمل الخبرین علی خفة الکراهة.

ثمّ ان الظاهر عدم رفع الحکم فی صورة تقدم المرأة بما اذا کان بین موقفها و موقفه مقدار عشرة اذرع، اذ الظاهر من الاخبار اعتبار هذا المقدار من الفصل بین جسدیهما فی احوال الصلاة.

[لو التفت بعد الفراغ انه کان محاذیاً لامرأة]

الثالث: علی القول بالمنع لو صلی ثمّ التفت بعد الفراغ انه کان محاذیاً لامرأة کانت تصلی، کانت صلاته صحیحة لعموم حیث (لا تعاد الصلاة) «۲» و کذا لو صلی مع الجهل بالموضوع او بحکمه مع عدم التقصیر، بناءً علی ما هو الحق من عدم اختصاص الحدیث بالنسیان.

و أما لو اکره علی ذلک او اضطر الیه، فنسب الی الاکثر انه لا منع فی الصورتین، و استدل بعض المتأخرین له: بقاعدة المیسور.

و فیه: ما عرف فی بعض المباحث المتقدمة من عدم ثبوت القاعدة فی موارد تعذر بعض ما یعتبر فی المرکب، و الاولی ان یقال: انه ان کان الاکراه و الاضطرار مستوعبین للوقت فیرتفع المنع، اذ الصلاة لا تدع بحال، و ان لم یکونا مستوعبین له، فلا وجه لارتفاعه، و حدیث الرفع لا یدل علیه، لما عرفت من انه انما یرفع حکم ما طرأ علیه احد العناوین المذکورة فیه اذا کان هو متعلق الحکم فی نفسه، و فی المقام بما ان ما طرأ علیه الاکراه او الاضطرار لا حکم له، و ما هو متعلق للحکم و هو الطبیعی لم یتعلق احدهما به، فلا محالة لا یدل الحدیث علی ارتفاع المنع.

[اذا صلت المرأة وراءه]

الرابع: اذا صلت وراءه، فلو کان موضع سجودها وراء قدمه سقط الحکم

---

(۱) الوسائل باب ۸ من ابواب مکان المصلی حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة الحدیث ۵.

]...[

کراهـة او حرمـة بلا ریب و لا کلام لعـدم شـمول النصوص لصورة التأخر، بل الاظهر بناءً علی القول بالمنع سـقوطه بما اذا کان التأخر باقل من ذلک لقوله (علیه السـلام) فی صحیح زرارة المتقدم: لا یصلی الرجل بحیال المرأة الا ان یکون قدامها و لو بصدره. اذ الظاهر ارادة تقدمه علیها بمقدار یکون مسجدها محاذیا لصدره حال السجود، و قد حکی القول به عن بعض القدماء و جماعة من المتأخرین. و اما علی القول بالکراهة فیتعین القول بخفة الکراهة بما فی الصحیح.

[لو کان صلاة احدهما فاسدا]

الخامس: هل الحکم مختص بما اذا کانت صـلاة کل منهما صحیحة من غیر ناحیة المحاذاة، او یعم صورة فساد إحداهما، فلو علم بان صلاة صاحبه فاسـدة صـحت صـلاته فی صورة المحاذاة و التقدم بلا کراهة؟ وجهان مبنیان علی ان اسامی العبادات اسام للصـحیح، او الاـعم و حیث إن المختـار هو الثـانی علی مـا حققنـاه فی محله، فالاـقوی هو التعمیم. الاـ فیما کان الفساد من جهـة الاخلال بما یکون دخیلا فی المسمی. فتدبر اذ دعوی انصراف النصوص الی الصحیحة المبرئة للذمة لیست ببعیدة.

اذا تعاقبت الصلاتان

السـادس: علی القول بـالمنع، لو اقترنت الصـلاتان، بطلتا جمیعاً کما عرفت، و لو تعاقبتا، فهل یختص البطلان باللاحقـة کما عن جماعة التصریح به کالشهیدین و المحقق الثانی و کاشف اللثام، او یعمها و السابقة کما عن آخرین، و عن بعض نسبته الی المشهور؟ وجهان: قد استدل للاول: بوجوه:.

الأول: ما عن جامع المقاصـد: من ان المتأخرة مختصـة بالنهی الموجب لفاسـدها، و مع عدم انعقادها لا یمکن ان تکون موجبة لبطلان صلاة انعقدت.

و فیه: ان النهی لا یختص باللاحقة، اذ المراد من النصوص مانعیة المحاذاة فی

]...[

الصـلاة الصـحیحة من غیر ناحیتها علی فرض اعتبار صـحة صـلاة کل منهما، و الا لم یتحقق موضوع النهی فی صورة الاقتران، بل و لا بالنسبة الی السابق فی صورة التعاقب لتحقق المحاذاة المانعة فی حق کل منهما، غایة الأمر للسابق فی الاثناء، و اللاحق فی اول الصلاة، و علیه فلا فرق بین صورتی الاقتران و التعاقب فی بطلان صلاة کل منهما.

الثانی: ما فی مصـباح الفقیه: و هو ان المتأخرة باطلة فلا تکون بصلاة کی تصلح مانعة عن صحة السابقة، بخلاف السابقة فانها صحیحة حین انعقاد الثانیة.

لا یقال: الفساد الناشئ من قبل هذا الحکم لا یعقل ان یکون مانعا عن تحقق موضوعه، و الا امتنع البطلان فی صورة الاقتران.

فانه یقال: ان ظاهر النصوص: اشتراط صـحة صلاة کل منهما، بأن لا یصلی الآخر بحیاله صلاة صحیحة مبرئة للذمة من جمیع الجهات، و انما یرفع الیـد عنه، و یقال: ان المراد صـحة صـلاة کل منهما، مع قطع النظر عن المحاذاة فی صورة الاقتران بقرینة عقلیة، و هی عدم امکان اتصافهما بالصـحة لمنافاته للشرط، و اتصاف احداهما بها ترجیح بلا مرجح، فلا محالة لا بد من الحکم بفسادهما، و لیست هذه القرینة بالنسبة الی اللاحقة کما لا یخفی.

و فیه: ان دعوی ارادة المحاذاة فی الصلاة الصحیحة من جمیع الجهات فی صورة التعاقب، و المحاذاة فی الصحیحة من غیر ناحیة المحاذاة فی صورة الاقتران من دلیل المانعیة فاسدة، فیتردد الأمر بین ارادة المحاذاة فی الصحیحة من جمیع الجهات، و من غیر جهة المحاذاة، و حیث عرفت عدم امکان الاولی فیتعین الثانیة.

الثالث: ما ذکره بعض الأعاظم: من ان ظاهر الاخبار المنع عن صلاة من تتحقق بصلاته المحاذاة، و تکون المحاذاة مستندة الیه و متحققة بفعله، فحینئذ لو

]...[

اقترنا، فهما سواء فی تحقق المحاذاة، و لو کان احدهما لاحقا فالمحاذاة جاءت من فعله، فیختص البطلان بصلاته.

و فیه: ان المحاذاة فی صورة التعاقب ایضاً مستندة الیهما، اذ السابق لو رفع الید عن صلاته، لا تتحقق المحاذاة فاستمراره فیها محقق لها.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی هو القول الثانی.

[لو شک فی وجود من یصلی بحذاه]

السابع: لو شک فی وجود من یصلی بحذاه فالاصل یقتضی عدمه، و لو شک فی ان المصلی الواقف بحذاه امرأة او رجل، فان کان اعتبار عدم المحاذاة قیداً للمصلی بان یکون المعتبر فی الصلاة ان لا یکون المصلی محاذیا للمرأة المصلیة، فیجری استصحاب عدم تحقق المحاذاة مع المرأة.

و دعوی معارضته باستصحاب عدم المحاذاة مع الرجل، مندفعة بانه لعدم ترتب الاثر علیه لا یجری، و ان کان قیداً للصلاة فلا یجری الاصل الا بناءً علی جریانه فی العدم الازلی، فتدبر، و لکن الظاهر من النصوص هو الاول کما لا یخفی.

[ارتفاع المنع بتقدیم احدهما صلاته]

الثامن: المشهور بین الاصحاب ارتفاع المنع علی القول به بتقدیم احدهما صلاته، من غیر فرق بین تقدیم المرأة او الرجل، و عن الشیخ: وجوب تاخیر المرأة صلاتها، و هو ظاهر جماعة من الاصحاب کالمحقق فی الشرائع.

و استدل له: بصحیح «۱» محمد بن مسلم عن احدهما (علیه السلام) عن المرأة تزامل الرجل فی المحمل یصلیان جمیعاً؟ فقال (علیه السلام): لا و لکن یصلی الرجل، فإذا فرغ صلت المرأة. و نحوه غیره.

و فیه: انه لا بد من حمل هذه النصوص علی الفضل و الاولویة جمعاً بینها و بین صحیح ابن ابی یعفور قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): اصلی و المرأة الی جنبی و هی

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من ابواب مکان المصلی حدیث ۱.

و إلی باب مفتوح او انسان مواجه

تصلی؟ قال (علیه السلام): لا الا ان تتقدم هی او انت «۱».

اذ الظاهر منه التقدم فی الزمان لا المکان کما لا یخفی، فالاظهر عدم وجوب تأخیر المرأة صلاتها و ان کان اولی.

[لو دخل فی الصلاة غفلة ثمّ رأی امرأة تصلی بحیاله]

التاسع: علی القول بالمنع، لو دخل فی الصلاة غفلة ثمّ رأی امرأة تصلی بحیاله، فان تمکن من التقدم او التباعد، بلا فعل مناف سکت و تقدم او تباعد و مضی فی صلاته، فان الاجزاء الصادرة حین الغفلة صحیحة بمقتضی حدیث (لا تعاد) بناءً علی ما هو الحق من شموله لبعض الصلاة ایضاً علی ما ستعرف، و الاجزاء الباقیة یأتی بها واجدة لشرطها، و الاکوان المتخللة لیست من اجزاء الصلاة کی یعتبر فیها عدم المحاذاة، اللهم الا ان یقال: ان المستفاد من النصوص مانعیة المحاذاة مطلقاً و لو کانت فی الاکوان المتخللة، و علیه فحکمه حکم من لا یتمکن من التباعد او التقدم و هو البطلان، و لا یخفی وجهه.

الصلاة الی باب مفتوح او الی نار مضرمة

قال ابو الصلاح: و تکره الصلاة الی باب مفتوح، و تبعه جماعة معترفون بعدم الدلیل علیه، و انما افتوا به لفتوی الحلبی به من باب المسامحة، و استدل المصنف ره علیه فی التذکرة، بما دل علی استحباب الستر بینه و بین ممر الطریق.

و فیه: ان الصلاة الی الطریق اعم منه الی الباب من وجه.

أو الی انسان مواجه، و استدل له بالنصوص الدالة علی انه یکره للمصلی ان یمر بین یدیه انسان: کصحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام) عن

---

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب مکان المصلی حدیث ۵.

او نار مضرمة

الرجل هل یقطع صلاته شیء مما یمر بین یدیه؟ فقال (علیه السلام): لا یقطع صلاة المسلم شیء، و لکن ادرأ ما استطعت «۱» و نحوه غیره.

بدعوی ان الامر بالدرء انما یکون لدفع المنقصة عن الصلاة التی تحصل من المرور بین یدی المصلی، و لیس معنی الکراهة الا ذلک کما عرفت. و هذه النصوص و ان لم یکن موردها الانسان المواجه، الا انها تدل علی کراهة الصلاة الیه بالاولویة القطعیة.

و فیه: اولا: انه لم یثبت لنا الاولویة، و ثانیا: انه یمکن ان یکون الامر بالدرء رعایة لحرمة الصلاة، فیکون الدرء مستحبا کما هو ظاهره، لا ان الصلاة بدونه مکروهة. و قد طفحت کلمات القوم بانه تکره الصلاة الی انسان مواجه أو بین یدیه نار مضرمة.

و عن ابی الصلاح: المنع، و استدل له بصحیح علی بن جعفر عن اخیه (علیه السلام): سألته عمن یصلی و السراج بین یدیه فی القبلة، قال: لا یصلح له ان یستقبل النار «۲» و موثق عمار، عن الامام الصادق (علیه السلام): لا یصلی الرجل و فی قبلته نار او حدید «۳».

و فیه: انه لو سلم ظهورهما فی الحرمة، فلا بد من حملهما علی الکراهة جمعاً بینهما و بین مرفوع عمرو بن ابراهیم الهمدانی عنه (علیه السلام): لا بأس ان یصلی الرجل و النّار و السراج و الصورة بین یدیه، ان الذی یصلی له اقرب الیه من الذی بین یدیه «۴».

و أما ما فی التوقیع الشریف: و اما ما سألت عنه من امر المصلی و النار و الصورة

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من ابواب مکان المصلی حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۳۰ من ابواب مکان المصلی حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۳۰ من ابواب مکان المصلی حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۳۰ من ابواب مکان المصلی حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۷۲

او حائط ینز من بالوعة، و لا یجوز السجود إلّا علی الأرض او ما انبتته الأرض

و السراج بین یدیه هل تجوز صلاته، فان الناس قد اختلفوا فی ذلک قبلک، فانه جائز لمن لم یکن من اولاد عبدة الاوثان و النیران، و لا یجوز ذلک لمن کان من اولاد عبدة الاوثان «۱» و ان کان اخص من جمیع روایات الباب، و مقتضی القاعدة تخصیصها به، الا انه لم ینقل القول بهذا التفصیل عن احد، فیحمل علی شدة الکراهة.

و یکره ایضاً ان یکون فی حال صلاته بین یدیه حائط ینز من بالوعة و یدل علیه ما رواه البزنطی عمن سال ابا عبد اللّه (علیه السلام): عن المسجد ینز حائط قبلته من بالوعة یبال فیها، فقال: أن کان نزه من البالوعة فلا تصل فیه، و ان کان نزه من غیر ذلک فلا باس «۲» و قریب منه غیره.

مسجد الجبهة

اشارة

و لا یجوز السجود إلّا علی الارض او ما انبتته الارض بلا خلاف، و عن جماعة: دعوی الاجماع علیه.

و تدل علیه نصوص کثیرة: کصحیحة هشام بن الحکم عن الامام الصادق (علیه السلام) قال له: اخبرنی عما یجوز السجود علیه و عما لا یجوز؟ قال (علیه السلام): السجود لا یجوز الا علی الارض او علی ما انبتت الارض الا ما اکل او لبس، فقال له: جعلت فداک ما العلة فی ذلک؟ قال (علیه السلام): لان السجود خضوع للّه عز و جل، فلا ینبغی ان یکون علی ما یؤکل و یلبس، لان ابناء الدنیا عبید ما یأکلون و یلبسون و الساجد فی سجوده فی عبادة اللّه عز و جل فلا ینبغی ان یضع

---

(۱) الوسائل باب ۳۰ من ابواب مکان المصلی حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من ابواب مکان المصلی حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۷۳

مما لا یؤکل و لا یلبس

جبهته فی سجوده علی معبودا بناء الدنیا الذین اغتروا بغرورها «۱».

و صحیحة حماد بن عثمان عنه (علیه السلام): انه قال: السجود علی ما انبتت الارض الا ما اکل او لبس «۲».

و خبر الاعمش عن جعفر بن محمد (علیه السلام): لا یسجد الاعلی الارض او ما انبتت الارض الا الماکول و القطن و الکتان «۳» و نحوها غیرها.

و هذه النصوص صریحة فی انه یعتبر فی مسجد الجبهة ان یکون ارضا او نباتا.

و یشترط فی الثانی: ان یکون (مما لا یؤکل و لا یلبس) بلا خلاف، و عن غیر واحد دعوی الاجماع علیه.

و تدل علیه النصوص المتقدمة، و بها یقید ما باطلاقه یدل علی جواز السجود علی مطلق ما انبتت الارض کخبر الفضل بن عبد الملک قال ابو عبد اللّه (علیه السلام): لا یسجد إلّا علی الارض او ما انبتت الارض الا القطن و الکتان «۴».

نعم فی خصوص القطن و الکتان ورد ما یدل علی جواز السجود علیهما کخبر حسین بن علی بن کیسان الصنعانی: کتبت الی ابی الحسن الثالث (علیه السلام): اسأله عن السجود علی القطن و الکتان من غیر تقیة و لا ضرورة، فکتب (علیه السلام) الیَّ: ذلک جائز «۵».

و خبر داود الصرمی: سألت ابا الحسن (علیه السلام) هل یجوز السجود علی القطن و الکتان من غیر تقیة؟ فقال (علیه السلام): جائز «۶».

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۱ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۶.

(۵) الوسائل باب ۲ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۷.

(۶) الوسائل باب ۲ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۶.

]...[

و أما خبر یاسر الخادم: مرّ بی ابو الحسن (علیه السلام) و انا اصلی علی الطبری و قد القیت علیه شیئا اسجد علیه، فقال لی (علیه السلام) ما لک لا تسجد علیه؟ أ لیس هو من نبات الارض «۱». فلا یدل علیه، لان الطبری مجمل یحتمل ان یکون هو الحصیر الذی یعمله اهل طبرستان کما قیل، کما انه لا یدل علیه خبر منصور ابن حازم عن غیر واحد من اصحابنا قال: قلت لابی جعفر (علیه السلام): انّا نکون بارض باردة یکن فیها الثلج ا فنسجد علیه؟ قال (علیه السلام): لاو لکن اجعل بینک و بینه شیئا قطنا او کتاناً «۲» لاختصاصه بحال الضرورة.

و دعوی عدم الملازمة بین کونه فی ارض باردة و عدم تمکنه حال الصلاة من تحصیل ما یصح السجود علیه فلا یتنزّل علیه إطلاق الجواب، مندفعة بان قوله (یکون فیها الثلج) قرینة علی ارادة عدم التمکن، من السجدة علی الارض و حیث ان خبری الحسین و داود الصرمی ضعیفا السند، لان الصنعانی مهمل، و داود الصرمی لم تثبت، وثاقته فلا یعتمد علیهما، و لو تنزلنا عن ذلک و سلمنا تمامیة الخبرین سنداً لا بد من طرحهما او حملها علی ما قبل النسج، لمعارضتهما مع ما هو اقوی منهما سنداً الذی یدل علی المنع کالنصوص المانعة عن السجود علی الملبوس الصریحة فی القطن و الکتان، لندرة غیرهما فی ذلک الزمان، و خبری الفضل و الاعمش المتقدمین.

و دعوی ان الجمع بینهما یقتضی حمل نصوص المنع علی الکراهة، مندفعة بانها غیر قابلة للحمل علی الکراهة لورودها فی مقام بیان ما یصح السجود علیه و ما لا یصح، کما ان الجمع بحمل نصوص الجواز علی حال الضرورة غیر تام، لانه لا یلائمه تقیید السائل فی الخبرین بعدم الضرورة و التقیة.

و منه یظهر عدم صحة حمل نصوص الجواز علی حال التقیة، و علی هذا فیتعین

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۷۵

]...[

طرحها او حملها علی ما قبل النسج کما یشهد له المرسل المروی عن تحف العقول عن الامام الصادق (علیه السلام): انه کل شیء یکون غذاء الانسان فی مطعمه او مشربه او ملبسه فلا تجوز الصلاة علیه و لا السجود الا ما کان من نبات الارض من غیر ثمر قبل ان یصیر مغزولا، فاذا صار مغزولا فلا یجوز السجود علیه الا فی حال الضرورة «۱».

السجود علی الثمار غیر المأکولة

فروع: الاول: یجوز السجود علی الثمار غیر الماکولة کالحنظل للنصوص المتقدمة الدالة علی جواز السجود علی نبات الارض غیر الماکول و الملبوس، نعم طائفة من النصوص اشتملت علی استثناء مطلق الثمرة کصحیح محمد بن مسلم عن ابی جعفر (علیه السلام) قال: لا بأس بالصلاة علی البوریا و الخصفة و کل نبات الا الثمرة «۲». و نحوه غیره.

و النسبة بینها و بین النصوص المتقدمة المشتملة علی استثناء الماکول عموم من وجه لصدق الثمرة علی الحنظل، و هو مما لا یؤکل، و صدق الماکول علی الخس، و لا یصدق علیه الثمرة و کل من الطائفتین تنحل الی عقد سلبی و ایجابی، و لا منافاة بین الایجابیین و لابین السلبیین، و انما التنافی یکون بین الایجابی من کل منهما و السلبی من الآخر، فلا بد فی رفع التنافی، اما من تقیید العقد السلبی من کل منهما بالایجابی من الآخر فتصیر النتیجة إن الماکول من غیر الثمرة و الثمرة غیر القابلة للاکل داخلان فی المستثنی منه، و اما من تقیید الایجابی من کل منهما بالسلبی من الآخر، فیکون

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۷۶

]...[

المستثنی منه ما لا یکون مأکولا و لا ثمرة، و اما من حمل الثمرة علی مطلق الماکول و السر فی التعبیر عنه بها الغلبة، و اما من حمل الماکول علی مطلق الثمرة.

و لا یبعد دعوی اظهریة الثالث، اذ الأول و الثانی خالیان عن الشاهد فیدور الامر بین الغاء الثمرة عن الموضوعیة و الغاء الماکول عنها، و الأول اظهر لفتاوی الاصحاب المعتضدة بصحیح هشام المشتمل علی العلة القاضیة بان المنع منوط بالماکولیة لا بکونه ثمرة.

و مما ذکرناه ظهر أنّه لا یجوز السجود علی الماکول غیر الثمرة.

[جواز السجود علی کل ما یصدق علیه الارض]

اشارة

الثانی: مقتضی النصوص: جواز السجود علی کل ما یصدق علیه الارض، و ان صدق علیه المعدن- و المعیار فی صدق الارض هو العرف فان تیقن بذلک فهو، و ان شک فیه و کان فی السابق ارضا یجری استصحاب الموضوع بناءً علی ما هو الحق من جریان الاستصحاب فی الشبهة المفهومیة، و ان لم یعلم حالته السابقة فمقتضی الاصل هو الاحتیاط، و عدم الاکتفاء بالصلاة مع السجدة علیه لرجوع الشک الی الامتثال بعد الیقین بالتکلیف، و من الواضح انه لیس مورد الاصالة البراءة حتی بناءً علی جریان البراءة فی الاقل و الاکثر الارتباطیین.

و لو خرجت الارض عن حقیقتها، لا یجوز السجود علیها لدوران الحکم مدار صدق عنوان الارض، فلا یجوز السجود علی الذهب و الفضة و نحوهما.

و من جملة ما انقلب مما کان عرفا الزجاج، فلا یجوز السجود علیه.

و یدل علیه مضافاً الی ذلک صحیح محمد بن الحسین: انه کتب بعض اصحابنا الی ابی الحسن الماضی (علیه السلام) یسأله عن الصلاة علی الزجاج، قال: فلما نفد کتابی الیه تفکرت و قلت: هو مما انبتت الارض و ما کان لی ان اسال عنه، فکتب (علیه السلام) الیّ: لا تصل علی الزجاج و ان حدثتک نفسک انه مما انبتت الارض، و لکنه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۷۷

]...[

من الملح و الرمل و هما ممسوخان «۱».

و الظاهر ان لفظة (من) نشویة لا بیانیة، و المراد: ان ما حدثتک نفسک من کونه من نبات الارض غیر صحیح بل هو انما نشأ و تکوّن من الملح و الرمل و کیفیة تکونه انهما مسخا فصارا زجاجا لا ان الرمل فی نفسه ممسوخ.

و بما ذکرناه یندفع ما اورد علی الصحیح من ان السائل تخیل کونه من نبات الأرض و الامام (علیه السلام) قرره، مع انه لیس کذلک و من انه یدل علی ان الرمل ممسوخ لا یجوز السجود علیه، و هو غیر تام.

السجود علی القیر و الجص و ما شاکل

و منها: القیر، و یدل علی عدم جواز السجدة علیه مضافاً الی ذلک صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) قلت له: اسجد علی الزفت- یعنی القیر- فقال: لا. و نحوه «۲» و خبر محمد بن عمرو بن سعید عن ابی الحسن (علیه السلام) «۳».

نعم یدل علی الجواز صحیح منصور بن حازم عن الامام الصادق (علیه السلام) انه قال: القیر من نبات الارض «۴». و نحوه فی الدلالة علی الجواز صحیح ابن عمار «۵» و خبر ابن میمون «۶».

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۶ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۶ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۸.

(۵) الوسائل باب ۶ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۴.

(۶) الوسائل باب ۶ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۷۸

]...[

و الجمع بین النصوص یقتضی الحکم بکراهة السجود علیه، الا ان اعراض المشهور عن نصوص الجواز، و افتائهم بالمنع، بل عن المدارک: الاجماع علی المنع، یوجب وهنها فلا یعتمد علیها.

و أما الساروج و هو الممزوج من النورة و الرماد، فلا یجوز السجود علیه لاشتماله علی ما لیس بارض و لا نباتها، و اجزاؤه الارضیة لا تمتاز عن غیرها کی یصدق السجدة علی الارض.

و یشهد له- مضافاً الی ذلک- خبر محمد بن عمرو بن سعید عن ابی الحسن الرضا (علیه السلام): لا تسجد علی القفر و لا علی القیر و لا علی الساروج «۱».

و أما الجص و النورة و الخزف و الآجر، فالاظهر جواز السجود علیها کما نسب الی المشهور لصدق الارض علیها عرفا، اذ الشیء لا یوجب خروج الارض عن حقیقتها، و ان شئت فاختبر ذلک من اللحم المشوی، و لو تنزلنا عن ذلک فلا اقل من الشک فیه، فقد عرفت انه لا مانع من جریان استصحاب مفهوم الارض.

فما عن الذکری من المنع من السجدة علی النورة بدعوی ان خبر محمد المتقدم یدل علی المنع من السجود علی الساروج هو یستلزم المنع من النورة بطریق اولی، ضعیف لما عرفت من ان من جملة اجزاء الساروج الرماد و هو لیس بارض.

و یدل علی الجواز فی خصوص الجص صحیح ابن محبوب قال: سألت ابا الحسن (علیه السلام) عن الجص یوقد علیه بالعذرة و عظام الموتی ثمّ یجصص به المسجد أ یسجد علیه؟ فکتب لی بخطه: ان الماء و النار قد طهراه «۲» فان جوابه (علیه السلام) ظاهر فی تقریره (علیه السلام) ما اعتقده السائل من جواز السجدة علیه فی نفسه.

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب ما یسجد علیه حدیث.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۷۹

]...[

و المناقشة فیه بان الجص لا یطهر بالماء و النار قطعا فکیف حکم (علیه السلام) بانهما قد طهراه قد تقدم الجواب عنها فی کتاب الطهارة.

السجود علی القرطاس

الثالث: یجوز السجود علی القرطاس بلا خلاف، بل عن التذکرة و المدارک و غیرهما: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له: صحیح علی بن مهزیار قال: سأل داود بن فرقد ابا الحسن (علیه السلام) عن القراطیس و الکواغد المکتوبة هل یجوز السجود علیها ام لا؟ فکتب (علیه السلام): یجوز «۱».

و صحیح صفوان قال: رایت ابا عبد اللّه (علیه السلام) فی المحمل یسجد علی القرطاس و اکثر ذلک یومئ ایماءً «۲».

و صحیح ابن دراج عنه (علیه السلام): انه (علیه السلام) کره ان یسجد علی قرطاس علیه کتابة «۳». فهذا فی الجملة مما لا إشکال فیه و

لا خلاف.

و انما الکلام، فی القرطاس المتخذ من غیر ما یصح السجود علیه، و عن جماعة: جواز السجود علیه، و لکن عن الجعفریة و ارشادها و غیرهما: التقیید بما اذا کان متخذا من ما یسجد علیه، و عن القواعد و اللمعة و التذکرة و غیرها: التقیید بما اذا کان متخذا من النبات، و الظاهر ان المراد النبات: ان کان مما لا یؤکل و لا یلبس کما لا یخفی.

ففی المسألة قولان اقواهما، الثانی، لا لما قیل من ان عدم التقیید یستلزم

---

(۱) الوسائل باب ۷ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۷ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۷ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۳.

اذا کان مملوکا او فی حکمه خالیا من نجاسة و لا یجوز علی المغصوب مع العلم و لا علی نجاسة و لا یشترط طهارة مساقط بقیة اعضاء السجود

تخصیصا فیما دل علی عدم جواز السجود علی غیر الارض و نباتها الذی یؤکل او یلبس، اذ یرد علیه انه لا محذور فی ذلک بعد دلالة الدلیل علیه و هو اطلاق النصوص لو ثبت، و دعوی ان النسبة بین النصوص حینئذ و ما دل علی المنع عن السجود علی غیر الارض و نباتها عموم من وجه فیتعارضان، و حیث لا مرجح فیتساقطان فیرجع الی الاصل و هو الاحتیاط کما مر، مندفعة بان الترجیح لنصوص الباب، لظهورها فی ثبوت الخصوصیة للقرطاس الموجبة لجواز السجود علیه، بل لعدم ثبوت اطلاق النصوص، اذ صحیح ابن مهزیار، وارد فی مقام بیان عدم مانعیة الکتابة عن الجواز لا فی مقام تشریع الجواز کی یتمسک باطلاقه، و نحوه صحیح جمیل، و صحیح صفوان حکایة لفعل مجمل، اذ لعله کان ما یسجد علیه متخذا من ما یسجد علیه.

و علی هذا فغایة ما ثبت بهذه النصوص و الاجماع هو جواز السجدة علی القرطاس اذا کان من جنس ما یسجد علیه.

ثمّ انک قد عرفت انه یجوز السجود اذا کان المسجد مملوکا أو فی حکمه و کان خالیا من نجاسة و عرفت ایضاً انه لا یجوز السجود علی المغصوب مع العلم بل مع الجهل ایضاً و لا علی نجاسة، و لا یشترط طهارة مساقط بقیة اعضاء السجود کما هو المشهور، بل لم یعرف الخلاف الا عن ابی الصلاح للاصل.

و استدل لوجوب طهارة مواضع المساجد السبعة: بالنبوی: جنبوا مساجدکم النجاسة «۱»، و اطلاق النص المانع من السجود علی الموضع النجس، و اطلاق معا قد الاجماعات علی اعتبار طهارة المسجد.

---

(۱) الوسائل باب ۲۴ من أبواب احکام المساجد حدیث ۲.

و لا یجوز السجود علی ما لیس بارض کالجلود او ما خرج عنها بالاستحالة کالمعادن، و یجوز مع عدم الأرض السجود علی الثلج و القیر و غیرهما و مع الحر علی الثوب، و ان فقد فعلی الید

و فی الجمیع نظر: اذ النبوی ضعیف السند و الدلالة لاحتمال ان یکون المراد بالمساجد الاماکن المعدة للصلاة فیکون اجنبیا عن المقام، و قد عرفت انه لا دلیل علی اعتبار طهارة موضع السجود سوی الاجماع و صحیح ابن محبوب، و هما مختصان بمسجد الجبهة

کما تقدم. و اما الاجماع فقد مر أنّه علی العدم.

و قد انقدح مما ذکرناه انه لا یجوز السجود علی ما لیس بارض کالجلود او ما خرج عنها بالاستحالة کالمعادن اذا صح سلب اسم الارض عنه کالملح، و انما قیدنا بصحة سلب اسم الارض عنه للتنبیه علی ان مناط المنع ذلک لا صدق اسم المعدن، فلا یهمنا البحث عن تحقیق معنی المعدن.

بقی فی المقام امور لا بد من التنبیه علیها.

ما یسجد علیه عند الاضطرار

الاول: یجوز السجود مع عدم الارض و عدم نباتها الذی یجوز السجود علیه علی غیرهما مما لا یسجد علیه عند الاختیار، و هذا فی الجملة مما لا خلاف فیه، بل علیه الاجماع.

و انما الکلام فی وجود بدل شرعی اضطراری مطلقا کما هو المشهور او مع الحر، کما ذکره المصنف ره حیث قال و یجوز السجود مع عدم الارض علی الثلج و القیر و غیرهما و مع الحر علی الثوب و ان فقد فعلی الید او عدمه مطلقا فیکفی وضع جبهته علی ای شیء یکون کما اختاره بعض.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۸۲

]...[

و تحقیق القول فی ذلک یحتاج الی ذکر النصوص الواردة فی المقام، فمنها: صحیح منصور عن غیر واحد من اصحابنا قلت لابی جعفر (علیه السلام): انا نکون بارض باردة یکون فیها الثلج أ فنسجد علیه؟ قال (علیه السلام): لاو لکن اجعل بینک و بینه شیئا قطنا او کتانا «۱».

و دعوی ان ظاهره جواز السجود علی القطن و الکتان اختیارا قد عرفت دفعها.

و منها: خبر ابی بصیر عن الامام الباقر (علیه السلام) قلت له: اکون فی السفر فتحضر الصلاة و اخاف الرمضاء علی وجهی کیف اصنع؟ قال (علیه السلام): تسجد علی بعض ثوبک، فقلت: لیس علیّ ثوب یمکننی ان اسجد علی طرفه و لا ذیله، قال (علیه السلام): اسجد علی ظهر کفک فانها احدی المساجد «۲».

و منها: خبره الآخر المروی عن الفقیه: انه سال ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل یصلی فی حر شدید فیخاف علی جبهته من الارض قال (علیه السلام): یضع ثوبه تحت جبهته «۳».

و منها: خبره الثالث المروی عن العلل، قال: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): جعلت فداک الرجل یکون فی السفر فیقطع علیه الطریق فیبقی عریانا فی سراویل و لا یجد ما یسجد علیه یخاف ان سجد علی الرمضاء احرقت وجهه قال (علیه السلام): یسجد علی ظهر کفه فانها احدی المساجد «۴».

و منها: خبر احمد بن عمر قال: قلت لابی الحسن (علیه السلام): جعلت فداک

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۴ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۸.

(۴) الوسائل باب ۴ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۸۳

]...[

الرجل یسجد علی کم قمیصه من اذی الحر و البرد: و علی ردائه اذا کان تحته مسح او غیره مما لا یسجد علیه؟ فقال (علیه السلام): لا بأس به «۱».

و هذه النصوص هی العمدة فی اثبات البدل الاضطراری، و اما النصوص «۲» النافیة للبأس عن السجود علی الثوب عند الاضطرار فلا تدل علیه، اذ نفی الباس اعم من التعیین، و منه یظهر عدم دلالة الخبر الاخیر علی هذا القول.

و دعوی ظهوره فی مفروغیة السائل عن عدم جواز السجود علی المسح و غیره مما لا یسجد علیه فقوله (علیه السلام) (لا باس) مقتصرا علیه تقریر للسائل علی ما فی ذهنه من عدم جواز السجود علی المسح فی هذا الحال، مندفعة بعدم ظهوره فیما ذکر، اذ قول السائل (اذا کان تحته مسح او غیره ما لا یسجد علیه) ظاهر فی ارادته ما لا یسجد علیه فی حال الاختیار فتدبر.

و أما غیره من الاخبار فدلالته علی وجود البدل الاضطراری و هو الثوب ثمّ ظهر الکف واضحة، و هذه النصوص و ان کانت واردة فی مورد الحر و البرد الا انه یتعدی عن موردها الی ما لو لم یتمکن من السجود علی ما یصح علیه لتقیة او غیرها للقطع بعدم الخصوصیة.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی هو القول الأول، و تخصیص المصنف ره البدل الاضطراری بمورد الحر لعله من جهة اعتقاده عدم دلالة صحیح منصور لهذا القول، و غیره مختص بمورد الحر، و التعدی یحتاج الی الدلیل و هو مفقود.

ثمّ ان جماعة من القائلین بالبدل الاضطراری اختاروا ان المراتب ثلاث: الاولی: الثوب الذی یکون من القطن او الکتان، الثانیة: الثوب من غیرهما، الثالثة: ظهر الکف، و لکن المشهور خلافه.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب ما یسجد علیه حدیث..

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۸۴

]...[

اقول: مقتضی النصوص المتقدمة ان الثوب مطلقاً هو البدل الاول من غیر فرق بین کونه من القطن او الکتان او غیرهما.

و دعوی تقییدها بصحیح منصور، مندفعة بانه لا مفهوم له کی یقید به النصوص، و منطوقه لا ینافیها، فلا وجه للتقیید، فالاظهر، انه لو لم یکن عنده ما یصح السجود علیه او کان و لم یتمکن من السجود علیه سجد علی ثوبه، و ان لم یکن سجد علیه ظهر کفه.

السجود علی ما لا تتمکن الجبهة علیه

الثانی: یشترط ان یکون ما یسجد علیه مما یستقر الجبهة علیه، فلا یجوز علی الطین الذی لا تستقر الجبهة علیه، و مع استقراره لا بأس بالسجود علیه بلا خلاف فیهما.

و یشهد لهما موثق عمار عن الامام الصادق (علیه السلام) قال: سألته عن حد الطین الذی لا یسجد علیه ما هو؟ فقال (علیه السلام): اذا غرقت الجبهة و لم تثبت علی الارض «۱».

و موثقة الآخر عنه (علیه السلام): فی الرجل یصیبه المطر و هو فی موضع لا یقدر أن یسجد فیه من الطین و لا یجد موضعا جافاً قال (علیه السلام): یفتتح الصلاة فاذا رکع فلیرکع کما یرکع اذا صلی، فاذا رفع رأسه من الرکوع فلیؤم بالسجود ایماءً و هو قائم یفعل ذلک حتی یفرغ من الصلاة و یتشهد و هو قائم «۲» و مثله صحیح هشام «۳».

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب مکان المصلی حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۱۵ من أبواب مکان المصلی حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۱۵ من أبواب مکان المصلی حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۸۵

]...[

فلو لم یوجد الا الطین الذی لا یتمکن الجبهة علیه اومأ کما ذکره غیر واحد لبدلیة الایماء عن السجود فی کل مقام یتعذر فیه، و قد استدل له بالخبرین المتقدمین.

و فیه: ان موردهما ما اذا کان المصلی فی الارض ذات الطین بحیث یتلطخ به ثیابه فی حال الجلوس للسجود و التشهد، و لذا حکم (علیه السلام) بانه یتشهد و هو قائم، و لا ربط لهما بما اذا کان مکانه جافا و کان الطین فی مسجد الجبهة.

و عن بعض الاعاظم ره: لزوم السجدة فی الفرض من غیر اعتماد، و استدل له بقاعدة المیسور.

و فیه: ما عرفت مرارا من انه لا یعمل بها فی امثال المقام مما یکون المعسور بعض ما یعتبر فی الواجب.

[الافضل فالافضل فی السجود]

الثالث: السجود علی الارض افضل منه علی النبات و القرطاس لصحیح هشام، عن الامام الصادق (علیه السلام): السجود علی الارض الفضل لانه ابلغ فی التواضع و الخضوع للّه عز و جل «۱».

و التراب افضل من الحجر لما فی خبر دعائم الاسلام: ینبغی للمصلی ان یباشر بجبهته الارض و یعفّر وجهه فی التراب لانه من التذلل للّه عز و جل «۲».

و افضل ما یسجد علیه التربة الحسینیة لخبر معاویة بن عمار قال: کان لابی عبد اللّه (علیه السلام) خریطة دیباج صفراء فیها تربة أبی عبد اللّه (علیه السلام)، فکان اذا حضرته الصلاة صبه علی سجادته و سجد علیه، ثمّ قال (علیه السلام): ان السجود علی تربة ابی عبد اللّه (علیه السلام) تخرق الحجب السبع «۳».

و عن ارشاد الدیلمی قال: کان الصادق (علیه السلام) لا یسجد إلّا علی تربة

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۱.

(۲) المستدرک باب ۱۰ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۶ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۸۶

الفصل السادس فی الأذان و الإقامة و هما مستحبان فی الصلوات الخمس أداءً و قضاءً للمنفرد و الجامع رجلا کان أو امرأة

الحسین (علیه السلام) تذللا له و استکانة الیه «۱».

و مرسل الفقیه عن الامام الصادق (علیه السلام): السجود علی طین قبر الحسین (علیه السلام) ینوّر الی الارضین السبع «۲» الی غیر ذلک من النصوص الدالة علیه.

الفصل السادس فی الاذان و الاقامة

اشارة

و هما یطلقان فی عرف الشارع و المتشرعة علی الاذکار الخاصة التی شرّعت امام الصلاة، و النظر فیهما یقع فی مواضع.

[الموضع] الاول: فیما یؤذن له و یقام

اشارة

(و هما مستحبان فی الصلوات الخمس اداءً و قضاءً للمنفرد و الجامع رجلا کان او امرأة) کما هو المنسوب الی المشهور، و عن الشیخین و ابن حمزة و ابن البراج: انهما واجبان فی صلاة الجماعة، و عن السید: القول بوجوب الاقامة فی کل فریضة علی الرجال، و الاذان و الاقامة علی الرجال و النساء فی الصبح و المغرب و الجمعة و علی الرجال خاصة فی الجماعة، و عن ابن ابی عقیل: یجب الاذان فی الصبح و المغرب و الاقامة فی جمیع الصلوات، و عن ابن الجنید: انهما واجبان مطلقا فی الصبح و المغرب و الجمعة، و تجب الاقامة فی باقی الصلوات.

و منشأ الاختلاف اختلاف الاخبار، و قبل الشروع فی بیان ما یستفاد منها بعد الجمع ینبغی تأسیس الاصل فی المقام لیکون هو المرجع عند فقد الدلیل.

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۱.

]...[

فاقول: تارة یشک فی الوجوب، و اخری: یکون اصل الوجوب معلوما و یکون الشک فی کونه، شرطیا او نفسیا. و الاصل فی الاول هو البراءة من غیر فرق بین ان یشک فی الوجوب الشرطی او النفسی بناءً علی ما هو الحق من جریان البراءة فی الأقل و الاکثر الارتباطیین.

و أما الثانی: فقد یقال: ان مقتضی الاصل عدم الاکتفاء بالصلاة بدونهما، لان العلم الاجمالی اوجب تنجز الواقع علی ما هو علیه.

و فیه: ان العلم الاجمالی بأحد الوجوبین ینحل الی العلم التفصیلی بوجوب الاتیان بهما و الشک فی تقید الصلاة بهما، فتجری البراءة عن ذلک.

و بعبارة اخری: الوجوبان یشترکان فی الآثار، الا ان الوجوب الشرطی یختص باثر زائد، و هو عدم الاکتفاء بالصلاة بدونها، و تقید الصلاة بهما، فتجری البراءة عن هذا الاثر الزائد المشکوک فیه: و تمام الکلام فی ذلک موکول الی محله- فانقدح بما ذکرناه انه

یکفی للحکم بعدم الوجوب، و عدم تقید الصلاة بهما عدم الدلیل.

اذا عرفت هذا فاعلم انه یقع الکلام فی مقامین: الأول: فی الاذان، الثانی: فی الاقامة.

[المقام الاول فی الاذان]

یستحب الاذان مطلقاً

اما المقام الاول: فالاقوی استحباب الاذان مطلقاً کما هو المشهور، و تشهد له النصوص «۱» المتضمنة، لان من صلی باذان و اقامة صلی خلفه صفان من الملائکة، و من صلی باقامة بلا اذان صلی خلفه صف واحد، فإنها صریحة فی ان ترک الاذان، انما یوجب

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب الاذان و الإقامة.

]...[

فوات بعض مراتب کمال الصلاة، لا الصحة.

و استدل للقول بوجوبه مطلقا: بموثق عمار قال: سمعت ابا عبد اللّه (علیه السلام) یقول: لا بد للمریض ان یؤذن و یقیم، لانه لا صلاة إلّا باذان و اقامة «۱» و قریب منه غیره.

و فیه: انه لا بد من رفع الید عن ظهور هذه النصوص، و یحمل علی الاستحباب لما تقدم، و للنصوص المرخصة فی ترکه کصحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): عن الرجل هل یجزیه فی السفر و الحضر اقامة لیس معها اذان؟ قال (علیه السلام): نعم لا بأس به «۲».

و استدل الشیخ فی التهذیب علی وجوبه فی الجماعة: بخبر ابی بصیر عن احدهما (علیه السلام) قال: سألته أ یجزی اذان واحد؟ قال ان صلیت جماعة لم یجز الا اذان و اقامة، و ان کنت وحدک تبادر امرا تخاف ان یفوتک یجزئک اقامة الا الفجر و المغرب فانه ینبغی ان تؤذن فیها و تقیم من اجل انه لا یقصر فیهما کما یقصر فی سائر الصلوات «۳».

و اورد علیه صاحب المدارک ره: بضعف السند، و قصور الدلالة. لان الاجزاء کما یجوز أن یراد به الاجزاء فی الصحة، کذلک یجوز أن یکون المراد الاجزاء فی الفضیلة.

و فیه: ان تضعیف السند مع کون الخبر مما رواه الکلینی ره فی الکافی، و استدل الشیخ ره به فی غیر محله، و حمل الاجزاء علی الاجزاء فی الفضیلة و ان کان ممکنا الا انه خلاف الظاهر، لا یصار الیه الا مع القرینة.

---

(۱) الوسائل باب ۳۵ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۷ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

]...[

فالاولی: ان یجاب عنه: بان الخبر معارض بصحیح علی بن رئاب: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) قلت: تحضر الصلاة و نحن مجتمعون فی مکان واحد أ تجزینا إقامة بغیر أذان؟ قال (علیه السلام): نعم «۱».

و خبر الحسن بن زیاد قال ابو عبد اللّه (علیه السلام): اذا کان القوم لا ینتظرون احداً اکتفوا باقامة واحدة «۲».

و الجمع بینهما و بین الخبر، یقتضی حمله علی تاکد الاستحباب.

و مما ذکرناه ظهر انه لا یصح الاستدلال لهذا القول بما فی صحیح عبد اللّه بن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): یجزؤک اذا خلوت فی بیتک اقامة واحدة بغیر اذان «۳» لتعین حمله علی الاجزاء فی الفضیلة للخبرین المتقدمین و أما ما فی صحیح الحلبی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) عن ابیه (علیه السلام): انه کان اذا صلی وحده فی البیت اقام اقامة و لم یؤذن «۴» فغیر ظاهر فیه فی نفسه لإجماله من حیث الوجوب و الاستحباب.

و أما موثق عمار عنه (علیه السلام): عن الرجل یؤذن و یقیم لیصلی وحده فیجیء رجل فیقول له: نصلی جماعة، هل یجوزان یصلیا بذلک الاذن و الاقامة؟ فقال (علیه السلام): لاو لکن یؤذن و یقیم «۵» فهو فی مقام بیان الاکتفاء بما اتی به للصلاة سابقا عما یکون مشروعاً فی الجماعة و لو علی سبیل الاستحباب، و لیس فی مقام جعل الوجوب لهما فی الجماعة، مع انه لو سلم ظهورهما فی اعتباره فیها یتعین حملهما علی

---

(۱) الوسائل باب ۵ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۵ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۸.

(۳) الوسائل باب ۵ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۵ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۶.

(۵) الوسائل باب ۲۷ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۹۰

]...[

الاستحباب لصحیح ابن رئاب و خبر الحسن المتقدمین، و بهما تندفع دعوی ان الجماعة عبادة توقیفیة و لم یثبت جوازها بلا اذان و اقامة فیرجع الی اصالة الاحتیاط.

فتحصل مما ذکرناه: ان القول بوجوبه فی الجماعة مطلقا لا وجه له، و منه یظهر ان القول بوجوبه فیها لخصوص الرجال غیر تام، اذ لا مدرک له سوی ما ذکر بضمیمة ما دل علی عدم وجوبه علی النساء.

و أما القائلون بوجوبه فی المغرب و الصبح فاستدلوا له بجملة من النصوص: کصحیح صفوان بن مهران عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): الاذان مثنی مثنی و الاقامة مثنی مثنی، و لا بد فی الفجر و المغرب من اذان و اقامة فی الحضر و السفر، لانه لا یقصر فیهما فی حضر و لا سفر، و تجزأک اقامة بغیر اذان فی الظهر و العصر و العشاء الآخرة، و الأذان و الإقامة فی جمیع الصلوات افضل «۱».

و صحیح عبد اللّه بن سنان عنه (علیه السلام): تجزئک فی الصلاة اقامة واحدة الا الغداة و المغرب «۲».

و صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): ادنی ما یجزی من الاذان ان تفتتح اللیل باذان و اقامة و تفتتح النهار باذان و اقامة، و یجزیک فی سائر الصلوات اقامة بغیر اذان «۳». و نحوها غیرها.

و ظهور هذه النصوص فی اعتبار الاذان فی الصبح و المغرب و ان کان لا ینکر، الا انه لا بد من رفع الید عن هذا الظهور و حمل النصوص علی تاکد الاستحباب فی المغرب لمعارضتها فیها مع صحیح عمرو بن یزید قال سالت ابا عبد اللّه (علیه

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۶ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۶ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۹۱

]...[

السلام) عن الاقامة بغیر الاذان فی المغرب، فقال: لیس به بأس و ما احب ان یعتاد «۱».

و لاجل اشتمال النصوص علی تعلیل الحکم فی الصبح و المغرب بشیء واحد یتعین حملها علی الاستحباب فی الصبح ایضاً، مضافاً الی عدم القول بالفصل بینهما، مضافاً الی ان بعض تلک النصوص ظاهر فی الاستحباب فیهما کخبر ابی بصیر المتقدم المشتمل علی لفظ (ینبغی)، مع ان النسبة بین هذه النصوص و بین ما دل علی عدم وجوبه فی جمیع الصلوات للمنفرد عموم من وجه، و حیث ان حمل هذه علی تاکد الاستحباب اهون من حمل تلک النصوص علی غیر الفجر و المغرب فیتعین التصرف فیها.

و أما ما ذکره بعض المحققین ره من ان هذه النصوص تعارض ما دل علی عدم وجوبه مطلقاً، و حملها علی تاکد الاستحباب اهون من حمل المطلقات علی غیر الفجر و المغرب، فمندفع بان النسبة بین الطائفتین عموم مطلق، و ظهور المقید مقدم علی ظهور المطلق مطلقاً.

فالمتحصل مما ذکرناه: انه لا دلیل علی وجوبه فی شیء من الصلوات، و ان الاقوی استحبابه فی جمیعها للرجال و النساء، و ما یکون ظاهرا فی عدم مشروعیته لهن کصحیح جمیل بن دراج قال: سالت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن المرأة هل علیها اذان و اقامة؟ فقال (علیه السلام): لا «۲» یحمل علی عدم تأکد الاستحباب لصحیح ابن سنان قال سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن المرأة تؤذن للصلاة؟ فقال: حسن ان فعلت و ان لم تفعل أجزأها ان تکبر و تشهد ان لا إله إلّا اللّه و ان محمداً رسول اللّه. «۳» و نحوه غیره، هذا مضافاً الی عدم الخلاف فی مشروعیته لهن جماعة و فرادی، و عن غیر

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۶.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۴، ص: ۲۹۱

(۲) الوسائل باب ۱۴ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۴ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۹۲

بشرط ان تسر

واحد: دعوی الاجماع علیه.

بقی الکلام فیما صرح به المصنف ره فی المقام و نسبه فی التذکرة الی علمائنا قال: بشرط ان تسر المرأة، و الظاهران مراده به اخفاء صوتها عن الاجانب.

و استدل له فی المنتهی: بان صوتها عورة، فلو جهرت ارتکبت معصیة، فلذا لا یعتد الرجال باذان النساء لانها ان جهرت فسد الاذان: لانه معصیة، و النهی یدل علی الفساد، و الا لا یجزئ لعدم السماع.

و الظاهر انه لا دلیل لهم فی هذا الشرط سوی ذلک، و هو فاسد: لعدم کون صوتها عورة لما دل علی تکلم النساء مع الرجال فی مجالس المعصومین علیهم السلام، و تکلم الصدیقة الطاهرة (علیها السلام) مع جملة من الصحابة، و خروجها للمخاصمة فی فدک فی المسجد لجملة من فیه من الصحابة، و خطبتها الطویلة مشهورة عند الفریقین، و سلام رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و علی (علیه السلام) للنساء و جوابهن لهما، فعلی هذا لا وجه لهذا الشرط.

فما عن الشیخ فی المبسوط: اذا اذنت المرأة للرجال جاز لهم ان یعتدوا و لا یقیموا، هو الاقوی و اعتراض المصنف فی المنتهی و المحقق فی المعتبر علیه بانها ان اجهرت فهو منهی عنه و النهی یدل علی الفساد، ضعیف.

الاذان لصلاة القضاء

ثمّ انه قد ذکرنا فیما سبق انه لا فرق فی استحباب الأذان للفرائض الیومیة بین کونها اداءً او قضاءً، و هذا فیما لو اتی بکل صلاة وحدها مما لا شبهة فیه و لا خلاف، و یشهد به صحیح «۱» زرارة المتضمن للحکایة عن الباقر (علیه السلام) نوم النبی صلّی

---

(۱) الوسائل باب ۶۱ من أبواب المواقیت.

]...[

اللّه علیه و آله فی بعض اسفاره فی لیلة عرسه حتی طلعت الشمس و قال صلّی اللّه علیه و آله: یا بلال اذن فاذن، وصلی رسول صلّی اللّه علیه و آله رکعتی الفجر و امر الصحابة فصلوا رکعتی الفجر ثمّ قام فصلی بهم الصبح. و قال الشهید ره فی محکی الذکری بعد نقل الخبر: ان فیه فوائد وعد منها استحباب الاذان للفائتة.

و لا خلاف ایضا فی استحبابه للصلاة الاولی لمن اراد اتیان فوائت فی دور واحد، و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح «۱» محمد بن مسلم. قال: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن رجل صلی الصلوات و هو جنب الیوم و الیومین و الثلاثة ثمّ ذکر بعد ذلک، قال (علیه السلام): یتطهر و یؤذن و یقیم فی اولاهن ثمّ یصلی و یقیم بعد ذلک فی کل صلاة بغیر اذان حتی یقضی صلاته.

و صحیحه الآخر عن الامام الباقر (علیه السلام): سألته عن الرجل یغمی علیه ثمّ یفیق قال (علیه السلام): یقضی ما فاته یؤذن فی الاولی و یقیم فی البقیة «۲».

و صحیح زرارة عنه (علیه السلام) قال: اذا نسیت صلاة او صلیتها بغیر وضوء کان علیک قضاء صلوات فابدأ باولاهن فاذن لها واقم، ثمّ صل ما بعدها باقامة لکل صلاة «۳».

و انما الخلاف فی مشروعیته مع الجمع لما عدا الصلاة الاولی، فالمنسوب الی المشهور: استحبابه لکل صلاة، و عن جماعة منه صاحب المدارک ره: العدم.

و استدل للمشهور: بقوله (علیه السلام): من فاتته فریضة فلیقضها کما فاتته «۴». و قد کان فی حکم الفائتة استحباب تقدیم الأذان و الاقامة فکذلک فی القضاء.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۶ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۱ مع اختلاف یسیر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۹۴

]...[

و بموثق عمار قال: سئل ابو عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل اذا اعاد الصلاة هل یعید الاذان و الاقامة؟ قال: نعم «۱» فانه باطلاقه یدل علی استحبابهما للمعادة سواء کانت اداءً او قضاءً، وحدها او مع غیرها.

و باطلاق ما دل علی مشروعیته للفرائض، و بالاجماع.

و فی الجمیع نظر: اما الاجماع: فلما عرفت مرارا من عدم حجیة المنقول منه لا سیما مع الخلاف خصوصا مع وجود مدرک غیره.

و أما اطلاق ما دل علی المشروعیة: فلعدم کون المطلقات فی مقام البیان حتی بالنسبة الی القضاء، مضافاً الی انه لو سلم الاطلاق لا بد من تقییدها بالنصوص المتقدمة الدالة علی سقوط الاذان عما عدا الاولی.

و دعوی ورودها مورد الرخصة و التخفیف و لا تنافی المشروعیة، مندفعة بانه لو کان الاذان واجبا و لو فی خصوص الاولی منها کان ما ذکر متینا، و لکن بما انه مستحب مطلقاً و لا کلفة فیه فی نفسه، فمن الامر بالصلاة بدونه یستفاد عدم الاستحباب.

و مما ذکرناه ظهر ما فی الاستدلال بقوله (علیه السلام): من فاتته ... الی آخره فانه علی فرض تمامیته سندا و دلالة لا بد من تقییده بالنصوص المتقدمة.

و أما ما اورد علیه بعض اعاظم المحققین ره من ان الظاهر منه ارادة المماثلة فی الاجزاء و الشرائط الداخلة فی حقیقة الصلاة لا الخارجة عنها کالاذان و الاقامة، فمندفع بان الظاهر منه ارادة المماثلة فی کل ما یکون موجبا لصحة الصلاة، او کما لها و منه الاذان و الاقامة.

و أما موثق عمار فلعدم ظهوره فی المتعدد، مع انه لا إطلاق له من حیث القضاء و الاداء کی یتمسک به لوروده فی مقام بیان عدم اجزاء الاذان و الاقامة الماتی بهما سابقا

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب قضاء الصلوات حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۹۵

]...[

عن الاذان و الاقامة المشروعین للصلاة المعادة.

فتحصل: ان الاقوی ما ذکره صاحب المدارک من عدم مشروعیة الاذان لغیر الصلاة الاولی.

المقام الثانی فی الاقامة

اشارة

و الاقوی استحبابها ایضاً کما هو المشهور. و یشهد له مضافاً الی الاصل، و ما ادعاه فی المختلف من الاجماع المرکب، و عدم القول

بالفصل، اذ کل من اختار استحباب الاذان مطلقاً اختار استحبابها، و من ذهب الی وجوبها اختار وجوب الاذان فی الجملة، فالتفصیل خرق للاجماع، و حیث اثبتنا استحباب الاذان، فالاقامة تکون کذلک ما دل من النصوص «۱» علی ان من صلی باقامة بلا اذان صلی خلفه صف واحد او ملکان او ملک اذ هذه النصوص ظاهرة فی ان فائدة الاقامة صیرورة المصلی اماماً للملائکة، و انه بترکها تفوت هذه الفائدة العظمی، فیستفاد منها کون الصلاة مع عدمها واجدة لجمیع ما یعتبر فی صحتها.

و ان شئت قلت: انها بالمفهوم تدل علی ان من صلی بلا اقامة صلی وحده، و لم یصل احد خلفه، فتدل علی صحة الصلاة بدونها مع اشتمالها علی الترغیب من دون ترهیب، فیکون ظاهرا فی الاستحباب.

و استدل له بصحیح زرارة- او حسنه- عن ابی جعفر (علیه السلام): عن رجل نسی الاذان و الاقامة حتی دخل فی الصلاة. قال (علیه السلام): فلیمض فی صلاته فانما الاذان سنة «۲» بناءً علی ان المراد من الاذان ما یعم الاقامة بقرینة السؤال.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب الأذان و الإقامة.

(۲) الوسائل باب ۹ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

]...[

و فیه: عدم ظهور السنة فی المندوب، لاحتمال کون المراد بها ما ثبت وجوبه بغیر الکتاب کما اطلقت علی القراءة بذلک المعنی، و دعوی ان ارادة الواجب من السنة ان کانت محتملة فهی بالنسبة الی الاقامة لا الأذان للاجماع علی عدم وجوبه فی غیر الفجر و المغرب للمنفرد فلا محیص عن ارادة المندوب بها اذ ارادة الواجب بالنسبة الی الاقامة و المندوب بالسنة الی الاذان مستلزمة لاستعمال اللفظ فی معنیین و ارادة القدر المشترک بها خلاف المتعارف، مندفعة بما ذکرناه مرارا من ان الوجوب و الاستحباب خارجان عن حریم المستعمل فیه، و انما هما ینتزعان من ترخیص الشارع فی ترک المأمور به و عدمه، و علیه فالمراد بالسنة ما ثبت مشروعیته بغیر الکتاب، و هذا المعنی یلائم مع استحباب الاذان و وجوب الاقامة، فهذا الخبر بنفسه لا یدل علی عدم وجوب الاقامة، اللّهم الا ان یقال: ان لازم ذلک حمل التعلیل علی التعبد و هو خلاف الظاهر، و هذا بخلاف ما لو ارید بها المندوب ای ما ثبت مشروعیته مع الترخیص فی ترکه.

و عن الشیخ و الحلی: الاستدلال له بخبر ابی بصیر: عن رجل نسی ان یقیم للصلاة حتی انصرف قال (علیه السلام): لا یعیدها و لا یعود لمثلها «۱» بدعوی حمل النسیان علی الترک العمدی بقرینة النهی عن العود لمثلها.

و فیه: ان عدم الاعادة لا یلازم عدم الوجوب لامکان ان یکون واجبا نفسیا.

ادلة وجوب الاقامة

و استدل للقول بوجوبها بطوائف من النصوص: منها: ما دل علی ان الاقامة ادنی ما یجزی، و قد تقدم بعضه.

---

(۱) الوسائل باب ۲۸ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۳.

]...[

و فیه: ان مفاد هذه النصوص عدم الاکتفاء عن المشروع باقل من الاقامة، و اما کون المشروع واجبا ام مندوبا فهذا التعبیر اجنبی عنه.

و دعوی ان عدم اجزاء الصلاة بدون الاقامة فی اسقاط التکلیف المتعلق بالصلاة مستلزم لوجوبها، مندفعة بان مفاد الاخبار لیس عدم الاجتزاء بالصلاة بدونها، و انما مفادها عدم الاجتزاء باقل منها فی الخروج عن الامر المتعلق بالافعال المخصوصة قبل الصلاة.

و ما قیل من اشعار هذا التعبیر بالوجوب، ضعیف لکثرة استعمال هذه الکلمة فی المستحبات کم یظهر لمن تتبع فی الاخبار.

و قیل: یؤید ما ذکرناه، قوله (علیه السلام) فی خبر سماعة: و رخص فی سائر الصلوات بالاقامة و الاذان افضل حیث انه یدل علی ان الاصل الاذان معها، و معلوم ان اصالته انما تکون فی تمام الفضل لا فی الوجوب فتتبعه الرخصة حینئذٍ.

و منها: النصوص «۱» المتضمنة للامر بقطع الصلاة عند نسیان الاقامة لتدارکها، و لو لا وجوبها لما جاز قطعها المحرم فی نفسه لاجل تدارکها.

و فیه: انه یمکن ان یکون قطع الصلاة لدرک فضیلة الاقامة جائزا، کما یجوز لفائدة دنیویة، فجواز قطعها او استحبابه لا یستلزم وجوبها لئلا ینافی مع القاعدة العقلیة الحاکمة بعدم جواز ارتکاب الحرام لدرک المستحب.

و دعوی ان الامر بالقطع ظاهر فی وجوبه و لو لا وجوبها لما وجب القطع لتدارکها، مندفعة بان هذا الامر لوروده مورد توهم المنع لا یکون ظاهرا فی الوجوب.

و منها: ما تضمن الامر بها کموثق عمار: اذا قمت الی صلاة فریضة فاذن واقم و افصل بین الاذان و الاقامة بقعود او کلام او تسبیح «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب الأذان و الإقامة.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۹۸

]...[

و خبر سماعة: لا تصل الغداة و المغرب الا باذان و اقامة، و رخص فی سائر الصلوات بالاقامة و الاذان افضل «۱». و نحوهما غیرهما.

و اجاب بعض الاعاظم ره عن هذه النصوص: بان هذا النوع من الاخبار بعد صرفها عن ظاهرها فی الاذان لا یبقی لها ظهور فی الوجوب بالنسبة الی الاقامة.

و فیه: بما ان الوجوب و الندب خارجان عن مدلول الامر بل الامر فیهما یستعمل فی معنی واحد، فلا مانع من التفکیک بینهما لاجل الترخیص فی ترک الاذان خاصة.

و الحق فی الجواب عن هذه النصوص: انها بالنسبة الی الاقامة ایضاً محمولة علی الاستحباب، لما عرفت من الدلیل علی عدم وجوبها، فیجمع بینهما بالحمل علی الاستحباب.

و منها: ما دل علی لزوم مراعاة الشرائط المعتبرة فی الصلاة حال الاقامة.

و فیه: ان ذلک اعم من المدعی، اذ مفاد هذه النصوص اعتبار هذه الامور فی الاقامة و هو لا ینافی استحبابها.

و منها: ما دل علی انه لا أذان و لا إقامة علی النساء کصحیح جمیل المتقدم «۲» المحمول علی نفی اللزوم لما دل علی مشروعیتها لهن کقول الامام الصادق (علیه السلام) فی مرسل الصدوق (و لکن ان اذنت و اقامت فهو افضل) «۳» فهذه النصوص تدل بالمفهوم علی اللزوم للرجال.

و فیه: مضافاً الی عدم حجیة مفهومها لعدم کونه من مفهوم الشرط و کونه من مفهوم اللقب: ان غایة ما یستفاد من هذه النصوص اختلاف الرجال مع النساء فی

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۴ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۲۹۹

و یتأکدان فی الجهریة خصوصا فی الغداة و المغرب

مرتبة المشروعیة و آکدیتها للرجال، و حینئذٍ فکما یمکن ان یکون ذلک بوجوبها لهم و استحبابها لهن کذلک یمکن ان یکون بتاکد استحبابها لهم و عدمه للنساء، مع انه لو سلم ظهورها فی الوجوب لا بد من صرفها عن ظاهرها لما دل علی عدم وجوبها.

و منها: ما دل علی ان الاقامة من الصلاة کخبر ابی هارون: قال ابو عبد اللّه (علیه السلام): یا ابا هارون الاقامة من الصلاة فاذا اقمت فلا تتکلم و لا تومئ بیدک «۱». و نحوه خبر ابی یونس، و سلیمان بن صالح.

و فیه: مضافاً الی ضعف سندها، انها لا تکون فی مقام البیان من جهة الوجوب کی یتمسک باطلاق التنزیل، و القدر المتیقن غیره، کحرمة الکلام و نحوها مع معارضتها بما دل علی ان افتتاحها التکبیر.

و منها: ما دل علی انه لا صلاة الا باقامة کموثق عمار، قال: سمعت ابا عبد اللّه (علیه السلام): یقول لا بد للمریض ان یؤذن و یقیم اذا اراد الصلاة و لو فی نفسه ان لم یقدر علی ان یتکلم، سئل و ان کان شدید الوجع؟ قال (علیه السلام): لا بد من ان یؤذن و یقیم لانه لا صلاة الا باذان و اقامة «۲».

و فیه: انه بعد ما ثبت استحباب الاذان، لا بد من حمل النفی علی نفی الکمال بالاضافة الیه، فبالاضافة الی الاقامة ایضاً لا محیص عن ذلک لاستلزام حمله علی نفی الصحة استعماله فی اکثر من معنی واحد، مضافاً الی انه لو سلم ظهور هذه النصوص فی نفی الصحة بالاضافة الیها لا بد من صرف ظهورها لما دل علی عدم وجوبها.

فتحصل مما ذکرناه: استحباب الاذان و الاقامة مطلقاً و یتاکدان استحبابا فی الجهریة خصوصاً فی الغداة و المغرب بلا خلاف، بل عن الغنیة: دعوی الاجماع علیه.

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱۲.

(۲) الوسائل باب ۳۵ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۰۰

]...[

و تشهد له فی الاذان فی الغداة و المغرب النصوص المتقدمة، و اما فی الاقامة و الاذان فی العشاء فلا مستند له سوی الاجماع المنقول.

موارد سقوط الاذان

اشارة

مسألتان الأولی: یسقط الاذان وحده فی موارد: احدها:

عصر یوم الجمعة اذا جمعت مع الجمعة او الظهر

کما هو المشهور، بل نسب الیهم سقوطه فی حال الجمع مطلقاً، و قیل بسقوطه فی حال الجمع المستحب، و قوی فی الجواهر تخصیص السقوط بیوم الجمعة فیما لو جمعت مع الجمعة، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه فی هذا المورد.

و ما استدل به لهذا الحکم امور:.

الاول: الاجماعات المنقولة: و هی علی فرض حجیتها مختصة بعصر یوم الجمعة اذا جمعت مع الجمعة.

الثانی: روایة حفص بن غیاث عن جعفر عن أبیه (علیه السلام): الاذان الثالث یوم الجمعة بدعة «۱» بناءً علی کون المراد منه اذان العصر، لأنه ثالث الاذانین للظهر و الصبح.

و فیه: ان هذه الروایة مضافاً الی ضعف سندها مجملة تتطرق فیها احتمالات منها: ارادة الاذان الثانی، الذی ابتدعه عثمان او معاویة.

الثالث: ما رواه الشیخ فی الصحیح عن ابن اذینة عن رهط منهم الفضیل و زرارة عن ابی جعفر (علیه السلام): ان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله جمع بین الظهر

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب نافلة شهر رمضان حدیث ۴.

]...[

و العصر باذان و اقامتین و جمع بین المغرب و العشاء باذان و اقامتین «۱».

و فیه: مضافاً الی ما ذکره صاحب المدارک ره. من عدم اختصاصه بیوم الجمعة و انما یدل علی السقوط فی موارد الجمع مطلقاً: ان مجرد ترکه من النبی صلّی اللّه علیه و آله لا یدل علی سقوطه، اذ لعله یکون ترکه کالجمع بین الصلاتین و ترک النافلة لغرض اهم کالتنبیه علی جوازه و نحوه، و یؤید ما ذکرناه ان جملة من الاخبار متضمنة لحکایة جمعه صلّی اللّه علیه و آله بین الصلاتین من دون تعرض للاذان، کخبر عبد الملک عن الامام الصادق (علیه السلام): اجمع بین الصلاتین من غیر علة؟ قال (علیه السلام): قد فعل ذلک رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله اراد التخفیف عن امته «۲». و نحوه غیره.

و مما ذکرناه یظهر عدم تمامیة الاستدلال بصحیحی عبد اللّه بن سنان و صفوان،، کما انه یظهر ضعف ما قیل من ان حکایة الامام له تدل علیه بدعوی ظهورها فی وقوع الاذان الاول للصلاتین اللتین جمع بینهما فیکون نظیر اکتفاء جماعة المأمومین باذان واحد، من احدهم او الامام، اذ یمکن ان تکون حکایته (علیه السلام) ایضاً لذلک الغرض الاهم.

الرابع: استقرار سیرة النبی صلّی اللّه علیه و آله و الائمة علیهم السلام علی ترک الاذان فی الموارد التی جمعوا فیها بین الصلاتین، او امروا بالجمع.

اقول: ان هذا الوجه و ان کان متینا الا ان مقتضاه التفصیل بین مورد الجمع المستحب و غیره، و الالتزام بالسقوط و عدم المشروعیة فی الاول دون الثانی، اذ فی الاول: لا محمل لاستقرار سیرتهم علیهم السلام علی الترک الا عدم المشروعیة.

---

(۱) الوسائل باب ۳۲ من أبواب المواقیت حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۳۲ من أبواب المواقیت حدیث ۳.

]...[

و دعوی انه یمکن ان یکون التزامهم بالترک لاجل ارجحیة الصلاة مع ترک الاذان و هذا لا ینافی کون فعله ایضاً راجحا فی نفسه نظیر التطوع فی وقت الفریضة حیث ان ترکه و الشروع فی الفریضة ارجح، و یکون التطوع ایضاً مشروعاً، مندفعة بانه فرق بین المقامین، اذ ما ذکر یتم فی مثل التطوع الذی یکون مستحبا فی نفسه، و الادلة الدالة علی افضلیة المبادرة الی الصلاة لا- توجب تخصیص ما دل علی استحبابه لعدم التنافی بینهما.

و أما الاذان فحیث ان المستفاد من ما دل علی مشروعیته افضلیة الصلاة معه عن الصلاة بدونه لا استحبابه فی نفسه، فلو دل دلیل فی مورد خاص علی ان الصلاة بدونه افضل کما فی المقام، فلا محالة یقع التنافی بینهما، و حیث ان ما دل علی افضلیة الصلاة الفاقدة له اخص من ما دل علی مشروعیته، فیخصص به فلا یبقی دلیل للمشروعیة.

و بذلک یظهر تمامیة ما ذکره صاحب الجواهر ره من انه فی المورد الذی دل الدلیل علی سقوط الاذان یکون ذلک بنحو العزیمة لا الرخصة، اذ لا جهة للتمسک باطلاق اوامر الأذان فیه و إلّا لاقتضی بقاء ندبه، فالمرجع اصالة عدم المشروعیة المقتضیة للحرمة.

و ما اورده علیه بعض الاکابر: بان ما دل علی مشروعیته انما یدل علی البعث الیه بالمطابقة و علی وجود المصلحة فیه بالالتزام، و انتفاء الاول للسیرة و الاجماع لا یقتضی البناء علی عدم المصلحة المصححة للتعبد لعدم التلازم بین الدلالتین فی الحجیة، فسقوط الاولی عن الحجیة لا یدل علی سقوط الثانیة عنها، ضعیف لما ذکرناه مرارا فی هذا الکتاب من انه لا کاشف عن وجود المصلحة سوی الحکم، و مع فرض انتفائه من این یستکشف وجود المصلحة و تمام الکلام فی ذلک موکول الی محله.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۰۳

]...[

و أما فی الثانی و هو مورد الجمع المرجوح: فلان جمعهم علیهم السلام فی هذا المورد لما لم یکن الا- لاجل التنبیه علی الجواز او لبعض الامور الأخر المقتضیة له من الاستعجال و نحوه، فترک الاذان کترک النافلة فی هذا المورد لا ینافی مع مشروعیته لامکان ان یکون لأحد تلک الامور.

فتحصل مما ذکرناه: سقوط الاذان فی موارد الجمع المستحب للصلاة الثانیة بلا خصوصیة لعصر یوم الجمعة.

ثمّ ان المراد بالجمع وصل الصلاة الثانیة بالاولی علی نحو یصدق ایقاعهما فی زمان واحد کما عن جماعة من المحققین التصریح به لانه المفهوم منه عرفاً.

و یشهد له مضافاً الی ذلک ما دل علی حصول التفریق بفعل النافلة کموثق محمد بن حکیم قال: سمعت ابا الحسن (علیه السلام) یقول: الجمع بین الصلاتین اذا لم یکن بینهما تطوع فاذا کان بینهما تطوع فلا جمع «۱».

و لا یخفی ان مفهوم الجملة الاولی لیس ان المراد بالجمع عدم التطوع و لو مع الفصل الطویل کما قیل، بل مفهومها هو الجملة الثانیة فلاحظ، نعم الاشتغال بالتعقیب فضلا عن رکعات الاحتیاط و سجدتی السهو و نحوهما مما یکون مرتبطا بالصلاة لا ینافی الجمع الموجب للاکتفاء باذان الاولی ما لم یکن موجبا للفصل الطویل.

الثانی:

عصر یوم عرفة

بلا خلاف، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له صحیح ابن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): السنّة فی الاذان یوم عرفة ان یؤذن و یقیم للظهر ثمّ یصلی ثمّ یقوم فیقیم للعصر بغیر اذان،

---

(۱) الوسائل باب ۳۳ من أبواب المواقیت حدیث ۳.

]...[

و کذلک المغرب و العشاء بالمزدلفة «۱».

و اختصاص الصحیح بصورة الجمع بین الصلاتین لا- ینکر، الا- ان اختصاصه بعرفة غیر ظاهر، و ذکره فی سیاق المزدلفة لا یصلح للقرینیة کی یکون المطلق من قبیل المقرون بما یصلح للقرینیة، فیسقط اطلاقه کما قیل.

ثمّ ان ظاهر الصحیح کون سقوط الاذان فیها بنحو العزیمة لان قوله (علیه السلام): السنّة فی الاذان ... الی آخره الدال علی افضلیة الصلاة بغیر اذان من الصلاة معه یوجب تخصیص عمومات المشروعیة.

الثالث:

عشاء المزدلفة

بلا خلاف فیه. و یشهد له صحیح ابن سنان المتقدم و نحوه غیره.

الرابع:

العصر و العشاء للمسلوس الذی یجمعهما مع الظهر و المغرب

. و یشهد له صحیح حریز عن الامام الصادق (علیه السلام): اذا کان الرجل یقطر منه البول و الدم اذا کان حین الصلاة اتخذ کیسا و جعل فیه قطنا ثمّ علقه علیه و ادخل ذکره فیه ثمّ صلی یجمع بین صلاتین الظهر و العصر یؤخر الظهر و یعجل العصر باذان و اقامتین و یؤخر المغرب و یعجل العشاء باذان و اقامتین «۲».

الخامس:

العصر و العشاء للمستحاضة التی تجمعهما مع الظهر و المغرب

. و تشهد له: النصوص الدالة علی انها تجمع بین الظهرین بغسل، و بین العشاءین بغسل، بضمیمة الکلیة التی اثبتناها و هی سقوط الاذان مع الجمع الراجح. و لعل هذا هو مراد صاحب الجواهر ره حیث قال: ورد السقوط فی المستحاضة فی النصوص، فلا یرد علیه ما اورده من تاخر عنه من انا لم نقف علیها.

---

(۱) الوسائل باب ۳۶ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۹ من أبواب نواقض الوضوء حدیث ۱.

]...[

موارد سقوط الاذان و الاقامة

اشارة

المسألة الثانیة: یسقط الاذان و الاقامة فی موارد:.

احدها:

الداخل فی الجماعة

و ان لم یکن حاضرا حینما اذنوا للصلاة و اقاموا بلا خلاف.

و تشهد له مضافاً الی السیرة جملة من النصوص: کخبر معاویة بن شریح عن الامام الصادق (علیه السلام): و من ادرک الامام و هو فی الرکعة الاخیرة فقد ادرک فضل الجماعة، و من ادرکه و قد رفع رأسه من السجدة الاخیرة و هو فی التشهد فقد ادرک الجماعة و لیس علیه اذان و اقامة، و من ادرکه و قد سلم فعلیه الاذان و الاقامة «۱». و نحوه غیره، و ظهوره فی عدم الامر بهما لا ینکر فتخصص به عمومات المشروعیة، فیکون السقوط علی وجه العزیمة لا الرخصة.

الثانی:

السامع اذان غیره و اقامته

بلا خلاف فیه، و یشهد له خبر ابی مریم: صلی بنا ابو جعفر (علیه السلام) فی قمیص بلا ازار و لا رداء و لا أذان و لا إقامة فلما انصرف قلت له: عافاک اللّه صلیت بنا بلا قمیص و لا إزار و لا رداء و لا أذان و لا إقامة؟ فقال (علیه السلام): ان قمیصی کثیف فهو یجزی ان لا یکون علی ازار و لا رداء، و انی مررت بجعفر و هو یؤذن و یقیم فلم اتکلم فاجزانی ذلک «۲».

و خبر ابن خالد عن ابی جعفر (علیه السلام): کنا معه فسمع اقامة جار له بالصلاة فقال (علیه السلام): قوموا فقمنا فصلینا معه بغیر اذان و اقامة، و قال (علیه

---

(۱) الوسائل باب ۶۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۳۰ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۲.

]...[

السلام): یجزئکم اذان جارکم «۱». و نحوهما غیرهما.

و الظاهر کما عن الشیخ فی المبسوط، و صاحب المستند: کون السقوط بنحو العزیمة لا الرخصة: اذ الظاهر من النصوص المتضمنة للتعبیر بالاجزاء کون سماع اذان الغیر اقامته بمنزلة الاذان و الاقامة، و موجبا لسقوط امرهما، و علیه فلا یکونان مشروعین بعد السماع.

ثمّ ان النصوص و ان کان موردها الجامع الا انه یثبت الحکم للمنفرد بالاولویة، و لو لم یسمع تمام الفصول یجوز له ان یتم ما نقصه المؤذن و یکتفی به لصحیح عبد اللّه ابن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): اذا اذن مؤذن فنقص الاذان و انت تریدان تصلی باذانه

فاتم ما نقص هو من اذانه «۲».

الثالث:

اذا صلی الامام جماعة ثمّ جاء آخرون

ما لم تتفرق صفوفهم بلا خلاف فیه فی الجملة: و یشهد له جملة من النصوص: کخبر ابی علی: کنا جلوسا عند ابی عبد اللّه (علیه السلام) فاتاه رجل فقال: جعلت فداک صلینا فی المسجد الفجر و انصرف بعضنا و جلس بعض فی التسبیح فدخل علینا رجل المسجد فاذن فمنعناه و دفعناه عن ذلک فقال ابو عبد اللّه (علیه السلام): احسنت ادفعه عن ذلک و امنعه اشد المنع، فقلت: فان دخلوا فارادوا ان یصلوا فیه جماعة؟ قال (علیه السلام): یقومون فی ناحیة المسجد و لا یبدو لهم و لا یبدر بهم امام «۳».

و موثق ابی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام) قلت له: الرجل یدخل المسجد و قد صلی القوم أ یؤذن و یقیم؟ قال (علیه السلام): ان کان دخل و لم یتفرق

---

(۱) الوسائل باب ۳۰ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۳۰ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۲۱.

(۳) الوسائل باب ۶۵ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۲.

]...[

الصف صلی باذانهم و اقامتهم، و ان کان تفرق الصف اذن و اقام «۱».

و خبره الآخر: سألته عن الرجل ینتهی الی الامام حین یسلم، فقال (علیه السلام): لیس علیه ان یعید الاذان فیدخل معهم فی اذانهم فإن وجدهم قد تفرقوا اعاد الاذان «۲».

و خبر السکونی عن جعفر عن ابیه عن علی (علیه السلام) انه کان یقول: اذا دخل رجل المسجد و قد صلی اهله فلا یؤذنن و لا یقیمن «۳».

و خبر عمرو بن خالد عن زید بن علی عن آبائه علیهم السلام قال: دخل رجلان المسجد و قد صلی علی (علیه السلام) بالناس فقال (علیه السلام) لهما: ان شئتما فلیؤم احد کما صاحبه و لا یؤذن و لا یقیم «۴».

و عن کتاب زید النرسی عن عبید بن زرارة عن الامام الصادق (علیه السلام): اذا ادرکت الجماعة و قد انصرف القوم و وجدت الامام مکانه و اهل المسجد قبل ان یتفرقوا أجزأک اذانهم و اقامتهم فاستفتح الصلاة لنفسک، و اذا وافیتهم و قد انصرفوا من صلاتهم و هم جلوس اجزأک اقامة بغیر اذان و ان وجدتهم قد تفرقوا و خرج بعضهم من المسجد فاذن واقم لنفسک «۵».

و المناقشة فی حجیة هذه النصوص بضعف سندها، فی غیر محلها، اذ مضافاً الی عمل الاصحاب بها الموجب لجبر ضعف سندها موثق ابی بصیر، و خبر ابی علی، معتبران، و دعوی اشتراک ابی بصیر بین الثقة و الضعیف، مندفعة بما حقق فی محله من

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۵ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۲۵ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۳.

(۵) المستدرک باب ۲۲ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۰۸

]...[

انه مشترک بین لیث المرادی، و یحیی، و کل منهما ثقة، کما ان جهالة ابی علی غیر مضرة، اذ ابن ابی عمیر الراوی عنه، من اصحاب الاجماع، و لا یروی الا عن ثقة.

و بازاء هذه النصوص خبر معاویة بن شریح المتقدم فی المورد الاول، و موثق عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): انه سئل عن الرجل ادرک الامام حین سلم قال (علیه السلام): علیه ان یؤذن و یقیم و یفتتح الصلاة «۱». و عن بعض: حمل الخبرین علی صورة التفرق جمعا بینهما و بین الاخبار المتقدمة، و هو بعید غایته، اذ کیف یمکن حمل قوله (ادرک الامام حین سلم) علی ما بعد التفرق.

و قد جمع بعض المحققین ره بین الطائفتین بحمل النصوص المتقدمة علی الکراهة بالمعنی الذی لا ینافی استحبابهما و هو المرجوحیة بالاضافة الی الصلاة بدونهما لصراحة الخبرین فی المشروعیة.

و فیه: مضافاً الی ما عرفت من ان الکراهة بهذا المعنی فی الاذان و الاقامة تستلزم عدم مشروعیتهما و لیسا کالتطوع کی یمکن الالتزام بهذا المعنی فیهما مع بقاء مشروعیتهما: ان معیار کون الجمع عرفیا فرض المتنافیین فی کلام واحد صادر من شخص واحد، فان کان احدهما قرینة علی الآخر و العرف لم یروا تهافتا فی الکلام فهو الجمع العرفی و الا فلا، و فی المقام اذا جمعنا قوله (علیه السلام) فی خبر ابی علی (امنعه اشد المنع) مع قوله (علیه السلام) فی موثق عمار (علیه ان یؤذن و یقیم) لا شبهة فی ان العرف یرون تهافتا بینهما.

فالصحیح: هو الالتزام بعد امکان الجمع العرفی و التعارض بینهما، فلا بد من الرجوع الی مرجحات باب المعارضة، و الظاهر کون الترجیح مع النصوص الاول

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۰۹

]...[

لا شهریة مضمونها بین الفقهاء و اکثریتها.

هذا کله من حیث السند، و أما من حیث المدلول فملخص القول فیه یقع فی مواضع.

الاول: انه قد یتوهم التعارض بین مدلول النصوص المتقدمة، اذ سقوط الاذان و الاقامة فی خبری أبی بصیر علق علی عدم التفرق المتوقف صدقه علی بقاء الجمیع، و فی خبر ابی علی علق علی بقاء بعض من المأمومین، و لکنه توهم فاسد، اذ لو سلم ظهور التفرق فیهما فی تفرق الهیئة الاجتماعیة الحاصل بذهاب البعض و لو کان واحدا، لا بد من حملهما علی ارادة تفرق الجمیع الحاصل بافتراق کل واحد من المصلین عن الآخر لخبر أبی علی الصریح فی بقاء السقوط بذهاب البعض، مع ان للمنع عن ظهور التفرق فیه مجالا واسعا، اذ التفرق لاستناده الی المصلین و إلی الصف الذی ارید منه المصطفین ظاهر فی المعنی الثانی فلاحظ.

فتحصل مما ذکرناه: ان المستفاد من النصوص سقوط الاذان و الاقامة ما لم یتفرق الجمیع، و لو مع ذهاب الجمیع الا الاثنین المشتغلین بامر مرتبط بالصلاة.

الثانی: الظاهر کون السقوط علی وجه العزیمة لا الرخصة کما قواه فی الجواهر لقوله (علیه السلام) فی خبر ابی علی: ادفعه عن ذلک و

امنعه اشد المنع. و مقتضی خبر معاویة و موثق عمار، و ان کان عدم کون السقوط بنحو العزیمة، الا انه قد عرفت انه لا بد من طرحهما او حملهما علی ما لا ینافی النصوص الأخر.

الثالث: الظاهر عدم اختصاص الحکم بالمسجد، اذ مورد اغلب النصوص و ان کان المسجد الا ان خبر ابی بصیر مطلق، و لیس فی النصوص الأخر ما یوجب تقییده، و غلبة انعقاد الجماعة فی المسجد لا توجب انصراف اطلاقه، فما عن الذکری و المدارک و غیرهما، من الاختصاص، غیر تام.

الرابع: نسب الی ظاهر المشهور: اختصاص السقوط بالجامع، و عن بعض:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۱۰

و صورة الأذان اللّه اکبر اللّه اکبر اللّه اکبر اللّه اکبر، أشهد أن لا إله إلّا اللّه، أشهد أن لا إله إلّا اللّه، أشهد أنّ محمّداً رسول اللّه أشهد أنّ محمداً رسول اللّه، حی علی الصلاة، حی علی الصلاة، حی علی الفلاح، حی علی الفلاح، حی علی خیر العمل، حی علی خیر العمل، اللّه اکبر، اللّه اکبر لا إله إلّا اللّه، لا إله إلّا اللّه

احتمال اختصاصه بالمنفرد، و لکن الاقوی وفاقا لجماعة من الاعاظم سقوطهما من الجامع و المنفرد، اما فی الاول: فلروایتی زید و ابی علی، و اما فی الثانی: فلغیرهما من النصوص. و لا وجه لتخصیص الحکم فی المنفرد بمن اراد الایتمام لإطلاق النصوص.

و دعوی تنزیل الاطلاق علی المتعارف فی ذلک الزمان من الایتمام عند ادراک الجماعة، مندفعة بانه لم یثبت لنا کون المتعارف فی ذلک الزمان ان کل من دخل المسجد کان مریداً للجماعة، مع ان الغلبة لا توجب الانصراف.

ثمّ ان هنا فروعا اخر کشمول الحکم لصورة تعدد المکان، و صورة ادراک جماعة القضاء و غیرهما، و لاجل وضوح حکمها مما ذکرناه اغمضنا عن ذکرها.

کیفیة الاذان و الاقامة

الموضع الثانی: فی کیفیة الاذان و الاقامة

: المشهور بین الاصحاب ان صورة الأذان: اللّه اکبر اللّه اکبر، اللّه اکبر الله اکبر، اشهد ان لا إله الا اللّه، اشهد ان محمداً رسول اللّه اشهد ان محمداً رسول اللّه، حی علی الصلاة حی علی الصلاة، حی علی الفلاح حی علی الفلاح، حی علی خیر العمل حی علی خیر العمل، اللّه اکبر، اللّه اکبر، لا إله الا اللّه، لا إله الا اللّه بل اجماعا، او علیه عمل الاصحاب، او نحو ذلک مما حکی فی المقام.

و یشهد له خبر أبی بکر الحضرمی و کلیب الاسدی جمیعاً عن الامام الصادق

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۱۱

و الاقامة مثله الا التکبیر فانه یسقط منه مرتان فی اوله و التهلیل یسقط مرة واحدة فی آخره و یزید قد قامت الصلاة مرتین بعد حی علی خیر

(علیه السلام): انه حکی لهما الاذان فقال: اللّه اکبر «... ۱». الی آخر ما ذکر فی المتن، و نحوه خبر المعلی بن خنیس «۲».

و صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): یا زرارة تفتتح الاذان باربع تکبیرات، و تختمه بتکبیرتین و تهلیلتین «۳» و قریب منها غیرها.

و لکن تعارضها جملة من النصوص: کصحیح ابن سنان: سالت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الاذان فقال (علیه السلام): تقول: اللّه

اکبر، اللّه اکبر- الی آخر ما ذکر فی الاخبار المتقدمة «۴».

و صحیح صفوان: سمعت ابا عبد اللّه (علیه السلام) یقول: الاذان مثنی مثنی، و الاقامة مثنی مثنی «۵» و نحوهما غیرهما.

و لو لا اعراض الاصحاب عن هذه النصوص و عدم عملهم بها لکان مقتضی الجمع بین الطائفتین الالتزام بان الاقل یکون مجزیا، و الاولی و الافضل الاتیان بالاکثر، لکنه لاجل الاعراض لا بد من طرحها.

و منه یظهر ان القول بکفایة التهلیل فی آخره مرة واحدة لا یعتنی به، و ان دل علیه خبر البزنطی هذا فی الاذان.

و اما الاقامة فهی: مثله الا التکبیر فانه یسقط منه مرتان فی اوله و التهلیل یسقط منه مرة فی آخره و یزید قد قامت الصلاة مرتین بعد حی علی خیر

---

(۱) الوسائل باب ۱۹ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۱۹ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۱۹ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۱۹ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۵.

(۵) الوسائل باب ۱۹ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۱۲

العمل فجمیع فصولهما خمسة و ثلاثون فصلا.

العمل) و قبل التکبیر عندنا کما فی التذکرة.

و یشهد له مضافاً الی معروفیه کونها کذلک لدی الشیعة، المعتضدة بالاجماعات المنقولة: خبر اسماعیل الجعفی المروی عن الکافی قال: سمعت ابا جعفر (علیه السلام) یقول: الاذان و الإقامة خمسة و ثلاثون حرفا فعد ذلک بیده واحداً واحداً، و الاذان ثمانیة عشر حرفاً و الاقامة سبعة عشر حرفا «۱». و هذا لا ینطبق الّا علی ما عرفت من کون التهلل فی آخر الاقامة مرة و التکبیر فی اولها مرتین، و زیادة قد قامت الصلاة.

و النصوص الأخر الواردة فی المقام غیر منطبقة علی ما ذکر، ففی صحیح صفوان: الاقامة مثنی مثنی «۲» و فی صحیح معاویة: الاقامة واحدة واحدة «۳» و فی صحیح زرارة و الفضیل: الاقامة کالاذان الا فی زیادة قد قامت الصلاة بعد بیان کون التهلیل فی آخره مرتین «۴».

و لکن لاعراض الاصحاب عنها یتعین طرحها.

فتحصل مما ذکرناه: ان جمیع فصولهما خمسة و ثلاثون فصلا.

ثمّ انه یجوز للمسافر و المستعجل الاقتصار فیهما علی کل فصل مرة کما عن غیر واحد من الاصحاب التصریح به.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح ابی عبیدة قال: رایت ابا جعفر (علیه السلام) یکبر واحدة واحدة فی الاذان، فقلت له: لم تکبر واحدة واحدة؟ فقال: لا بأس اذا کنت مستعجلًا «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۱۹ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۹ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۲۱ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱۹ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۸.

(۵) الوسائل باب ۲۱ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۱۳

]...[

و خبر یزید بن معاویة عن الامام الباقر (علیه السلام): الاذان یقصر فی السفر کما تقصر الصلاة، الاذان واحدا واحدا و الاقامة واحدة واحدة «۱».

و خبر نعمان الرازی: سمعت ابا عبد اللّه (علیه السلام) یقول: یجزیک من الاقامة طاق طاق فی السفر «۲».

فائدة: لا خلاف و لا إشکال فی ان الشهادة لعلی (علیه السلام) بامرة المؤمنین و الولایة لیست من اجزائهما، و عن المجلسی ره فی البحار: لا یبعد کون الشهادة بالولایة من الاجزاء المستحبة للاذان لشهادة الشیخ و العلامة و الشهید و غیرهم بورود الاخبار به.

و فیه: ان کل من شهد بورود الخبر به شهد بانه لا یعمل، به، و انه موضوع او ضعیف، فعن الشیخ فی النهایة. فاما ما روی فی شواذ الاخبار من قول (ان علیا ولی اللّه و آل محمد خیر البریة) فمما لا یعمل علیه فی الاذان و الاقامة، فمن عمل به کان مخطئا، و نحوه کلام غیره، و ظاهر کلماتهم نفی المشروعیة.

و دعوی ان هذا المقدار لا یمنع من الالتزام بکونها من الاجزاء المستحبة لهما لأنه لا یوجب العلم بالکذب، و مع احتمال الصدق مقتضی قاعدة التسامح کونها جزءاً منهما. مندفعة بانه و ان لم یوجب العلم الوجدانی الا انه علم تعبدی، و معه لا مجال لجریان قاعدة التسامح. و من ذلک یظهر وجه ما فی الجواهر بعد نقل کلام المجلسی ره انه کما تری، نعم یستحب الشهادة له (علیه السلام) بالولایة و امرة المؤمنین بعد الشهادتین لا بقصد الجزئیة بل قاصدا بها امتثال ما دل علی استحبابها بعدهما مطلقا کخبر القاسم بن معاویة عن الامام الصادق (علیه السلام): اذا قال احدکم لا إله

---

(۱) الوسائل باب ۲۱ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۱ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۱۴

]...[

الا اللّه محمد رسول اللّه فلیقل علی امیر المؤمنین «۱». و نحوه غیره.

[الموضع] الثالث فی شرائط الاذان و الاقامة

اشارة

یشترط فیهما امور:

الاول: قصد القربة

، لکونهما من العبادیات لا لأن الاصل فی الواجبات کونها تعبدیة لما حققناه فی محله من ان الاصل کونها توصلیة، بل للاجماع علی عبادیتهما مضافاً الی کونها المرتکزة فی اذهان المتشرعة.

الثانی: تعیین الصلاة التی یأتی بهما لها

مع الاشتراک کما عن غیر واحد التصریح به، و لیس الوجه فیه ما فی الجواهر من ان عبادیة کل منهما انما تکون بقصد الامر النفسی المتعلق بالصلاة المقیدة بهما، و تعیین ذلک الامر انما یکون بتعیین الصلاة لاختلاف الامر باختلاف موضوعه، اذ یمکن ان یقال کما قیل ان الامر بهما نفسی لا غیری، بل الوجه فیه انهما مع عدم التعیین یصلحان لوقوعهما لکل من الصلاتین، و حیث ان وقوعهما لهما معا لا یمکن و لإحداهما دون الاخری ترجیح بلا مرجح، فلا محالة لا یقعان لشیء منهما، فلا بد من تعیینهما بتعیین الصلاة التی یأتی بهما لها.

الثالث: العقل

، و یدل علیه الاجماع.

الرابع: الایمان

کما عن غیر واحد من الاصحاب التصریح به، و عن غیرهم: الاقتصار علی اعتبار الاسلام، و یشهد له موثق عمار عن الامام الصادق (علیه السلام) سئل عن الاذان هل یجوز أن یکون عن غیر عارف؟ قال (علیه السلام): لا یستقیم الاذان و لا یجوز أن یؤذن به إلّا رجل مسلم عارف، فان علم الاذان و اذن به، و لم یکن عارفا لم یجز اذانه و لا إقامته و لا یقتدی به «۲» اذ المراد من العارف المؤمن، لانه

---

(۱) البحار ج ۱۸ ص ۱۶۲ من کتاب الصلاة من طبعه الکمبانی.

(۲) الوسائل باب ۲۶ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

و لا یؤذن قبل دخول الوقت الا فی الصبح

المراد منه فی موارد استعماله فی النصوص، و یؤیده ذیل الموثق فلاحظ.

و أما البلوغ و الذکوریة فلا یعتبران فیهما، اما الاول: فعدم اعتباره فی الاقامة انما یکون لما عرفت فی محله من مشروعیة عباداته، و اما فی اذانه فیشهد له مضافا الی ما فی الجواهر من الاجماع علیه صحیح ابن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): لا بأس ان یؤذن الغلام الذی لم یحتلم «۱». و نحوه غیره.

و أما الذکوریة فقد تقدم الکلام فیها مفصلا فراجع.

و

الخامس: دخول الوقت

: ف لا یؤذن و لا یقیم قبل دخول الوقت بلا خلاف فیه فی غیر اذان الصبح، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له مضافاً الیه جملة من النصوص: کصحیح معاویة بن وهب عن الامام الصادق (علیه السلام)- فی حدیث- قال: لا تنتظر باذانک و اقامتک الا دخول وقت الصلاة «۲». و نحوه غیره.

الا انه رخص فی تقدیم الاذان علی الوقت فی الصبح کما هو المشهور، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له جملة من النصوص: منها: النصوص الدالة علی انه کان لرسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله مؤذنان احدهما ابن ام مکتوم و الآخر بلال و کان ابن ام مکتوم اعمی و کان یؤذن قبل الفجر «۳».

و منها: صحیح ابن سنان عن مولانا الصادق (علیه السلام) قال: قلت له: ان لنا مؤذنا یؤذن بلیل فقال (علیه السلام): اما ان ذلک ینفع الجیران لقیامهم الی الصلاة،

---

(۱) الوسائل باب ۳۲ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۸ من أبواب الأذان و الإقامة.

و یستحب اعادته بعد دخوله و یشترط فیهما الترتیب

و اما السنّة فانما یتادی مع طلوع الفجر و لا یکون بین الاذان و الاقامة الا الرکعتان «۱» و قریب منه غیره.

نعم الظاهر من النصوص عدم کون الاذان المتقدم علی الفجر هو الاذان المشروع لصلاة الصبح، و انما هو مستحب مستقل کما یظهر لمن لاحظ النصوص، و علیه فیمکن ان یقال ان النزاع فی المسألة لفظی، اذ من ذهب الی المنع اراد اذان الصلاة، و من اختار الجواز اراد استحبابه فی نفسه.

و یستحب اعادته بعد دخوله اما علی ما ذکرناه فلعدم الاتیان بالسنّة، و اما بناءً علی انه اذان الفجر فلما روی: ان بلالا اذن قبل طلوع الفجر فامره النبی صلّی اللّه علیه و آله ان یعید الاذان «۲»

السادس: الترتیب بینهما

اشارة

بتقدیم الاذان علی الاقامة، بلا خلاف فیه، و عن بعضهم: دعوی الاجماع علیه، و استدل له فی الجواهر: بالاصل و التأسی، اذ هو الثابت من النصوص، و امکان دعوی القطع باستفادته من تصفح النصوص.

و کذا یشترط فیهما الترتیب بین فصول کل منهما اجماعا.

و یشهد له مضافاً الیه مرسل الفقیه قال ابو جعفر (علیه السلام): تابع بین الوضوء- الی ان قال- و کذلک الاذان و الاقامة فابدأ بالاول فالاول فان قلت: حی علی الصلاة قبل الشهادة شهدت ثمّ قلت: حی علی الصلاة «۳».

اذا خالف الترتیب

فلو خالف الترتیب بان قدم الاقامة علی الاذان اعادها بعد الاذان لیحصل الترتیب، و ما ذکره بعض المحققین من انه فی الفرض اما لا یکون الاتیان بالاذان بعد

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۸.

(۲) المستدرک باب ۷ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۴- ۵.

(۳) الوسائل باب ۳۳ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۱۷

]...[

الاقامة مشروعاً، او لا یلزم اعادة الاقامة، و ذلک لانه حین الاتیان بالإقامة کان مکلفا بها لجواز الاقتصار علیها، و قد اتی بها علی وجه الصحیح فسقط التکلیف بها، و الاذان اللاحق لا یعقل ان یؤثر فی الاقامة السابقة بان ینقلبها عما وقعت علیه، فحینئذٍ ان دل الدلیل علی مشروعیة الاذان بعدها فمقتضاه انتفاء شرطیة الترتیب فلا یلزم اعادة الاقامة و ان دل الدلیل علی بقاء الشرطیة فهو یقتضی عدم مشروعیة الاذان و لا ثالث لهما، ضعیف، اذ مع فرض دلالة الدلیل علی اعتبار الترتیب بین الاذان و الاقامة فی حال الجمع تکون صحة الاقامة الموجبة لسقوط امرها متوقفة علی عدم اتیان الاذان بعدها الموجب لمخالفة الشرط.

و بعبارة اخری: مقتضی اعتبار الترتیب ان یکون الاذان قبل الاقامة، و تکون الاقامة بعد الاذان، و علیه فلو اتی بالاذان بعدها لا تکون الاقامة صحیحة لا لأن الاذان اوجب انقلابها عما وقعت علیه بل لکشف ذلک عن عدم وقوعها صحیحة من الاول.

فان قلت: لم تلتزم فی الفرض بعدم مشروعیة الاذان بعد الاقامة؟.

قلت: لأصالة بقاء مشروعیته بعد الاقامة المقتضیة لجواز تدارکه، و ما فی خبر «۱» الساباطی من جواز الاقتصار علی اعادة الاذان وحده دون الاقامة لا ینافی ما ذکرناه حتی یلزم طرحه کما فی الجواهر لامکان حمله علی ان استحباب الاذان لیس ارتباطیا بالاضافة الی الاقامة و یجوز الاقتصار علیه، الذی یکون مفروغاً عنه عندهم.

و منه یظهر ضعف ما افاده بعض الاعاظم من ان الاقتصار علی الاذان لم اقف علی دلیله من النصوص.

و لو خالف الترتیب فیما بین فصولهما فیرجع الی موضع المخالفة و یأتی الی الآخر،

---

(۱) الوسائل باب ۳۳ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۱۸

و یستحب کون المؤذن عدلا صیتا بصیراً بالاوقات متطهرا

و یشهد له مرسل الفقیه المتقدم.

ثمّ انه قد نص بعضهم علی اعتبار الموالاة بین الفصول من کل منهما، و لم اقف علی دلیله، نعم الفصل بما یوجب محو الصورة و الاخلال بالهیئة الکلامیة المعتبرة فی صحة کونه کلاما یکون قادحا، و لا یخفی وجهه.

ما یستحب فی الاذان و الاقامة

اشارة

و یستحب فیهما امور: الاول:

کون المؤذن عدلا

و المراد منه انه یستحب للحاکم او المکلفین اختیار المؤذن العادل کما هو المشهور. و عن ابن الجنید: اشتراطه فی صحة الاذان، و یشهد له ما رواه الصدوق مرسلا، عن الامام علی (علیه السلام): قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: یؤمکم اقرأکم و یؤذن لکم خیارکم «۱».

الثانی:

ان یکون صیتا

ای رفیع الصوت، و یشهد له- مضافاً الی فتوی الاصحاب- قول النبی صلّی اللّه علیه و آله: القه علی بلال فانه اندی منک، صوتا «۲».

الثالث:

ان یکون المؤذن بصیرا بالاوقات

، و استدل له: بالامن من الغلط، و بفتوی الاصحاب من باب المسامحة، و هما کما تری.

یستحب الطهارة فی الاذان و یعتبر فی الاقامة الرابع:

ان یکون متطهرا

اجماعاً حکاه غیر واحد، و یدل علیه المرسل المروی عن کتب الفروع: لا تؤذن الا و انت متطهر، و فی آخر: حق و سنة ان لا یؤذن

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۳.

(۲) سنن ابی داود ج ۱ ص ۱۹۵.

]...[

احد الا و هو طاهر «۱».

و ظاهرهما و ان کان اعتبار الطهارة فیه، الا انهما یحملان علی الاستحباب للنصوص الآتیة الصریحة فی جواز الاذان و المؤذن علی غیر طهر.

و یشهد للاستحباب مضافاً الی ذلک خبر الدعائم: لا بأس ان یؤذن الرجل و هو علی غیر طهر، و علی طهر افضل «۲» هذا فی الاذان.

و أما الاقامة: فعن جماعة من القدماء و المتاخرین: اعتبارها فیها، و هو الاقوی، و نسب الی المشهور: الاستحباب ایضاً.

و تشهد للمختار جملة من النصوص: کصحیح ابن سنان عن مولانا الصادق (علیه السلام): لا بأس ان تؤذن و انت علی غیر طهور، و لا تقیم الا و انت علی وضوء «۳».

و صحیح الحلبی- او حسنه- عنه (علیه السلام): لا بأس ان یؤذن الرجل من غیر وضوء و لا یقیم الا و هو علی وضوء «۴» و نحوهما غیر هما.

فان المستفاد من الامر بالاقامة متطهرا اعتبار الطهارة فیها، اذ ظاهر الامر المتعلق بکیفیة العمل الارشاد إلی الجزئیة او الشرطیة، و لا وجه لحمل النصوص علی الاستحباب، سوی ما اشتهر بینهم من عدم حمل المطلق علی المقید فی المستحبات.

و فیه: أن ذلک انما یتم فیما اذا کان دلیل المقید استحبابیا، و اما اذا کان دلیل المقید الزامیا مسوقا لبیان اعتبار ما تعلق الامر به فیه فیما امر به فی دلیل المطلق فلا یتم فیه ذلک، اذ نتیجة الامرین حینئذٍ انحصار الطلب الاستحبابی بالمقید. و تمام

---

(۱) کنز العمال ج ۴ ص ۲۶۷.

(۲) المستدرک باب ۸ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۹ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۹ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۳.

]...[

الکلام فی ذلک موکول الی محله.

استحباب القیام فی الأذان و اعتباره فی الاقامة الخامس:

ان یکون المؤذن قائماً

اجماعاً حکاه جماعة، و یشهد له خبر حمران قال: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الاذان جالسا قال (علیه السلام): لان یؤذن جالسا الا راکب او مریض «۱».

و نحوه المرسل المروی عن کتاب دعائم الاسلام، المحمولان علی الاستحباب للنصوص الصریحة فی عدم اعتباره فیه کصحیح محمد بن مسلم: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): أ یؤذن الرجل و هو قاعد؟ قال: نعم و لا یقیم الا و هو قائم «۲». و نحوه غیره، و ظاهر هذه النصوص اعتبار القیام فی الاقامة فتقید المطلقات بها.

و لبعض الاعاظم ره فی المقام کلام لا یخلو ایراده عن فائدة. و حاصله: ان استفادة التقیید بالنسبة إلی اصل الطبیعة من مثل هذه النصوص مشکلة اذ نصوص الباب علی قسمین: الاول: ما تضمن الامر بالاقامة قائما.

الثانی: ما تضمن النهی عن الفاقدة للخصوصیة.

اما القسم الاول: فلعدم حمل المطلق علی المقید فی المستحبات الا ان یکون دلیل المقید الزامیا نفسیا، و اما القسم الثانی: فلأن المتبادر من النهی و ان کان ارادة الحکم الوضعی الا انه کما یمکن ان یکون النهی ارشادا الی عدم حصول ذاتها الا بهذا، کذلک یمکن ان یکون ارشادا الی عدم حصول الفرد الکامل الا به.

ثمّ اورد علی نفسه: بان المتبادر منه هو الاول، و لذا نلتزم به فی الواجبات،

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۲۱

مستقبلا للقبلة

و اجاب عنه: بانه فرق بین الواجبات و المستحبات، فان الاوامر الارشادیة المتعلقة بکیفیة العمل فی الاولی یمکن ابقاءها علی ظاهرها من الوجوب، فتدل علی کون متعلقها معتبراً فی قوام ذات المامور به، و اما فی الثانیة فلا یعقل ان یکون الطلب المتعلق بکیفیة العمل الزامیا، الا ان یقصد به تکلیفا نفسیا، و هو خلاف الظاهر، فیشکل حینئذٍ استفادة کون متعلقه معتبرا فی قوام ذات المامور به انتهی ملخصا.

و فیه: ما عرفت من انه یحمل المطلق علی المقید فی المستحبات اذا کان دلیل المقید الزامیا ارشادیا، و دعوی عدم معقولیة کون الامر المتعلق بکیفیة العمل المستحب الزامیا، واضحة الفساد، لان مرجع کونه الزامیا الی ان الطلب الاستحبابی متعلق بالحصة الخاصة لا الطبیعة مطلقا، و هذا مضافاً الی معقولیته ظاهر من الامر المتعلق بالکیفیة.

و منه: یظهر أن استفادة التقیید بالنسبة الی اصل الطبیعة من القسم الثانی من النصوص ایضا واضحة لا إشکال فیها.

السادس:

ان یکون قائما علی مرتفع

لخبر ابن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): کان طول حائط مسجد رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله قامة، فکان یقول لبلال اذا اذن: یا بلال اعل فوق الجدار و ارفع صوتک بالاذان «۱»

بقیة ما یستحب فیهما السابع:

ان یکون مستقبلا للقبلة

فی الاذان و الاقامة.

اما فی الاول: فیشهد له مضافاً الی عدم الخلاف فیه خبر دعائم الاسلام عن

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۲۲

رافعاً صوته

علی (علیه السلام): یستقبل المؤذن القبلة فی الاذان و الاقامة. و کفی به دلیلا للاستحباب لقاعدة التسامح.

و أما فی الاقامة فتشهد له النصوص الدالة علی ان الاقامة من الصلاة: کخبر یونس الشیبانی عن الامام الصادق (علیه السلام): اذا اقمت الصلاة فاقم مترسلا فانک فی الصلاة «۱». و نحوه خبر سلیمان بن صالح «۲» و غیره، فانها بمقتضی اطلاق التنزیل ظاهرة فی اعتبار الاستقبال فیها، و لکنه لا بد من حملها علی الاستحباب بقرینة خبر علی بن جعفر عن اخیه (علیه السلام): انه سئل عن الرجل یفتتح الاذان و الاقامة و هو علی غیر القبلة ثمّ استقبل القبلة قال: لا بأس «۳» مع ان نصوص التنزیل ضعیفة السند، و فتوی الاصحاب بالاستحباب یمکن ان تکون لقاعدة التسامح لا للاعتماد علیها کی یجبر به ضعف السند.

فتحصل: ان الاقوی استحباب الاقامة مطلقاً، الا ان الاولی ان یکون فی حال الاقامة مستقبل القبلة، فما عن السید و جماعة منهم صاحب

الحدائق ره من القول بوجوبه فیها ضعیف.

الثامن:

ان یکون رافعا صوته

فی الاذان و الاقامة لصحیح معاویة عن مولانا الصادق (علیه السلام): عن الاذان فقال (علیه السلام): اجهر به و ارفع به صوتک و اذا اقمت فدون ذلک «۴».

و صحیح زرارة عن مولانا الباقر (علیه السلام): و کل ما اشتد صوتک من غیر

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱۲.

(۳) الوسائل باب ۴۷ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۱۶ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۲۳

مرتلا للاذان محدرا للاقامة فاصلا بینهما بجلسة او سجدة او خطوة،

ان تجهد نفسک کان من یسمع اکثر و کان اجرک فی ذلک اعظم «۱».

التاسع:

ان یکون مرتلا للاذان و محدرا للاقامة

و یشهد له خبر الحسن بن السری عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): الاذان ترتیل و الاقامة حدر «۲».

و صحیح معاویة عنه (علیه السلام): و احدر اقامتک حدرا «۳».

و المراد من الحدر الاسراع، فلا ینافی الجزم فی اواخر الفصول.

العاشر:

ان یکون فاصلا بینهما

بجلسة او سجدة او خطوة او صلاة رکعتین او تسبیحة او غیرها فی غیر المغرب، و اما فیها فالاولی الفصل بجلسة خفیفة او نحوها کما هو المشهور.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح سلیمان بن جعفر الجعفری: سمعته یقول: افرق بین الاذان و الاقامة بجلوس او برکعتین «۴».

و خبر الحسن بن شهاب عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): لا بد من قعود بین الاذان و الاقامة «۵».

و فی موثق عمار عنه (علیه السلام): و افصل بین الاذان و الاقامة بقعود او بکلام او بتسبیح «۶».

و خبر ابن ابی عمیر عن ابیه عنه (علیه السلام) قال: رایته اذن ثمّ اهوی للسجود ثمّ سجد سجدة بین الاذان و الاقامة فلما رفع رأسه قال: یا ابا عمیر من فعل

---

(۱) الوسائل باب ۱۶ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۴ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۲۴ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۲.

(۵) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

(۶) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۲۴

]...[

مثل فعلی غفر اللّه له «۱».

و فی مرسل ابن فرقد عن الامام الصادق (علیه السلام): بین کل اذانین قعدة الا المغرب فان بینها نفسا «۲». و نحوها غیرها.

و الظاهر من هذه النصوص ان الفصل فی نفسه مستحب، و ما جری ذکره انما هو من باب التمثیل، و علیه فما ذکره بعض الاعاظم من ان الخطوة لم یعرف لها دلیل الا الرضوی، و هو کما تری لیس فی محله.

ثمّ ان ظاهر جملة من هذه النصوص و ان کان وجوب الفصل الا انّها محمولة علی الاستحباب لعدم القول بالوجوب من احد، مع انه المستفاد من مجموعها بعد التدبر فلاحظ.

ثمّ انه قد یتوهم اختصاص استحباب الفصل بصلاة رکعتین بالظهرین لخبر زریق عن الصادق (علیه السلام): من السنّة الجلسة بین الاذان و الاقامة فی صلاة الغداة و صلاة المغرب و صلاة العشاء لیس بین الاذان و الاقامة سبحة، و من السنّة ان یتنفل بین الاذان و الاقامة فی صلاة الظهر و العصر «۳». لکنه توهم فاسد، اذ الظاهر منه انه لا یستحب اتیان شیء من نوافل الصلاة بین الاذانین بعنوان التوظیف الا فی الظهرین، و هذا لا ینافی استحباب الفصل بینهما فی غیرهما بالنافلة.

و علیه فلا ینافی هذا الخبر صحیح سلیمان المتقدم الدال باطلاقه علی استحباب الفصل بصلاة رکعتین فی صلاة العشاء و الغداة، کما ان ما توهمه بعض من عدم استحباب الفصل بینهما فی المغرب بجلسة او نحوها لمرسل ابن فرقد المتقدم، فاسد

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱۵.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۲۵

و یکره ان یکون ماشیا او راکبا مع القدرة

لخبر زریق المتقدم الدال علی استحباب الفصل بها فی المغرب، و خبر اسحاق الجریری عن الامام الصادق (علیه السلام): من جلس فیما بین اذان المغرب و الاقامة کان کالمتشحط بدمه فی سبیل اللّه «۱». و نحوهما غیرهما.

و لا ـ جل هذه النصوص یحمل النفس فی المرسل علی فصل ما غیر المنافی مع الجلسة الخفیفة او نحوها و یشهد لهذا الحمل خبر دعائم عن جعفر بن محمد فی حدیث: و اقل ما یجزی فی صلاة المغرب التی لا صلاة قبلها ان یجلس بعد الاذان جلسة یمس فیه الارض بیده «۲».

فظهر ان السنّة فی المغرب الفصل بجلسة خفیفة او خطوة او نحوهما.

ما یکره فی الاذان و یعتبر فی الاقامة

اشارة

و یکره فی الاذان امور و بعضها یعتبر فی الاقامة الاول

ان یکون المؤذن حین الاذان ماشیا أو راکبا

مع القدرة.

و یستفاد ذلک من النصوص الدالة علی رجحان القیام فی الاذان، اذ المتبادر الی الذهن من القیام الوقوف علی الارض فی حال السکون. فتأمل.

و أما فی الاقامة فالظاهر اعتبار عدم الرکوب و المشی فیها لما عرفت من اعتبار القیام فیها.

و تشهد له مضافاً الیه: جملة من النصوص: کموثق ابی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام): - فی حدیث-: و لا تقیم و انت راکب او جالس «۳».

و خبر سلیمان بن صالح عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): لا یقیم احدکم

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱۰.

(۲) المستدرک باب ۱۰ من أبواب الأذان و الإقامة.

(۳) الوسائل باب ۱۳ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۸.

و الاعراب فی اواخر الفصول و الکلام فی خلالهما

للصلاة و هو ماش و لا راکب و لا مضطجع الا ان یکون مریضاً «۱» و نحوهما غیرهما.

نعم لا بأس بالاقامة فی حال المشی الی الصلاة لخبر یونس الشیبانی عن الامام الصادق (علیه السلام)- فی حدیث- قلت: فاقیم و انا ماش؟ قال: نعم ماش الی الصلاة «۲».

و الثانی:

الاعراب فی اواخر الفصول

لخبر خالد بن نجیح عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): الاذان و الاقامة مجزومان «۳».

و فی حدیث آخر موقوفان «۴».

و دعوی التنافی بینهما و بین صحیح زرارة- او حسنه- قال ابو جعفر (علیه السلام): الاذان جزم بافصاح الالف و الهاء و الاقامة حدر «۵» اذ مقابلة الحدر بالجزم تدل علی ان المراد به الوصل الموجب لظهور الاعراب، مندفعة باحتمال ان یکون المراد من الجزم فیه طول الوقف.

و الثالث

الکلام فی خلالهما

کما هو المشهور، بل عن الغنیة: دعوی الاجماع علی ان ترک الکلام افضل.

و یشهد له فی الاذان مضمر سماعة قال: سألته عن المؤذن ا یتکلم و هو یؤذن؟ قال (علیه السلام): لا بأس حین یفرغ من اذانه «۶» و ظاهره و ان کان اعتبار عدمه فیه الا انه یحمل علی الکراهة لما دل من النصوص الآتی بعضها علی الجواز.

و تشهد له فی الاقامة جملة من الاخبار: کصحیح عمرو بن ابی نصر قال: قلت

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱۲.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۹.

(۳) الوسائل باب ۱۵ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۱۵ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۵.

(۵) الوسائل باب ۱۵ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۲.

(۶) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۲۷

]...[

لابی عبد اللّه (علیه السلام): أ یتکلم الرجل فی الاذان؟ قال: لا بأس، قلت: فی الاقامة؟ قال (علیه السلام): لا «۱».

و صحیح محمد بن مسلم: قال ابو عبد اللّه (علیه السلام): لا تتکلم اذا اقمت الصلاة فانک ان تکلمت اعدت الاقامة «۲».

و خبر ابی هارون: قال ابو عبد اللّه (علیه السلام): یا ابا هارون الاقامة من الصلاة، فاذا اقمت فلا تتکلم و لا تؤم بیدک «۳» المحمولة علی الکراهة بقرینة ما دل علی الجواز کصحیح الحلبی قال: سالت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل یتکلم فی اذانه و فی اقامته؟ فقال (علیه السلام): لا بأس «۴» و نحوه غیره.

و ربما یجمع بین الطائفتین بحمل الاولی علی الکلام الخارج عن الصلاة غیر المتعلق بها، و حمل الثانیة علی ما تعلق بها بشهادة موثق سماعة: قال ابو عبد اللّه (علیه السلام): اذا اقام المؤذن الصلاة فقد حرم الکلام الا ان یکون القوم لیس یعرف لهم امام «۵». و نحوه صحیح زرارة «۶».

و فیه: ان بعض اخبار الجواز یأبی عن هذا الحمل لکونه نصاً فی المنفرد فلاحظ و تدبر.

و اضعف منه: الجمع بحمل الاولی علی ما بعد قوله (قد قامت الصلاة) بشهادة صحیح ابن ابی عمیر قال: سالت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل یتکلم فی

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱۲.

(۴) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۸.

(۵) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۵.

(۶) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۲۸

و الترجیع لغیر الاشعار- و یحرم قول الصلاة خیر من النوم

الاقامة قال (علیه السلام): فاذا قال المؤذن قد قامت الصلاة فقد حرم الکلام علی اهل المسجد الا ان یکونوا قد اجتمعوا من شتی و لیس لهم امام فلا باس ان یقول بعضهم لبعض: تقدم یا فلان «۱» وجه الضعف اباء بعض اخبار الجواز الصریح فی جواز التکلم بعد الاقامة عن ذلک مع انه لا وجه لهذا الحمل سوی شهادة الصحیح و هو قاصر عن ذلک لانه ارید من قوله (علیه السلام) (فقد حرم الکلام) الکراهة قطعا، اذ لا ریب فی عدم حرمة الکلام علی المأمومین بعد قول المؤذن قد قامت الصلاة.

فتحصل: ان الاقوی کراهته فیها و تاکدها بعد قول قد قامت الصلاة فما عن غیر واحد من القدماء من عدم الجواز ضعیف

و الرابع

الترجیع فی الاذان

لغیر الاشعار کما هو المشهور، بل فی التذکرة: عند علمائنا، و هو تکرار التکبیر و الشهادتین من اول الاذان، کما عن الشیخ فی المبسوط تفسیره به، و لا وجه للکراهة سوی فتوی الاصحاب و هو کما تری. نعم لو کان بقصد الجزئیة فهو تشریع محرم.

هذا فیما اذا لم یقصد به الاشعار، و الا فلا ریب فی جوازه، بل یکون راجحا لخبر أبی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام): لو ان مؤذنا اعاد فی الشهادة او فی حی علی الصلاة او حی علی الفلاح مرتین او الثلاث او اکثر من ذلک إذا کان اماما یرید القوم لیجمعهم لم یکن به بأس «۲».

الخامس:

قول الصلاة خیر من النوم

کما عن الشیخ فی المبسوط، و عن المرتضی فی الانتصار. و عن جماعة منهم المصنف ره و الشیخ فی النهایة و ابن ادریس، و ابن حمزة: یحرم قول الصلاة خیر من النوم.

اقول: ان کان هذا القول بعنوان التوظیف و الجزئیة فهو تشریع محرم، و الا فلا

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۲۳ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۲۹

]...[

یکون مکروها ایضاً.

و یشهد له خبر زید عن ابی الحسن (علیه السلام): الصلاة خیر من النوم بدعة بنی امیة، و لیس ذلک من اصل الاذان فلا باس اذا أراد ان ینبه الناس للصلاة ان ینادی بذلک و لا یجعله من اصل الاذان، فانّا لا نراه اذانا «۱».

و یؤید عدم کراهته اذا لم یقصد به الجزئیة. خبر محمد بن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام): کان ابی ینادی فی بیته الصلاة خیر من النوم «۲».

و استدل لکراهته بصحیح معاویة بن وهب قال: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن التثویب الذی یکون بین الاذان و الاقامة فقال (علیه السلام): ما نعرفه «۳».

و فیه: مضافاً الی ان قوله (علیه السلام) ما نعرفه یدل علی عدم کونه من الاذان لا کراهته و لو لم یأت به بعنوان الجزئیة ان الظاهر کونه اشارة الی ردما عن ابی حنیفة من استحباب قول حی علی الصلاة حی علی الفلاح بین الاذان و الاقامة.

و أما خبر ابی بصیر عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): النداء و التثویب فی الاقامة من السنة «۴». فمجمل، و یحتمل ان یکون المراد بالتثویب فیه تکرار الفصول زیادة علی الموظف بقصد الاشعار.

و أما خبر ابن سنان عنه (علیه السلام): اذا کنت فی اذان الفجر فقل الصلاة خیر من النوم بعد حی علی خیر العمل، و قل بعد اللّه اکبر لا إله الا اللّه و لا تقل فی

---

(۱) الوسائل باب ۲۲ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث.

(۲) الوسائل باب ۲۲ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۲۲ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۲۲ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۳۰

]...[

الاقامة الصلاة خیر من النوم انما هو فی الاذان «۱» فمحمول علی التقیة کما عن الشیخ ره التصریح به او مطروح لإجماع الطائفة علی ترک العمل به، و یؤید الحمل علی التقیة اشتماله علی التهلیل فی آخر الاذان مرة واحدة:.

و دعوی انه لاشتماله علی قوله حی علی خیر العمل غیر قابل للحمل علی التقیة، مندفعة بما ذکره غیر واحد من انه یحتمل قویا معهودیة الاتیان به لدی الشیعة سراً من باب التقیة.

[الموضع الرابع فی احکام الاذان و الاقامة]

ترک الاذان و الاقامة نسیاناً

الرابع: من المواضع التی یقع النظر فیها فی احکام الاذان و الاقامة، و فیه مسائل و قد تقدم بعضها.

و منها: من ترک الاذان و الاقامة نسیاناً حتی احرم للصلاة جاز له القطع ما لم یرکع کما هو المشهور علی ما نسب الیهم.

و یشهد له صحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): اذا افتتحت الصلاة فنسیت ان تؤذن و تقیم ثمّ ذکرت قبل ان ترکع فانصرف و اذن واقم و استفتح الصلاة، و ان کنت قد رکعت فاتم علی صلاتک «۲».

نعم تعارضه طوائف من النصوص:.

الاولی: صحیح زرارة عن الامام الصادق (علیه السلام): قال: قلت له: رجل ینسی الاذان و الاقامة حتی یکبر قال (علیه السلام): یمضی

علی صلاته و لا یعید «۳».

---

(۱) الوسائل باب ۲۲ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۲۹ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۳۱

]...[

و صحیح داود عن الامام الصادق (علیه السلام): عن رجل نسی الاذان و الاقامة حتی دخل فی الصلاة قال (علیه السلام): لیس علیه شیء «۱» و نحوهما غیرهما.

و مقتضی اطلاقها عدم جواز الرجوع من اول الدخول فی الصلاة، لکنها تقید بالصحیح و تحمل علی ما بعد الرکوع.

الثانیة: ما یظهر منها جواز الرجوع مطلقاً: کصحیح علی بن یقطین قال: سألت ابا الحسن (علیه السلام) عن الرجل ینسی ان یقیم الصلاة و قد افتتح الصلاة قال: ان کان قد فرغ من صلاته فقد تمت صلاته و ان لم یکن قد فرغ من صلاته فلیعد «۲».

و الجمع بینه و بین الصحیح بتقیید اطلاقه بما قبل الرکوع، غیر تام کما لا یخفی علی من لاحظ و تدبر، و رفع التعارض بالالتزام باختلاف مراتب الاستحباب کما عن الشیخ ره و ان کان متینا، الا انه لاعراض الاصحاب عن صحیح ابن یقطین لعدم القائل بالاعادة بعد الرکوع لا یمکن الالتزام به.

الثالثة: ما تدل علی انه لو تذکر قبل ان یقرأ رجع و الا مضی فی صلاته: کصحیحة محمد بن مسلم عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): عن الرجل ینسی الاذان و الاقامة حتی یدخل فی الصلاة قال (علیه السلام): ان کان ذکر قبل ان یقرأ فلیصل علی النبی صلّی اللّه علیه و آله و لیقم، و ان کان قد قرأ فلیتم علی صلاته «۳».

و الجمع بینها و بین الصحیح بحملها علی ما بعد الرکوع، او الجمع بحمل الصحیح علی ما قبل القراءة لیس من الجمع المرضی عند العرف کما لا یخفی، فلا بد

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۸ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۲۹ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۳۲

]...[

من حملها علی جواز المضی لصراحة الصحیح فی جواز الرجوع بعد الدخول فی القراءة.

الرابعة: ما تدل علی ان من کان من نیته ان یؤذن و یقیم فنسی یمضی فی صلاته: کخبر نعمان الرازی قال: سمعت ابا عبد اللّه (علیه السلام) و سأله ابو عبیدة الحذاء عن رجل نسی ان یؤذن و یقیم حتی کبر و دخل الصلاة قال (علیه السلام): ان کان دخل المسجد و من نیته ان یؤذن و یقیم فلیمض فی صلاته و لا ینصرف «۱».

و هذا الخبر و ان کان اخص من الصحیح الا انه لا یصلح لتقییده، لانه یلزم حمله و حمل سائر اخبار الجواز علی فرد نادر و هو ما اذا

لم یسبقه العزم علی الفعل، فیتعین طرحه او تنزیل ما فیه من التفصیل علی اختلاف مراتب الفضل.

الخامسة: ما دلت علی کفایة قول (قد قامت الصلاة): کخبر زکریا بن آدم قال: قلت لابی الحسن الرضا (علیه السلام): جعلت فداک کنت فی صلاتی فذکرت فی الرکعة الثانیة و انا فی القراءة انی لم أقم فکیف اصنع؟ فقال (علیه السلام): اسکت موضع قراءتک و قل قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ثمّ امض فی قراءتک و صلاتک قد تمت صلاتک «۲».

و لکنه لا ینافی الصحیح لاختصاصه بما قبل رکوع الرکعة الاولی، و هذا الخبر مختص بالرکعة الثانیة، و یدل علی حصول الفضل بالقول المزبور فی مورده، و لا یدل علی حصوله به حتی فی مورد یجوز القطع للاتیان بالاذان و الاقامة، الا ان الخبر فی نفسه قاصر عن اثبات الحکم المذکور لضعف سنده و عدم العمل به.

ثمّ ان مقتضی اطلاق الصحیح و الفتاوی عدم الفرق فی جواز القطع بین المنفرد و غیره، و ما عن المحقق ره و الشیخ و غیرهما من التقیید بالمنفرد غیر ظاهر الوجه،

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۶.

]...[

کما ان مقتضی الاطلاق عدم الفرق بین ما اذا عزم علی الترک زمانا معتدا به ثمّ اراد الرجوع و بین غیره، و ما عن الجواهر من التخصیص بالثانی، ضعیف.

ثمّ ان المنسی لو کان احدهما فهل یجوز القطع و الاتیان به او لا یجوز، او یفصل بین الاذان و الاقامة فلا یجوز فی الاول؟ وجوه و اقوال: اقواها الاول لما سیأتی فی محله من ان عمدة المستند لحرمة قطع الصلاة الاجماع، و القدر المتیقن منه غیر المقام، و مقتضی الاصل الجواز. هذا مضافاً الی ما دل علی الجواز فی الاقامة و هو حسن حسین بن ابی العلاء عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): سألته عن الرجل یستفتح صلاته المکتوبة ثمّ یذکر انه لم یقم قال (علیه السلام): ان ذکر انه لم یقم قبل ان یقرأ فلیسلم علی النبی صلّی اللّه علیه و آله ثمّ یقیم و یصلی، و ان ذکر بعد ما قرأ بعض السورة فلیتم علی صلاته «۱» و هو و ان اختص بما قبل ما قرأ الا انه لعدم الفصل یجوز بعد القراءة قبل الرکوع.

استحباب حکایة الاذان عند سماعه

و منها: یستحب حکایة الاذان عند سماعه بلا خلاف، بل عن جماعة کثیرة: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح محمد بن مسلم عن ابی جعفر (علیه السلام): کان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله اذا سمع المؤذن یؤذن قال مثل ما یقول فی کل شیء «۲».

و صحیحه الآخر عنه (علیه السلام): یا محمد بن مسلم لا تدعن ذکر اللّه عز

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۴۵ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۳۴

]...[

و جل علی کل حال و لو سمعت المنادی ینادی بالاذان و انت علی الخلاء فاذکر اللّه عز و جل و قل کما یقول المؤذن «۱».

و خبر سلیمان بن مقاتل قال: قلت لموسی بن جعفر (علیه السلام): لای علة یستحب للانسان اذا سمع الاذان ان یقول کما یقول المؤذن و ان کان علی البول و الغائط؟ قال (علیه السلام): ان ذلک یزید فی الرزق «۲». و نحوها غیرها.

و المراد بالحکایة ان یقول مثل ما یقول المؤذن کما صرح به فی هذه النصوص، و علیه فمضافاً الی عدم اعتبار الاسرار یستحب رفع صوته کالمؤذن، فما عن جماعة من المحققین یستحب ان یحکیه مع نفسه ضعیف، کما ان ما عن المحقق الکرکی من تفسیر الحکایة بان لا یرفع صوته کالمؤذن، غیر ظاهر الوجه.

ثمّ ان مقتضی اطلاق النصوص استحباب الحکایة و هو فی الصلاة، و لکن ذلک لا یقتضی عدم بطلان الصلاة بها، و دعوی عدم بطلان الصلاة بالاذان لانه من الذکر کما یشیر الیه النصوص، مندفعة بانه لاشتماله علی الحیعلات التی هی من کلام الآدمیین المبطل یوجب بطلانه.

فان قلت: ان النسبة بین ما دل علی استحباب الحکایة و ما دل علی کون کلام الآدمیین مبطلا عموم من وجه فیتعارضان و یتساقطان فیرجع الی الاصل و هو یقتضی عدم البطلان.

قلت: انه لا تنافی و لا تعارض بینهما کی یتساقطان، اذ کل منهما متکفل لجهة لا ربط لها بما یکون الآخر متضمنا له، فلاحظ و تدبر، بل هذه النصوص لا تعارض ما دل علی حرمة الابطال، بل تقدم علیها ذلک لکونه متعرضا للحکم بالعنوان الثانوی، و علیه فلا تجوز الحکایة فی مورد حرمة الابطال و اما فی غیره فتستحب، و لکنه

---

(۱) الوسائل باب ۴۵ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب أحکام الخلوة من کتاب الطهارة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۳۵

]...[

لا بد من اعادة الصلاة بعدها.

اخذ الاجرة علی الاذان

و منها: لا یجوز اخذ الاجرة علی اذان الصلاة کما هو المنسوب الی المشهور، بل هو مذهب الاصحاب الا من شذ کما عن جامع المقاصد، و قیل: یجوز.

و یشهد للمنع خبر «۱» السکونی عن علی (علیه السلام): آخر ما فارقت علیه حبیب قلبی ان قال (علیه السلام): یا علی اذا صلیت فصل صلاة اضعف من خلفک و لا تتخذن مؤذنا یأخذ علی اذانه اجراً.

و دعوی ان المنع عن اتخاذ المؤذن الذی یأخذ الاجرة اعم من حرمته، مندفعة بانه لو کان جائزاً لما کان وجه للمنع عن اتخاذ ذلک المؤذن.

و خبر «۲» حمران الوارد فی فساد الدنیا و اضمحلال الدین، و فیه قوله (علیه السلام): و رأیت الاذان بالاجرة، و الصلاة بالاجر و ظهوره فی الحرمة لا ینکر، و سنده لا یکون ضعیفاً، اذا الظاهر انه حسن بأبی هاشم.

و الصحیح «۳» المروی فی کتاب الشهادات، و فیه قال (علیه السلام): لا تصل خلف من یبتغی علی الاذان و الصلاة بالناس اجراً، و لا تقبل شهادته.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۴، ص: ۳۳۵

و ما روی عن الدعائم عن الامام علی (علیه السلام) انه قال: من السحت اجر المؤذن «۴».

---

(۱) الوسائل باب ۳۸ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱- ۲.

(۲) الوسائل باب ۴۱ من أبواب الأمر و النهی من کتاب الأمر بالمعروف حدیث ۶.

(۳) الوسائل باب ۳۲ من أبواب الشهادات حدیث ۶.

(۴) المستدرک باب ۳۰ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۳۶

]...[

و مقتضی اطلاقها عدم الفرق بین اذان الاعلام و اذان الصلاة لو ثبت القسمان فی الاذان کما هو المشهور و ان کان الصحیح ما عن الروضة التقسیم ضعیف غایته.

و أما الاقامة: فیثبت الحکم فیها بعدم الفصل و الاولویة القطعیة.

و استدل للمنع بوجوه:.

الاول: ان اذان الصلاة و کذا اقامتها مما یتوقف فائدته للغیر علی وقوعه طاعة للّه، فینا فی مع ایقاعه للغیر عوضا عما یأخذه من الاجر و فیه: انه لا یعتبر فی وقوع الفعل عبادة کون قصد القربة غایة الغایات، بل یکفی کون الداعی الی الفعل ذلک و لو کان داعی الداعی غیره، بل الغالب فی عبادات اکثر الناس کون الداعی الی قصد القربة دخول الجنة و نحوه، و علیه فلو کان اخذ الاجرة فی طول قصد الامر لم یناف عبادیة العبادة.

الثانی: ما ذکره بعض اعاظم العصر و هو: انه کما لا یمکن اجتماع الملکین و اجتماع الطلبین، کذلک یمتنع اجتماع طلب مع الملکیة، فاذا فرضنا تعلق الطلب الشرعی بشیء کالاذان فلا یجوز صیرورته ملکا للغیر.

و فیه: ان ذلک یتم فیما اذا کانا فی عرض واحد، و اما اذا کانا طولیین فلا محذور فی الاجتماع حتی فی الطلبین کأن یأمر الوالد بشیء و یأمر الوالدة باطاعة امره، فتأمل، و فی المقام بما ان ملکیة المستاجر و تسلطه علیه انما تکون فی طول الطلب الشرعی فلا محذور فیه.

الثالث: ما ذکره بعض مشایخنا قده فی حاشیته علی المتاجر من ان تعلق الامر الاجاری بما یعتبر فیه الخلوص لا- یمکن، اذ تعلقه یقتضی امکان جعله داعیا و لا- یمکن ذلک مع التحفظ علی الاخلاص المعتبر فی متعلقه، و مع عدم امکان تعلق الامر المعاملی لا معنی لصحة المعاملة، فاعتبار قصد الخلوص فی متعلق الاجارة مانع بنفسه من صحتها لصیرورة متعلقها ممتنعا، و علیه فاخذ الاجرة علی الاذان الصلاتی لاعتبار

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۳۷

]...[

القربة فیه لا ینبغی الاشکال فی عدم جوازه.

و فیه: ان المنافی للخلوص هو ان تکون الاجرة داعی العمل، و هو لا یکون معتبرا فی صحة الاجارة، اذ المعتبر فی تعلق الامر الاجاری کسائر الاوامر امکان جعل الامر داعیا، و هو لا ینافی الخلوص.

و دعوی ان الامر بالاجارة توصلی فلا یکون قصده موجبا لاتصاف العمل بالعبادة، مندفعة بان الامر التوصلی لا یتوقف سقوطه علی اتیان العمل بقصد الامتثال، و لکن لو اتی به بقصد الامتثال لا شبهة فی وقوعه عبادة، مع ان کون الامر بالوفاء بالاجارة توصلیا مطلقا ممنوع، بل الظاهر انه تابع لمتعلقه.

الرابع: ما ذکره صاحب الجواهر ره: من أن الظاهر من ادلته اعتبار المباشرة فیه کسائر الاجزاء الصلاتیة، فلا تصح الاجارة فیه.

و فیه: ان ذلک لو تم فانما یقتضی عدم جریان النیابة فیه، و اما وقوع الاجارة علی الاذان الذی یأتی به المکلف لصلاة نفسه لغرض مترتب علیه کالاکتفاء باذانه و نحوه فلا یدل ذلک علی المنع عنه.

فتحصل: ان شیئا مما ذکر فی وجه المنع عن اخذ الاجرة علیه لا یتم فالعمدة ما ذکرناه.

ثمّ ان ظاهر الاصحاب فی المقام جواز اعطاء الاجرة علی الاذان من بیت المال المعد لمصالح المسلمین، و الظاهر ان مرادهم لیس اخذ الاجرة و العوض، اذ ما دل علی المنع من اخذ الاجرة علیه لا یختص باخذه من غیر بیت المال، بل المراد الارتزاق من بیت المال، و الدلیل علیه حینئذٍ ان بیت المال معد لمصالح المسلمین و منها الاذان، فالمؤذن کالقاضی و نحوه من الموظفین للمصالح یرتزق منه و الحمد للّه اولا و آخراً و ظاهراً و باطنا.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۳۸

الباب الثانی فی افعال الصلاة و هی واجبة و مندوبة فها هنا فصول الأول الواجبات ثمانیة- الأول النیة

بسم اللّه الرحمن الرحیم الحمد للّه رب العالمین، و الصلاة و السلام علی محمد و آله الطاهرین، و اللعنة علی اعدائهم اجمعین الی یوم الدین.

الباب الثانی: فی افعال الصلاة

اشارة

: و هی واجبة و مندوبة، فهاهنا فصول:

[الفصل] الاول: الواجبات

اشارة

ثمانیة و فی العروة: انها احد عشر النیة و تکبیرة الاحرام، و الرکوع، و السجود، و القراءة و الذکر، و التشهد، و السلام، و الترتیب، و الموالاة. و هو لا یخلو عن الاشکال، اذ لو کان المراد عد واجبات الصلاة مطلقا کان المتعین عد الطمأنینة و غیرها، و ان کان المراد عد الواجبات العرضیة دون الواجبات فی الواجبات تعین عدم عد الذکر و الترتیب و الموالاة، و علیه فالاولی ما ذکره المصنف ره من انها ثمانیة.

الاول: النیة

اشارة

و هی الارادة المحرکة للعضلات نحو الفعل اعم من ان تکون ارادة اجمالیة او تفصیلیة متوقفة علی اخطار صورة الفعل و احضارها فی الذهن بعنوانه الماخوذ متعلقا للامر، و تفسیرها بما ذکرناه هو المحکی عن المتکلمین و الفقهاء، حیث ان المتکلمین عرفوها بانها ارادة من الفاعل للفعل، و عرّفها الفقهاء: بانها ارادة ایجاد الفعل المطلوب شرعاً.

ثمّ ان اعتبار النیة فی الصلاة من الضروریات، فضلا عن انعقاد الاجماع علیه، فانه لا شبهة فی ان الصلاة واجبة، کما لا شبهة فی اعتبارها فی الواجبات لا سیما

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۳۹

مقارنة لتکبیرة الاحرام

العبادیة منها، اذ الفعل غیر الصادر عن الاختیار لا یتصف بالحسن و القبح، و لا یتعلق به الامر، فانطباق الواجب علی المأتی به یتوقف علی ان یکون الفعل اختیاریا صادرا عن الارادة، و حیث ان بطلان الصلاة بترکها عمدا و سهوا مما لا خلاف فیه، بل فی الجواهر: اجماعا منا محصلا و منقولا مستفیضا او متواترا، و الثمرات المتوهم ترتبها علی تحقیق کونها جزءاً او شرطا مخدوشة، فلا وجه لاطالة البحث فی هذه الجهة، مع انه لیس فی ادلة الطرفین ما یعتمد علیه.

و لکن الاقوی کونها شرطا، لان افعال الصلاة بما انها واجبة یعتبر فی صحتها و وقوعها امتثالا لامرها صدورها عن النیة، و اما زائدا علی ذلک بحیث تکون النیة من حیث هی ماخوذة فی الصلاة لتکون جزءاً فلا دلیل علیه، فیدفع بالاصل.

و ما ذکره بعض الاعاظم: من انها لیست جزءاً من موضوع الامر و لا- شرطاً له لانها لیست اختیاریة، و یمتنع تعلق الامر بما لا یکون اختیاریا سواء أ کان لعدم اختیاریة جزئه ام لعدم اختیاریة شرطه و قیده، ضعیف لما حققناه فی رسالتنا (الجبر و الاختیار) من ان الارادة اختیاریة غایة الأمر الافعال الخارجیة تتصف بالاختیار لاجل سبقها بالارادة و صدورها عنها، و هی اختیاریة بنفسها. فراجع ما ذکرناه.

ثمّ انه بناءً علی ان النیة عبارة عن الارادة و لو کانت اجمالیة یعتبر کونها مقارنة لتکبیرة الاحرام کما هو المشهور بین المتقدمین علی ما نسب الیهم، و اما بناءً علی تفسیرها بالارادة التفصیلیة فلا یکون وقتها محدودا باول التکبیرة، بل تکفی الارادة المتقدمة، اذ لا یعتبر فی الواجبات سوی صدور الفعل عن الارادة، و هو لا- یتوقف علی مقارنة الارادة لاول جزء من الفعل، بل یکفی صدوره عنها کانت متصلة به او منفصلة عنه، و لکن بقیت فی النفس بنحو الاجمال بأن لم تذهل عنها بالمرة فحال الصلاة من حیث النیة کحال سائر الافعال الاختیاریة کالمشی و القیام و نحوهما.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۴۰

و یجب نیة القربة

و یزید علیها بانه یجب فیها نیة القربة عندنا کما عن التذکرة، اذ کون الصلاة من العبادیات ینبغی ان یعد من الضروریات، کما ان اعتبار قصد القربة فی العبادة مما لا شبهة فیه، و تشیر الیه نصوص کثیرة کخبر ابی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام) قال: سألته عن حد العبادة التی اذا فعلها فاعلها کان مؤدیا؟ قال: حسن النیة بالطاعة «۱».

نیة القربة

ثمّ ان الداعی القربی، منحصر فی الامر، و المحبوبیة، و اما غیرهما من الدواعی التی توهم کونها من الدواعی القربیة، فلا تکون بانفسها منها.

توضیح ذلک: ان ما یتوهم ان یکون منها امور:.

(۱) حصول القرب الیه تعالی.

(۲) شکر نعمه.

(۳) تحصیل رضاه و الفرار من سخطه.

(۴) رجاء الثواب و رفع العقاب.

(۵) حصول المصلحة الکامنة فی الفعل.

و شیء منها بنفسه لا یکون موجباً للعبادیة، اذ القرب الیه تعالی سواء أ کان المراد منه القرب الروحانی، ام القرب المکانی الادعائی، لا یحصل الا باتیان المطلوب الشرعی امتثالًا لأمره تعالی.

کما ان نعمه لا تشکر الا به، و رضاه لا یحصل الا بذلک.

و أما رجاء ثوابه و تخلیصه من النار فهما ایضا یترتبان علی امتثال امره تعالی، فلو کان قصده ذلک علی وجه المعاوضة بلا توسیط قصد الامر لا تکون العبادة

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۲.

]...[

صحیحة، و الظاهر ان مراد المشهور من بطلان العبادة المأتی بها بداعی ما ذکر هو ذلک، و علیه فیتم ما عن العلامة ره فی جواب المسائل المهنائیة: اتفقت العدلیة علی ان من فعل فعلا لطلب الثواب او لخوف العقاب لا یستحق بذلک ثوابا.

و مما ذکرناه ظهر حال المصلحة الکامنة، اذ استیفاء المصلحة الکامنة فی العبادة لا یمکن الا باتیانها امتثالًا لأمره تعالی، فلو اتی بالعبادة من دون قصد الامر و لو کان من قصده حصول المصلحة لا تستو فی تلک لترتبها علی الفعل الماتی به امتثالا لأمره تعالی.

و بالجملة: شیء من الامور المذکورة لا یترتب فی العبادیات علی ذات العمل کی یقصد به ذلک فلا یحسن عد شیء منها فی قبال قصد الامر من الدواعی القربیة.

ثمّ بعد ما عرفت من ان العبادة لا تتحقق الا باتیان الفعل بقصد الامر او المحبوبیة، فاعلم انه بما ان امور الخمسة المذکورة آنفا و غیرها من قبیل داعی الداعی، فتکون لغایات الامتثال درجات.

(۱) و هو اعلاها ان یکون الداعی و المحرک لإتیان الفعل بقصد الامر اهلیة المطاع للعبادة، و هذه المرتبة لا توجد الا للاوحدی، بل لیس لأحد دعواها الا لمن ادعاها بقوله (علیه السلام): الهی ما عبدتک خوفا من نارک و لا طمعا فی جنتک، بل وجدتک اهلا للعبادة فعبدتک «۱».

(۲) ان یکون اقصی غرضه حصول القرب الیه تعالی او تحصیل رضاه او شکر نعمه التی لا تحصی.

(۳) ان یقصد به حصول الثواب و رفع العقاب، او حصول المصلحة، او زیادة النعم الدنیویة، الی غیر ذلک.

(۱) مرآة العقول باب النیة ج ۱ ص ۱۰۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۴۲

و التعیین

و ممّا ذکرناه ظهر صحة العبادة لاجل الفوائد الدنیویة کمن صلی صلاة لزیادة الرزق ان کان المقصود بها زیادته بسبب العبادة.

لزوم التعیین

مسائل: الاولی: و یجب التعیین ای تعیین المامور به و امتیازه فی الذهن عما عداه، سواء أ کان ما علیه فعلا متعددا، ام فعلا واحدا، کما هو المشهور، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، اذ بما ان الامر لا یدعو الا الی ما تعلق به، فاذا اخذ فی الواجب خصوصیة، فمع عدم قصدها لا یمکن صدوره عن امره. و علیه فاعتبار التعیین لا یختص بما اذا کان علیه فعلا متعددا بل یعتبر فیما اذا کان واحدا ایضاً: نعم فرق بین الصورتین فی انه یکتفی بالتعیین الاجمالی فی صورة الاتحاد کأن یقصد باتیانه ما اشتغل به ذمته، و لا یکتفی بذلک فی صورة التعدد کصورة اشتغال الذمة بصلاة الظهر قضاءً و العصر اداءً، لانهما مختلفتان بالحقیقة و ان اتحدتا بحسب الصورة، و لذا قد اخذ عنوانیهما فی المتعلق، فلا بد من تعیین الظهریة و العصریة لیتحقق العنوان المامور به.

و لو تعدد المامور به بتعدد سببه، کما لو نذر صوم یدم ان شفی ولده، و نذر صوم یوم آخر ان رزق مالا فهل یجب التعیین ام لا؟ وجهان: اختار ثانیهما بعض الاعاظم بدعوی انه لا مجال لذلک التعیین، لان المفروض ان المنذور مجرد صوم الیوم، و الخصوصیة المذکورة لیست منذورة و لا قیداً للمنذور.

و لکن الاقوی هو الاول، اذ لو صام بدون التعیین فبما انه قابل لوقوعه امتثالا لکل من الامرین، و وقوعه امتثالًا لهما لا یمکن، و لاحدهما دون الآخر ترجیح بلا مرجح، فلا محالة لا یقع امتثالا لشیء منهما بل یقع باطلا، فیعتبر التعیین بان یقصد

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۴۳

و الوجوب أو الندب و الاداء أو القضاء

الصوم الواجب لشفاء الولد او لرزق المال فتدبر جیدا.

[عدم لزوم قصد الوجوب او الندب]

المسألة الثانیة: و لا یجب قصد الوجوب او الندب کما عن جماعة لما حققناه فی محله من ان الوجوب و الندب خارجان عن حریم الموضوع له و المستعمل فیه، بل هما من لواحق الطلب، اذ لو امر المولی بشیء و لم یرخص فی ترکه یحکم العقل بلزوم اتیانه و یکون الامر لزومیا، و لو رخص فی ترکه یکون استحبابیا، و علیه فلا یعتبر قصد الوجوب او الندب، لان المعتبر اتیان المامور به بداعی امره و تشخیصه عما عداه لا تشخیص ان الامر مما یحکم العقل بلزوم اتیان متعلقه و عدمه، نعم لو کان الوجوب و الندب داخلین فی حقیقة الامر کان لاعتبار قصد احدهما وجه، فما عن المشهور من اعتباره ضعیف.

[عدم لزوم قصد اداء او القضاء]

المسألة الثالثة: و لا یجب قصد الاداء او القضاء کما نص علیه جماعة، و عن المشهور: اعتباره، بل عن التذکرة: الاجماع علیه.

و استدل له: بان الفعل مشترک فلا یتخصص لاحدهما لا بالنیة، و بان ایقاع الصلاة الموقتة فی وقتها من القیود المعتبرة فیها، فلا بد من قصده لما تقدم من ان الامر انما یدعو الی ما تعلق به هذا فی الاداء، و اما فی القضاء فمتعلق الامر انما هو الصلاة بضمیمة شیء آخر و هو کونها تداراکا لما فات، فلا بد من قصده.

و یرد علی کلا الوجهین: انهما و ان کانا تامین الا ان شیئاً منهما لا یدل علی اعتبار شیء زائدا علی اعتبار التعیین، و علیه فلو فرضنا امکان التعیین بغیر قصد الاداء أو القضاء فی مورد فلا دلیل علی اعتبار قصد احدهما فتأمل.

و مما ذکرناه ظهر حال القصر و الاتمام، فانه بما ان کلًا منهما ای الصلاة رکعتان بشرط لا و أربع رکعات من القیود المعتبرة فی المتعلق فیتعین قصد احدهما، و العجب من المشهور حیث انه نسب الیهم لزوم قصد الاداء أو القضاء و عدم لزوم قصد القصر او الاتمام، مع ان دلیل الاعتبار فی المسألتین واحد.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۴۴

و استدامة حکمها الی الفراغ.

یعتبر استمرار النیة الی آخر الصلاة

اشارة

المسألة الرابعة: بناءً علی تفسیر النیة بما ذکرناه، یجب استدامتها حقیقة الی آخر الصلاة و اما بناءً علی تفسیرها بالارادة التفصیلیة فیجب استدامة حکمها الی الفراغ و الوجه فی اعتبار الاستدامة واضح لان الصلاة لیست الا مجموع الاجزاء، فما دل علی اعتبار النیة فیها یدل علی اعتبارها فی کل جزء.

و لکن قد یتوهم انه یدل علی عدم الاعتبار ما فی جملة من النصوص من انه لو زعم فی اثناء صلاة انه فی غیرها فاتی بالاجزاء الباقیة بنیة تلک الصلاة وقعت من الاولی، کمصحح عبد اللّه بن المغیرة عن کتاب حریز أنه قال: انی نسیت انی فی صلاة فریضة حتی رکعت و انا انویها تطوعا قال: فقال (علیه السلام): هی التی قمت فیها اذا کنت قمت و انت تنوی فریضة ثمّ دخلک الشک فانت فی الفریضة، و ان کنت دخلت فی نافلة تنویها فریضة فانت فی النافلة، و ان کنت دخلت فی فریضة ثمّ ذکرت نافلة کانت علیک مضیت فی الفریضة «۱» و خبر ابن ابی یعفور عن الامام الصادق (علیه السلام) قال: سألته عن رجل قام فی صلاة فریضة فصلی رکعة و هو ینوی انها نافلة قال (علیه السلام): هی التی قمت فیها و لها «۲».

و خبر معاویة قال: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن رجل قام فی الصلاة المکتوبة فسها فظن انها نافلة، او قام فی النافلة فظن انها مکتوبة، قال (علیه السلام): هی علی ما افتتح الصلاة علیه «۳».

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب النیة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب النیة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲ من أبواب النیة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۴۵

]...[

و فیه: ان هذه النصوص علی ما هو الظاهر منها بقرینة ذکر السهو فی الاخیر و دخول الشک فی الجواب فی الاولین، مختصة بصورة النسیان و لا تشمل صورة العمد، و لعل الصحة فی تلک الصورة مما تقتضیه القاعدة، و لا تنافی مع اعتبار الاستمرار، اذ فی صورة النسیان یکون المصلی عازما علی ان یتم ما شرع فیه، و لکن من باب الخطأ فی التطبیق ینوی خلاف ما شرع فیه.

فما عن الجواهر من شمول الاولین لصورة العمد، ضعیف.

نیة القطع او القاطع

ثمّ إن غایة ما دل علیه الدلیل: اعتبار الاستمرار حال الاشتغال بالاجزاء، و اما فی الآنات المتخللة فلا دلیل علی اعتباره، فلو نوی فی اثناء الصلاة قطعها ثمّ رفض ذلک قبل ان یقع منه شیء من افعالها و عاد الی نیته الاولی لا تبطل الصلاة کما عن جماعة من المحققین کالمحقق فی الشرائع و غیره.

و عن جماعة کالشیخ و المصنف ره فی بعض کتبه، و المحقق الثانی فی جملة من کتبه، و غیرهم البطلان.

و استدل له: بان النیة الاولی اذا زالت و جددت لا تفید لاختلال شرطها و هو المقارنة لاول العمل، و بان للصلاة هیئة اتصالیة اعتبرها الشارع فیها، و ینافیها قصد الخروج، و بان الآنات من اجزاء الصلاة فیجب النیة فیها، و بالاجماع علی اعتبار الاستدامة و هی تنتفی بنیة الخروج، و بان ظاهر قوله (علیه السلام) (لا عمل الا بنیة) نظیر «۱» قوله (علیه السلام) (لا صلاة الا بطهور) عدم جواز خلو آن من آنات

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب النیة حدیث ۱- ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۴۶

]...[

الصلاة عن النیة، و بان البطلان مما تقتضیه قاعدة الاشتغال، و بانه اذا رجع الیها و اتم الصلاة کان من توزیع النیة.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأن الدلیل انما دل علی اعتبار النیة لیکون العمل صادراً عنها، و اما مقارنتها له حتی النیة المجددة للابعاض فلا دلیل علی اعتبارها.

و أما الثانی: فلأن نیة الخروج مع عدم الاتیان بما هو مخرج عن الصلاة لا توجب تحقق الخروج بل هو باق علی ما کان متلبسا به، و دعوی انها تبطل حینئذٍ لاجل انه یکون مصلیا بلا قصد، مندفعة بعدم الدلیل علی اعتبار القصد ما دام یصدق علیه انه مصل، و الدلیل انّما دل علی اعتباره فی اجزائها.

و أما الثالث: فلأن معقد الاجماع اعتبار جمیع الاجزاء عن داع الامر، و هذا غیر اعتبار وجود النیة فی جمیع الآنات.

و أما الرابع: فلعدم الدلیل علی کون الآنات من اجزائها.

و أما الخامس: فلعدم کون ظاهر الحدیث ما ذکر، و اعتبار الطهارة فی الآنات لیس لاجل قوله (علیه السلام) (لا صلاة الا بطهور) بل انما یکون لاجل ما دل علی قاطعیة الحدث.

و أما السادس: فلأنه لا دلیل علی المنع عن التوزیع بالمعنی المذکور، و انما الممنوع هو نیة کل جزء علی نحو الاستقلال.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی عدم البطلان بنیة الخروج.

و مثله ما لو نوی فعل القاطع، اذ نیته حینئذٍ مستلزمة لنیة الخروج عن الصلاة، فما عن جماعة من القائلین بالبطلان فی صورة نیة الخروج من الصحة فی هذا المورد، فی غیر محله، و اولی منهما فی عدم البطلان ما لو تردد فی القطع او فعل القاطع ثمّ عزم علی ما نوی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۴۷

]...[

هذا کله فیما اذا لم یأت بشیء من الاجزاء فی حال التردد او العزم علی العدم، و الا فان اتی ببعض الاجزاء بعنوان الجزئیة بطلت صلاته من جهة الزیادة و ان اتی به لا بعنوان الجزئیة ثمّ عاد الی النیة الاولی، فان کان مما یوجب مطلق وجوده البطلان کالرکوع بطلت ایضاً، و کذلک ما کان فعلا کثیراً، و ان لم یکن کذلک فلا تبطل الصلاة، نعم لا یجوز الاقتصار علیه کما لا یخفی وجهه.

حکم الضمیمة المحرمة فی النیة المسألة الخامسة:

الضمائم المنضمة الی قصد الطاعة

اشارة

، اما ان تکون من الامور المحرمة او تکون من الامور الراجحة او تکون من الامور المباحة فها هنا مقامات:

المقام الاول: فی الضمائم المحرمة

، و الکلام فیها یقع فی موردین: الاول: فی الریاء، الثانی: فی غیره.

اما الاول: فلا شبهة فی حرمة قصد الریاء بالعبادة و بطلانها به کما هو المشهور شهرة عظیمة، بل لم ینقل الخلاف الا عن المرتضی.

و تشهد لهما جملة من النصوص: کصحیح زرارة و حمران عن الامام الباقر (علیه السلام): لو ان عبدا عمل عملا یطلب به وجه اللّه تعالی و الدار الآخرة و ادخل فیه رضی احد من الناس کان مشرکا «۱».

و خبر السکونی: قال النبی صلّی اللّه علیه و آله: ان الملک لیصعد بعمل العبد مبتهجا فاذا صعد بحسناته یقول اللّه عز و جل: اجعلوها فی سجین انه لیس ایای اراد به «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب المقدمة العبادات حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۱۲ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۴۸

]...[

و صحیح علی بن جعفر: قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: یؤمر برجال الی النار- الی ان قال- فیقول لهم خازن النار: یا اشقیاء ما کان حالکم؟ قالوا: کنا نعمل لغیر اللّه فقیل لنا: خذوا ثوابکم ممن عملتم له «۱». و نحوها غیرها.

و دلالة هذه النصوص علی الحرمة کدلالة بعضها علی البطلان لا تنکر، و حیث ان من لوازم الحرمة البطلان کما حققناه فی محله، فدعوی دلالتها باجمعها علی البطلان فی محلها.

ثمّ ان الریاء فی العمل علی انحاء: احدها: ان یأتی بالعمل لمجرد اراءة الناس، و بطلان العبادة فی هذه الصورة لا یحتاج الی بیان.

الثانی: ان یکون دعیه الی العمل القربة و الریاء، و بطلان عبادة المرائی فی هذه الصورة ایضاً هو الاقوی، من غیر فرق بین ما لو کانا مستقلین فی الداعویة، و ما لو کانا معا و منضما داعیا، و ما لو کان احدهما مستقلًا و الآخر تبعا للنصوص المتقدمة، اذ یصدق فی جمیع الصور الاربع حتی فیما کان الریاء تبعا لإرادة الطاعة انه ادخل فی عمله رضی احد من الناس، فتکون مشمولة لصحیح حمران و زرارة.

الثالث: أن یقصد ببعض الاجزاء الریاء، فلا ریب فی بطلانه، و اما بطلان المرکب به فلا شبهة فیه مع الاکتفاء به، و کان من الاجزاء الواجبة و ان تدارکه، ففیه وجوه و اقوال: اقواها ان یقال انه ان کان ذلک الجزء من الاقوال یبطل المرکب ایضاً: لانه ان قصد بما اتی به ریاءً الجزئیة فیصدق انه زاد فی صلاته، فیشمله ما دل علی ان من زاد فی صلاته فعلیه الاعادة.

و ما ذکره بعض المحققین ره من عدم صدق الزیادة بتدارک الجزء الذی وقع باطلا بعد رفع الید عنه، مع انه لا دلیل علی ابطال مطلق الزیادة خصوصاً فی مثل

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۱.

]...[

المقام الذی یکون الفعل الثانی مؤثرا فی حصول عنوان الزیادة، ضعیف، اذ اتیان الجزء الفاسد بنفسه مصداق للزیادة، تدارکه ام لا، و التدارک انما یوجب عدم الاخلال لا عدم صدق الزیادة.

و اضعف منه دعوی انه لا یقال فی الفرض زاد فی صلاته، و انما یقال افسد الجزء، اذ الجزء الفاسد غیر مأمور به، فلو اتی به بعنوان انه جزء للصلاة یصدق انه زاد فیها، و ان لم یقصد به الجزئیة، و ان کان لا یصدق انه زاد فی صلاته لان الصلاة من المرکبات الاعتباریة و لا یزید شیء فیها، الا اذا أتی به بعنوان انه منها، الا انه یوجب البطلان لاجل کونه مصداقا للکلام، و هو یکون مبطلا للاخبار و الاجماع بناءً علی ما هو الحق من شمول النصوص للاقوال المعتبرة فی الصلاة خلافا لبعض المحققین.

و مما ذکرناه ظهر ان الجزء الذی قصد به الریاء ان کان من الافعال فان اتی به بما انه من اجزاء الصلاة یوجب بطلان الصلاة، و الا فلا، الا الرکوع و السجود علی ما هو الحق من ان زیادتهما مطلقاً توجب البطلان.

الرابع: ان یکون اصل العمل للّه و لکن الریاء قصد فی اختیار خصوصیاته، کإتیان الصلاة فی المسجد او فی اول الوقت او جماعة او غیرها من الخصوصیات، و الظاهر بطلان الصلاة فی هذه الصورة ایضاً، اذ الریاء حینئذٍ انما یکون فی الصلاة المقیدة بتلک الخصوصیة فتفسد لأجلها، نعم لو کان مقصود المرائی اظهار انه یحب الاقامة فی المسجد مثلا و لکن صلی بداعی القربة صحت صلاته لما حققناه فی محله من جواز اجتماع الامر و النهی فی امثال المورد مما یکون المامور به من مقولة غیر ما یکون المنهی عنه منها.

الخامس: ان یکون الریاء فی مقدمات العمل کالمشی الی المسجد و النهوض الی القیام و نحوهما، و الظاهر صحة الصلاة فی هذه الصورة لکون العمل للّه و خلوه عن الریاء، و دعوی کون العمل حینئذٍ مصداقا لمن ادخل فی عمله رضا غیره فیکون

]...[

مقتضی عموم النصوص البطلان ضعیفة جدا، اذ ادخال رضا الغیر فی العمل انما یکون فیما اذا جعل رضاه غایة للعمل کرضا اللّه تعالی فتدبر.

فلو کان العمل للّه لکن کان بحیث یسره ان یری الناس اطاعته الواقعیة، فالظاهر عدم کونه مصداقا للمرائی، و یکون عمله صحیحا کما تشهد له جملة من النصوص کخبر زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): عن الرجل یعمل الشیء من الخیر فیراه انسان فیسره ذلک، قال (علیه السلام): لا بأس ما من احد الا و هو یحب ان یظهر له فی الناس الخیر اذا لم یکن صنع ذلک لذلک «۱». و نحوه غیره.

اما المورد الثانی: و هو ما اذا کانت الضمیمة حراماً غیر الریاء، فان کان ذلک الشیء متحدا مع العمل او مع جزء منه کایذاء الغیر بالصلاة و تفسیقه بها، بطل، لانه حینئذٍ یکون حراماً، و المحرم لا یصح التقرب به، و ان کان خارجا عن العمل مقارنا له صح، الا اذا کان مترتبا علیه علی سبیل الغایة بناءً علی حرمة الفعل الذی قصد به التوصل الی الحرام، فانه حینئذٍ یکون العمل محرما فیبطل، و کذلک یبطل اذا کان داعی القربة غیر مستقل فی الداعویة. و ستعرف وجهه فی المقام الثالث فانتظر.

[المقام الثانی] الضمیمة الراجحة

المقام الثانی: اذا کانت الضمیمة من الامور الراجحة صح العمل، لان اتیان العمل حینئذٍ یکون صادرا عن داعی الطاعة فیسقط کلا الامرین و ان کانا معا، منضمین محرکا و داعیا علیه، اذ لا یعتبر فی صحة العبادة و سقوط امرها سوی صدورها عن قصد الامر، اما اعتبار داعویة کل امر مستقلًا فی سقوط الامر و صحة العبادة

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۱.

]...[

فمما لم یدل علیه دلیل. و تشیر الی ما ذکرناه الاخبار المتضمنة لبیان کثیر من الامور الراجحة من فعل الوضوء و الصلاة مع قصد التعلیم و اطالة الرکوع للانتظار و غیر ذلک من الموارد.

[المقام الثالث] الضمیمة المباحة

المقام الثالث: فی الضمائم المباحة، و قد قسمها بعض المحققین ره الی قسمین: الاول: ما له دخل فی اصل العمل، الثانی: ما له دخل فی ترجیح الفرد، و اختار الصحة فی الثانی مطلقاً، و فی الاول فصل بین موارده بما ستعرف، و لکن بما ان الخصوصیة لیس لها وجود منحاز فی الخارج، فلا محالة یرجع ما له دخل فی اختیار الفرد الی ما یکون دخیلا فی اصل العمل، فتاتی فیه الصور الآتیة، فیجری فیه ما ستعرف من الصحة و الفساد.

فالاولی ان یقال فی کلا القسمین: ان ذلک الامر المباح تارة: یکون مستقلا وداعی القربة تبعاً، و اخری: یکون تبعاً وداعی القربة مستقلا، و ثالثة: یکونان مستقلین و لکن لعدم قابلیة المحل یسقط کل واحد منهما عن الاستقلال، و رابعة: یکونان معا منضمین داعیا، و یکون کل واحد منهما ناقصا لا یصلح للداعویة.

الظاهر انه لا خلاف فی البطلان فی الصورة الاولی، اذ الظاهر من الادلة و طریقة العقلاء عدم کفایة الاستناد الی داعی الطاعة فی الجملة فی صدق العبادة، بل یمکن ان یقال: ان الاثر الفعلی فی الصورة المذکورة مستند الی الامر المباح فقط، اذ الداعی الضعیف اذا انضم الی الداعی القوی المستقل فی التأثیر فی نفسه لا یکون مؤثرا.

و من ذلک تظهر الصحة فی الصورة الثانیة.

]...[

و أما الصورة الثالثة: فعن الاكثر: الصحة، و عن المصنف ره فی بعض كتبه تبعا لجماعة، و فخر الدين و الشهيدين و غيرهم: البطلان.

و استدل للصحة: بان المعتبر فی العبودية وصول العبد الی مرتبة يوجب امر المولی تحريک عضلاته نحو الفعل، و فی الصورة المزبورة و ان كان المؤثر هو كليهما معاً و لكن لا من باب عدم تأثير امر المولی فی نفسه بل من باب عدم قابلية المحل لان يستند الی كل منهما، و هذا المقدار يكفی فی صدق العبادة، و لا يعتبر تخليص الطاعة ان امكن، و بان المعلوم من طريقة العقلاء الاكتفاء فی صدق العبادة بكون امر المولی قابلا للاستقلال فی المحركية.

و لكن الاقوی البطلان، اذ يعتبر فی العبادة استناد الفعل الی داعی الطاعة و صدوره عنه، و لا يكفی صدور الفعل عن عبد تابع لإرادة المولی كما قيل و يشهد له: آية الاخلاص «۱»، و الاجماع علی اعتباره فی العبادة.

و دعوی انه موهون بذهاب الاكثر الی الصحة مع الضميمة، مندفعة بان الظاهر انه من قبيل الاجماع علی القاعدة، فلا ينافی الخلاف فی بعض المصاديق لكونه عن شبهة فتأمل.

و خبر ابن مسكان فی قول اللّه عز و جل حَنِيفاً مُسْلِماً خالصا مخلصا لا يشوبه شیء «۲».

و مما ذكرناه ظهر أن الاقوی البطلان فی الصورة الرابعة، بل الاظهر فيها البطلان حتی بناءً علی الصحة فی الصورة المتقدمة، اذ لو لم نقل باعتبار استناد العمل

---

(۱) سورة البينة آية ۴.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب مقدمة العبادات حديث ۷.

]...[

الی داعی الطاعة و لكن لا ريب فی اعتبار صلاحية الامر للاستقلال فی الداعوية فی صدق العبادة.

العدول من صلاة الی اخری

اشارة

المسألة السادسة: لا يجوز العدول من صلاة الی اخری الا ما ثبت فيه ذلک بدليل خاص، اذ الصلوات حقائق مختلفة و ان اتحد بعضها مع بعض آخر بحسب الصورة كالظهر و العصر كما يكشف عن ذلک ظهور ادلتها فی كون كل منها نوعا من الصلاة، فالصلاة التی عدل عنها غير الصلاة التی عدل اليها، و عليه فالامر المتعلق باحدی الصلاتين غير الامر المتعلق بالاخری، و الامر الضمنی المتعلق بجزء من احدی الصلاتين غير الامر الضمنی المتعلق بجزء مماثل له من الاخری، فالاتيان ببعض احداهما بداعی امره، لا يكون امتثالا للامر المتعلق بالبعض المماثل له من الاخری، و النية اللاحقة لا تجدی فی صيرورته كذلک كما لا يخفی.

و دعوی انه يستكشف من ما ورد فی الموارد الخاصة ان كل فريضة تصلح بالذات لان تحتسب من سابقتها مع الامكان، و حينئذٍ يتعدی عن تلک الموارد الی غيرها، مندفعة بانه يمكن ان تكون فی تلک الموارد خصوصية لاجلها تكون الفريضة صالحة لذلک، و مع احتمال ذلک و عدم الدليل علی ما ذكر لا وجه للتعدی.

موارد جواز العدول

نعم یجوز العدول فی موارد خاصة: احدها: اذا دخل فی فریضة فذکر أن علیه فریضة سابقة علیها، کما اذا دخل فی العصر او العشاء قبل الظهر و المغرب عدل بنیته

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۵۴

]...[

الیها اذا لم یتجاوز محل العدول بلا خلاف فیه، بل عن غیر واحد، دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیحة زرارة الطویلة عن الامام الباقر (علیه السلام) و فیها: و ان ذکرت انک لم تصل الاولی و انت فی صلاة العصر و قد صلیت منها رکعتین فانوها الاولی ثمّ صل الرکعتین الباقیتین و قم فصل العصر، و ان کنت قد ذکرت انک لم تصل العصر حتی دخل وقت المغرب و لم تخف فوتها فصل العصر ثمّ صل المغرب، و ان کنت قد صلیت المغرب فقم فصلّ العصر، و ان کنت قد صلیت من المغرب رکعتین ثمّ ذکرت العصر فانوها العصر ثمّ قم فاتمها رکعتین ثمّ تسلم ثمّ تصلی المغرب، و ان کنت قد صلیت العشاء الآخرة و نسیت المغرب فقم و صل المغرب، و ان کنت ذکرتها و قد صلیت من العشاء الآخرة رکعتین او قمت فی الثالثة فانوها المغرب ثمّ سلم ثمّ قم فصل العشاء الآخرة «۱» و نحوها غیرها.

و أما خبر الحسن بن زیاد الصیقل عن سیدنا الصادق (علیه السلام)- فی حدیث- قلت: فانه نسی المغرب حتی صلی رکعتین من العشاء ثمّ ذکر قال (علیه السلام): فلیتم صلاته ثمّ لیقض المغرب «۲» فلضعف سنده و اعراض الاصحاب عنه و معارضته للروایات الصحیحة لا بد من طرحه او تاویله.

ثمّ انه نسب الی المشهور: انه ان قدم العصر او العشاء علی سابقتها سهواً فی الوقت المختص لها بطلت، و لکن الاقوی تبعا لجماعة من المحققین: الصحة لإطلاق الادلة.

و استدل للمشهور: بان موضوع الادلة المتقدمة: هی الصلاة الصحیحة من جمیع الجهات عدا جهة الترتیب، فاذا کانت باطلة لفقد شرط الوقت لا تکون

---

(۱) الوسائل باب ۶۳ من أبواب المواقیت حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶۳ من أبواب المواقیت حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۵۵

]...[

مشمولة لها، فلا وجه للتمسک بالاطلاق.

و فیه: ان هذا یصح بناءً علی الاختصاص بالمعنی المنسوب الی المشهور، و اما بناءً علی الاختصاص بالمعنی المختار و هو کون الوقت مختصا بالاولی لدی المزاحمة لا عدم صلاحیة الوقت لفعل الثانیة و لو فی بعض الفروض النادرة و قد تقدم تحقیق ذلک فراجع، لا یتم، اذ فی الفرض تکون الثانیة صحیحة من جمیع الجهات حتی من حیث الوقت فتکون مشمولة للادلة، و اما ما ذکره بعضهم وجها للصحة من انه یکشف عن نیة العدول کون ما بیده الصلاة السابقة من اول الامر فلا فوات للوقت علی کلا القولین، فهو خلاف ظاهر الادلة کما لا یخفی.

و لو تجاوز محل العدول کما اذا دخل فی رکوع الرکعة الرابعة من العشاء فذکر أن علیه المغرب بطلت و لا یجوز العدول لانه یستلزم الزیادة المبطلة، و لیس له المضی فی اللاحقة و اتمامها ثمّ الاتیان بالسابقة کما قیل، لانه یستلزم تقدیم رکعة من العشاء علی المغرب عمداً و هو لا یجوز، اذ دلیل الترتیب انما یدل علی لزوم تقدیم السابقة علی جمیع ابعاض اللاحقة.

و حدیث (لا تعاد) «۱» حتی بناءً علی شموله لصورة الذکر فی الاثناء لا یمکن التعویل علیه فی المقام و یحکم بالصحة لاجله، لانه لا یدل علی سقوط شرطیة الترتیب حتی فی حال العمد، فلا دلیل علی جواز تقدیم الرکعة الاخیرة من العشاء علی المغرب، و لا یختص الحدیث بامثال المورد حتی یقال بان شموله للرکعات السابقة یستلزم جوازه صونا عن اللغویة. و سیأتی فی خلل الصلاة توضیح ذلک إن شاء اللّه تعالی.

هذا کله فیما اذا تذکر فی الاثناء، و لو تذکر بعد الفراغ من الثانیة انه لم یأت

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب القراءة حدیث ۵.

]...[

بالاولی، فالمشهور علی انه ان اتی بها فی الوقت المختص بطلت، و ان اتی بها فی الوقت المشترک صحت. و لکن الاظهر فی العصر المقدمة علی الظهر صحتها و احتسابها ظهرا لو کان به قائل لقوله (علیه السلام) فی صحیح زرارة المتقدمة: اذا نسیت الظهر حتی صلیت العصر فذکرتها و انت فی الصلاة او بعد فراغک فانوها الاولی ثمّ صل العصر فانما هی اربع مکان اربع.

و مضمر الحلبی قال: سألته عن رجل نسی ان یصلی الاولی حتی صلی العصر قال (علیه السلام): فلیجعل صلاته التی صلی الاولی ثمّ لیستأنف العصر «۱».

فالاحوط الاتیان باربع رکعات بقصد ما فی الذمة، و قد عرفت آنفاً انه علی المختار فی المراد من الاختصاص لا فرق بین وقوع الثانیة فی الوقت المشترک او المختص.

المورد الثانی من موارد جواز العدول: اذا دخل فی الحاضرة فذکر أن علیه فائتة فانه یجوز له ان یعدل الی الفائتة بلا خلاف، و یشهد له صحیح زرارة الطویل، و فیه مضافاً الی ما تقدم ذکره من قوله (علیه السلام) و ان کنت قد صلیت من المغرب ... الی آخره قوله (علیه السلام): فان کنت قد نسیت العشاء الآخرة حتی صلیت الفجر فصل العشاء الآخرة و ان کنت ذکرتها و انت فی الرکعة الاولی او الثانیة من الغداة فانوها العشاء ثمّ قم فصل الغداة «۲» و نحوه خبر عبد الرحمن البصری عن مولانا الامام الصادق (علیه السلام) «۳».

الثالث: اذا دخل فی فرضة فائتة فذکر أن علیه فریضة سابقة علیها فالمشهور علی انه یعدل بنیته الی السابقة بل بلا خلاف فیه.

---

(۱) الوسائل باب ۶۳ من أبواب المواقیت حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۶۳ من أبواب المواقیت حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۶۳ من أبواب المواقیت حدیث ۲.

]...[

و استدل له: بالاجماع، و بالغاء خصوصیة مورد النصوص و التعدی الی غیره، و باستفادة حکم المورد مما تضمن العدول من الحاضرة

إلی الفائتة لان القضاء علی ما یظهر من ادلته لیس الا ایجاد ما وجب فی الوقت فی خارجه فیجری علیه حکمه.

و لکن الاجماع مضافاً الی عدم حجیة المنقول منه لا یکون حجة فی امثال المورد، و التعدی عن مورد النصوص قد عرفت ما فیه.

و أما کون القضاء عین الاداء فانما یقتضی جوا العدول الذی هو من احکام الاداء لو کان مقتضی اطلاق دلیله ثبوت جمیع الاحکام التکلیفیة او الوضعیة الثابتة للأداء له، و هو کما تری، اذ ادلة القضاء انما تدل علی لزوم مماثلة الصلاة المقضیة للصلاة التی وجب الاتیان بها فی الوقت فیجب ان یراعی فیها جمیع ما یعتبر فیها من الاجزاء و الشرائط.

و أما الاحکام الثابتة لها فهذه الادلة لا تدل علی ثبوتها للمقضیة، و کون الامر بالقضاء کاشفا عن کون الامر الاول بنحو تعدد المطلوب لو تم لا یقتضی ذلک لاحتمال ان یکون المطلوب الواحد مختلف الحکم باختلاف وقوعه فی وقتین.

و لا یجوز التمسک باستصحاب جواز العدول الثابت له حال ادائها، لانه من الاستصحاب التعلیقی الذی لا نقول بحجیته.

و یترتب علی ما ذکرناه: عدم جواز ترامی العدول فیما لو ذکر بعد ان عدل من فائتة الی سابقتها ان علیه ایضاً فریضة سابقة علی المعدول الیها، فما عن الشهیدین من جوازه فی الفرض، ضعیف، نعم یجوز ذلک فیما لو عدل من حاضرة الی سابقة علیها، کما لو عدل من العصر الی الظهر فذکر أن علیه الصبح، اذ ما دل علی جواز العدول من الحاضرة الی الفائتة لا یختص بالحاضرة التی قصدها من اول الامر.

الرابع العدول من الفریضة الی النافلة یوم الجمعة اذا نسی قراءة الجمعة و قرأ غیرها و تجاوز عن النصف. و سیأتی الکلام فیه فی القراءة إن شاء اللّه تعالی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۵۸

الثانی تکبیرة الاحرام

الخامس: العدول من الفریضة الی النافلة لمن دخل فیها و اقیمت الجماعة. و الکلام فیه موکول الی محله من مبحث الجماعة.

السادس: العدول من القصر الی التمام او بالعکس فی مواضع التخییر.

السابع: العدول من التمام الی القصر اذا قصد الاقامة و شرع فیها ثمّ بدا له و بنی علی عدم الاقامة او تردد فیها.

الثامن: العدول من القصر الی التمام لمن قصد فی اثناء الفریضة اقامة عشرة ایام. و سیأتی الکلام فی هذه الموارد فی صلاة المسافر إن شاء اللّه تعالی.

فی تکبیرة الاحرام

[الثانی: تکبیرة الاحرام]

اشارة

الثانی من افعال الصلاة: تکبیرة الاحرام و تسمی تکبیرة الافتتاح ایضاً لانها مفتاح الصلاة و بها افتتاحها کما فی جملة «۱» من النصوص.

و جزئیتها للصلاة و کونها واجبة مما لا ریب فیه و لا خلاف، نعم حکی عن بعض المخالفین: القول بخروجها من الصلاة، و علیه فیتحقق الدخول فی الصلاة بمجرد الشروع فیها، کما لا یخفی، کما انه لا خلاف فی ان حرمة المنافیات انما تکون بعد اتمام التکبیرة، و اورد علیه: بان مقتضی اطلاق ما دل علی حرمة المنافیات فی الصلاة ثبوت حرمتها من اول التکبیرة.

و قد تفصی عن ذلک شیخنا الاعظم الانصاری ره بان الفراغ من التکبیرة کاشف عن کونها جزءاً من الاول جمعا بین المقدمات

الثلاث اعنی: حصول التحریم بمجموع التکبیر، و تحریم المنافیات فی الصلاة، و کون جزء الجزء جزءاً فلو اتی بالمنافی

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب تکبیرة الاحرام.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۵۹

و هی رکن

فی وسط التکبیرة لا یکون ما اتی به جزء الصلاة فلم یأت بالمنافی فی الصلاة.

اقول: لیس هذا التفصی اولی من ان یقال ان اطلاق ما دل علی حرمة المنافیات وضعا و تکلیفا یقید بما دل علی عدم حرمتها قبل تمامیة التکبیرة.

تکبیرة الاحرام من الارکان

و هی رکن تبطل الصلاة بالاخلال بها عمدا و سهوا بلا خلاف، بل اجماعا کما عن غیر واحد.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح زرارة قال: سألت ابا جعفر (علیه السلام) عن الرجل ینسی تکبیرة الافتتاح قال (علیه السلام): یعید «۱».

و صحیح محمد بن مسلم عن احدهما (علیه السلام): فی الذی یذکر انه لم یکبر فی اول صلاته فقال (علیه السلام): اذا استیقن انه لم یکبر فلیعد و لکن کیف یستیقن «۲».

و موثق عمار: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن رجل سها خلف الامام فلم یفتتح الصلاة قال (علیه السلام): یعید الصلاة و لا صلاة بغیر افتتاح «۳». و نحوها غیرها.

و بازائها طائفتان من النصوص:.

الاولی: ما تدل علی انه لا تبطل الصلاة اذا کان من نیته ان یکبر: کصحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام) قال: سألته عن رجل نسی ان یکبر حتی

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب تکبیرة الإحرام حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب تکبیرة الإحرام حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲ من أبواب تکبیرة الإحرام حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۶۰

]...[

دخل فی الصلاة فقال: أ لیس کان من نیته ان یکبر؟ قلت: نعم، قال (علیه السلام): فلیمض فی صلاته «۱».

و مقتضی الجمع العرفی بین هذا الصحیح و النصوص السابقة، و ان کان حملها علی الاستحباب، اذ تخصیصها به مستلزم لحملها علی الفرد النادر، و لکن لمخالفته للاجماع و اعراض الاصحاب عنه لا بد من طرحه او حمله علی التقیة او حمله علی ارادة التکبیر فی آخر الاقامة من التکبیر فیه.

الثانیة: ما تدل علی انه لو دخل فی الرکوع یمضی فی صلاته و الا فیعید: کموثقة ابی بصیر قال: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن رجل قام فی الصلاة فنسی ان یکبر فبدأ بالقراءة قال: ان ذکرها و هو قائم قبل ان یرکع فلیکبر، و ان رکع فلیمض فی صلاته «۲». و نحوه غیره.

و لا یخفی انه لا مجال للاعتماد علیها و تقیید النصوص السابقة بها و ان کان هو مما یقتضیه الجمع لاعراض الاصحاب عنها، و لا وجه للجمع بحمل هذه النصوص علی صورة الشک کما عن الشیخ ره، فانه جمع تبرعی لا شاهد له.

فتحصل: ان الاقوی ان ترکها عمدا و سهوا مخل، و فی کون زیادتها ایضاً کذلک وجهان: اقواهما العدم، و نسب الی المشهور: ان زیادتها ایضاً عمدا و سهوا توجب البطلان.

و استدل له: بالاجماع علی انها رکن و الرکن ما یبطل زیادته عمدا و سهوا کنقیصته، و بعموم ما دل علی مبطلیة الزیادة فی الصلاة، و بانها فعل منهی عنه فیکون مبطلا للصلاة.

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب تکبیرة الإحرام حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب تکبیرة الإحرام حدیث ۱۰.

و کذا النیة و صورتها اللّه أکبر

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأن تفسیر الرکن بما ذکر غیر ثابت، و عن جماعة منهم المحقق ره: تفسیره بما یوجب الاخلال به عمدا و سهوا البطلان، و لعل قول المصنف ره فی المقام و کذا النیة اشارة الی ذلک، اذ لا یتصور الزیادة فی النیة بناءً علی تفسیرها بما اخترناه، و اما بناءً علی تفسیرها بالارادة التفصیلیة فزیادتها غیر قادحة بل لعلها راجحة کما قیل، فالمراد بکونها رکنا هو ما ذکرناه.

و أما الثانی: فلأن العموم المزبور مختص بالزیادة العمدیة لحکومة حدیث (لا تعاد) علیه.

و أما الثالث: فان رجع الی ما قبله ففیه ما عرفت و الا فیرد علیه انه لم یدل دلیل علی مبطلیة کل فعل منهی عنه، مع ان کونها فعلًا منهیا عنه ممنوع.

فتحصل: ان الاقوی عدم مبطلیة زیادتها سهوا، نعم فی العمد تکون الزیادة قادحة لعموم ما دل علی قدح الزیادة فی الصلاة.

صورة تکبیرة الاحرام

و صورتها اللّه اکبر و علیه علمائنا کما عن المنتهی لانه المتعارف من التکبیر، و لمرسل الفقیه کان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله اتم الناس صلاة و أوجزهم کان اذا دخل فی صلاته قال: اللّه اکبر بسم اللّه الرحمن الرحیم «۱». و یجب التأسی به و متابعته لقوله صلّی اللّه علیه و آله: صلوا کما رایتمونی اصلی «۲».

و دعوی انه بما ان المشار الیه یکون فردا خارجیا، و من المعلوم ان جمیع

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب تکبیرة الإحرام حدیث ۱۱.

(۲) صحیح البخاری ج ۱ ص ۱۲۴.

و لا یکفی الترجمة مع القدرة و یجب التعلم

الخصوصیات لا تکون دخیلة فی الصلاة، فلا محالة یکون مجملًا فلا یصح الاستدلال به، مندفعة بانه و ان کان مجملًا الا انه یشمل مثل هذا الفعل المعلوم کونه من افعال الصلاة الواجبة، و کان بناء رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله علی الاتیان به بهذه الصورة کما لا یخفی وجهه، و لما فی خبر المجالس: و أما قوله و اللّه اکبر- الی أن قال- لا تفتتح الصلاة الا بها «۱»، و بهما یقید اطلاق ما ورد فی التکبیر لو کان مسوقا للبیان من هذه الجهة مع ان للمنع عن مجالا واسعا و یرفع الید عن اصالة البراءة عن تعین الصورة المذکورة الجاریة فی المقام بناءً علی ما هو الحق من جریانها فی موارد الدوران بین التعیین و التخییر.

و ما ذکره بعض المحققین ره وجها لعدم جریانها فی المقام بان المامور به هو تکبیرة الافتتاح و بها یدخل فی حریم الصلاة و یعلم ان الصورة المذکورة یتحقق منها هذا المطلوب و تحققه من غیرها مشکوک فیه فیجب الاقتصار علیها لیقطع بفراغ الذمة بعد العلم باشتغالها، انما یرجع الی ما ذکر وجهاً لکون المرجع فی الدوران بین التعیین و التخییر هو الاحتیاط، و قد اشبعنا الکلام فی الجواب عنه فی الاصول.

فالعمدة حینئذٍ فی تعین الصورة الخاصة ما ذکرناه، و به یظهر انه لا یکفی الترجمة مع القدرة و یجب التعلم ان لم یتمکن من التلفظ بها بتمرین اللسان علی النطق بها صحیحة بلا خلاف لانه مقدمة للاتیان بها الواجب علیه، هذا اذا تمکن من التعلم فی الوقت، و ان قدر علیه قبل الوقت، و علم بانه لا یتمکن منه فی الوقت، یجب التعلم ایضاً بناءً علی ما هو الحق من وجوب المقدمات التی یترتب علی ترکها فوت الواجب المتاخر فی ظرفه و لم یکن القدرة فی ظرفه شرطا للوجوب.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب تکبیرة الإحرام حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۶۳

]...[

العاجز عن النطق بالتکبیرة صحیحا

و ان ضاق الوقت او عجز عن تعلم التکبیرة قبل فوات الوقت، فتارة: یقدر علی الاتیان بها ملحونة، و اخری: لا یقدر علیه، فان کان قادرا علی ذلک فالاظهر وجوبه کما هو المشهور، بل عن صاحب الجواهر: دعوی الاجماع علیه.

و استدل له: بقاعدة المیسور: و بما دل علی ان کل ما غلب اللّه علیه فهو اولی بالعذر، و بقوله (علیه السلام) فی خبر عمار: لا صلاة بغیر افتتاح «۱». بتقریب انه بعد القطع بان العاجز مکلف بالصلاة، و المفروض عدم تحققها بغیر افتتاح فلا بد و ان یکون متعلق امره هو الذی یقدر علیه و الا یلزم عدم التکلیف بالصلاة او التکلیف بالمحال.

و فی الجمیع نظر: اذ قاعدة المیسور لم یدل دلیل علی ثبوتها فی المیسور من ما یعتبر فی المرکب، و الاخیران لا یدلان علی وجوب الملحون تعیینا، و انما یدلان علی عدم وجوب الصحیح کما لا یخفی، فالعمدة فی ذلک فحوی ما ورد فی الفأفاء و التمتام و الالثغ و الالتغ «۲».

و ان لم یکن قادرا علیه فهل یجب علیه الاحرام بترجمتها من غیر العربیة او یسقط منه؟ وجهان: نسب الاول الی علمائنا، و استدل له بعض الاکابر: باطلاق ما دل علی أن مفتاح الصلاة التکبیر «۳» بدعوی انه و ان قید ب «اللّه اکبر» الا ان التقیید مختص بحال القدرة،

لان العمدة فیه الاجماع فیبقی الاطلاق بحاله فی العجز.

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب تکبیرة الإحرام حدیث ۷.

(۲) تفسیر الصافی سورة مائدة آیة ۱۰۱.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب تکبیرة الإحرام حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۶۴

و الاخرس

و فیه: ما عرفت من ان دلیل التقیید لا یختص بالاجماع، بل مرسل الفقیه و خبر المجالس یدلان علیه.

و اضعف منه ما ذکره بعض المحققین من الاستدلال له بخبر عمار (لا صلاة بغیر افتتاح) «۱» بتقریب ان حقیقة الصلاة لا تتحقق من دون ذلک، و العاجز عن التکبیرة بعد فرض عدم سقوط الصلاة عنه و استحالة التکلیف بالمحال یعلم بانه مکلف بالافتتاح بشیء آخر، و المتیقن منه الترجمة.

اذ یرد علیه: ان هذا الخبر کسائر النصوص لیس له اطلاق لعدم کونه مسوقا للبیان من هذه الجهة، و علی فرض ثبوته فهو مقید ب «اللّه اکبر»، و مع عدم التمکن منه لا محالة یکون التکلیف به ساقطا، مع ان المراد ب «افتتاح» فیه، هو «اللّه اکبر» کما یشهد له ما تضمن من النصوص من ان، به افتتاحها، فما احتمله صاحب المدارک ره من سقوط التکبیر عمن من شانه هذا، هو الاظهر بحسب القواعد، لو لا الإجماع علی خلافه.

تکبیرة الاخرس

و الاخرس یأتی بالتکبیرة علی قدر الامکان لما تقدم فی العاجز عن تعلم التکبیرة قبل فوات الوقت، و اما قول جعفر بن محمد (علیه السلام) فی موثق مسعدة: و کذلک الاخرس فی القراءة فی الصلاة و التشهد و ما اشبه ذلک فهذا بمنزلة العجم و المحرم لا یراد منه ما یراد من العاقل المتکلم الفصیح «۲» فلا یدل علی وجوب الناقص

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب تکبیرة الإحرام حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۵۹ من أبواب القراءة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۶۵

یشیر بها مع عقد قلبه و شرطها القیام مع القدرة

علیه، و انما یدل علی عدم وجوب التام فلاحظ.

و ان عجز عن النطق اصلا یشیر بها مع عقد قلبه، و عن غیر واحد: تقیید الاشارة بالاصبع، و عن بعضهم ذلک مع اضافة تحریک اللسان.

و الدلیل لهذا الحکم بعد فرض ان الواجب فی الافتتاح لیس هو معنی التکبیر و هو اظهار کبریائه تعالی بل هو الصیغة الخاصة: خبر السکونی عن الامام الصادق (علیه السلام): تلبیة الاخرس و تشهده و قراءته للقرآن فی الصلاة تحریک لسانه و اشارته باصبعه «۱» بناءً

علی انه لا- خصوصیة لموارده الثلاثة و انما هو فی مقام بیان اعطاء الضابط کما هو الظاهر، و علیه فیعتبر تحریک اللسان مع الاشارة بالاصبع.

و أما عقد القلب فالدلیل علی اعتباره هو الدلیل علی اعتبار لحاظ المعنی فی الناطق و عدم ذکره فی الخبر انما هو لاجل کونه فی مقام بیان ما یکون بدلا عن اللفظ فالاخرس کغیره لا بد له من القصد الی الصورة المعهودة للتکبیرة سواء عقل معناها ام لاو عوضا عن اللفظ یشیر باصبعه مع تحریک لسانه.

و شرطها القیام مع القدرة فلو کبر قاعدا او منحنیا و لو ببعض التکبیرة بطلت صلاته بلا خلاف الا عن الشیخ فی المبسوط و الخلاف، و عن غیر واحد: دعوی الإجماع علیه.

و یشهد له مضافاً الی ما دل علی اعتباره فی الصلاة الظاهر فی وجوبه فی کل جزء منها موثق عمار: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن رجل وجب علیه الصلاة- الی ان قال- (علیه السلام): و کذلک ان وجب علیه الصلاة من قیام فنسی حتی افتتح الصلاة و هو قاعد فعلیه ان یقطع صلاته و یقوم فیفتتح الصلاة و هو قائم، و لا یعتد بافتتاحه «۲».

---

(۱) الوسائل باب ۵۹ من أبواب القراءة حدیث ۱.

(۲) التهذیب ج ۲ ص ۳۵۳ من طبعة النجف.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۶۶

و یستحب رفع الیدین بها

رفع الیدین حال التکبیرة

و یستحب رفع الیدین بها بلا- خلاف، و عن السید الرضی ره: وجوبه فی جمیع التکبیرات، و عن الاسکافی: موافقته فی خصوص تکبیرة الاحرام.

و استدل له بصحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): اذا اقمت الصلاة فکبرت فارفع یدیک و لا تجاوز بکفیک اذنیک، ای حیال خدیک. «۱».

و صحیح ابن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام) فی قول اللّه عز و جل (فصل لربک و انحر) قال (علیه السلام): هو رفع یدیک حذاء وجهک. «۲». و نحوهما غیرهما.

و فیه: انه لا بد من حمل هذه الاخبار علی الاستحباب بقرینة ما فی النصوص من التعلیلات الظاهرة فی الاستحباب، و صحیح علی بن جعفر عن اخیه الامام موسی (علیه السلام): علی الامام ان یرفع یده فی الصلاة لیس علی غیره ان یرفع یده فی الصلاة. «۳» فان عدم وجوبه علی غیر الامام یستلزم عدم وجوبه علی الامام ایضاً لعدم القول بالفصل بینهما.

و دعوی احتمال ارادة الرفع حال القنوت من الرفع فیه، مندفعة بان الظاهر منه ارادة الرفع فیما من شانه ان یرفع به الید، و اظهر مصادیقه التکبیرة.

و لیکن الرفع الی حیال الوجه کما نسب الی الاشهر و یشهد له صحیح زرارة و صحیح ابن سنان المتقدمان.

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب تکبیرة الإحرام حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۹ من أبواب تکبیرة الإحرام حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۹ من أبواب تکبیرة الإحرام حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۶۷

الی شحمتی الاذن.

او الی اسفل منه، و یشهد له صحیح معاویة: رایت ابا عبد اللّه (علیه السلام) حین افتتح الصلاة یرفع یدیه اسفل من وجهه قلیلا أو إلی النحر «۱».

و یشهد له المرسل عن الامام علی (علیه السلام) فی قوله تعالی فَصَلِّ لِرَبِّکَ وَ انْحَرْ ان معناه رفع یدک الی النحر فی الصلاة «۲».

او الی شحمتی الاذنین و عن المعتبر: الاستدلال له بروایة ابی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام): اذا افتتحت الصلاة فکبرت فلا تجاوز اذنیک. «۳» فتأمل، و یعتبر عدم تجاوز الرفع، الاذنین للنهی عنه فی صحیح زرارة المتقدم.

و کیفیة الرفع ان یبتدأ بالتکبیر بابتداء الرفع و ینتهی بانتهائه کما هو المشهور لقوله (علیه السلام) فی روایة العلل: انما یرفع الیدان بالتکبیر «۴» و لا یبعد استفادته من سائر النصوص المتضمنة للامر بالرفع فی التکبیر او عند کل تکبیرة او اذا کبرت، حیث ان الظاهر منها اعتبار المقارنة العرفیة، و هی انما تتحقق بالکیفیة المذکورة.

و أما ما عن بعض من تعین کون التکبیرة بعد الرفع قبل الارسال مستندا الی صحیح الحلبی: اذا افتتحت الصلاة فارفع کفیک ثمّ ابسطهما بسطا ثمّ کبر «۵» بدعوی ان (ثمّ) تدل علی التراخی، فضعیف اذ الظاهر انه لم یرد من ثمّ وفاء فی هذه النصوص الترتیب، و الا لزم التنافی بین الصحیح و صحیح زرارة المتقدم حیث رتب رفع الیدین فیه علی التکبیر.

تنبیه: لا ریب فی استحباب ان یضیف الی تکبیرة الاحرام ستاً فیکون

---

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب تکبیرة الإحرام حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۹ من أبواب تکبیرة الإحرام حدیث ۱۵.

(۳) الوسائل باب ۹ من أبواب تکبیرة الإحرام حدیث ۵.

(۴) الوسائل باب ۹ من أبواب تکبیرة الإحرام حدیث ۱۱.

(۵) الوسائل باب ۸ من أبواب تکبیرة الإحرام حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۶۸

الثالث القیام و هو رکن مع القدرة

المجموع سبعاً، و سیأتی الکلام فیه و فی انه لو اتی بالسبع یتخیر فی تعیین تکبیرة الاحرام فی ایتها شاء، او یحرم بالجمیع، او یتعین اختیار الاولی او اختیار الاخیرة فی مبحث ما یستحب فی الصلاة عند ذکر المصنف ره و تعرضه لهذه المسألة فانتظر.

فی القیام

[الثالث: القیام]

اشارة

الثالث من افعال الصلاة: القيام اجماعا، و تشهد له جملة من النصوص: كمصحح ابى حمزة عن ابى جعفر (عليه السلام) فى قول اللّه عز و جل الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِياماً وَ قُعُوداً قال (عليه السلام): الصحيح يصلى قائماً و المريض جالساً «۱».

و صحيح زرارة قال ابو جعفر (عليه السلام): و قم منتصبا فان رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله قال: من لم يقم صلبه فلا صلاة له «۲». و نحوهما غيرهما.

و هو ركن مع القدرة فى الجملة، فمن تركه عمدا او سهوا بطلت صلاته، و المصنف ره تبعا لجماعة من الاساطين اطلق ان القيام ركن، و عنه قده فى بعض كتبه التصريح بانه ركن مطلقاً، و استدل له: بالاجماع، و باطلاق ما دل على وجوبه.

و فيهما نظر: اما الاول: فلأنه لا خلاف فى صحة صلاة ناسى القراءة، مع انه يفوت بعض القيام، و اما الثانى فلحكومة حديث (لا تعاد) «۳» عليه، و به يقيد بصورة العمد.

فالاولى ان يقال: ان القيام حال التكبير ركن، و كذلك القيام المتصل بالركوع،

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب القيام حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب القيام حديث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲۹ من أبواب القراءة حديث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۶۹

]...[

و القيام حال القراءة و بعد الركوع واجب غير ركن، اما الاول: فلما تقدم فى مبحث التكبير، و اما الثانى: فلا تفاق الاصحاب على ان الركوع عن جلوس سهوا موجب للبطلان، و النزاع فى ان وجه البطلان فقد القيام المتصل بالركوع، او عدم الاتيان بالركوع عن قيام لا تترتب عليه ثمرة فقهية.

و أما الثالث: فلأن الاخلال به سهوا بتبع ترك القراءة او مع الاتيان بها لا يوجب البطلان لحديث (لا تعاد)، و اما وجوبه فلاطلاق ما دل على وجوب القيام فى الصلاة. و منه يظهر وجه كون القيام بعد الركوع غير ركن.

ثمّ انه هل تكون زيادة القيام سهوا كنقيصته موجبة للبطلان فى الجملة ام لا؟ وجهان: اقواهما العدم، اذ زيادة القيام حال التكبير بتبع زيادته قد عرفت انها لا توجب البطلان، و مستقلا لا تعقل، و كذلك فى حال القراءة على ما سياتى فى مبحث القراءة.

و أما القيام المتصل بالركوع فقد استدل على مبطلية زيادته السهوية: بالاجماع على انه ركن، و بعموم ما دل على ان من زاد فى صلاته فعليه الاعادة «۱».

و فيهما نظر: اما الاجماع على ركنيته فقد عرفت انه لا يدل على مبطلية زيادته ايضاً لعدم ثبوت كون معنى الركن ما يوجب زيادته عمدا و سهوا كنقيصته البطلان.

و أما العموم فلحكومة حديث (لا تعاد) عليه بناءً على شموله للزيادة. فالاقوى عدم مبطلية زيادته سهوا.

ما يعتبر فى القيام

ثمّ انه يعتبر فى القيام امور:

---

(۱) الوسائل الباب ۱۹ من أبواب الخلل فی الصلاة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۷۰

]...[

الاول: اقامة الصلب، و یعبر عنها بالانتصاب، و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح زرارة: و قم منتصبا فان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله قال: من لم یقم صلبه فلا صلاة له «۱».

و نحوه صحیح ابی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام): عن الامام علی (علیه السلام) و الصلب هو العظم الذی یکون من الکاهل الی آخر الذنب، و اقامته مستلزمة للانتصاب «۲». و علیه فلا یخل بالانتصاب اطراق الراس فلا یجب ترک ذلک کما هو المشهور، و اما مرسل حریز عن ابی جعفر (علیه السلام) قلت له: فَصَلِّ لِرَبِّکَ وَ انْحَرْ قال (علیه السلام): النحر: الاعتدال فی القیام ان یقیم صلبه «۳». فلو سلم کون المراد من النحر فیه، العنق لضعفه فی نفسه و اعراض الاصحاب عنه، یتعین طرحه، مع انه قد فسر النحر باعلی الصدر فی اللغة.

الثانی: الاستقرار بان یکون واقفا ساکنا بلا خلاف فیه، و عن جماعة: دعوی الاجماع علیه.

و یدل علی اعتبار الوقوف مضافاً الی الاجماع و ما قیل من دخوله فی مفهوم القیام خبر السکونی عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) انه قال فی الرجل یصلی فی موضع ثمّ یرید أن یتقدم قال (علیه السلام): یکف عن القراءة فی مشیه «۴».

و خبر سلیمان بن صالح عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): و لیتمکن فی الاقامة کما یتمکن فی الصلاة «۵».

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب القیام حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب القیام حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۲ من أبواب القیام حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۴۴ من أبواب مکان المصلّی حدیث ۳.

(۵) الوسائل باب ۱۳ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۷۱

]...[

و ارادة الاستحباب منه فی الاقامة لدلیل آخر لا تدل علی عدم لزومه فی الصلاة، مع انه قد عرفت لزومه فیها ایضاً.

و یدل علی الثانی مضافاً الی الاجماع و دخوله فی مفهوم القیام: خبر هارون بن حمزة الغنوی الذی رواه المشایخ الثلاثة انه سال ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الصلاة فی السفینة فقال (علیه السلام): ان کانت محملة ثقیلة اذا قمت فیها لم تتحرک فصل قائماً، و ان کان خفیفة تکفأ فصل قاعدا «۱». لظهوره فی تقدیم الصلاة جالسا مستقرا علی الصلاة قائما متحرکاً، و لو لا وجوبه لم یکن وجه لذلک.

و دعوی ان الظاهر منه ترجیح الصلاة جالسا بلا انکفاء علی الصلاة قائما مع الانکفاء فیکون اجنبیا عما نحن فیه، مندفعة بانه لو سلمنا کون المراد من تکفأ انها توجب انقلاب من قام فیها فلا وجه لحمله علی التحرک، الا انه یدل علی عدم وجوب الصلاة قائما فی صورة التحرک مفهوم الجملة الاولی.

و حمل قوله (علیه السلام): (لم تتحرک) علی انها لا تکفأ لا شاهد له فتأمل، مع ان حمل تکفأ علی التحرک بقرینة الشرطیة الاولی غیر بعید.

الثالث: الاستقلال على المشهور، و استدل له: بدخوله فی مفهوم القیام، و بانصراف ما دل على اعتبار القیام الیه، و بجملة من النصوص: کصحیح ابن سنان عن مولانا الصادق (علیه السلام): لا تستند بخمرک و انت تصلی، و لا تستند الی جدار الا ان تکون مریضا «۲». و الخمر: هو ما وراءک من شجر او بناء او غیرهما. و نحوه غیره.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلمنعه، و أما الثانی: فلأن مثل هذا الانصراف لا یوجب تقیید الاطلاق کما حقق فی محله، مع ان للمنع عنه مجالا واسعا، و أما الثالث: فلمعارضة هذه النصوص مع جملة من النصوص الأخر کصحیح علی بن جعفر عن

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب القیام حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من أبواب القیام حدیث ۲.

]...[

اخیه موسی (علیه السلام): انه ساله عن الرجل هل یصلح له ان یستند الی حائط المسجد و هو یصلی او یضع یده و هو قائم من غیر مرض و لا علة؟ فقال (علیه السلام): لا بأس «۱».

و موثق ابن بکیر عن الامام الصادق (علیه السلام): سألته عن الرجل یصلی متوکئا علی عصاء او علی حائط؟ قال (علیه السلام): لا بأس «۲». و نحوهما غیرهما.

و حمل هذه النصوص علی الاستناد غیر التام الذی لا یوجب خروج قیامه عن الاستقلال و النصوص الاول علی صورة الاعتماد، جمع تبرعی لا شاهد له، بل الجمع العرفی یقتضی حمل الاول علی الکراهة، اللهم الا ان یقال: ان اعراض الاصحاب عن نصوص الجواز یسقطها عن الحجیة، فتأمل، فما عن ابی الصلاح و جماعة من المتاخرین من جواز الاعتماد علی کراهة غیر موافق للاحتیاط.

الرابع: عدم التفریج الفاحش بین الرجلین، و هذا فی الجملة مما لا شبهة فیه و لا خلاف، انما الکلام فی تحدید ذلک و قد حدده جماعة بما یوجب الخروج عن صدق القیام، و الوجه فی اعتباره حینئذٍ ما دل علی وجوب القیام.

و عن غیر واحد: التحدید بالشبر لصحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): اذا قمت فی الصلاة فلا تلصق قدمک بالاخری دع بینهما فصلًا اصبعا اقل ذلک الی شبر اکثره «۳» و لکن لاجل اتفاق الاصحاب علی استحباب عدم التفریج بهذا الحد یتعین حمله علی الاستحباب لو کان ظاهرا فی الوجوب.

الخامس: القیام علی رجلین کما عن جماعة التصریح به، و استدل له: بانصراف نصوص القیام الیه، و بانه المعهود من فعل النبی صلّی اللّه علیه و آله و یجب التأسی

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب القیام حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من أبواب القیام حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب افعال الصلاة حدیث ۳.

]...[

لقوله صلّی اللّه علیه و آله: صلوا کما رایتمونی اصلی «۱».

و بما عن قرب الاسناد عن ابن بكير عن الإمام الصادق (عليه السلام): ان رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله بعد ما عظم و ثقل كان يصلى و هو قائم و رفع احدى رجليه حتى انزل اللّه تعالى طه مٰا أَنْزَلْنٰا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقىٰ فوضعها «۲».

و فى الجميع نظر: لمنع الانصراف و دليل التأسى مجمل، اذ لا ريب فى عدم وجوب التأسى فى جمع الخصوصيات المحددة لصلاته صلّى اللّه عليه و آله، و الخبر انما يدل على عدم اللزوم لا عدم المشروعية، فاذاً المعتمد اطلاق نصوص القيام.

و مما ذكرناه ظهر انه لا يجب الوقوف على القدمين بل يجوز على الاصابع، اذ لا مدرك له سوى الانصراف و انه المعهود، و خبر ابى بصير عن الامام الباقر (عليه السلام): كان رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله يقوم على اطراف رجليه فانزل اللّه سبحانه طه مٰا أَنْزَلْنٰا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقىٰ «۳» و قد تقدم ما فى الجميع، نعم لو كان الوقوف على الاصابع مستلزماً لترك الاستقرار لا يجوز لوجوب الاستقرار.

و أما تسوية الرجلين فى الاعتماد فلا ينبغى الشك فى عدم وجوبها، اذ لا مدرك له سوى بعض ما مر، فما عن جماعة كالشهيد ره و صاحب المدارك و غيرهما من وجوب الاعتماد عليهما غير تام.

نسيان الانتصاب او الاستقلال او الاستقرار

تنبيهات: الاول: اذا ترك الانتصاب، او الاستقرار، او الاستقلال ناسيا،

---

(۱) صحيح البخارى ج ۱ ص ۱۲۴.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب القيام حديث ۴.

(۳) الوسائل باب ۳ من أبواب القيام حديث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۷۴

]...[

صحت صلاته من غير فرق بين كون ذلك فى القيام الركنى و غيره، لحديث (لا تعاد الصلاة) «۱».

و استدل للبطلان فى القيام الركنى: بان كل واحد من هذه الامور شرط فى القيام، فاذا انتفى انتفى القيام، فاذا كان القيام ركنا بطلت الصلاة لفواته.

و فيه: انه كما يمكن ان تكون هذه الامور شروطا للقيام كذلك يمكن ان تكون شروطا للصلاة، و عليه فلا موجب لتقييد نصوص القيام.

و ان شئت قلت ان تقيّد الصلاة بها، و لو لاجل كونها معتبرة فى القيام معلوم، و تقيد القيام بها مشكوك فيه، فيرجع الى اطلاق ادلته، بل لا يبعد دعوى ظهور ادلتها فى اعتبارها فى الصلاة فلاحظ.

و على ما ذكرناه فانتفائها او انتفاء واحد منها لا يوجب انتفاء القيام.

و أما ما اجاب به بعض المحققين من ان موضوع الركنية انما هو ذات القيام لا القيام المشروط فلا يتم ما ذكر، فغير تام، اذ لو كان كل واحد من هذه الامور شرطا للقيام فلا محالة يكون المامور به هو المشروط لا ذات القيام لتقيد اطلاق نصوصه حينئذٍ بما دل عليه، و عليه فيتعين ان يكون الركن ايضا هو المشروط، اذ غيره لا يكون من اجزاء الصلاة فكيف يكون من اركانها؟ فالصحيح ما ذكرناه.

و قد استدل بعضهم للبطلان بدخول هذه الامور فى مفهوم القيام، فمع انتفاء احدها ينتفى القيام، فاذا كان ذلك فى القيام الركنى فلا محالة تبطل الصلاة.

و فیه: ما عرفت من ضعف المبنی.

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب القراءة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۷۵

و لو عجز اعتمد

لو دار الامر بین القیام الاضطراری و الجلوس

التنبیه الثانی: لو دار الامر بین القیام الاضطراری و الجلوس، فهل یقدم الاول باقسامه من کونه مع الاعتماد او مع الانحناء او مع التفریج الفاحش بین الرجلین او مع عدم الاستقرار، او یقدم الثانی، مطلقا، او یفصل بین القسمین الاولین فالقیام یقدم و بین الاخیرین فالجلوس؟ وجوه:.

اقواها الاخیر و ذلک فان المستفاد من صحیح ابن سنان المتقدم فی وجوب الاستقلال انه لو عجز عن القیام مع الاستقلال اعتمد علی ما یتمکن معه من القیام، و دعوی انه انما یدل علی جواز القیام و لا یدل علی وجوبه مندفعة بالاجماع علی التلازم بین جوازه و وجوبه، و کذلک یستفاد من صحیح علی بن یقطین عن ابی الحسن (علیه السلام) قال: سألته عن السفینة لم یقدر صاحبها علی القیام یصلی فیها و هو جالس یومئ او یسجد؟ قال (علیه السلام): یقوم و ان حنا ظهره «۱».

و أما القیام مع التفریج الفاحش بین الرجلین فقد استدل علی تقدیمه علی الجلوس بعدم معرفة الخلاف فی تقدیمه علیه، و بانه میسور القیام فیکون مقدما علی الجلوس و باستفادته من صحیح ابن یقطین المتقدم.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فواضح، و أما الثانی: فلما مرّ مراراً من عدم حجیة قاعدة المیسور، مضافاً الی انه لم یدل دلیل علی تقدیم میسور القیام علی الجلوس الواجب علی من لم یقدر علی القیام، و اما الثالث: فللفرق بین القیام مع الانحناء، و القیام مع التفریج الفاحش بین الرجلین، و الصحیح انما یدل علی تقدیم الاول علی الجلوس لا الثانی، نعم اطلاقه یشمل تقدیمه مع انحناء الظهر بما یخرجه عن صدق

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب القیام حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۷۶

]...[

القیام، و من هنا توهم استفادة تقدم الثانی علی الجلوس، و لکنه توهم ضعیف للفرق بینهما فتأمل.

و أما القیام الفاقد للاستقرار فالظاهر تقدم الجلوس علیه لخبر هارون المتقدم فی وجوب الاستقرار.

و استدل لتقدم القیام مع عدم الاستقرار علی الجلوس: بعدم معرفة الخلاف فی تقدیمه، و بانه میسور القیام، و باستفادته من صحیح ابن یقطین.

و فی الجمیع ما عرفت مضافاً الی انه مع دلالة الخبر علی تقدیم الجلوس علیه لا یبقی مورد لهذه الادلة.

و دعوی اختصاص الخبر بما اذا کان القیام حرجیا لاضطراب السفینة فلا یدل علی وجوب القعود بمجرد عدم التمکن من حفظ

السکون حتی یلحق المورد الثانی به بالاولویة، مندفعة بان اطلاق مفهوم صدره یدل علی تقدیم الجلوس علی القیام مع عدم الاستقرار بجمیع مراتبه، فلا وجه لدعوی الاختصاص بما اذا کان القیام حرجیا، و مورده و ان کان القیام مع عدم السکون الا انه یثبت الحکم فی القیام ماشیا بالاولویة.

فما عن المفید و جماعة من الاکابر من تقدیم الصلاة ماشیا علی الصلاة قاعدا، ضعیف، و استشهد لهم بخبر سلیمان بن حفص المروزی قال الفقیه (علیه السلام): المریض انما یصلی قاعدا اذا صار بالحال التی لا یقدر فیها علی ان یمشی مقدار صلاته الی ان یفرغ قائماً «۱».

و فیه: ان ظاهره تحدید العجز الموجب لجواز الجلوس و لکن لا تعبدا، بل لان الظاهر التلازم بین القدرة علی المشی بمقدار صلاته، و القدرة علی الصلاة واقفا و لو معتمدا علی عصاء او حائط و نحوه، فلا یرد علیه ما اورده بعض الاعاظم من معارضة

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب القیام حدیث ۲.

]...[

الخبر حینئذٍ مع الاخبار الصحیحة المتضمنة لنفی تحدید العجز و ایکال معرفته الی نفس المصلی مع انه لو سلم التعارض فلا یوجب حمل الخبر علی ارادة ترجیح الصلاة ماشیا علی الصلاة قاعدا مع عدم القرینة علی ارادته منه لا سیما مع تطرق احتمالات اخر فیه. فالاقوی تقدیم الصلاة قاعدا علی الصلاة ماشیا.

دوران الامر بین الامور المعتبرة فی الصلاة

التنبیه الثالث: لو دار الامر بین ترک احد الامرین المعتبرین فی القیام کما لو لم یتمکن من الجمع بین الانتصاب و الاستقلال فعن جماعة من الاکابر: ان اللازم الاخذ بما هو اهم او محتمل الاهمیة و الا فالتخییر.

اقول ذلک یبتنی علی ما بنوا علیه من کون موارد التنافی بین الحکمین الضمنیین من موارد التزاحم، و لکن قد عرفت فی مبحث القبلة ضعف المبنی و انها انما تکون من موارد التعارض، و ذکرنا فی محله ان مرکز التنافی انما هو اطلاق دلیل کل من المعتبرین فی المرکب، و انه لو کان بینهما عموم من وجه یسقط الاطلاقان و یرجع الی الاصل، ففی الفرض یقع التعارض بین اطلاق دلیل الانتصاب و اطلاق دلیل الاستقلال فیتساقطان «۱» و یرجع الی اصالة البراءة عن وجوب کل منهما بالخصوص بناءً علی ما هو الحق من جریانها عند دوران الامر بین التعیین و التخییر، فیثبت التخییر.

و مما ذکرناه فی ذلک المبحث و اشرنا الیه فی المقام یظهر ان الحکم فی عدة من المسائل المعنونة فی المقام فی کلمات الاصحاب هو التخییر:.

منها: ما اذا دار الامر بین مراعاة القیام او احد الامور الاخر المعتبرة فی

---

(۱) قد مر ان المرجع اخبار الترجیح و التخییر و حیث لا مرجع لشیء منهما فیحکم بالتخییر منه.

]...[

الصلاة کالاستقبال، فما ذکر فی وجه وجوب مراعاة الثانی من اهمیة الاستقبال من القیام کما یشیر الیه حدیث (لا تعاد الصلاة) «۱» حیث استثنی فیه فقد الاستقبال و لم یستثنی فیه فقد القیام مثل ما قیل فی الاشکال علیه اجنبی عن المقام.

و منها: ما اذا قدر علی القیام فی بعض الرکعات دون الجمیع، فما افتی به جماعة من المحققین منهم المحقق النائینی ره و الاستاد من وجوب القیام الی ان یتجدد العجز، فی غیر محله لابتنائه علی کون المورد من موارد التزاحم و حیث ان من مرجحات باب التزاحم سبق الوجود فلا بد من القیام فی الرکعة الاولی ثمّ فی الثانیة فهکذا الی ان یتحقق العجز، و لکنک عرفت ضعف المبنی.

و اضعف منه ما ذکره بعض المحققین فی وجه لزوم تقدیم الاول و هو انه لقدرته علی القیام فی الرکعة الاولی یجب علیه للعمومات، فاذا طرأ العجز یعمل عمل العاجز، اذ یرد علیه: ان وجوب جمیع الاجزاء فی ضمن وجوب الکل انما یتحقق قبل الشروع، فقبل الشروع یقع التعارض بین ما دل علی لزوم القیام فی الرکعة الاولی الشامل لهذا الفرض باطلاقه، اذ المستفاد من النصوص اعتبار القیام فی کل رکعة، بل فی کل جزء منها عدا ما استثنی، مع قطع النظر عن سائر الرکعات و الاجزاء، و بین ما دل علی اعتباره فی الرکعة المترتبة علیها، الشامل باطلاقه لهذا المورد ایضاً فیتساقطان فیرجع الی الاصل، و هو کما عرفت یقتضی التخییر.

و منها: ما اذا دار الامر بین القیام فی اول الرکعة او آخرها، نعم لو دار الأمر بین مراعاة القیام المتصل بالرکوع او القیام فی حال القراءة لزم مراعاة الاول لما تضمن الامر بقیام الجالس فی آخر السورة فتأمل.

و بالجملة: الحکم فی جمیع هذه الموارد هو التخییر، و ما ذکر فی المقام من النقض

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب القراءة حدیث ۵.

فان تعذر صلی قاعداً

و الابرام فی کل مسألة من هذه المسائل اجنبی عما هو محل البحث، فلا وجه لاطالة الکلام فی ذکر ما قیل فی کل مسألة و الا یراد علیه.

بدلیة الجلوس عن القیام

فان تعذر القیام و لو فی بعض الصلاة مطلقاً حتی الفاقد للاستقلال أو الانتصاب صلی قاعدا لا مضطجعا، و لا مستلقیا بلا خلاف، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له: جملة من النصوص: کمصحح ابی حمزة عن ابی جعفر (علیه السلام) فی تفسیر قوله تعالی الَّذِینَ یَذْکُرُونَ اللّٰهَ قِیاماً وَ قُعُوداً وَ عَلیٰ جُنُوبِهِمْ قال (علیه السلام): الصحیح یصلی قائما و قعودا المریض یصلی جالسا وَ عَلیٰ جُنُوبِهِمْ الذی یکون اضعف من المریض الذی یصلی جالسا «۱».

و صحیح حماد بن عیسی: سمعت ابا عبد اللّه (علیه السلام) یقول: کان اهل العراق یسألون ابی عن الصلاة فی السفینة فیقول: ان استطعتم ان تخرجوا الی الجدد فافعلوا، فان لم تقدروا فصلوا قیاما، فان لم تقدروا فصلوا قعودا «۲».

و المرسل المروی عن الکافی عن الامام الصادق (علیه السلام): یصلی المریض قائما فان لم یقدر علی ذلک صلی قاعدا «۳».

و صحیح الحلبی- فی حدیث- انه سال ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الصلاة

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب القیام حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۴ من أبواب القیام حدیث ۱۲.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب القیام حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۸۰

]...[

فی السفینة: ان امکنه القیام فلیصل قائما و الا فلیقعد ثمّ یصلی «۱». و نحوها غیرها.

ثمّ ان المراد بالتعذر عن القیام المسوغ للصلاة جالسا عدم کونه میسورا له عرفا لا- تعذره عقلا- فیجوز الجلوس فی مقام معالجة الامراض بلا خلاف.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح محمد بن مسلم: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل او المرأة یذهب بصره فیأتیه الاطباء فیقولون: نداویک شهرا او اربعین یوماً مستلقیا کذلک یصلی فرخص فی ذلک و قال: فمن اضطر غیر باغ و لا عاد فلا اثم علیه «۲».

و خبر الولید بن صبیح قال: حممت بالمدینة یوما فی شهر رمضان فبعث الیّ ابو عبد اللّه (علیه السلام) بقصعة فیها خل وزیت و قال (علیه السلام): افطر و صل و انت قاعد «۳». و نحوهما غیرهما.

و أما تشخیص التعذر العرفی فمعرفته موکولة الی نفس المکلف کما تشهد له جملة من النصوص: کصحیح جمیل: سالت ابا عبد اللّه (علیه السلام) ما حد المرض الذی یصلی صاحبه قاعدا؟ فقال (علیه السلام): ان الرجل لیوعک و یخرج و لکنه اعلم بنفسه اذا قوی فلیقم «۴».

و موثق زرارة: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن حد المرض الذی یفطر فیه الصائم و یدع الصلاة من قیام؟ فقال (علیه السلام): بل الانسان علی نفسه بصیرة، هو اعلم بما یطیقه «۵». و نحوهما غیرهما.

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب القیام حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۷ من أبواب القیام حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب القیام حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۶ من أبواب القیام حدیث ۳.

(۵) الوسائل باب ۶ من أبواب القیام حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۸۱

و لو عجز صلی مضطجعا

و عن المفید- (رحمه اللّه)-: تحدیده بان لا یتمکن من المشی بقدر زمان صلاته، و استشهد له: بخبر سلیمان بن حفص المروزی المتقدم فی ترجیح الصلاة قاعدا علی الصلاة ماشیا «۱». و قد تقدم انه لا یعارض هذه النصوص فراجع.

تنبیه: الظاهر إعتبار الامور المعتبرة فی القیام من الانتصاب و الاستقلال و الاستقرار فی الجلوس لإطلاق ادلتها الشامل للجلوس مثل قوله (صلی اللّه علیه و آله): لا صلاة لمن لم یقم صلبه فی الصلاة «۲». الدال علی وجوب الانتصاب، و قوله (علیه السلام) فی صحیح

ابن سنان: لا تستند الی جدار و انت تصلی «۳». الدال علی اعتبار الاستقلال، و قوله (علیه السلام): و لیتمکن فی الاقامة کما یتمکن فی الصلاة «۴». الدال علی لزوم الاستقرار، مضافاً الی اطلاق معاقد الاجماعات علی وجوبه.

فما عن صاحب الجواهر من الاشکال فی الحکم لاختصاص القیام بالدلیل دون الجلوس، فی غیر محله.

صلاة المضطجع

و لو عجز عن القعود صلی مضطجعا بلا خلاف فیه، و عن المعتبر و المنتهی و کشف اللثام: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له جملة من النصوص: کمصحح ابی حمزة المتقدم، و مضمر سماعة: سألته عن المریض لا یستطیع الجلوس قال (علیه السلام): فلیصل و هو مضطجع

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب القیام حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب القیام حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۰ من أبواب القیام حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۱۳ من أبواب الأذان و الإقامة حدیث ۱۲.

]...[

و لیضع علی جبهته شیئاً اذا سجد «۱».

و خبر حماد عن الامام الصادق (علیه السلام): المریض اذا لم یقدر ان یصلی قاعدا یوجه کما یوجه الرجل فی لحده و ینام علی جانبه الایمن ثمّ یومئ بالصلاة، فان لم یقدر علی جانبه الایمن فکیف ما قدر فانه جائز و یستقبل بوجهه القبلة ثمّ یومئ بالصلاة ایماءً «۲».

و مرسل الفقیه: قال رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله): المریض یصلی قائماً فان لم یستطع صلی جالساً فان لم یستطع صلی علی جنبه الایمن فان لم یستطع صلی علی جنبه الایسر فان لم یستطع استلقی و اومأ ایماءً «۳». و جعل وجهه نحو القبلة، و جعل سجوده اخفض من رکوعه. و نحوها غیرها.

و ظاهر هذه النصوص تعین الصلاة مضطجعا، و بها یقید اطلاق ما تضمن ان المریض اذا لم یقدر علی ان یصلی قاعدا، صلی کیف ما قدر.

و أما النصوص المتضمنة انه یصلی مستلقیا کخبر محمد بن ابراهیم عمن حدثه عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) قال: یصلی المریض قائماً، فان لم یقدر علی ذلک صلی قاعداً، فان لم یقدر صلی مستلقیا «۴». و نحوه غیره فان امکن تقییدها بالنصوص المتقدمة و الا فلا بد من طرحها او حملها علی التقیة کما لا یخفی وجهه.

ثمّ ان القائلین بتعین الاضطجاع اختلفوا فی انه هل هو مخیر بین الجانبین و عند تعذر الاضطجاع علی الجانبین استلقی، او انه یتعین الاضطجاع علی الجانب الایمن و اذا عجز عنه اضطجع علی الجانب الایسر و اذا عجز عنه استلقی، او انه اذا عجز

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب القیام حدیث ۵.

(۲) المستدرک باب ۱ من أبواب القیام حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب القیام حدیث ۱۵.

(۴) الوسائل باب ۱ من أبواب القیام حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۸۳

بالایماء

عن الاضطجاع علی الجانب الایمن استلقی و ان عجز عنه اضطجع علی الجانب الایسر، او انه اذا عجز عنه تخیر بین الاستلقاء و الاضطجاع علی الجانب الایسر؟ علی اقوال: و عن الجمل و الوسیلة و الارشاد و غیرها کظاهر المتن هو الاول، و المنسوب الی المشهور هو الثانی و هو الاقوی لمرسل الفقیه المتقدم، و دعوی ضعف سنده لارساله مندفعة بان مرسلات الفقیه بحکم الصحاح لشهادة الصدوق بصحة ما فیه، مع ان عمل الاصحاب یوجب جبر ضعف سنده لو کان.

و به یقید اطلاق ما دل علی التخییر بین الجانبین کموثق سماعة المتقدم، و اطلاق ما دل علی التخییر بین الاضطجاع علی الجانب الایسر و الاستلقاء عند تعذر الاضطجاع علی الجانب الایمن کموثق عمار عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): المریض اذا لم یقد ان یصلی قاعدا کیف قدر صلی، اما ان یوجه فیومی ایماءً، و قال علیه السلام یوجه کما یوجه الرجل فی لحده و ینام علی جنبه الایمن ثمّ یومی بالصلاة ایماءً، فان لم یقدر ان ینام علی جنبه الایمن فکیف ما قدر فانه له جائز و لیستقبل بوجهه جانب القبلة ثمّ یومی بالصلاة ایماءً «۱». و خبر حماد المتقدم.

نعم یعارضه المرسل المروی عن دعائم الاسلام و فیه: فان لم یستطع ان یصلی علی جنبه الایمن صلی مستلقیا «۲». الا انه لضعف سنده لا بد من طرحه.

الایماء للرکوع و السجود

و یجب الاتیان بالرکوع و السجود ان امکن بلا خلاف لإطلاق ادلتهما و ما فی الاخبار من الامر بالایماء منزل علی الغالب فی موردها من عدم امکانه، و مع عدم

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب القیام حدیث ۱۰.

(۲) المستدرک باب ۱ من أبواب القیام حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۸۴

]...[

امکانه یتعین للمضطجع ان یکون رکوعه و سجوده بالایماء بلا خلاف.

و تشهد له جملة من النصوص: منها ما تقدم، و منها خبر ابراهیم الکرخی: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): رجل شیخ کبیر لا یستطیع القیام الی الخلاء لضعفه و لا یمکنه الرکوع و السجود فقال (علیه السلام): لیؤم براسه ایماءً و ان کان له من یرفع الخمرة فلیسجد، فان لم یمکنه ذلک فلیؤم براسه «۱».

و صحیح الحلبی- او حسنه- عن الامام الصادق (علیه السلام) قال: سألته عن المریض الذی لا یستطیع القیام و السجود قال (علیه السلام) یومئ براسه ایماءً «۲» و نحوهما غیرهما.

و المتبادر من الایماء فیها هو الایماء بالراس کما صرح به (علیه السلام) فی صحیح الحلبی و خبر ابراهیم و غیرهما، فلا یشمل تغمیض العینین، و اما مرسل الفقیه عن الامام الصادق (علیه السلام): یصلی المریض قائماً، فان لم یقدر علی ذلک صلی جالسا، فان لم یقدر ان یصلی جالسا صلی مستلقیا، یکبر ثمّ یقرأ، فإذا اراد الرکوع غمض عینیه ثمّ سبح، فاذا سبح فتح عینیه، فیکون فتح عینیه رفع رأسه من الرکوع، فاذا اراد أن یسجد غمض عینیه ثمّ سبح، فاذا سبح فتح عینیه فیکون فتح عینیه رفع رأسه من السجود، ثمّ یتشهد و ینصرف «۳».

و نحوه فی ذلک مرسل محمد بن ابراهیم، و خبر عبد السلام الوارد فی الصلاة فوق الکعبة «۴».

فلکون موردهما المستلقی لا یعتمد علیهما فی المضطجع، و دعوی عدم الفصل

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب القیام حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب القیام حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب القیام حدیث ۱۳.

(۴) الوسائل باب ۱۹ من أبواب القبلة حدیث ۲.

]...[

بینهما لا دلیل علیها.

و بذلک ظهر أن ما نسب الی المشهور من انه مع تعذر الایماء بالراس فبالعینین بتغمیضهما لم یدل علیه دلیل.

و أما المستلقی فعن المشهور: تعین الایماء علیه مع الامکان، و مع عدمه فالتغمیض. و عن القواعد و النهایة و المبسوط و الغنیة و السرائر و غیرها: انحصار البدل فی المستلقی بالتغمیض و قیل بالتخییر بینهما.

و تشهد للاول: النصوص الآمرة بالایماء کمرسل الفقیه عن النبی صلّی اللّه علیه و آله المتقدم فی صدر المسألة، و لا تعارضها نصوص التغمیض لأخصیتها منها لشمولها لصورتی امکان الایماء و عدمه و اختصاص نصوص الایماء بصورة الامکان، فتخصص نصوص التغمیض بها.

و دعوی اختصاص نصوص التغمیض ایضا بصورة امکانه فتکون من هذه الجهة اخص من نصوص الایماء فیکون التعارض بالعموم من وجه، مندفعة بان المستلقی اذا لم یمکنه تغمیض العینین فلا محالة لا یقدر علی الایماء بالرأس لأنه فی حد ذاته صدور الایماء منه شاق علیه، فاذا فرض انه لمزید الضعف لا یقدر علی التغمیض فلا محالة لا یمکنه الایماء بالراس.

و علیه فالجمع بین النصوص بالحمل علی التخییر غیر صحیح، و مثله القول بانحصار البدل بالتغمیض بدعوی الاقتصار فی النصوص علی ذکره، اذ قد عرفت تضمن جملة من النصوص للایماء.

فتحصل: ان الاقوی ما نسب الی المشهور من تعین الایماء علیه مع الامکان، و مع تعذره فالتغمیض.

بقی الکلام فی امرین: الاول نسب الی الاصحاب انه متی اومأ للرکوع و السجود فلیجعل ایماء سجوده اخفض منه لرکوعه، و یشهد له مرسل الفقیه عن

]...[

النبی صلّی اللّه علیه و آله المتقدم، و العلوی المروی عن الفقیه: دخل رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله علی رجل من الانصار و قد شبکته الریح فقال: یا رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله کیف اصلی؟ فقال صلّی اللّه علیه و آله: ان استطعتم ان تجلسوه فاجلسوه، و الا فوجهوه الی القبلة و مروه فلیؤمی ایماءً و یجعل السجود اخفض من الرکوع «۱».

و خبر یعقوب بن شعیب عن الامام الصادق (علیه السلام): فی الصلاة فی السفر ماشیا قال (علیه السلام): اومئ ایماءً و اجعل السجود اخفض من الرکوع «۲». و نحوها غیرها.

و عن جماعة من الاصحاب کالمحقق و الشهید الثانیین و سلار و غیرهم: یجب زیادة غمض العین للسجود علی غمضها للرکوع فی التغمیض، و استدل له: بان المراد من الایماء فی النصوص ما یشمل التغمیض، و مقتضی اطلاق الامر بجعله للسجود اخفض وجوبه فیه ایضا، و بانه لیحصل الفرق بین الرکوع و السجود.

و فیهما نظر: اما الاول: فلما عرفت آنفا من ان الایماء لا یعم التغمیض، لا سیما النصوص المتضمنة للأخفضیة لعدم قابلیة الغمض للزیادة الا فی المدة.

و أما الثانی: فلأن الفرق یحصل بالقصد ایضاً.

الواجب هو الایماء المجرد

الثانی: هل یجب لمن اومأ للسجود وضع شیء مما یصح السجود علیه علی جبهته ام لا أو یتخیر بین الوضع و الایماء؟ وجوه و اقوال: بل عن بعض: تعین الوضع.

و استدل له بمرسل الفقیه: سئل عن المریض لا یستطیع الجلوس یصلی و هو

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب القیام حدیث ۱۶.

(۲) الوسائل باب ۱۶ من أبواب القبلة حدیث ۳.

]...[

مضطجع و یضع علی جبهته شیئا اذا سجد؟ قال (علیه السلام): نعم لم یکلف اللّه الا طاقته «۱».

و موثق سماعة: سألته عن المریض لا یستطیع الجلوس قال (علیه السلام): فلیصل و هو مضطجع و لیضع علی جبهته شیئا اذا سجد فانه عنه و لن یکلف اللّه ما لا طاقة له به «۲».

و فیه: انهما لا یدلان علی عدم لزوم الایماء، فلا وجه مع الامر به فی النصوص القول بعدم وجوبه، بل قوله (علیه السلام) فی الموثق: و لیضع علی جبهته شیئاً اذا سجد. ظاهر فی وجوب الایماء ایضاً.

و استدل للقول الثالث: بان نصوص الایماء ظاهرة فی بدلیته مجردا عن الوضع تعیینا، و الخبرین ظاهران فی بدلیة الوضع تعیینا، فیجمع برفع الید عن ظهورهما فی التعیین، و یحملان علی التخییر بشهادة صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): سئل عن المریض کیف یسجد؟ فقال: علی خمرة او علی مروحة او علی مسواک یرفعه الیه هو افضل من الایماء «۳».

و خبر الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): سألته عن المریض اذا لم یستطع القیام و السجود قال (علیه السلام): یومئ برأسه ایماءً و ان یضع جبهته علی الارض احب الی «۴».

و فیه: ان ظهور کل من الطائفتین فی الوجوب التعیینی لا ینکر، الا انه لا منافاة بینهما کی یرفع الید عن ظهورهما فی التعیین، و لیس لهما مفهوم کی یدل کل منهما

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب القیام حدیث ۱۴.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب القیام حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱۵ من أبواب ما یسجد علیه حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۱ من أبواب القیام حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۸۸

]...[

علی عدم وجوب غیر ما تضمنه. و خبر الحلبی انما یدل علی افضلیة وضع الجبهة علی الارض مع الایماء عن الایماء المجرد لا أفضلیة وضع الجبهة علیها عن الایماء فلاحظ، و صحیح زرارة انما یدل علی افضلیة السجود علی الارض، المتوقف صدقه علی الایماء عن الایماء المجرد لا أفضلیة وضع شیء من الارض علی الجبهة عن الایماء. فتدبر.

و لظهور الخبرین علی ما عرفت فی استحباب وضع شیء من ما یصح السجود علیه ترفع الید عما ظاهره وجوب ذلک کموثق سماعة المتقدم و یحمل علی الاستحباب فما عن الشهیدین و الکرکی و المقداد من وجوب تقریب ما یصح السجود علیه الی جبهته لا دلیل علیه، و دعوی ان ملاقاة الجبهة له واجبة و لم یدل دلیل علی سقوطها لاجل تعذر غیرها، مندفعة بان الواجب وضع الجبهة علی ما یصح السجود علیه، لا وضعه علیها.

و ما عن المنتهی من دعوی الاجماع علی انه لو عجز عن السجود رفع ما یسجد علیه و لم یجز الایماء الا مع عدمهما او عدم التمکن، محمول علی ما اذا تمکن من الانحناء الکثیر غیر البالغ مقدار الواجب، و اما مورد الایماء بالرأس فغیر داخل تحت معقد الاجماع لوضوح الخلاف فیه.

فتحصل: ان الاقوی کفایة الایماء المجرد، و تؤید ما اخترناه النصوص المتضمنة للامر بالایماء الواردة فی الابواب المتفرقة من النافلة و الفریضة للماشی و الراکب و العاری و غیرها، حیث انه فی هذه النصوص علی کثرتها لم یشر الی لزوم وضع شیء علی جبهته.

هل یجوز للعاجز البدار

مسألة: العاجز عن القیام تارة یعلم بانه لا یتمکن عنه الی آخر الوقت،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۸۹

]...[

و اخری یعلم بانه یتمکن منه، و ثالثة یشک فی ذلک.

فان علم بعدم التمکن یجوز له البدار باتیان الصلاة مع البدل الاضطراری، و لا یخفی وجهه.

و ان علم بانه یقدر علیه فی آخر الوقت لا یجوز له ذلک، و یتعین علیه التأخیر لإطلاق ادلة القیام.

و دعوی انه یصدق علیه فی اول الوقت العاجز عن القیام فیشمله ادلة البدل الاضطراری، مندفعة بان العاجز فی اول الوقت کالعاجز فی

مکان خاص غیر مشمول للنصوص لعدم کونه بالخصوص ظرفاً للواجب، و الظاهر ان الموضوع فی النصوص هو العاجز عن القیام فی الصلاة المأمور بها، لا العاجز عنه فی فرد منها فلاحظ.

و ان شک فی تمکنه منه فی آخر الوقت فهل یجوز له البدار ام لا؟ وجهان: اقواهما الاول بناء علی جریان الاستصحاب فی الامر الاستقبالی و ترتب الاثر علیه بالفعل کما هو الحق، فانه علیه یجری استصحاب عدم التمکن الی آخر الوقت و یترتب علیه جواز البدار، نعم بناءً علی ذلک یکون الجواز حکما ظاهریا، فلو اتی بالصلاة ثمّ تجددت القدرة فی آخر الوقت مع اتساع الوقت للاستئناف یتعین علیه ذلک، لانه حینئذٍ یکشف عن عدم مشروعیة ما اتی به.

و مما ذکرناه ظهر امران الاول: انه لو تجددت القدرة علی القیام فی الاثناء فان کان الوقت یسع للاستیناف وجب له ذلک و الا انتقل الیه و اتم صلاته.

الثانی حکم العاجز عن حالة غیر القیام من جلوس او اضطجاع، فانه لا یصح له الاتیان بما دونها اذا علم بتمکنه منها فی آخر الوقت و فی ضیق الوقت لو شرع فیها و وجد فی الاثناء خفة انتقل الی الحالة المستطاعة کما هو المشهور بین الاصحاب، بل لم ینقل الخلاف عن احد منا.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۹۰

الرابع القراءة و یجب الحمد

فی القراءة

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۴، ص: ۳۹۰

[الرابع: القراءة]

اشارة

الرابع من افعال الصلاة: القراءة اجماعا و یجب قراءة سورة الحمد فی صلاة الصبح و الرکعتین الاولیین من سائر الصلوات بلا خلاف، بل عن الخلاف و الوسیلة و الغنیة و التذکرة و غیرها: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد به جملة من النصوص: کصحیح محمد بن مسلم عن ابی جعفر (علیه السلام): سألته عن الذی لا یقرأ فاتحة الکتاب فی صلاته قال (علیه السلام): لا صلاة له الا ان یقرأ بها فی جهر او اخفات «۱».

و خبر ابی بصیر: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن رجل نسی ام القرآن قال (علیه السلام): ان کان لم یرکع فلیعد ام القرآن «۲» و نحوهما غیرهما.

و فی هذه النصوص و ان لم یعین مورد الحمد الا انه یشهد لکون مورده ما ذکر التسالم علیه لدی المتشرعة علی حسب ما وصل الیهم من صاحب الشرع قولا و فعلا، و ما عن الصدوق باسناده عن الفضل بن شاذان عن الامام الرضا (علیه السلام) انه قال: انما جعل القراءة فی الرکعتین الاولتین و التسبیح فی الاخیرتین للفرق بین ما فرضه اللّه من عنده و بین ما فرضه رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله «۳». فانه بضمیمة ما دل علی وجوب الفاتحة فی کل قراءة مثل ما رواه الصدوق، عن الفضل عن الامام الرضا (علیه السلام) فی حدیث متضمن

لبیان حکمة افعال الصلاة: انما امروا بالحمد فی کل قراءة دون سائر السور لانه لیس شیء من القرآن و الکلام جمع فیه من جوامع الخیر

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۸ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۹۱

و السورة فی الثنائیة و الاولیین من غیرها

و الحکمة ما جمع فی سورة الحمد «۱» یدل علی المختار.

و المشهور بین الاصحاب انه یجب قراءة السورة الکاملة فی الثنائیة و الاولیین من غیرها بعد الحمد، و عن جماعة من القدماء و المتاخرین: المیل الی عدم الوجوب او تقویته کالاسکافی و الدیلمی و ابن ابی عقیل، و المحقق فی المعتبر و المصنف رحمه اللّه فی المنتهی و صاحب المدارک و السبزواری، و غیرهم و عن بعض: عدم وجوب سورة کاملة و جواز التبعیض.

و تحقیق القول فی المقام یقتضی التکلم فی مقامات: الاول: فی وجوب السورة و لو بعضها فی حال الاختیار و عدم الاستعجال.

الثانی: فی انه هل تجب سورة کاملة ام یجوز التبعیض؟.

الثالث: فی حکمها فی حال الضرورة و الاستعجال فی الفرائض و النوافل.

ادلة وجوب السورة

اما الاول: فقد استدل للوجوب بجملة. من النصوص:.

منها: صحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): لا بأس بان یقرأ الرجل بفاتحة الکتاب فی الرکعتین الاولیین اذا ما اعجلت به حاجة او تخوف شیئاً «۲» فانه بمفهوم الشرط یدل علی ثبوت البأس فی ترکها فی صورة عدم الاستعجال و الخوف، و من الواضح ان البأس انما یکون فی ترک الواجب لا المستحب.

و فیه: ان مقتضاه جواز ترک السورة اذا اعجلت المصلی حاجة، و الحاجة بما انها اعم من الضرورة فالرخصة فی الترک فی تلک الحالة تنافی الوجوب فتأمل.

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۹۲

]...[

و منها: صحیح منصور قال ابو عبد اللّه (علیه السلام): لا تقرأ فی المکتوبة باقل من سورة و لا بأکثر «۱».

و فیه: ان ظاهره النهی عن القران و التبعیض، و لا ینافی استحبابها.

و منها: حسن عبد اللّه بن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): یجوز للمریض ان یقرأ فی الفریضة فاتحة الکتاب وحدها، و یجوز للصحیح فی قضاء صلاة التطوع باللیل و النهار «۲».

و فیه: ان دلالته علی الوجوب متوقفة علی حجیة مفهوم الوصف، و لا نقول بها.

و منها خبر یحیی بن عمران الهمدانی، کتبت الی ابی جعفر (علیه السلام): جعلت فداک ما تقول فی رجل ابتدأ ببسم اللّه الرحمن الرحیم، فی صلاته وحده فی ام الکتاب فلما صار الی غیر ام الکتاب من السورة ترکها فقال العبّاسی: لیس بذلک بأس؟ فکتب (علیه السلام) بخطه: یعیدها مرتین علی رغم انفه- یعنی العبّاسی- «۳».

و فیه: إن الخبر انما یدل علی جزئیة البسملة للسورة لا وجوب السورة.

و منها: صحیح معاویة بن عمار: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): اقرأ بسم اللّه الرحمن الرحیم فی فاتحة الکتاب؟ قال (علیه السلام) نعم، قلت: فاذا قرأت الفاتحة اقرأ بسم اللّه الرحمن الرحیم مع السورة؟ قال (علیه السلام): نعم «۴».

و فیه: انه لا شبهة فی ظهوره فی وجوب قراءة البسملة فی المقامین، الا انه لا یستلزم وجوب السورة. و بعبارة اخری: انه یدل علی جزئیة البسملة للسورة لا وجوبها الشرعی.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۱۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۹۳

]...[

و منها: صحیح محمد بن اسماعیل قال: سألته (علیه السلام): قلت اکون فی طریق مکة فننزل للصلاة فی مواضع فیها الاعراب أ نصلّی المکتوبة علی الارض فنقرأ ام الکتاب وحدها، ام نصلی علی الراحلة فنقرأ فاتحة الکتاب و السورة؟ قال (علیه السلام): اذا خفت فصل علی الراحلة المکتوبة و غیرها، و اذا قرأت الحمد و السورة احب الی و لا أری بالذی فعلت بأسا «۱».

بدعوی انه لو لا- وجوب السورة لما جاز لاجلها ترک الواجب من القیام و غیره، و ان الظاهر اعتقاد السائل وجوبها و قد قرره الامام علیه.

و فیه: ان الظاهر کون الامر بالصلاة علی الراحلة فیه لاجل ثبوت الخوف فی النزول کما یشهد له قوله: فننزل فی مواضع ... الی آخره، و علیه فقوله (علیه السلام) فی ذیله: و اذا قرأت الحمد و السورة احب الیّ ... الی آخره علی خلاف المدعی ادل لظهوره فی عدم وجوب السورة فی الصلاة علی الراحلة، فیکون ذلک ردعا عما اعتقده السائل من وجوبها.

و منها: خبر الفضل بن شاذان المتقدم فی صدر المبحث «۲».

و فیه: انه فی مقام بیان حکمة تقدیم الحمد علی سائر السور، فلا یدل علی وجوب السورة او استحبابها.

و منها: صحیح محمد عن احدهما (علیه السلام) قال: سألته عن الرجل یقرأ السورتین فی الرکعة؟ فقال (علیه السلام): لا لکل رکعة سورة «۳».

و فیه: ان ظاهره ان المشروع فی کل رکعة سورة واحدة لا أزید، فلا یدل علی وجوبها.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۴ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۹۴

]...[

و منها صحیح معاویة: من غلط فی سورة فلیقرأ قل هو اللّه احد ثمّ لیرکع «۱».

و فیه: مضافاً الی معارضته بصحیح زرارة: قلت لابی جعفر (علیه السلام): رجل قرأ سورة فی رکعة فغلط أ یدع المکان الذی غلط فیه و یمضی فی قراءته او یدع تلک السورة و یتحول منها الی غیرها؟ فقال (علیه السلام): کل ذلک لا بأس به، و ان قرأ آیة واحدة فشاء ان یرکع بها رکع «۲» ان ظاهره وجوب قراءة سورة التوحید فی الفرض و لم یقل به احد، فلا بد من صرفه عن ظاهره و حمله علی الاستحباب او الاجزاء عن السورة التی غلط فیها.

و منها: صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): الوارد فی الماموم المسبوق قرأ فی کل رکعة مما ادرک خلف الامام فی نفسه بام الکتاب و سورة، فان لم یدرک سورة تامة اجزأته ام الکتاب «۳» و هو و ان ورد فی الماموم الا انه لعدم القول بالفصل بینه و بین سائر المصلین یثبت فی غیره.

و فیه: ان ظاهره ارادة بیان عدم سقوط السورة عن الماموم المسبوق الا فیما لم یدرک سورة تامة، و اما کون ثبوتها بنحو الوجوب او الاستحباب فهو ساکت عنه.

و منها: صحیح محمد بن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام) قال: سألته عن الذی لا یقرأ بفاتحة الکتاب فی صلاته قال (علیه السلام): لا صلاة له الا ان یقرأها فی جهر او اخفات قلت: ایهما احب الیک اذا کان خائفا او مستعجلا یقرأ سورة او فاتحة الکتاب؟ قال (علیه السلام): فاتحة الکتاب «۴» فان هذا السؤال لا یکون الا مع اعتقاد السائل وجوب السورة و الامام (علیه السلام) قد قرره علی ذلک.

---

(۱) الوسائل باب ۴۳ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۴۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۴.

(۴) الوسائل باب ۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۹۵

]...[

و فیه: انه یمکن ان یکون سؤال الراوی لاحتماله ان یکون وجوب الحمد مختصا بحال عدم الخوف و الاستعجال، و لاجله سأل عن الاتیان به او بالسورة فی صورة الخوف و الاستعجال.

و عن المنتهی الاستدلال له بانه قد تواتر النقل عن النبی صلّی اللّه علیه و آله انه صلی بالسورة بعد الحمد و دوام علیها، و هو بنفسه مشعر بالوجوب فضلا عن قوله (علیه السلام) (صلوا کما رایتمونی اصلی «۱».

و فیه: ان مداومة النبی صلّی اللّه علیه و آله علیها بنفسها لا تدل علی الوجوب، لانه صلّی اللّه علیه و آله کان مداوما علی کثیر من المستحبات، و النبوی قد عرفت فی بعض المباحث السابقة انه مجمل فراجع.

و استدل ایضا بالاخبار الدالة علی تحریم العدول من الجحد و التوحید الی ما عدا الجمعة و المنافقین یوم الجمعة کصحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): اذا افتتحت صلاتک بقل هو اللّه احد و انت ترید ان تقرأ بغیرها فامض فیها و لا ترجع «۲» و نحوه غیره.

و فیه: انها تدل علی حرمة العدول لا وجوب السورة فلاحظ.

و بالنصوص الواردة فی بیان کیفیة صلاة الآیات و کمیتها «۳» حیث انه لم یتعرض فیها لوجوب السورة مع وجوبها فیها و لیس الا من جهة الاحالة علی علم السائل بوجوبها کالفاتحة.

و فیه: ان وجوبها فیها انما استفید من دلیل آخر، فلعل عدم تعرضه (علیه السلام) له من جهة الاحالة علی ذلک الدلیل.

---

(۱) صحیح البخاری ج ۱ ص ۱۲۴.

(۲) الوسائل باب ۶۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۷ من أبواب صلاة الکسوف و الآیات.

]...[

و منه: یظهر سقوط الاستدلال له بما ورد فی صلاة العیدین مع وجوب السورة فیهما.

فتحصل: ان شیئاً من ما استدل به علی وجوب السورة فی الصلاة لا یدل علیه.

و لو تنزلنا عن ذلک و سلمنا دلالة ما تقدم علی الوجوب فلا جل معارضته بما یکون صریحا فی جواز الترک کصحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): ان فاتحة الکتاب تجوز وحدها و تجزی فی الفریضة «۱».

و صحیح علی بن رئاب عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) قال: سمعته یقول: ان فاتحة الکتاب تجوز وحدها فی الفریضة «۲». یتعین حمله علی الاستحباب.

و الجمع بحمل الصحیحین علی حال الاستعجال او الخوف لا شاهد له، نعم لو تمت دلالة صحیح الحلبی المتقدم فی ادلة وجوب السورة علیه لاختصاصه بحال الاستعجال و الخوف یکون شاهداً للجمع المزبور، و حملهما علی التقیة مع امکان الجمع بینهما و بین النصوص المتقدمة غیر سدید، اذ مجرد موافقة الخبر مع العامة لا یوجب حمله علی التقیة، و لکن مع ذلک کله الافتاء بعدم الوجوب مع ذهاب اکثر المحققین و الاساطین و من یعتمد علیه الی الوجوب مشکل جدا، و الاحتیاط طریق النجاة.

عدم وجوب السورة الکاملة فی الصلاة

و أما المقام الثانی: فمقتضی نصوص کثیرة جواز، التبعیض: کصحیح عمر ابن یزید: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): یقرأ الرجل السورة الواحدة فی الرکعتین

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

]...[

من الفریضة؟ فقال لا بأس اذا کانت اکثر من ثلاث آیات «۱».

و صحیح ابان بن عثمان عمن اخبره عن احدهما (علیه السلام) قال: سألته هل تقسم السورة فی الرکعتین؟ فقال (علیه السلام): نعم اقسمها کیف شئت «۲».

و صحیح سعد بن سعد عن الامام الرضا (علیه السلام) قال: سألته عن رجل قرأ فی رکعة الحمد و نصف سورة هل یجزیه فی الثانیة ان لا یقرأ الحمد و یقرأ ما بقی من السورة؟ قال (علیه السلام): یقرأ الحمد و یقرأ ما بقی من السورة «۳».

و صحیح زرارة المتقدم فی ادلة وجوب السورة، و نحوها غیرها من النصوص الکثیرة و فیها جملة من الصحاح.

و قد اورد علیها بایرادات:.

(۱) معارضتها مع صحیح منصور المتقدم الدال بظاهره علی عدم جواز التبعیض، و هو یقدم لمخالفته للعامة.

و فیه: ان الجمع بینها و بین الصحیح یقتضی حمله علی الکراهة، و معه لا تعارض بینهما، فلا وجه للرجوع الی مرجحات باب التعارض، و منه یظهر دفع الایراد الثانی و هو انه تعارضها النصوص المتقدمة الدالة علی وجوب السورة الکاملة مضافا الی ما تقدم من عدم الدلیل علیه.

(۲) ان صحیح الحلبی المتقدم الدال علی وجوب السورة فی غیر حال الاستعجال و الخوف لاجل اخصیته یقدم علی هذه النصوص، فتحمل هذه علی حال الاستعجال و الخوف.

و فیه ان مفاده علی فرض تمامیة دلالته علی عدم جواز الاقتصار علی الحمد فی

---

(۱) الوسائل باب ۶ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۴ من القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۴ من القراءة فی الصلاة حدیث ۶.

]...[

غیر حال الضرورة لا ینافی هذه النصوص لأنه لا یدل علی وجوب سورة کاملة.

(۳) معارضتها مع صحیحه الآخر المتقدم الدال علی لزوم المضی فی التوحید لو شرع فیها.

و فیه: ان مفاده ان من اراد الاتیان بسورة کاملة ففی سورة غیر التوحید یجوز العدول، و اما فیها فلیس له ذلک بل لا بد و ان یتمها، و لیس له دلالة علی وجوب السورة الکاملة او استحبابها، و ان شئت قلت: ان الامر بالمضی متوجه الی من یرید الرجوع او المضی فلا یدل علی وجوب المضی مطلقاً، مع ان ظهوره فی الوجوب لو ثبت یحمل علی الاستحباب بقرینة الروایات الصریحة فی جواز التبعیض.

(۴) اعراض المشهور عنها.

و فیه: ان عدم افتائهم بالجواز یمکن ان یکون لبعض ما سبق لا للإعراض عنها.

(۵) موافقتها لجمهور اهل الخلاف، فیتعین حملها علی التقیة.

و فیه ان موافقة العامة انما تکون من مرجحات احدی الحجتین علی الاخری بعد فقد جملة من المرجحات لا من مییزات الحجة عن اللاحجة.

فتحصل مما ذکرناه: انه علی فرض تسلیم وجوب شیء فی القراءة زائداً علی الحمد لا دلیل علی وجوب سورة کاملة، بل مقتضی النصوص جواز التبعیض کما عن بعض الاساطین الافتاء به، و طریق الاحتیاط معلوم.

موارد سقوط السورة

اما المقام الثالث: فلا یجب قراءة السورة فی حال المرض و الاستعجال و الخوف و نحوها من افراد الضرورة بلا خلاف، و عن غیر واحد دعوی: الاجماع علیه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۳۹۹

]...[

و یشهد له فی الاول: حسن ابن سنان المتقدم، و فی الثانی: صحیح الحلبی المتقدم و خبر علی بن جعفر عن اخیه (علیه السلام) قال: سألته عن الرجل یکون مستعجلا یجزیه ان یقرأ فی الفریضة بفاتحة الکتاب وحدها؟ قال (علیه السلام): لا بأس «۱» و نحوهما غیرهما، و فی الثالث: صحیح الحلبی المتقدم فراجع.

ثمّ انه هل یکون ضیق الوقت عن اداء الصلاة بتمامها مع السورة فی الوقت موجبا لسقوطها ام لا؟ وجهان: المشهور بین الاصحاب هو الاول، بل عن البحار: دعوی الاجماع علیه.

و استدل له: بالاصل لعدم الاطلاق لما دل علی وجوب السورة فی الصلاة، و بفحوی ما دل علیه فی المستعجل، فان ادراک الصلاة فی الوقت غرض مطلوب للعقلاء و المتدینین، و بفحوی ما دل علیه فی المأموم المسبوق اذا لم یمهله الامام، و بالاجماع.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأنه علی فرض تسلیم دلالة النصوص المتقدمة علی وجوب السورة دعوی عدم الاطلاق لشیء منها فاسدة لاحظ صحیحی الحلبی و منصور.

و أما الثانی: فلأن کون ادراک مجموع الصلاة فی الوقت غرضا مطلوبا و حاجة تتوقف علی سقوط السورة، و الا فبما ان کونه حاجة فرع الامر به و هو ممتنع مع جزئیة السورة فلا مصلحة فی الفعل و لا وجوب و لا حاجة الی فعل الصلاة، و علیه فلا یمکن ان یکون ادراک الصلاة وجها لسقوط السورة و الا یلزم الدور فتدبر.

و أما الثالث: فلأن سقوطه عن المأموم انما یکون لدرک فضیلة الائتمام، و اما فی المقام فلم یثبت کون ادراک الصلاة فاقدة للسورة حاجة و غرضه مطلوباً کما عرفت.

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۰۰

و لا یجزی الترجمة و یجب التعلم لو لم یحسن مع المکنة

و أما الرابع: فمضافاً الی عدم حجیة المنقول منه یمکن ان یکون افتاء الاصحاب لبعض ما سبق. و حق القول فی المقام یبتنی علی ما حققناه فی مبحث القبلة من ان موارد التنافی بین الاوامر الضمنیة انما تکون من موارد التعارض، و ان مرکز التنافی اطلاق ادلتها، اذ علیه فی المقام یقع التعارض بین اطلاق ما دل علی وجوب السورة و اطلاق ما دل علی لزوم ایقاع تمام الصلاة فی الوقت، فیتعارضان و یتساقطان، فیرجع الی الاصل و هو یقتضی التخییر، کما تقدم، و قضیة ما ذکرناه کون ترکها لدی الضیق رخصة لا عزیمة.

و لا یجزی المصلی عن الفاتحة الترجمة ای ترجمتها بالعربیة و غیرها من اللغات اجماعا لعدم تحقق الامتثال.

حکم من لا یحسن القراءة

و یجب التعلم لو لم یحسن مع المکنة و لو قبل ان یدخل الوقت ان علم بانه لا یتمکن منه بعده، او الائتمام، او متابعة الغیر فی القراءة.
و عن ظاهر الاصحاب: وجوب التعلم تعیینا، و استدل له: بان وجوب القراءة یستدعی وجوب التعلم تحصیلا للواجب، و بان ظاهر نصوص کثیرة وجوب التعلم وجوباً نفسیا تعیینیا، و بالاجماع المنقول عن المعتبر و المنتهی و بان الائتمام او متابعة الغیر یتوقف علی فعل خارج عن تحت القدرة فلا یمکن التخییر بینه و بین التعلم.
و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأن الاتیان بالواجب لا یتوقف علی التعلم فقط، اذ الواجب یحصل بالائتمام او المتابعة ایضاً، فالقدر المشترک بین الثلاثة المذکورة یکون واجبا.
و أما الثانی فلأن الظاهر من النصوص کون وجوب التعلم طریقیا کما یشهد
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۰۱
و مع العجز یصلی بما یحسن

به الخبر الوارد فی تفسیر قوله تعالی فَلِلّهِ الْحُجَّةُ الْبالِغَةُ فمع فرض القدرة علی الاتیان بصلاة صحیحة من غیر تعلمها لا وجه لوجوبه.
و أما الثالث: فمضافا الی عدم حجیة المنقول منه: یمکن ان یکون المراد وجوبه الغیری، و یکون اطلاق ذلک فی کلامهم کإطلاق وجوب اصل القراءة فی الصلاة فلا ینافی عدم وجوبه تعیینا مع التمکن من الائتمام او المتابعة.
و أما الرابع: فلأن التکلیف بالمتابعة او الائتمام انما یکون بعد تحقق ما هو خارج عن تحت قدرته.
هذا فیما اذا تمکن من التعلم فی الوقت، و ان قدر علیه قبل الوقت مع العلم بعدم التمکن منه فیه، فالوجه فی وجوبه حینئذٍ ما ذکرناه فی الاصول من وجوب ما یترتب علی ترکه فوت الواجب فی ظرفه اذا لم تکن القدرة فی ظرفه شرطا للوجوب.

حکم من لا یحسن القراءة و لا یتمکن من التعلم

ثمّ انه لا خلاف فی الجملة و لا اشکال فی انه مع العجز عن التعلم یصلی بما یحسن ای یقرأ ما تیسر منها و تصح صلاته.
و تحقیق القول فی المقام: ان من لا یحسن القراءة التامة اما ان یحسن الفاتحة وحدها تامة او لا یحسنها ایضا، و علی الثانی: تارة یتمکن من قراءتها ملحونة، و اخری لا یقدر الا علی بعضها، و ثالثة لا یحسن شیئاً منها.
و علی جمیع التقادیر: تارة یکون ذلک عن تقصیر، و اخری یکون عن غیره.
اما الاول: و هو من تمکن من قراءة الفاتحة تامة و لم یکن عدم تمکنه من السورة علی فرض وجوبها عن تقصیر فیجزی فی حقه الحمد وحدها و تصح صلاته لانه مقتضی الجمع بین قوله (علیه السلام) (الصلاة لا تدع بحال) و اصالة البراءة عن وجوب
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۰۲
]...[

التعویض عن المجهول لعدم تمامیة شیء من ما استدل به علیه- کما سیمر علیک- و استحالة التکلیف بما لا یطاق، و لکن ذلک فیما

اذا لم یتمکن من الائتمام بناءً علی کونه بدلا عن قراءة المأموم او متابعة القارئ و الا فیتعین علیه ذلک. نعم بناءً علی کون الائتمام مسقطا لها لا یعتبر عدم التمکن منه، اذ معنی ذلک اشتراط وجوب القراءة بعدم الائتمام، و علیه فلا مقتضی لوجوبه، و اما اذا کان عدم تمکنه من السورة عن تقصیر فیشکل الحکم بصحة صلاته لانه کان قادرا علی اتیان الصلاة تامة الاجزاء و الشرائط، فاجزاء الناقصة فی حقه یحتاج الی دلیل مفقود، و قوله (علیه السلام) (الصلاة لا تسقط بحال) معناه ان المکلف تجب علیه الصلاة فی جمیع حالاته بحسب وسعه لا انه یجب علیه الصلاة الناقصة بعد ان کان مکلفا بالتامة و صیر ایجادها ممتنعا فی حقه، و معلوم ان القادر علی السورة مکلف بالصلاة معها علی فرض وجوبها.

و أما الثانی: و هو من تمکن من قراءتها مع السورة ملحونة، فان کان عدم تمکنه من الاتیان بالقراءة تامة عن تقصیر فحکمه حکم سابقه، و اما ان لم یکن عن تقصیر فان لم یتمکن من الائتمام او المتابعة یأت بما تیسر و یجزی عنه بلا خلاف لخبر مسعدة ابن صدقة قال: سمعت جعفر بن محمد (علیه السلام) یقول: انک قد تری من المحرم من العجم لا یراد منه ما یراد من العالم الفصیح، و کذلک الاخرس فی القراءة و الصلاة و التشهد و ما اشبه ذلک، فهذا بمنزلة العجم المحرم لا یراد منه ما یراد من العاقل المتکلم الفصیح «۱».

و خبر السکونی عن الامام الصادق (علیه السلام) عن النبی صلّی اللّه علیه و آله: ان الرجل الاعجمی فی امتی لیقرأ القرآن بعجمیته فترفعه الملائکة علی

---

(۱) الوسائل باب ۵۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

]...[

عربیته «۱».

و مقتضی اطلاق الخبرین الاجتزاء بها و لو مع التمکن من الائتمام او المتابعة. و دعوی ان الائتمام او المتابعة بدل اختیاری و هذه القراءة بدل اضطراری و لا ینتقل الی الاضطراری مع التمکن من الاختیاری، مندفعة بان مقتضی الخبرین کون القراءة الناقصة فی حق العاجز عن القراءة التامة بمنزلتها فی حق القادر، فکما انه مخیر بین القراءة و الائتمام کذلک العاجز عنها.

فان قلت: ان لازم ذلک عدم وجوب التعلم لان عدم التعلم یجعله موضوعا لوجوب القراءة الناقصة التی هی مثل التامة من دون تفاوت.

قلت: ان من الجائز کون وفاء الناقصة بالمصلحة و کونها مثل التامة فی صورة عدم امکان التعلم.

و أما الثالث: و هو من لم یتمکن الا من اتیان بعض الحمد الصادق علیه القرآن، یجب علیه الاتیان بما تیسر مع عدم التمکن من الائتمام بناءً علی کونه بدلا او المتابعة بلا خلاف، بل عن المعتبر و الذکری و غیرهما: دعوی الاجماع علیه، و ان کان ما استدل به لا یخلو عن اشکال.

و هل یجب علیه التعویض عن الجزء المجهول کما عن جماعة اختیاره بل نسب الی المشهور، ام لا کما عن المعتبر و المنتهی و التحریر؟ و علی فرض لزومه هل یتعین الاتیان بغیر ما یعلمه بقدر البقیة کما عن الروض نسبته الی المشهور، ام لا؟ وجوه:.

قد استدل للزوم التعویض: بعموم فَاقْرَؤُا (مٰا تَیَسَّرَ مِنْهُ «۲»: و بقوله (علیه السلام): لا صلاة الا بفاتحة الکتاب «۳» خرج عنه الصلاة المشتملة علی بدلها، و بخبر

---

(۱) الوسائل باب ۵۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) سورة المزمل الآیة ۲۰.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب القراءة فی الصلاة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۰۴

]...[

الفضل المتقدم الظاهر فی ان فی قراءة القرآن فی الصلاة مصلحة، و قراءة الفاتحة ذات مصلحة اخری، فتعذر استیفاء احداهما لا یوجب ترک الاخری، و بان ما دل علی البدلیة عند تعذر جمیع الفاتحة دل علی البدلیة عن کل جزء منها، و باصالة الاحتیاط.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلعدم ظهوره فی ارادته فی الصلاة، مع انه لا ریب فی عدم وجوب قراءة ما تیسر فیها و لا فی غیرها، و لهذه القرینة یتعین حمل الامر علی الاستحباب، و علیه فلا وجه لحمله علی الصلاة.

و أما الثانی: فلأنه انما یدل علی لزوم قراءة الفاتحة و بدلیة غیرها عنها تحتاج الی دلیل آخر، و علیه فان کانت جزئیتها باقیة فی حال العجز لزم سقوط الصلاة و الا فیجب الاتیان بغیرها من الاجزاء و الشرائط، و حیث ان مقتضی قوله (علیه السلام) (الصلاة لا تدع بحال) عدم سقوط الصلاة بمجرد العجز عن قراءة الفاتحة، فلا محالة تکون غیر معتبرة فیها، و لزوم شیء آخر عوضا عنها یحتاج الی دلیل مفقود.

و أما الثالث: فلأنه انما یدل علی لزوم القراءة فی الصلاة و هی تتحقق باتیان بعض الفاتحة.

و أما الرابع: فلأنه یدل علی بدلیة غیر الفاتحة عنها عند تعذرها لا تعذر بعضها، فثبوتها فی هذه الحال یحتاج الی دلیل مفقود.

و أما الخامس: فلما حققناه فی محله من ان المرجع فی دوران الامر بین الاقل و الاکثر الارتباطیین هو البراءة.

فتحصل: ان الاقوی عدم لزوم التعویض.

هذا کله اذا لم یکن العجز عن القراءة عن تقصیر، و الا فحکمه حکم سابقیة فی عدم الاجتزاء بالصلاة مع القراءة الناقصة، و علیه فیجب علیه الاتیان بالصلاة معها فی الوقت، و الاتیان بها مع القراءة التامة فی خارجه للعلم الاجمالی بوجوب احداهما فتأمل.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۰۵

]...[

و أما الرابع: و هو من لا یحسن شیئاً من القراءة فیقرأ من سائر القرآن کما هو المشهور بین الاصحاب، و یشهد له النبوی: اذا قمت الی الصلاة فان کان معک قرآن فأقرأ به و الّا فاحمد اللّه و هلله و کبره «۱». و ضعف سنده منجبر بنقل الاصحاب له فی کتبهم علی وجه الاعتماد.

و صحیح «۲» ابن سنان عن الصادق (علیه السلام): ان اللّه فرض من الصلاة الرکوع و السجود أ لا تری لو ان رجلا دخل فی الاسلام لا یحسن ان یقرأ القرآن اجزأه ان یکبر و یسبح و یصلی.

و حمل القرآن فیهما عن خصوص الفاتحة خلاف الظاهر، فهما یدلان علی ان الاجتزاء بالذکر انما یکون عند عدم التمکن من قراءة القرآن و الا فهی تقدم علیه.

و خبر «۳» الفضل المتقدم الدال علی ان ماهیة القراءة مطلوبة فی الصلاة لحکمة عدم هجر القرآن و خصوصیة الفاتحة لحکمة اخری، و مع عدم امکان استیفاء الملاک الثانی لا وجه لعدم استیفاء الاول.

ثمّ ان مقتضی هذه النصوص کفایة ما یسمی قراءة، و لزوم المساواة فی الحروف کما عن المشهور، او فی عدد الآیات مما لم یدل علیه دلیل، و الاصل یقتضی عدمه.

و استدل له: بادلة وجوب التعویض عن الفائت المستلزم لوجوب المساواة هنا بالاولویة القطیعة، اذ لو لم یکتف بثلاث آیات من الفاتحة فکیف بها من غیرها، و بعموم (لا صلاة الا بفاتحة الکتاب) خرج منه الصلاة المشتملة علی ما یساویها، و بان المنساق الی الذهن من الامر بالقراءة بدلا عن الفاتحة لدی الجهل بها انما هو لزوم الاتیان بها بمقدار لا ینقص عن مقدار الفاتحة

---

(۱) سنن البیهقی ج ۲ ص ۳۸۰.

(۲) الوسائل باب ۳ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

و ان لم یحسن شیئاً کبر اللّه و هلله

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلما تقدم من عدم الدلیل علی لزوم التعویض.

و أما الثانی: فقد عرفت ما فیه آنفاً.

و أما الثالث: فلان فی ادلة القراءة لیس ما یدل علی بدلیتها عن الفاتحة، مع ان لزوم تساوی البدل و المبدل فی الصفات کالکمیة مما لم یدل علیه دلیل.

و ان لم یحسن شیئا من القرآن کبر اللّه و هلله کما فی المتن، و عن المشهور: زیادة التسبیح، و عن نهایة الاحکام و الذکری: زیادة التحمید، و عن مجمع البرهان: نقص التهلیل، و عن الشیخ فی الخلاف: الاقتصار علی التحمید، و عن الشهید: الاقتصار علی الذکر، و عن جماعة کالاسکافی و الجعفی و استوجهه الشهید (ره) و تبعه المحقق و الشهید الثانیان: الالتزام بتعین التسبیحات الاربع.

و عبائر النصوص ایضا مختلفة ففی صحیح ابن سنان: اجزأه ان یکبر و یسبح و یصلی «۱». و یحتمل ان یکون المراد من یکبّر فیه تکبیرة الاحرام، فمفاده کفایة التسبیح.

و فی النبوی المتقدم: و الا فاحمد اللّه و هلله و کبره.

و فی النبوی الآخر: ان رجلا سأل النبی صلّی اللّه علیه و آله فقال: انی لا أستطیع ان احفظ شیئا من القرآن فما ذا اصنع؟ فقال له: قل: سبحان اللّه و الحمد للّه «۲».

و فی آخر: قل: سبحان اللّه و الحمد للّه و لا إله الا اللّه و اللّه اکبر «۳» و العمل به احوط جمعا بین النصوص و الفتاوی، و ان کان الاقوی کفایة مطلق الذکر کما یشهد به اختلاف الاخبار و الفتاوی.

ثمّ انه نسب الی المشهور: لزوم ان یکون الذکر بقدر القراءة، و استدل له

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) سنن أبی داود ج ۱ ص ۳۰۵ الطبعة الثانیة.

(۳) سنن أبی داود ج ۱ ص ۳۰۵ الطبعة الثانیة.

و الأخرس یحرک لسانه و یعقد بها قلبه

بالوجوه المذکورة لوجوب المساواة فیمن یحسن قراءة غیر الفاتحة من القرآن و قد عرفت ما فیها.

فالاقوی: عدم الوجوب للاصل و اطلاق ادلة الذکر.

قراءة الاخرس

و الاـخرس یحرک لسانه بلاـ خلاف و یشیر باصبعه کما صرح به غیر واحد و یشهد لهما خبر السکونی عن الامام الصادق (علیه السلام): تلبیة الاخرس و تشهده و قراءته القرآن فی الصلاة تحریک لسانه و اشارته باصبعه «۱».

و یعقد بها قلبه بان یقصد بحرکة اللسان کونها حرکة للقراءة ای الالفاظ المحکیة بها لا معناها، و الوجه فی اعتباره عدم تاتی قصد امتثال الامر المتوجه الیه الا به، لان الحرکة بنفسها تصلح لغیر القراءة.

و اعتبار تطبیق الحرکة علی حروف القراءة جزء فجزء بحیث یکون صوته بمنزلة کلام غیر متمایزة الحروف فی حق من سمع الفاظ القراءة و اتقنها، بل تکلم بها مدة مما لم یدل علیه دلیل، و کون ذلک قراءته لا یقتضیه کما لا یخفی، کما ان الاشکال فی وجوب ما ذکرناه للأخرس الذی لم یعرف ان فی الوجود کلاما و لفظا، فی غیر محله، اذ دعوی عدم امکان ذلک فیه مندفعة بتمکنه من القصد الی ما یفعله الناطق اجمالا، فوجوب عقد قلبه بمعنی آیات القراءة لا وجه له.

فتحصل مما ذکرناه: ان حکم الاخرس باقسامه واحد و هو ان یحرک لسانه و یشیر باصبعه مع عقد قلبه بالالفاظ المحکیة بالقراءة.

---

(۱) الوسائل باب ۵۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

– و یتخیر فی الثالثة و الرابعة بینها و بین التسبیح اربعا

و مما ذکرناه ظهر ما فی کلام الشیخ الاعظم الانصاری ره فلاحظه.

ما یجب فی الرکعات الاخیرة

و یتخیر المصلی فی الثالثة و الرابعة بینها ای بین قراءة الحمد وحدها و بین التسبیح اربعا بلا خلاف کما عن السرائر و البحار، بل اجماعا کما عن المنتهی و الذکری و الروض و الخلاف و المهذب و جامع المقاصد و غیرها.

و الاخبار به قریبة من المتواتر بل هی متواترة کما عن المعتبر و المنتهی، منها: موثق ابن حنظلة عن الامام الصادق (علیه السلام) قال: سألته عن الرکعتین الاخیرتین ما اصنع فیهما؟ فقال (علیه السلام): ان شئت فاقرأ فاتحة الکتاب و ان شئت فاذکر اللّه فهو فیه سواء، قال: قلت: فأی ذلک افضل؟ فقال: هما و اللّه سواء ان شئت سبحت و ان شئت قرأت «۱». و نحوه غیره.

و أما ما فی التوقیع المروی عن الاحتجاج و کتاب الغیبة عن الحمیری عن صاحب الزمان (علیه السلام): انه کتب الیه یسأله عن الرکعتین الاخیرتین و قد کثرت فیهما الروایات فبعض یروی ان قراءة الحمد وحدها افضل، و بعض یروی ان التسبیح افضل، فالفضل لأیهما لنستعمله؟ فاجاب (علیه السلام): قد نسخت قراءة ام الکتاب فی هاتین الرکعتین التسبیح، و الذی نسخ التسبیح قول العالم: کل صلاة لا قراءة فیها فهی خداج الا للعلیل أو من یکثر علیه السهو فیتخوف بطلان الصلاة علیه «۲» فلا بد و ان یحمل علی الافضلیة، بل لعلها الظاهرة منه کما یشهد به ان السؤال وقع عنها بعد المفروغیة عن اصل الجواز، فیکون الجواب ایضاً مسوقاً لبیان ذلک او

---

(۱) الوسائل باب ۴۲ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۵۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۰۹

]...[

حمله علی غیر تلک لئلا ینافی ما سبق.

کما ان ما عن ظاهر الصدوقین و ابن أبی عقیل من تعین التسبیح للنهی عن القراءة فی بعض النصوص الآتیة و للامر بالتسبیح، مصادمة للاجماع و القطعی من النصوص کما فی الجواهر، فلا بد من حمل الامر علی الرخصة و النهی علی ارادة افضلیة التسبیح، و ستعرف ما یقتضیه الجمع بین هذه النصوص و بین ما ینافیها.

ثمّ ان المشهور ثبوت التخییر، لناسی القراءة فی الاولتین، و عن الشیخین: تعین القراءة له، و عن الخلاف: من نسی القراءة فی الاولتین فالقراءة له احوط. و استدل له بصحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) قلت له الرجل نسی القراءة فی الاولتین و ذکرها فی الاخیرتین فقال (علیه السلام): یقضی القراءة و التکبیر و التسبیح الذی فاته فی الاولتین و لا شیء علیه. «۱».

و فیه: انه خارج عن محل الکلام، اذ الظاهر منه رجحان القضاء بعد التسلیم، نعم بناءً علی ما فی بعض الکتب، من زیادة (فی الاخیرتین) بعد قوله (علیه السلام) (فی الاولتین) یکون للاستدلال به وجه، و ان کان یرد علیه ان الظاهر منه حینئذٍ قضاء ما فی الاولتین فی الأخیرتین من غیر اخلال بما هو وظیفتهما، و علیه فلعدم القائل به منا یحمل علی التقیة، مع ان الزیادة المذکورة لم تثبت.

و بما دل علی انه: لا صلاة الا بفاتحة الکتاب. «۲».

و فیه: انه لا یدل علی لزوم الاتیان بها فی ای موضع من الصلاة شاء، بل مفاده نفی الصلاة عند ترکها فی موضعها المقرر لها شرعا، فیکون اجنبیا عن ما نحن فیه.

و بخبر الحسین بن حماد عن الامام الصادق (علیه السلام) قلت له: اسهو

---

(۱) الوسائل باب ۳۰ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب القراءة فی الصلاة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۱۰

]...[

عن القراءة فی الرکعة الاولی قال (علیه السلام): اقرأ فی الثانیة، قلت له: اسهو فی الثانیة قال (علیه السلام) اقرأ فی الثالثة، قلت: اسهو فی صلاتی کلها قال (علیه السلام): اذا حفظت الرکوع و السجود فقد تمت صلاتک. «۱».

و فیه: مضافاً الی ضعفه فی نفسه و اعراض الاصحاب عنه: انه معارض بصحیح معاویة بن عمار عن الامام الصادق (علیه السلام) قال: قلت: الرجل یسهو عن القراءة فی الرکعتین الاولتین فیذکر فی الرکعتین الاخیرتین انه لم یقرأ، قال اتم الرکوع و السجود؟ قلت: نعم قال (علیه السلام): انی اکره ان اجعل آخر صلاتی اولها. «۲».

و موثق ابی بصیر عنه (علیه السلام): ان نسی ان یقرأ فی الاولی و الثانیة اجزأه تسبیح الرکوع و السجود. «۳».

و لا یمکن الجمع بینهما و بین الخبر بحمل الخبر علی الفضل و الاستحباب لظهور الصحیح فی ان النسیان لا یوجب تغیر ما هو وظیفة الاخیرتین، فالخبر معارض بالصحیح و الموثق، و الترجیح معهما لوجوه لا تخفی.

القراءة افضل او التسبیح

ثمّ ان للاصحاب فی ترجیح التسبیح علی القراءة مطلقا کما عن ظاهر الصدوقین و ابن ابی عقیل و الحلی و جماعة من المتأخرین، او القراءة مطلقا کما عن الحلبی و الشهید و صاحب المدارک، او للامام و التسویة فی غیره کما فی الشرائع و عن

---

(۱) الوسائل باب ۳۰ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۳۰ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

]...[

غیرها: و نسب الی المشهور ان القراءة للامام افضل، او التسبیح للماموم و القراءة للامام، و التساوی للمنفرد کما عن المنتهی اقوال منشأها اختلاف الاخبار.

و یشهد لأفضلیة التسبیح صحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): اذا قمت فی الرکعتین الاخیرتین لا تقرأ فیهما فقل: الحمد للّه و سبحان اللّه و اللّه اکبر «۱».

و خبر ابن عمران انه سأل أبا عبد اللّه (علیه السلام): لای علة صار التسبیح فی الاخیرتین افضل من القراءة قال (علیه السلام): انما صار التسبیح افضل من القراءة لان النبی صلّی اللّه علیه و آله لما کان فی الاخیرتین ذکر ما رأی من عظمة اللّه عز و جل فدهش فقال: سبحان اللّه و الحمد للّه و لا إله الا اللّه و اللّه اکبر، فلذلک صار التسبیح افضل من القراءة «۲».

و صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) انه قال: عشرة رکعات- الی ان قال- فزاد النبی صلّی اللّه علیه و آله سبع رکعات لیس فیهن قراءة «۳». و نحوها غیرها.

الا أنه تعارضها طائفتان من النصوص- احداهما-: ما هو صریح فی المساوات و عدم افضلیة احداهما علی الاخری کموثق ابن حنظلة المتقدم.

ثانیتهما: ما دل علی افضلیة القراءة مطلقا کالتوقیع المروی عن الحمیری المتقدم فی اول المبحث، و خبر محمد بن حکیم: سألت ابا الحسن (علیه السلام): ایما افضل القراءة فی الرکعتین الاخیرتین او التسبیح؟ فقال (علیه السلام): القراءة افضل «۴». و قریب منهما غیرهما.

---

(۱) الوسائل باب ۵۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۵۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۴۲ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۶.

(۴) الوسائل باب ۵۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱۰.

]...[

اقول: ان الجمع بین هذه الطوائف یقتضی حمل نصوص افضلیة التسبیح علی المأموم، و نصوص افضلیة القراءة، علی الامام، و نصوص المساواة علی المنفرد بشهادة جملة من النصوص: کصحیح معاویة بن عمار: سألت ابا عبد اللّه عن القراءة خلف الامام فی الرکعتین الاخیرتین فقال (علیه السلام): الامام یقرأ فاتحة الکتاب و من خلفه یسبح، فاذا کنت وحدک فاقرأ فیهما و ان شئت فسبح «۱».

و صحیح منصور عن الامام الصادق (علیه السلام): اذا کنت اماما فاقرأ فی الرکعتین الاخیرتین بفاتحة الکتاب، و ان کنت وحدک فیسعک فعلت او لم تفعل «۲».

و قریب منهما صحیحها زرارة و جمیل.

و ظاهرها و ان کان تعین الفاتحة علی الامام، الا انها تحمل علی الفضل للروایات الصریحة فی عدم التعین کصحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) انه قال: لا تقرأن فی الرکعتین الاخیرتین من الاربع رکعات المفروضات شیئا اماما کنت او غیر امام قلت: فما اقول فیهما؟ قال (علیه السلام): ان کنت اماما فقل: سبحان اللّه و الحمد للّه و لا إله الا اللّه و اللّه اکبر ثلاث مرات، ثمّ تکبر و ترکع «۳» المحمول علی نفی وجوبها الثابت فی الاولیین، او نفی کونها من حیث انها قراءة معتبرة فیهما، و ان جاز الاتیان بها من حیث انها ذکر و دعاء کما یشهد به صحیح ابن زرارة: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرکعتین الاخیرتین من الظهر قال: تسبح و تستغفر و ان شئت فاتحة الکتاب فانها تحمید و دعاء «۴» کما ان ظهورها فی تعین التسبیح لا بد و أن ترفع الید عنه للأخبار المتضمنة لأفضلیة التسبیح الدالة علی جواز ترکه و الاتیان بالقراءة.

---

(۱) الوسائل باب ۴۲ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۵۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱۱.

(۳) الوسائل باب ۵۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۴۲ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

و صورته سبحان اللّه و الحمد للّه و لا إله إلّا اللّه و اللّه أکبر

و الاشکال: فی الجمع المزبور بظهور بعض النصوص فی افضلیة التسبیح حتی للامام کخبر رجاء بن ابی ضحاک أنه صحب الرضا (علیه السلام) من المدینة الی مرو فکان یسبح فی الاخراوین «۱» و صحیح محمد بن قیس- او موثقة- عن ابی جعفر (علیه السلام) قال: کان امیر المؤمنین (علیه السلام) اذا صلی یقرأ فی الاولتین من صلاته الظهر سرا و یسبح فی الاخیرتین من صلاته الظهر علی نحو من صلاته العشاء ... الی آخره «۲» و تشیر الیه النصوص الدالة علی ان المجعول فی الاخیرتین هو التسبیح، فی غیر محله، اذ خبر رجاء ضعیف السند جدا و الموثق حکایة عمل مجمل لاحتمال ان یکون المراد وقت ما یصلی وحده او خلف من یقرأ خلفه، و النصوص الدالة علی ان المجعول فیهما التسبیح محمولة علی انه مجعول ابتداءً کما عرفت آنفا.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی ان الافضل للامام القراءة و للمأموم التسبیح، و للمنفرد هما سواء.

اجزاء المرة من التسبیحات

ثمّ انه لأصحابنا فی تعیین الذکر الواجب فی الاخیرتین کماً و کیفاً اقوال: فعن الشیخین و الفاضلین و الشهیدین و غیرهم: ان صورته

سبحان للّه و الحمد للّه و لا إله الا اللّه و اللّه اکبر و یجزی ذلک مرة واحدة، بل عن المقاصد العلیة، انه الاشهر، بل حکی الاجماع علیه فی بعض الطبقات.

و یشهد له صحیح زرارة و فیه: قلت لابی جعفر (علیه السلام): ما یجزی من القول فی الرکعتین الاخیرتین؟ قال: ان تقول: سبحان اللّه و الحمد للّه و لا إله الا اللّه

---

(۱) الوسائل باب ۴۲ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۵۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۹.

]...[

و اللّه اکبر، و تکبر و ترکع «۱». و ظهوره فی الاکتفاء بالمرة خصوصا بضمیمة تعرضه (علیه السلام) لبیان تکبیر الرکوع مع عدم السؤال عنه لا ینکر، بل لا یبعد صراحته فی ذلک.

و الایراد علیه بان فی طریقه محمد بن اسماعیل و هو مشترک بین جماعة منهم الضعیف و لا قرینة علی تعیینه، فی غیر محله، اذ مضافاً الی ان الکلینی رحمه اللّه رواه مقتصراً علیه، و الشیخ ذکره فی کتابیه فی صدر الاخبار الواردة فی الباب، و وصفه جماعة من الاساطین منهم المصنف و الشهید و المحقق الثانی بالصحة، بل عن المصنف فی المنتهی: انه و صحیح الحلبی اصح ما بلغنا فی هذا الباب، ان محمد بن اسماعیل هذا یعرف بالبندقی و هو نیسابوری و هو من مشایخ الاجازة، و روی عنه الکلینی رحمه اللّه ما یزید علی خمسمائة حدیث علی ما عن الفوائد النجفیة، و هذا کاشف عن جلالة قدره بل عدالته. هذا مضافاً الی ما فی المدارک من ان الظاهر ان کتب الفضل رحمه اللّه کانت موجودة بعینها فی زمن الکلینی، و ان محمد بن اسماعیل هذا ذکر لمجرد اتصال السند، فالصحیح من حیث السند و الدلالة مما لا مجال للخدشة فیه.

و عن صریح النهایة و الاقتصار و مختصر المصباح و التلخیص و البیان و ظاهر الشرائع و الذکری، لزوم تکرار الذکر المذکور ثلاثا، و فی المدارک: لم نقف له علی مستند و استدل له: بتوقف الیقین بالبراءة من یقین الشغل علی الاتیان به، و باصالة تقارب البدل و المبدل عنه الحاصل فی الفرض، و بفتوی من علم من حالهم عدم ذکر ذلک منهم الا بنص، و بما رواه ابن ادریس فی اول السرائر نقلا عن کتاب حریز عن زرارة عن الباقر (علیه السلام): اذا کنت اماما او وحدک فقل: سبحان اللّه و الحمد للّه و لا إله الا اللّه و اللّه اکبر ثلاث مرات ثمّ تکبّر و ترکع «۲» و بخبر رجاء المتقدم

---

(۱) الوسائل باب ۴۲ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۵۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

]...[

و فی الجمیع نظر: اذ اصالة الاحتیاط مضافاً الی انه لا یرجع الیها فی امثال المورد لکونه من دوران الامر بین الاقل و الاکثر الارتباطیین، و المرجع فیه اصالة البراءة انه لا مورد لها بعد دلالة الدلیل علی اجزاء المرة.

و اصالة تقارب البدل و المبدل منه لا أصل لها.

و فتوی الاساطین یمکن ان تکون لبعض ما ذکر.

و خبر زرارة رواه ابن ادریس فی المستطرفات باسقاط التکبیر، و رواه فی الفقیه مثله الا انه زاد فیه بعد التسبیحات، تکملة تسع تسبیحات، و (او وحدک) بعد قوله (علیه السلام): ان کنت اماما. و نسب العلامة رحمه اللّه القول بالتسع الی حریز، و ذکر الخبر شاهدا له.

و علی هذا فالمتعین البناء علی السقوط، اما للوثوق بروایته او لان الاصل فیما دار الامر بین الثبوت و السقوط، یقتضیه، و الجمع بینه حینئذٍ و بین صحیح زرارة یقتضی التخییر بین الاربع و التسع، و لو سلمنا ثبوت التکبیر فالمتعین حمله حینئذٍ علی الاستحباب او الوجوب التخییری للجمع بینه و بین صحیح زرارة المتقدم.

و أما خبر رجاء فقد مر انه ضعیف السند.

و مما ذکرناه ظهر مستند من قال بوجوب تسع تسبیحات کحریز و الصدوقین و ابن ابی عقیل و ابی الصلاح، و ما یمکن ان یورد علیه.

و عن الشیخ فی بعض کتبه، و السید فی جمله و مصباحه و الغنیة و غیرها: لزوم عشر تسبیحات، باثبات التکبیر فی الاخیرة و اسقاطه فی الاولیین، و استدل له: بصحیح زرارة المروی من المستطرفات و الفقیه، بدعوی ان المراد من تکبر غیر تکبیر الرکوع.

و فیه: انه خلاف الظاهر فلاحظ.

و عن الحلبی: القول بکفایة ثلاث تسبیحات، باسقاط التکبیر، و لم ار له

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۱۶

]...[

مستندا.

و عن بعض: الاکتفاء بثلاث تسبیحات باسقاط التهلیل، و یشهد له صحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): اذا قمت فی الرکعتین الاخیرتین لا تقرأ فیهما فقل: الحمد للّه و سبحان اللّه و اللّه اکبر «۱». و لکن لعدم القائل ممن یعتمد علیه به لا یکون الاعتماد علیه موافقا للاحتیاط.

و عن ابن سعید: الاکتفاء بسبحان اللّه ثلاثا لخبر ابی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام): ادنی ما یجزی من القول فی الرکعتین الاخیرتین ثلاث تسبیحات ان تقول: سبحان اللّه سبحان اللّه سبحان اللّه «۲».

و فیه: ان الخبر ضعیف السند لأن فی طریقه محمد بن علی الهمدانی و هو مشترک بین ابن سمینة الضعیف جدا و غیره.

و عن ابن طاوس و المجلسی: الاجتزاء بمطلق الذکر، و استدل له: بموثق ابن حنظلة المتقدم فی اول المبحث، و بصحیح عبید: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرکعتین الاخیرتین من الظهر قال (علیه السلام): تسبح و تحمد اللّه و تستغفر لذنبک، فان شئت فاتحة الکتاب فانها تحمید و دعاء «۳» و بصحیح زرارة فی الماموم المسبوق: و فی الاخیرتین لا یقرأ فیهما انما هو تسبیح و تکبیر و تهلیل و دعاء لیس فیهما قراءة «۴». بجعل الواو بمعنی (او).

و فی الجمیع نظر: اذ الذکر فی الموثق الذی ذکر فی آخره التسبیح لا إطلاق له لاحتمال ان یکون المراد التسبیحة الکبری المعروفة کما هو متعارف فیما لا یحسن

---

(۱) الوسائل باب ۵۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۴۲ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۴۲ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۴۷ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۱۷

]...[

تکراره فی کل خطاب و له صورة معروفة.

و أما صحیح عبید: فهو لا یدل علی کفایة مطلق الذکر، و انما یدل علی لزوم التحمید و التسبیح، و حیث ان کل من قال بوجوبهما فقد اوجب التهلیل و التکبیر عدا من لا یعبأ بخلافه فهو یؤید القول بالاربع، و حمل الواو علی معنی (او) لا شاهد له و منه یظهر الاشکال فی صحیح زرارة.

و مما ذکرناه: یظهر ضعف الاقوال الاخر مثل التخییر بین جمیع ما فی اخبار الباب و غیره فلا حاجة الی تطویل الکلام فی ذلک.

فتحصل: ان الاقوی هو التخییر بین الاربع و التسع، و الاولی احوط، و الاولی تکرار التسبیحات الاربع ثلاثا فتدبر.

و اولی منه اضافة الاستغفار الیها لصحیح عبید المتقدم، و الظاهر ان المراد منه مطلق الدعاء لا خصوص الاستغفار کما یشیر الیه صحیح ازراره الوارد فی المأموم المسبوق.

و عن جماعة: وجوب الدعاء للصحیحین.

و فیه: انه یتعین حملهما علی الاستحباب لصحیحی زرارة المتقدمین النافیین لوجوب غیر التسبیحات.

الخلل فی القراءة

اشارة

مسائل: الاولی: یجب قراءة الحمد و السورة بناءً علی وجوبها بتمامهما، و لا یجوز الاخلال بشیء من الکلمات و الحروف، او تبدیل حرف بحرف حتی الصاد بالسین ان کان ممنوعاً فی المحاورة اجماعاً کما عن کشف اللثام و غیره، لان الحمد مثلا اسم لمجموع السورة المعینة المنتفیة بانتفاء جزء منها، و کذلک لا یجوز الاخلال بحرکة بناء

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۱۸

]...[

او اعراب او سکون لازم سواء اوجب الاخلال تغیر المعنی ام لم یوجب لخروج اللفظ بفقدان الصورة ایضاً عن کونه قرآنا، اذ لا ریب فی انه کما تکون للقرآن مادة مخصوصة کذلک تکون له صورة خاصة فهی ایضاً مما له دخل فی قوام المسمی و لکن علی وجه لا ینافیه اختلاف الحرکة و السکون الناشی من الوقف او الوصل.

اقسام المد

و أما المد فهو علی اقسام: الاول: ما اذا کان بعد احد حروف المد، و هی: الواو المضموم ما قبلها، و الالف المفتوح ما قبلها، و الیاء المکسور ما قبلها (همزة)، و کان فی کلمة واحدة و یسمی بالمد المتصل مثل: جاء و سوء و جیء و الظاهر عدم لزومه لعدم الشاهد علیه من اللغة و عدم التعرض له فی علمی النحو و الصرف.

و قد استدل للزومه: بمرفوع ابن مسعود عن النبی صلّی اللّه علیه و آله: ان ابن مسعود کان یقرأ رجلا فقرأ الرجل إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ

وَ الْمَسٰاكِينِ مرسلة، فقال ابن مسعود: ما هكذا اقرأنيها رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله فقال: كيف اقرأها يا ابا عبد الرحمن؟ فقال: اقرأنيها إِنَّمَا الصَّدَقٰاتُ لِلْفُقَرٰاءِ وَ الْمَسٰاكِينِ فمدها، و بانه الثابت عن النبى صلّى اللّه عليه و آله بالطرق المتواترة.

و فيهما نظر: اما المرفوع على فرض صحة سنده فهو حكاية فعل مجمل لا يمكن استفادة الحكم الكلى منه، و التواتر ممنوع، و دعوى انه بما ان اللازم قراءة ما نزل على النبى صلّى اللّه عليه و آله و يحتمل ان يكون نزولها مع المد فمقتضى القاعدة رعايته، مندفعة بان اللازم هو قراءة القرآن بمادته و صورته التى لها دخل فى صدق القرآنية.

و بعبارة اخرى: الاتيان بنحو يصدق عليه القرآن، و لا ريب فى ان ما لم يدل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۱۹

]...[

على دخله فى المسمى دليل من القواعد العربية و الروايات لا يضر الاخلال به، و لا يوجب عدم صدق القرآن عليه، و ان شئت فاختبر ذلك من حال من قرأ شعر امرء القيس على وفق ما تقتضيه القواعد العربية و لكنه لم يقرأه مع جميع المحسنات التى انشأ امرء القيس معها، فانه لا ريب فى ان من سلبه عنه يعد كاذبا فى سلبه، و على هذا فكل ما لا يكون دخيلا فيه بمقتضى القواعد العربية و لم يدل دليل على اعتباره مقتضى القاعدة عدم اعتباره.

القسم الثانى: ما اذا كان احد حروف المدمع الهمزة فى كلمتين و يسمى بالمنفصل، فعدم لزومه واضح، بل سمى عندهم ايضا بالجائز.

القسم الثالث: ما اذا كان بعد احد حروف المد سكون لازم، و يكون الحرف الساكن مدغما فى حرف آخر مثل الضالين و يسمى لازما مشددا و يجب هذا المد بمقدار يتوقف اداء الكلمة على وضعها الاولى عليه، و اما الزائد عليه فلم يدل عليه دليل.

القسم الرابع: ما اذا كان بعد احد حروف المد سكون لازم، و كان الساكن غير مدغم كما فى فواتح السور من ص و ق و نحوهما، و حكمه ظهر مما ذكرناه فى سابقه، كما انه ظهر مما ذكرناه عدم لزوم الامالة و الترقيق و نحوهما مما التزم به القراء.

الادغام الواجب

و أما الادغام فهو على قسمين: ادغام واجب، و ادغام غير واجب، و للاول موارد: منها: ما اذا اجتمع مثلان ساكنان فى كلمة واحدة، فقد صرح غير واحد بوجوبه، و عن فوائد الشرائع، لا نعرف فيه خلافا، و يشهد له: انه يلزم فوات الموالاة بفكه.

و منها: ما اذا كان الاول ساكنا و الثانى متحركا و لم يكن الاول حرف مد اصلى،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۲۰

]...[

فعن الشافية و شرحها للرضى وجوبه، و ادعى: ان عليه الاجماع، و الظاهر ان الادغام حينئذٍ من ضروريات النطق.

و منها: ادغام لام التعريف و اللام مع الالف فى اربعة عشر حرفا و هى: التاء و الثاء، و الدال و الذال، و الراء و الزاء، و السين و الشين، و الصاد و الضاد، و الطاء، و الظاء و اللام و النون. و قد صرح غير واحد بوجوبه، و عن المنتهى و التذكرة: دعوى الاجماع عليه.

و منها: ادغام التنوين و النون الساكنة اذا وقع بعدهما احد حروف (يرملون) كما عن ابن الحاجب و الرضى: التصريح بوجوبه، بل لا خلاف فيه بين القراء، كما انهم اوجبوا اظهارهما اذا وقع بعدهما احد حروف الحلق، و الاخفاء فى البواقى.

و منها: ما اذا اجتمع متقاربان و كان كل منهما ساكنا، او كان الاول كذلك، فانه حكى الاتفاق على لزومه نحو: اذ ظلموا و قد تبين، و قل ربى.

و منها: ما اذا کان المثلان متحرکین و کانا فی آخر الکلمـة و لم یکن الاول منهما مدغما فیه، فانه لا خلاف ظاهراً فی وجوب الادغام فیه فی الفعل او فی الاسم المشابه للفعل غالبا.

و الثـانی: و هو الادغـام غیر الواجب بالاتفـاق، و هو ما اذا کان المتماثلان او المتقاربان متحرکین و لم یکونا فی آخر الکلمـة، نحو: ما سلککم فی سقر.

و لا یخفی او وجوب الادغام فی بعض الموارد المتقدمـة لا یخلو عن نظر، فالضابط ما ذکرناه فی المد فراجع و منه یظهر حال التشدید و حـذف همزة الوصل، و ان نص علی لزوم الثانی اهل العربیـة کابن الحاجب و غیره و اما اثبات همزة القطع فلا اشـکال فی وجوبه، و الا یلزم الاخلال بالحرف، و قد عرفت عدم جوازه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۲۱

]...[

الوقف بالحرکة و الوصل بالسکون

بقی فی المقام امران: الاول: حکم الوقف بالحرکـة و الوصل بالسـکون فعن المجلسـی رحمه اللّه: اتفاق القراء و اهل العربیة علی عدم جواز الاـول: و اختـار بعض جوازه لعـدم الـدلیل علی البطلاـن مع اتیان الکلمـة علی حسب ما یقتضـیه وضـعها الافرادی و الترکیبی، و اتفـاق القراء لاـ یفیـد لاـن مخالفتهم لا توجب الاخلال بالکلام، و لا دلیل علی وجوب قراءة القرآن علی النهـج العربی، فمخالفـة اهل العربیة لا تضر.

و فیه: ما عرفت من ان الصورة مقومة للقرآن کالمادة، و یخرج اللفظ بفقدانها عن کونه قرآنا، و علیه فالاقوی عدم جوازه لتصریح اهل العربیة بعدم الجواز، فما عن المسـتند، و الشـیخ الاعظم من جوازه ضعیف. و عن الشهید الثانی و کاشف الغطاء: جاز الوصل بالسکون لانه لیس مخالفا لقانون اللغة.

اقول: لا ریب فی ان مقتضـی القواعـد العربیـة عـدم جوازه سواء کانت حرکة آخر الکلمة دخیلة فی وضـعها کضم تاء انعمت، او کان دخول الحرکة لمقتض آخر کحرکة الدین کما یشهد له استثنائهم خصوص حال الوقف.

و دعوی انه لم یعلم من الواضع فی القسم الثانی انه جعل علی الناس ان لا یتکلموا بهذه الالفاظ مجردة عن الحرکة الا فی حال الوقف بل القـدر المسـلم انه عنـد وجود الـداعی الی ایجاد الکلمـة محرکـة یجب مراعاة الحرکة المخصوصة، مندفعة بان الظاهر من کلماتهم وجوب التحریک فی الوصل، و هذا الاتفاق کاشف عن ان الواضع جعل الرفع للفاعل مثلا الا فی حال الوقف، ففی حال الوصل لو قرأ ساکنا یلزم الاخلال بالهیئة المقومة للقرآن.

فتحصل: ان الاقوی عدم جواز الوقف بالحرکة و الوصل بالسکون.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۲۲

]...[

القراءات السبع

الثـانی: لاـ ینبغی الشـک فی جـواز القراءة باحـدی القراءات السـبع، و القراء السـبعة هم: نـافع، و ابن کـثیر، و ابن عـامر، و ابو عمرو، و عاصم، و حمزة، و الکسائی. و نسب الی المشهور: وجوب القراءة باحدها.

و استدل له: باتفاق المسلمین علی جواز القراءة بها، و غیرها مختلف فیه، فمقتضی قاعدة الاحتیاط الاتیان باحداها، و بتواترها عن النبی صلّی اللّه علیه و آله، او تواتر جواز القراءة بها عنه صلّی اللّه علیه و آله، و بجملة من النصوص: کمرسل محمد ابن سلیمان عن بعض اصحابه عن ابی الحسن (علیه السلام) قال: قلت له: جعلت فداک انا نسمع الآیات من القرآن لیس هی عندنا کما نسمعها و لا نحسن ان نقراها کما بلغنا عنکم فهل ناثم؟ فقال (علیه السلام): لا إقرءوا کما تعلمتم فسیجیء من یعلمکم «۱».

و خبر سالم بن ابی سلمة قال: قرأ رجل علی ابی عبد اللّه (علیه السلام) و انا استمع حروفا من القرآن لیس علی ما یقرأها الناس فقال ابو عبد اللّه (علیه السلام): کف عن هذه القراءة، اقرأ کما یقرأ الناس حتی یقوم القائم فاذا قام القائم قرأ کتاب اللّه علی حده و اخرج المصحف الذی کتبه علی (علیه السلام) «۲».

و خبر سفیان بن السمط: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن ترتیل القرآن فقال اقرءوا کما علمتم «۳».

---

(۱) الوسائل باب ۷۴ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۷۴ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۷۴ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

]...[

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلما عرفت من ان مقتضی القاعدة کفایة القراءة علی النهج العربی فراجع ما ذکرناه فی المد.

و أما الثانی: فعن جماعة من الاساطین: انکار التواتر عن النبی صلّی اللّه علیه و آله، و تشهد به جملة من النصوص: کصحیح الفضیل: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): ان الناس یقولون ان القرآن نزل علی سبعة احرف؟ فقال (علیه السلام): کذبوا اعداء اللّه و لکنه نزل علی حرف واحد من عند الواحد «۱» و نحوه غیره، و علیه فلا بد من حمل ما دل علی نزول القرآن علی سبعة احرف علی التقیة او غیرها لئلا ینافی ذلک.

و أما تواتر جواز القراءة بها عنه صلّی اللّه علیه و آله فیدفعه قراءة المسلمین فی اول الاسلام لتاخر ازمنة القراء السبعة، فلا محالة الناس کانوا یقرءون قبل هؤلاء بغیر قراءاتهم.

و أما النصوص، فلأن الظاهر منها المنع من قراءة الزیادات المرویة عنهم، و لا تدل علی ترجیح قراءة علی اخری، نعم هی تدل علی جواز القراءة بما یعلم مخالفته للقرآن المنزل.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی جواز القراءة علی النهج العربی، و ان کانت مخالفة للقراءات السبع، اللهم الا ان یرجع الاختلاف الی الاختلاف فی المؤدی، فان القاعدة تقتضی عدم جواز قراءة ما خالف القرآن المنزل کما عرفت، و لکن یخرج عنها بالاجماع علی جواز القراءة بما یتداوله القراء المعتضد بالسیرة القطعیة فی زمانهم علی القراءة به المؤید بالنصوص المتقدمة.

و منه یظهر ان صحیح داود و المعلی بن خنیس قالا: کنا عند ابی عبد اللّه (علیه

---

(۱) اصول الکافی ج ۲ ص ۶۳۰ باب النوادر من کتاب فضل القرآن.

]...[

السلام) فقال (علیه السلام): ان کان ابن مسعود لا یقرأ علی قراءتنا فهو ضال «۱». لا بد و ان یحمل علی بعض الوجوه غیر المنافیة لما سبق.

جزئیة البسملة من کل سورة

اشارة

المسألة الثانیة: البسملة آیة من الفاتحة و غیرها، یجب قراءتها، معها و مع السورة التی بعدها بناءً علی وجوب السورة.

اما الاول: فهو قول علمائنا اجمع و اکثر اهل العلم کما فی المدارک، و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح محمد بن مسلم قال: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن السبع المثانی و القرآن العظیم هی الفاتحة؟ قال: نعم قلت: بسم اللّه الرحمن الرحیم من السبع؟ قال: نعم هی افضلهن «۲» و نحوه غیره.

نعم بعض النصوص یدل علی جواز ترکها کصحیح محمد بن مسلم عن الامام الصادق (علیه السلام): سألته عن الرجل یکون اماما فیستفتح بالحمد و لا یقرأ بسم اللّه الرحمن الرحیم فقال: لا بأس «۳». و لا یضره. لکنه لا بد و ان یحمل علی التقیة لمعارضته مع النصوص المتقدمة المعتضدة بحکایة الاجماعات القطعیة علی خلافه، و یؤیده فرض السائل المصلی اماما کما لا یخفی.

و أما الثانی: فعلیه الاجماع کما عن جماعة من الاساطین حکایته، و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح معاویة بن عمار: قلت لابی عبد اللّه: اذا قمت الی الصلاة اقرأ بسم اللّه الرحمن الرحیم؟ قال: نعم، قلت: اذا قرأت فاتحة الکتاب اقرأ بسم اللّه

---

(۱) الوسائل باب ۷۴ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۱۲ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

]...[

الرحمن الرحیم؟ قال: نعم «۱».

و خبر صفوان عن الامام الصادق (علیه السلام): ما انزل اللّه من السماء کتابا الا و فاتحته بسم اللّه الرحمن الرحیم، و انما کان یعرف انقضاء السورة بنزول بسم اللّه الرحمن الرحیم ابتداء للأخری «۲». و نحوهما غیرهما.

فما فی بعض النصوص من جواز ترکها من السورة کصحیح الحلبیین عن الامام الصادق (علیه السلام): انهما سألاه عمن یقرأ بسم اللّه الرحمن الرحیم یرید یقرأ فاتحة الکتاب قال: نعم ان شاء سرا و ان شاء جهراً فقالا: أ فیقرؤها مع السورة الاخری؟ قال: لا «۳». و نحوه غیره لا ینافی جزئیتها منها، بل یؤید ما اخترناه من عدم وجوب السورة الکاملة و جواز التبعیض، و علیه فلا وجه لحمل هذه النصوص علی التقیة کما ذکره جماعة.

تعیین البسملة للسورة

ثمّ انه بعد ما عرفت جزئیتها من کل سورة فاعلم انه یجب تعیین السورة قبل الشروع فیها، و یظهر وجهه بعد بیان مقدمتین: الاولی: ان قراءة السورة کقراءة القصیدة و نحوها عبارة عن الاتیان بالالفاظ المطابقة لألفاظها، مع اللحاظ الاستعمالی للمقروء و مع عدمه لا

تصدق القراءة و الحکایة، و لا یصح ان یقال: قرأت السورة او القصیدة المعدومة، لکون ما اتی به مثلها لا عینها، و هذا بخلاف ما لو أتی بها مع اللحاظ الاستعمالی، فان اللحاظ یوجب نحواً من الاتحاد بینهما، فیصح ان

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱۲.

(۳) الوسائل باب ۱۲ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۲۶

]...[

یقال قرأتها فتدبر.

الثانیة: ان سور القرآن حصص من کلی اللفظ المنزلة علی النبی صلّی اللّه علیه و آله، و کانت مع کل واحدة منها حصة من کلی البسملة.

اذا عرفت هاتین المقدمتین یظهر لک انه لو لم یعین السورة قبل الشروع فیها.

فلا یصدق علی البسملة التی اتی بها قراءة بسملة من البسامل التی تکون کل واحدة منها جزءاً من سورة خاصة، فلو قرأ بعدها سائر آیات التوحید لا یصدق انه قرأ سورة التوحید بتمامها.

و دعوی ان المامور به انما هو الاتیان بسورة علی الاطلاق، فاللازم هو ایجاد ما یصدق علیه ذلک، و حیث انه لو اتی بالبسملة بقصد سورة لا بعینها، و ان لم یصدق علیها جزئیة سورة خاصة لکن لا شبهة فی صدق قراءة القرآن علیها، و یکون المقروء طبیعة البسملة الصادقة علی کل من مصادیقها، فیصح ان یجعلها جزءاً من ای سورة شاء بانضمام الباقی الیها، لانه بعد الانضمام یصدق انه قرأ مجموع هذه الآیات التی هی تمام السورة اما الجزء الاول فقد قرأه علی سبیل الاجمال، و ما عداه تفصیلا، و لا یکون المأمور به اتیان سورة معینة حتی یقال انه لم یقع الجزء الاول علی الوجه الذی تعلق به الطلب، ای بعنوان جزئیته لهذه السورة، مندفعة بان المامور به و ان کان طبیعی السورة الا انه من حیث کونه مرآتاً للمصادیق و هی السور المعینة المشخصة فی الخارج، فالامر بالطبیعی امر بایجاد سورة معینة، و لکن التعیین یکون باختیار المکلف کما لو امر المولی باکرام احد الشخصین، فان امتثاله انما یکون باکرام احدهما المعین، فاذا کان المأمور به اتیان سورة معینة مشخصه فی الخارج و المفروض ان البسملة الماتی بها علی سبیل الاجمال و الابهام لا تکون حکایة عن البسملة المعینة، و انضمام بقیة السورة المشخصة الیها لا یجعلها حکایة عنها، و لا یصدق انه قرأ مجموع الآیات التی هی تمام السورة، فلا تکون السورة الماتی بها منطبقة علی المأمور بها لعدم وقوع الجزء

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۲۷

]...[

الاول منها علی الوجه الذی تعلق به الطلب.

و ان قلت: من قرأ البسملة بقصد سورة لا بعینها بما انها لا تکون خارجة عن القرآن، فلا بد من احد امرین: اما القول بانها جزء سورة معینة، و اما القول بکونها جزءاً للسورة التی یقرأها بعد ذلک. و حیث لا سبیل الی الاول فیتعین الثانی.

قلت: دعوی عدم خروج المقر و عن القرآن ضعیفة، اذ ما هو جزء کل سورة شخص من البسملة، و حکایة الجامع لیست حکایة لذلک الشخص، فالمقروء هو ما یماثل القرآن لا انه منه.

فتحصل: ان الاقوی لزوم تعیین السورة قبل الشروع فیها، و علیه فلو عین البسملة لسورة ثمّ اراد ان یقرأ غیرها یجب اعادة البسملة لان ما اتی به غیر ما یکون جزءاً للسورة الثانیة.

و عن البحار: عدم لزوم اعادتها و استدل له بوجوه ضعیفة جدا: کالنقض بالکتابة، و بانه یلزم اعتبار النیة فی الالفاظ المشترکة غیرها. فلو عین البسملة لاحدی السورتین من التوحید و الجحد و لم یدر انها لأیّتهما لا یجوز قراءة غیر هما بناءً علی عدم جواز العدول عنهما الی غیرهما، لانه باتیان البسملة شرع فی احداهما فلا یجوز العدول، و حینئذٍ ان قلنا بجواز العدول من احداهما الی الاخری فیکتفی بقراءة احداهما مع اعادة البسملة لها، فان کانت البسملة المعینة الثانیة هی التی عینها أولا فلا یضر لانه کرر البسملة، و ان کانت غیرها فقد عدل من احداهما الی الاخری.

و أما علی القول بعدم جوازه او عدم شموله للقراءة الماتی بها بعنوان القربة فیاتی بالسورتین معا من دون اعادة البسملة، و یقصد باحداهما الجزئیة و بالاخری القربة المطلقة للعلم بتعین قراءة السورة التی عینها المرددة بینهما.

فلو قرأ البسملة و شک فی انه هل عینها لسورة خاصة ام لا، فان کان ذلک فی

]...[

اثناء السورة بنی علی التعیین لقاعدة التجاوز و ان کان قبل الاتیان بالباقی یجب اعادة البسملة لای سورة اراد للشک فی الاتیان ببسملتها، فمقتضی قاعدة الاشتغال و الشک فی المحل لزوم اعادتها، و فی المقام فروع اخر و لاجل ظهور حکمها مما ذکرناه اغمضنا عن ذکرها.

العدول من سورة الی اخری

اشارة

المسألة الثالثة: یجوز العدول من سورة الی اخری اختیاراً ما لم یبلغ النصف الامن سورتین الجحد و التوحید فانه لا یجوز ذلک الا فی یوم الجمعة الی الجمعة و المنافقین. فها هنا فروع:.

[جوازه فی الجملة]

الاول: یجوز العدول من کل سورة الی غیرها فی الجملة بلا خلاف ظاهر.

و تشهد له جملة من النصوص: کخبر السکونی عن ابی عبد اللّه: عن الرجل یقوم فی الصلاة یرید أن یقرأ سورة فیقرأ قل هو اللّه احد و قل یا ایها الکافرون فقال (علیه السلام): یرجع من کل سورة إلا من قل هو اللّه احد و قل یا ایها الکافرون «۱».

و صحیح الحلبی: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): رجل قرأ فی الغداة سورة قل هو اللّه احد قال (علیه السلام): لا بأس و من افتتح سورة ثمّ بدالة ان یرجع فی سورة غیرها فلا باس الا من قل هو اللّه احد و لا یرجع منها الی غیرها، و کذلک قل یا ایها الکافرون «۲». و نحوهما غیرهما.

و ما عن بعض من التردد فی الحکم محتجا بان العدول ابطال للعمل و هو حرام، و بانه یلزم القران بین السورتین و هو منهی عنه، ضعیف، لان ما ذکر اجتهاد فی مقابل

---

(۱) الوسائل باب ۳۵ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۵ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۲۹

]...[

النص فلا یعتنی به.

[لا یجوز العدول من الجحد و التوحید الی غیرهما]

الثانی: لا یجوز العدول من الجحد و التوحید الی غیرهما کما هو المشهور.

و یشهد له صحیحا الحلبی و السکونی المتقدمان، و عن المعتبر: الکراهة، و عن المنتهی و الذخیرة: التوقف فی الحکم، و استدل للجواز: بقوله تعالی فَاقْرَؤُا مَا تَیَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ «۱» و بما دل علی جواز العدول منهما الی الجمعة و المنافقین مع استحباب قراءتهما بدعوی انه لو وجب الاتمام لما جاز العدول للاتیان بالمستحب.

و فیهما نظر: اذ الآیة الشریفة: مضافا الی انه لا إطلاق لها، مخصصة بالصحیحین المعتضدین بالشهرة.

و أما الثانی: فیرد علیه انه لا ملازمة بین جواز العدول الیهما و عدم وجوب اتمامها فی صورة عدم العدول، و لا یخفی ان مقتضی اطلاق نصوص المنع عدم جواز العدول من احداهما الی الاخری.

العدول من الجحد و التوحید الی الجمعة و المنافقین

الثالث: یجوز العدول من الجحد و التوحید الی الجمعة و المنافقین فی یوم الجمعة کما هو المشهور.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): اذا افتتحت صلاتک بقل هو اللّه احد و انت ترید ان تقرأ غیرها فامض فیها و لا ترجع الا ان یکون یوم الجمعة فانک ترجع الی الجمعة و المنافقین «۲».

---

(۱) سورة المزمل الآیة ۲۰.

(۲) الوسائل باب ۶۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۳۰

]...[

و صحیح محمد بن مسلم عن احدهما (علیه السلام): فی الرجل یرید ان یقرأ سورة الجمعة فی الجمعة فیقرأ قل هو اللّه احد قال (علیه السلام): یرجع الی سورة الجمعة «۱».

و خبر علی بن جعفر عن اخیه (علیه السلام): و سألته عن القراءة فی الجمعة بما یقرأ؟ قال (علیه السلام): بسورة الجمعة و اذا جاءک المنافقون و ان اخذت فی غیرهما و ان کان قل هو اللّه احد فاقطعها من اولها و ارجع الیهما «۲». و نحوها غیرها.

و مورد هذه النصوص و ان کان سورة التوحید الا انه لعدم القول بالفصل بینها و بین سورة الجحد یثبت الحکم فیها ایضاً، بل یمکن ان یقال ان قوله (علیه السلام) فی خبر علی بن جعفر: و ان اخذت فی غیرهما و ان کان قل هو اللّه احد ... الی آخره الظاهر فی ان سورة التوحید اولی من غیرها بعدم العدول یدل علی جواز العدول عنها ایضاً الیهما بالاولویة.

ثمّ ان مقتضی اطلاق الفتاوی عدم اختصاص الحکم بصورة نسیان المکلف حین الشروع فیهما، و یشهد له اطلاق خبر علی بن جعفر المتقدم، و الصحیحان و ان کان موردهما صورة النسیان و لا یشملان صورة العمد الا انهما لا یوجبان تقیید خبر ابن جعفر، فما عن المحقق و الشهید و الثانیین من اختصاص الحکم بالناسی لاختصاص الصحیحین به، ضعیف.

و أما ما ذکره بعض المحققین رحمهم اللّه فی وجه شمول الحکم للعامد: بان عمومات تحریم العدول قد خصصت و خرج منها الفرد الخاص من العدول و لو فی حال، و بقاء دلالتها فی حال آخر یحتاج الی عموم حالی و اذ لیس فلیس، فغیر سدید، اذ العام بما انه من الافعال لا من الجواهر، و معلوم ان کل فعل صادر فی کل حال مغایر

---

(۱) الوسائل باب ۶۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۳۱

]...[

لما صدر فی حال آخر، فالعدول من السورتین الی الجمعة و المنافقین فی صورة النسیان فرد من العام مغایر للعدول منهما الیهما فی صورة العمد، و مقتضی عموم دلیل المنع عدم الجواز فی کل منهما، لکنه خرج العدول فی حال النسیان، فیبقی العدول فی حال العمد تحت العام. فالعمدة ما ذکرناه.

ثمّ ان الظاهر أن محل جواز العدول یختص بصلاة الجمعة و الظهر و لا یعم العصر فضلا عن صلاة الصبح کما عن الشهیدین و المحقق الثانی التصریح به، و عن الفقیه و المبسوط و السرائر: ان ذلک فی ظهر الجمعة، و عن الحدائق: ان ذلک فی الجمعة لا ظهرها، و عن التذکرة و الروض و غیرهما: ثبوت الحکم فی الجمعة و الظهر و العصر، و عن الجعفی: ثبوته فی الجمعة و الصبح و العشاء لیلتها.

و یرد علی الاخیر ان قوله (علیه السلام) فی صحیح الحلبی و لا ترجع الا ان یکون یوم الجمعة ... الی آخره یدل علی اختصاص الحکم بیوم الجمعة و لا یعم العشاء، کما ان عدم توظیف الجمعة و المنافقین فی الصبح یوجب انصراف الادلة عنها.

و علی الاول: انه لا موجب لتقیید اطلاق صحیح الحلبی الشامل للعصر، اذ خبر ابن جعفر و ان اختص بصلاة الجمعة الا انه لعدم التنافی بینه و بین الصحیح لا یوجب تقیید اطلاقه، و دعوی انصراف الاطلاق الی صلاة الجمعة ممنوعة.

و من ذلک یظهر ضعف القول الثانی و الثالث، و ان الاقوی هو الرابع و هو ثبوت الحکم فی الجمعة و الظهر و العصر فتدبر.

لا یجوز العدول بعد الثلثین

الرابع: لا یجوز العدول فی موارد جوازه اذا بلغ النصف کما هو المشهور، بل بلا خلاف فیه فی الجملة، و عن کاشف العطاء: بقاء التخییر الی الثلثین.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۳۲

]...[

و استدل للاول: بمقطوعة البزنطی عن ابی العباس عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): فی الرجل یرید ان یقرأ سورة فیقرأ فی اخری قال (علیه السلام): یرجع الی التی یرید و ان بلغ النصف «۱». بدعوی ان الظاهر منه ان النصف هو اقصی محل یجوز العدول من سورة الی اخری.

و بما فی فقه الرضوی عن العالم (علیه السلام): فان ذکرتها من قبل ان تقرأ نصف سورة فارجع الی سورة الجمعة، و ان لم تذکرها الا بعد ما قرأت نصف سورة فامض فی صلاتک «۲».

و بما عن دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد انه قال: من بدأ بالقراءة فی الصلاة بسورة ثمّ رأی ان یترکها و یأخذ فی غیرها فله ذلک ما لم یأخذ فی نصف السورة الآخر «۳». کما فی نسخة المستند، و (الاخری) کما فی غیرها.

و فی الجمیع نظر: اذ خبر البزنطی: لا- یدل علی عدم جواز العدول بعد تجاوز النصف، اذ غایة ما تدل علیه ان الوصیلة کون بعد النصف هو الفرد الخفی من موارد جواز العدول.

و أما الرضوی: فهو ضعیف السند، بل لم یثبت لنا کون کتاب فقه الرضا من کتب الروایات.

و أما خبر الدعائم: فلا- یدل علی ذلک الا بناءً علی کون عبارته فی نصف السورة الآخر، و الا فان کانت بلفظة الاخری بدل الآخر فیکون اجنبیا عن المقام، بل مفاده حینئذٍ جواز العدول اذا لم یؤخذ من وسط السورة التی یعدل الیها، و حیث لم یثبت الاول فلا یصح الاستدلال به.

---

(۱) الوسائل باب ۳۶ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

(۲) المستدرک باب ۲۸ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۳) المستدرک باب ۲۷ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۳۳

]...[

و لو سلم تمامیة ما ذکر سنداً و دلالة فهو معارض بما دل علی الجواز کخبر قرب الاسناد عن علی بن جعفر عن اخیه (علیه السلام): عن الرجل اذا اراد سورة فقرأ غیرها هل یصلح له ان یقرأ نصفها ثمّ یرجع الی السورة التی اراد؟ قال (علیه السلام): نعم ما لم یکن قل هو اللّه احد و قل یا ایها الکافرون «۱».

فتحصل: انه لا دلیل علی عدم جواز العدول اذا بلغ النصف، فیرجع الی عموم ما دل علی الجواز، نعم موثق عبید بن زرارة عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): فی الرجل یرید ان یقرأ السورة فیقرأ غیرها قال (علیه السلام): له ان یرجع ما بینه و بین ان یقرأ ثلثیها «۲». یدل علی عدم جواز العدول بعد الثلثین.

و دعوی انه لاعراض الاصحاب عنه لا یعتمد علیه، مندفعة بان عدم عملهم به یمکن ان یکون لاعتقادهم دلالة بعض ما تقدم علی عدم جواز العدول بعد النصف، و تقدیمه علی الموثق لا- للإعراض عنه، فالاقوی ما اختاره کاشف الغطاء رحمه اللّه من بقاء التخییر الی الثلثین.

و بذلک ظهر ضعف ما قواه صاحب الحدائق قدس سره من جواز العدول مطلقا اخذاً باطلاق اغلب الاخبار، اذ یرد علیه: انه لا بد من تقیید الاطلاق بالموثق، نعم بناءً علی سقوطه عن الحجیة بالاعراض یتم ما ذکره قدس سره، و لا یرد علیه ما ذکره بعض المحققین رحمه اللّه: من انه لو کان الموثق مخالفا للاجماع فیقید الاطلاق بالاجماع، اذ الاجماع علی فرض تحققه لا حجیة له، اذ من الممکن ان یکون مدرک المجمعین النصوص المتقدمة، و علیه فلیس اجماعا تعبدیا.

ثمّ انه بناءً علی عدم جواز العدول بعد الثلثین او النصف علی الخلاف السابق،

---

(۱) الوسائل باب ۳۵ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۳۶ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۳۴

]...[

فهل یجوز العدول من الجحد و التوحید الی الجمعة و المنافقین مطلقا کما عن المبسوط و النهایة و التحریر و الارشاد و التذکرة و المنتهی و غیرها ام لا یجوز بعد الثلثین او النصف کما عن السرائر و الدروس و جامع المقاصد و الروض و غیرها؟ وجهان: اقواهما الثانی، اذ نصوص الجواز انما تدل علی دخول الجحد و التوحید فی یوم الجمعة فی موارد جواز العدول، و النصوص المتضمنة للحد انما تدل علی محدودیة جواز العدول فی موارده، و علیه فتکون حاکمة علی نصوص الجواز، و لا أقل من اظهریتها فتقدم علیها، و یؤیده ان النصوص المتضمنة للحد تدل علی عدم جواز العدول من غیر الجحد و التوحید الی الجمعة و المنافقین بعد النصف او الثلثین، فیتعدی الیهما للاولویة.

و مما ذکرناه ظهر ما فی کلام بعض المحققین رحمهم اللّه فی المقام، من ان الدلیل المتضمن للحد خصص بامرین: احدهما: ما دل علی حرمة العدول من الجحد و التوحید، و الثانی: ما دل علی استحباب الرجوع الی الجمعة و المنافقین مطلقا حتی لو کان ما بیده هو التوحید و الجحد، فالقراءة یوم الجمعة خارجة عنه، اذ یرد علیه: ان النسبة بین الدلیل المتضمن للحد و ما دل علی استحباب العدول من ای سورة الی الجمعة و المنافقین عموم من وجه، و لاجل حکومة الاول علی الثانی او اظهریته یقدم علیه، فلا وجه لتقییده بالثانی فتدبر.

العدول فی مورد الضرورة

الخامس: یجوز مع الضرورة العدول بعد بلوغ النصف او الثلثین علی الخلاف فی تحدید الجواز حتی فی الجحد، و التوحید کما صرح به صاحب الجواهر رحمه اللّه و غیره.

و استدل له: بانسباق غیر ذلک من نصوص المنع فیرجع الی الاصل، و هو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۳۵

]...[

یقتضی الجواز.

اقول: حق القول فی المقام انه اما ان یکون تحریم العدول نفسیا، او یکون من باب الارشاد الی المضی، فیکون المضی واجبا او یکون وضعیا، و علی الاخیر. اما ان یکون العدول الی سورة اخری من الموانع، او تکون السورة التی بیده جزءاً معینا. فعلی الاول: یکون المورد من موارد دوران الامر بین المحذورین، اذ العدول حرام، و اتیان سورة کاملة واجب و الحکم فیها هو التخییر.

و دعوی انسباق غیر ذلک من نصوص المنع ممنوعة کما ان دعوی ان الضرورة کما تبیح ترک السورة کذلک تبیح الاقتصار علی بعضها، مندفعة بانها یمکن ان تبیح العدول ایضاً.

و علی الثانی یتعین العدول لعدم المزاحم، اذ المضی لعدم امکانه لا یکون واجبا فلا مزاحم لوجوب الاتیان بسورة کاملة.

و علی الثالث: یکون المورد من موارد التنافی بین الاوامر و النواهی الضمنیة التی عرفت غیر مرة انها من موارد التعارض، فاطلاق دلیل وجوب السورة یعارض اطلاق دلیل المنع عن العدول فیتساقطان و یرجع الی الاصل و هو یقتضی التخییر.

و علی الرابع: یتعین علیه الاقتصار لان السورة التی تکون جزءاً للصلاة منحصرة فیما شرع فیه و غیرها لیس جزءاً، فلا وجه للعدول. و

بذلک یظهر ضعف الاقوال الاخر، فلاحظ.

نذر قراءة سورة معینة

فلو نذر ان یأتی بسورة خاصة فی صلاته فنسی و قرأ غیرها فهل یجوز العدول لو التفت فی الاثناء و کان ما شرع فیه الجحد و التوحید او کان غیرهما و کان بعد بلوغ

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۳۶

]...[

الثلثین ام لا؟ وجهان.

اقول: لا ریب فی ان النذر لا یوجب انحصار السورة التی تکون جزءاً للصلاة فی السورة المنذورة، فما شرع فیه نسیاناً یکون جزءاً للصلاة و مأمورا به بناءً علی صحة الترتب، و علیه فموضوع حرمة العدول متحقق و حیث ان المعتبر فی انعقاد النذر رجحان متعلقه فی ظرفه و هو مفقود فی الفرض لحرمة العدول، فیکون باطلا.

و دعوی انه کما یعتبر فی صحة النذر رجحان المنذور فی وقته کذلک یعتبر فی حرمة العدول مشروعیة السورة التی شرع فیها، و علیه فلا بد إمّا من البناء علی بطلان النذر، او البناء علی عدم حرمة العدول بدعوی ان صحة النذر توجب رفع مشروعیة الاتمام و امکانه فیجوز لذلک العدول، و لا ریب فی ان الثانی ارجح لتقدم النذر، مندفعة بما عرف آنفاً من ان النذر لا یوجب عدم مشروعیة غیر السورة المنذورة، فعلی فرض صحة النذر لا یکون اتمام السورة التی شرع فیها غیر مشروع کی لا یکون العدول حراما لذلک، فهو لا یکون رافعا لامکان العدول، و لکن اذا کان العدول حراما کما هو کذلک لإطلاق ادلته کانت قراءة السورة المنذورة فی الفرض مرجوحة، و اذا کانت قراءتها مرجوحة بطل النذر فتدبر. فالاقوی عدم جواز العدول فی الفرض.

القراءة من المصحف

المسألة الرابعة: یجوز القراءة من المصحف للقادر الحافظ و غیره کما عن التذکرة و نهایة الاحکام و الشرائع و غیرها، و عن الشهیدین و المحقق الثانی و غیرهم: المنع.

و استدل له: بانه المعهود من فعل النبی صلّی اللّه علیه و آله فیجب التأسی، و بالانصراف، و بانه من قرأ من المصحف تکون صلاته فی معرض البطلان بذهاب

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۳۷

]...[

المصحف من یده او عروض ما یمنعه او نحوهما، و بان القراءة من المصحف مکروهة فلا یمکن اتصافها بالوجوب، و بخبر عبد اللّه بن اوفی: ان رجلا سأل النبی صلّی اللّه علیه و آله فقال: انی لا أستطیع ان احفظ شیئاً من القرآن فما ذا اصنع؟ فقال صلّی اللّه علیه و آله له: قل: سبحان اللّه و الحمد للّه «۱». اذ لو جاز القراءة من المصحف لأمره صلّی اللّه علیه و آله بها. و بخبر علی بن جعفر عن اخیه: سألته عن الرجل و المرة یضع المصحف امامه ینظر فیه یقرأ و یصلی قال (علیه السلام): لا یعتد بتلک الصلاة «۲».

و فی الجمیع نظر: اذ یرد علی الاول: ان فعله صلّی اللّه علیه و آله لا یدل علی اللزوم، و دلیل وجوب التأسی قد عرفت انه مجمل، و

الثانی ممنوع، و معرضیة الصلاة للبطلان فی صورة القراءة من المصحف ممنوعة، و علی فرضها لا توجب البطلان، و کراهة القراءة من المصحف لا- تنافی الوجوب لکونها کراهة فی العبادة، و مورد خبر او فی العامی المحض و الا لوجب قراءته من المصحف لتقدمها علی التسبیح اجماعا، و اما خبر ابن جعفر فهو و ان کان ظاهراً فی المنع الا انه لا بد من رفع الید عنه و حمله علی الکراهة للجمع بینه و بین مصحح ابان عن الحسن بن زیاد الصیقل قال: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): ما تقول فی الرجل یصلی و هو ینظر فی المصحف یقرأ فیه یضع السراج قریبا منه؟ فقال (علیه السلام): لا بأس بذلک «۳».

اتحاد الفیل و لإیلاف [کذا الضحی و الانشراح]

المسألة الخامسة: الاظهر اتحاد سورة الفیل و لإیلاف، و کذا و الضحی و الم

---

(۱) سنن أبی داود ج ۱ ص ۳۰۵ الطبعة الثانیة.

(۲) الوسائل باب ۴۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۴۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۳۸

]...[

نشرح، فلا تجزی فی الصلاة احداها بناءً علی وجوب سورة کاملة کما هو المشهور، و عن السرائر و التحریر و نهایة الاحکام و التذکرة و غیرها: نسبته الی علمائنا.

و تشهد له جملة من النصوص: کالمرسل فی الشرائع: روی اصحابنا ان الضحی و أ لم نشرح سورة واحدة و کذا الفیل و لإیلاف «۱».

و المرسل المروی عن مجمع البیان: روی اصحابنا ان الضحی و أ لم نشرح سورة واحدة لتعلق احداهما بالاخری، و لم یفصلوا بینهما ببسم اللّه الرحمن الرحیم، و جمعوا بینهما فی الرکعة الواحدة فی الفریضة، و کذلک القول فی أ لم تر کیف و لایلاف «۲».

و المرسل المحکی عن الهدایة عن الامام الصادق (علیه السلام): و موسع علیک ای سورة فی فرائضک الا اربع و هی: و الضحی و أ لم نشرح فی رکعة لانهما جمیعا سورة واحدة، و لإیلاف و أ لم تر کیف فی رکعة لانهما جمیعا سورة واحدة، و لا ینفرد بواحدة من هذه الاربع سور فی رکعة «۳».

و ما عن کتاب القراءة لأحمد بن محمد بن سیار عن البرقی عن القاسم بن عروة عن ابی العباس عن الامام الصادق (علیه السلام): الضحی و أ لم نشرح سورة واحدة «۴». و نحوه المسند عن شجرة اخی بشر النبال «۵».

و ضعف سند هذه النصوص منجبر بعمل الاصحاب، و یؤیده صحیح زید الشحام: صلی بنا ابو عبد اللّه (علیه السلام) فقرأ الضحی و أ لم نشرح فی رکعة «۶»

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۹.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۶.

(۳) الهدایة ص ۳۱ باب ۴۵.

(۴) المستدرک باب ۷ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۵) المستدرک باب ۷ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۶) الوسائل باب ۱۰ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۳۹

]...[

و اطلاق السورة علی کل واحدة منها فی خبر المفضل عن الامام الصادق (علیه السلام) قال: سمعته یقول: لا تجمع بین سورتین فی رکعة واحدة الا الضحی و أ لم نشرح و الم تر کیف و لإیلاف «۱». انما یکون باعتبار تعددها صورة لا حقیقة لانه الذی یقتضیه الجمع بینه و بین النصوص المتقدمة.

و أما صحیح الشحام الآخر: صلی بنا ابو عبد اللّه (علیه السلام) فقرأ فی الاولی الضحی و فی الثانیة أ لم نشرح «۲». و خبر داود الرقی المنقول عن الخرائج و الجرائح قال: فلما طلع الفجر قام- یعنی الصادق (علیه السلام)- فاذن و اقام و اقامنی عن یمینه و قرأ فی اول رکعة بالحمد و الضحی و فی الثانیة بالحمد و قل هو اللّه احد ثمّ قنت «۳» فمضافاً الی ضعف سند الثانی، هما لا ینافیان ما تقدم بل یؤیدان ما اخترناه من جواز التبعیض و عدم وجوب السورة الکاملة.

و بما ذکرناه ظهر ضعف ما عن المحقق فی المعتبر و جماعة من من تاخر عنه من انه لقائل ان یقول لا نسلم انهما سورة واحدة و ان لزم قراءتهما فی رکعة واحدة.

ثمّ ان الاقوی عدم الفصل بینهما بالبسملة کما هو المنسوب الی الاکثر، و عن التهذیب: عندنا لا یفصل بینهما بالبسملة، و یشهد له مضافاً الی الاصل اذ بعد ثبوت کونهما سورة واحدة الشک فی وجوب البسملة بینهما مورد لأصالة البراءة: المرسل المحکی عن مجمع البیان المتقدم، فما عن جماعة من لزوم قراءتها بینهما ضعیف، و الاستدلال له باصالة الاحتیاط للشک فی قراءة السورة بترکها و بثبوتها فی المصاحف اضعف، اما اصالة الاحتیاط فقد عرفت ان المورد مورد لأصالة البراءة، و اما ثبوتها فی المصاحف فهو اعم من الجزئیة، اذ اثباتها فیها لعله یکون ناشئا عن اعتقاد ان کل

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۰ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱۰ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۴۰

و یجب الجهر فی الصبح و اولتی المغرب و اولتی العشاء و الاخفات فی البواقی

واحدة منها سورة مستقلة، مع ان المحکی عن مصحف ابی سقوطها.

الجهر بالقراءة علی الرجال

اشارة

المسألة السادسة: و یجب علی الرجال الجهر فی الصبح و اولتی المغرب و اولتی العشاء و الاخفات فی البواقی الاظهر یوم الجمعة فهاهنا فروع:.

الاول: یجب الجهر علی الرجال فی الصبح و المغرب و العشاء، و الاخفات فی الظهرین فی غیر الجمعة کما هو المشهور، و عن الشیخ: دعوی الاجماع علیه، و عن المرتضی رحمه اللّه و ابن الجنید: استحباب ذلک.

و یشهد لوجوب الجهر و الاخفات فی موردیهما: صحیح «۱» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): فی رجل جهر فیما لا ینبغی الاجهار فیه و اخفی فیما لا ینبغی الاخفاء فیه فقال (علیه السلام): ای ذلک فعل متعمداً فقد نقض صلاته و علیه الاعادة، فان فعل ذلک ناسیا او ساهیا او لا یدری فلا شیء علیه و قد تمت صلاته. وجه الشهادة ظهور النقص بالضاد المعجمة فی البطلان، و کذلک الامر بالاعادة. و احتمال ان یکون النقص بالمهملة لا یضر، اذ مقتضی النقص حقیقة بطلان الصلاة لا سیما مع تعقیبه بالامر بالاعادة، مع ان فی الجواهر: ان الموجود فی کتب الفروع و الاصول بالمعجمة.

و صحیحه الآخر عنه (علیه السلام) قلت له: رجل جهر بالقراءة فیما لا ینبغی الجهر فیه او اخفی فیما لا ینبغی الاخفاء فیه و ترک القراءة فیه و ترک القراءة فیما ینبغی القراءة فیه و قرأ فیما لا ینبغی القراءة فیه فقال (علیه السلام): ای ذلک فعل ناسیا

---

(۱) الوسائل باب ۲۶ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

]...[

او ساهیا فلا شیء علیه «۱». فانه بالمفهوم یدل علی عدم جواز ذلک فی صورة العمد.

و استدل لعدم الوجوب: بصحیح ابن جعفر عن اخیه (علیه السلام) قال: سألته عن الرجل یصلی من الفریضة ما یجهر فیه بالقراءة هل علیه ان لا یجهر؟ قال (علیه السلام): ان شاء جهر و ان شاء لم یفعل «۲». و لأجله یحمل ما ظاهره الوجوب علی الاستحباب.

و فیه: اولا: انه لاعراض الاصحاب عنه لا یعتمد علیه، و ثانیا: ان الصحیح الاول لا یصح حمله علی الاستحباب لما فیه من التأکید لا سیّما بملاحظة ان السؤال انما یکون عن الوجوب بعد فرض الرجحان.

و بالایة الشریفة وَ لٰا تَجْهَرْ بِصَلٰاتِکَ وَ لٰا تُخٰافِتْ بِهٰا وَ ابْتَغِ بَیْنَ ذٰلِکَ سَبِیلًا «۳».

و فیه: انها فسرت بتفاسیر منها: ان المراد من الجهر المنهی عنه الجهر العالی الزائد عن المتعارف، و من الاخفات ان لا یسمع نفسه.

و یشهد لکون مورد الجهر و الاخفات اللازمین ما ذکرناه مضافا الی انه المتعارف من اول مشروعیة الصلاة الی زماننا جملة من النصوص: کخبر یحیی بن اکثم: انه سأل ابا الحسن (علیه السلام) عن صلاة الفجر لم یجهر فیها بالقراءة و هی صلاة النهار و انما یجهر فی صلاة اللیل فقال (علیه السلام): لان النبی صلّی اللّه علیه و آله کان یغلس بها «۴».

و خبر الفضل بن شاذان عن الامام الرضا (علیه السلام): فی ذکر العلة التی

---

(۱) الوسائل باب ۲۶ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۶.

(۳) سورة الاسراء الآیة ۱۰۱.

(۴) الوسائل باب ۲۵ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

]...[

من اجلها جعل الجهر فی بعض الصلوات دون بعض: من ان الصلوات التی یجهر فیها انما هی فی اوقات مظلمة فوجب ان یجهر فیها- الی ان قال- و اللتان لا یجهر فیهما انما هما بالنهار فی اوقات مضیئة «۱».

الثانی: لا یجب الجهر و الاخفات فی غیر القراءة فی الرکعتین الاولتین، اما فیما عدا ما هو وظیفة الاخیرتین من القراءة او التسبیح فالظاهر انه مما لا خلاف فیه، و علیه الاجماع و سیرة المسلمین.

و یشهد له مضافا الی ذلک صحیح علی بن جعفر عن اخیه موسی (علیه السلام): سألته عن الرجل هل یصلح له ان یجهر بالتشهد و القول فی الرکوع و السجود و القنوت؟ قال (علیه السلام): ان شاء جهر و ان شاء لم یجهر «۲». و نحوه صحیح علی بن یقطین عن ابی الحسن موسی (علیه السلام).

و الظاهر کما فهمه الاصحاب: ان ذکر هذه الاشیاء فی الصحیحین انما یکون من باب التمثیل، فیکون الحکم شاملا لما یماثلها کالتکبیر و التسلیم.

و ان شئت قلت: ان الجمع بینهما و بین ما دل علی ان صلاة اللیل جهریة و صلاة النهار اخفاتیة یقتضی حملهما علی غیر القراءة و اختصاصه بها.

الاخفات فی الرکعتین الاخیرتین

و أما فیما هو وظیفة الاخیرتین فالمشهور بین الاصحاب شهرة عظیمة وجوب الاخفات فیه، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، و عن التذکرة و ظاهر نهایة الاحکام و التحریر و الموجز و المدارک و البحار و غیرها: القول بالتخییر فی التسبیحات،

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۵ من أبواب الرکوع حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۴۳

]...[

و عن جماعة: التوقف فی الحکم.

و یشهد للوجوب فی القراءة: مواظبة النبی صلّی اللّه علیه و آله و الائمة علیهم السلام و المسلمین علیه الکاشفة عن کونها من ما ینبغی الاخفات فیه، فیشملها صحیحا زرارة الدالان علی لزوم الاخفات فیما ینبغی الاخفات فیه.

و استدل له فی التسبیحات: بان مقتضی خبر ابن حنظلة الدال علی التسویة بینها و بین القراءة ثبوت وجوب الاخفات فیها ایضاً و باستمرار سیرة النبی صلّی اللّه علیه و آله و الائمة (علیه السلام) علیه، و بصحیح ابن یقطین: سألت ابا الحسن (علیه السلام) عن الرکعتین اللتین یصمت فیهما الامام أ یقرأ فیهما بالحمد و هو امام یقتدی به؟ فقال (علیه السلام): ان قرأ فلا بأس و ان صمت فلا بأس «۱». بدعوی ارادة الاخفات من الصمت، و ان المراد من الرکعتین، الاخیرتان، فیستفاد منه ان الاخفات فیهما کان متعارفا بین المسلمین و مفروغا عنه وجوبه، و بما دل علی ان صلاة النهار اخفاتیة. فمقتضی اطلاقه وجوب الاخفات فی تسبیحها، فیلحق به تسبیح غیرها لعدم الفصل.

و فی الجمیع نظر: اذ دخوله فی التسویة الدال علیها خبر ابن حنظلة ممنوع، و استمرار سیرة النبی صلّی اللّه علیه و آله لا یدل علی الوجوب، و دلیل التأسی قد عرفت انه مجمل، و المراد من الرکعتین فی الصحیح الاولتان بقرینة تخییر الماموم بین القراءة و ترکها، و ما دل علی ان صلاة النهار اخفاتیة قد عرفت انه محمول علی القراءة.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۴، ص: ۴۴۳

فالاولی الاستدلال له بما سبق فی القراءة من التمسک بصحیح زرارة الدال علی لزوم الاخفات فی کل مورد ینبغی الاخفات فیه، و دعوی اختصاصه بالقراءة لما

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من أبواب صلاة الجماعة حدیث ۱۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۴۴

]...[

فی صحیحه الآخر من التخصیص بها، و لانه مقتضی الجمع بینه و بین صحیح ابن یقطین المتقدم المشتمل علی استثناء التشهد و ذکر الرکوع و السجود و القنوت، مندفعة بان التخصیص بها فی صحیحه الآخر انما یکون فی کلام السائل فلا یوجب تقیید کلام الامام (علیه السلام)، و لا تنافی بینه و بین صحیح ابن یقطین کی یجمع بما ذکر.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی لزوم الاخفات فیما هو وظیفة الاخیرتین.

الجهر فی ظهر یوم الجمعة

الثالث: یستحب الجهر فی صلاة الجمعة و ظهر یوم الجمعة.

اما فی الاولی: فعن جماعة من الاکابر: حکایة الاجماع علیه، و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام)- فی حدیث-: و القراءة فیها بالجهر «۱».

و صحیح العزرمی عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): اذا ادرکت الامام و قد سبقک برکعة فاضف الیها رکعة اخری و اجهر فیها «۲». و نحوهما غیرهما المحمولة علی الاستحباب بقرینة الاجماع المحکی، بل یمکن ان یقال: ان الامر به فیها لوروده مورد توهم الحظر لا یدل علی الوجوب.

و أما فی الثانیة: فهو المشهور، و یشهد له صحیح عمران الحلبی قال: سئل ابو عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل یصلی الجمعة اربع رکعات أ یجهر فیها بالقراءة؟ قال (علیه السلام): نعم «۳». و نحوه مصحح الحلبی.

---

(۱) الوسائل باب ۷۳ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۷۳ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۷۳ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۴۵

]...[

و صحیح محمد بن مسلم عن الامام الصادق (علیه السلام) قال لنا: صلوا فی السفر صلاة الجمعة جماعة بغیر خطبة و اجهروا بالقراءة فقلت: انه ینکر علینا الجهر بها فی السفر؟ فقال: اجهروا «۱».

و خبر محمد بن مروان سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن صلاة ظهر یوم الجمعة کیف نصلیها فی السفر؟ فقال (علیه السلام): تصلیها فی السفر رکعتین و القراءة فیهما جهر «۲».

و هذه النصوص محمولة علی الاستحباب بقرینة جملة من النصوص الاخر کصحیح جمیل: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الجماعة یوم الجمعة فی السفر قال (علیه السلام): تصنعون کما تصنعون فی الظهر و لا یجهر الامام فیها بالقراءة انما یجهر اذا کانت خطبة «۳» و نحوه صحیح ابن مسلم «۴».

بل دعوی عدم ظهور النصوص فی الوجوب فی انفسها غیر بعیدة، لان الامر به فیها لوروده مورد توهم المنع کما یشیر الیه صحیح محمد بن مسلم الظاهر فی ان الجهر کان امراً منکراً لدی المسلمین لا یکون ظاهراً فی الوجوب، فیحمل النهی فی الخبرین علی نفی الوجوب.

و دعوی ان الجمع المزبور لیس جمعا عرفیا، مندفعة بانه بعد رعایة القرائن الداخلیة فی مقام الجمع یظهر کونه عرفیا، و ان ابیت عن ذلک فیتعین الاخذ بالنصوص الاول لعمل الاصحاب بها و مخالفتها للعامة، فیحمل الخبران علی التقیة کما عن الشیخ رحمه اللّه، و لکن ذلک لا یوجب القول بالوجوب لما عرفت من عدم

---

(۱) الوسائل باب ۷۳ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۷۳ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۷.

(۳) الوسائل باب ۷۳ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۸.

(۴) الوسائل باب ۷۳ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۹.

]...[

ظهور النصوص فیه. فالقول بالوجوب ضعیف.

کما ان القول بالمنع کما عن ابن ادریس ترجیحا لنصوصه لاعتضادها باطلاقات الاخفات، ضعیف لما عرفت من ان الترجیح لنصوص الجواز.

و عن السید رحمه اللّه: التفصیل بین الامام فیجهر و غیره فلا، و استدل له: بخبر علی بن جعفر: عمن یصلی العیدین وحده و الجمعة هل یجهر فیهما؟ قال (علیه السلام): لا یجهر الا الامام «۱».

و فیه: مضافاً الی ضعف سنده فی نفسه و عدم عمل الاصحاب به: انه معارض بمصحح الحلبی قال: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن القراءة فی الجمعة اذا صلیت وحدی اربعا اجهر بالقراءة؟ قال (علیه السلام): نعم «۲» و یتعین الاخذ به لوجوه لا تخفی.

لا جهر علی النساء فی الصلوات الجهریة

الرابع: لا یجب الجهر علی النساء فی الصلوات الجهریة اجماعا حکاه جماعة. و یشهد له- مضافاً الی الاصل اذ ما دل علی لزوم الجهر مختص بالرجال و لا یشمل النساء، و لیس المورد من موارد التمسک بقاعدة الاشتراک لان فی المرأة خصوصیة مقتضیة لعدم مطلوبیة الجهر منها- خبر علی بن جعفر عن اخیه موسی (علیه السلام) قال: سألته عن النساء هل علیهن الجهر بالقراءة فی الفریضة قال (علیه السلام): لا الا ان تکون امرأة تؤم النساء فتجهر بقدر ما تسمع قراءتها «۳».

---

(۱) الوسائل باب ۷۳ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۷۳ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۳۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۴۷

]...[

المنجبر ضعف سنده بعمل الاصحاب.

و استدل له بان صوتها عورة یحرم اسماعه للاجنبی.

و فیه: مضافاً الی ان لازم هذا الوجه- ان تم- حرمة الجهر لا عدم وجوبه ما تقدم فی مبحث الاذان و الاقامة من منع ذلک فراجع. نعم علی فرض تمامیة هذا الوجه الاظهر ما عن الذکری قال: و لو جهرت و سمعها الأجنبی فالاقرب الفساد. اذ النهی عن الاسماع نهی عن الجهر بالقراءة لکونه مصداقا له، و حیث ان الجهر و الاخفات یکونان من الاعراض الانتزاعیة التی لا وجود لها سوی وجود معروضاتها، فالنهی عن الاجهار بالقراءة نهی عن الحصة الخاصة من القراءة فتبطل، اذ النهی عن العبادة یوجب الفساد، و فساد القراءة یوجب فساد الصلاة المشتملة علیها، اما لو قصد بها الجزئیة فلصدق الزیادة علیها، و اما ان لم یقصد بها الجزئیة فلما دل علی مبطلیة الکلام العمدی الخارج عنه الذکر و الدعاء و القرآن غیر المحرمة. فما عن الحدائق من الاشکال علیه بانه لا وجه للفساد لکون النهی عن امر خارج ضعیف. و اما فی الاخفاتیة فالظاهر وجوب الاخفات علیهن لقاعدة الاشتراک.

الجهر فی موضع الاخفات

الخامس: ان جهر فی موضع الإخفات، او اخفت فی موضع الجهر ناسیا او جاهلا و لو بالحکم صحت صلاته بلا خلاف فیه فی الجملة. و یشهد له صحیح زرارة المتقدم فی اول المسألة، و مقتضی اطلاقه عدم الفرق فیه بین الجاهل بوجوبهما او الجاهل بمحلهما، کمن تخیل ان الصبح اخفاتیة و الظهر جهریة لصدق لا یدری و ان کان ناسیا فی المقامین، فما عن الجواهر من ان شمول الدلیل للثانی محل نظر او منع غیر ظاهر الوجه، کما ان مقتضی اطلاق النص عدم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۴۸

]...[

الفرق بین الجاهل المتنبه للسؤال و غیره، و دعوی انصراف الصحیح الی الثانی ممنوعة.

و لو تذکر الناسی او الجاهل قبل الرکوع لا یجب علیه اعادة القراءة، لإطلاق الصحیح، و عموم حدیث «۱» (لا تعاد) بناءً علی ما هو الحق من عمومه لصورة الجهل، و کذا لو تذکر فی الاثناء لإطلاق النص.

و دعوی اختصاصه بالتذکر بعد الفراغ من الصلاة بقرینة قوله (علیه السلام) (و قد تمت صلاته) مندفعة بان الظاهر منه ارادة المقدار الواقع منها و لا سیما بملاحظة مقابلته بقوله (علیه السلام) (و علیه الاعادة) فلاحظ.

ثمّ انه قد یشکل فی تعقل هذا الحکم فی الجاهل المقصر، من جهة ان اعتبار الوصفین، اما ان یکون منوطا بالعلم او لا یکون، فعلی الاول: لا وجه لاستحقاق العقوبة علی المخالفة، لعدم کونها مخالفة للواقع مع ان علیه الاجماع، و علی الثانی: فاما ان یقبل الشارع الصلاة الفاقدة لاحدهما بعد وجودها بدلا عن الواجد و یوجب سقوط الواجب فلا وجه ایضاً لاستحقاق العقوبة، و اما ان لا یقبلها فیلزم بطلان الصلاة الفاقدة له.

و بالجملة: لا یجتمع استحقاق العقوبة المتوقف علی مخالفة الواقع مع الصحة المتوقفة علی موافقته.

و قد اجیب عن هذا الاشکال بوجوه احسنها منع استحقاق العقاب، و الالتزام بانه فی حال الجهل یکون الحکم الواقعی هو التخییر بین الجهر و الاخفات، فیجزی الاتیان بکل منهما فلا موجب للعقاب عند الاتیان باحدهما، و دعوی الاجماع علیه، مندفعة بعدم التعرض له فی کلمات جماعة من الاصحاب، مع ان المسألة عقلیة لا یکون

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۴۹

]...[

الاجماع فیها حجة، مضافاً الی ان مدرک المجمعین معلوم.

التمییز بین الجهر و الاخفات

الخامس: قد اختلفت عبارات القوم فی التمییز، بین الجهر و الاخفات، فالمصرح به فی کلمات جماعة منهم: ان اقل الجهر ان یسمع غیره القریب منه، و الاخفات ان یکون بحیث یسمع نفسه لو کان سمیعاً، بل عن المنتهی انه لا خلاف فیه، و عن المعتبر انه اجماع العلماء، و عن البیان: نسبته الی الاصحاب، و عن الحلبی: ان حد الاخفات اعلاه ان تسمع اذناک القراءة و لیس له حد ادنی، و ان لم تسمع اذناه القراءة فلا صلاة له، و ان سمعه من عن یمینه او یساره صار جهراً، و عن تفسیر الراوندی: ان اقل الجهر ان یسمع من یلیک و اکثر الاخفات ان تسمع نفسک، و علی هذا فلا یکون تصادق بینهما مورداً، و عن جماعة آخرین: ان اعلی الاخفات ادنی الجهر و لازمه التصادق بینهما مورداً، و لکن کل ذلک مخالف للعرف و اللغة، بل الاخفات بحیث لا یسمع الغیر عسر جدا، و عن کشف اللثام: عسی ان لا یکون مقدورا.

فالصحیح ما ذکره المحقق رحمه اللّه و جماعة من المتأخرین عنه: من ان مناط الجهر ظهور جوهر الصوت و یلزمه سماع الغیر، و مناط الاخفات عدم ظهوره مقیدا بعدم سماع البعید، و حیث انه لم یرد عن الشارع تحدید لهما فمقتضی القاعدة الرجوع فیهما الی العرف، و مع ذلک الاحوط مراعاة ادنی الاخفات.

نعم: لیس له الاکتفاء بمثل الهمهمة، اذ یعتبر فی صدق القراءة ان یکون بحیث یسمعه نفسه ان کان سمیعا بلا خلاف، بل عن المعتبر و المنتهی: دعوی الاجماع علیه، و یشهد له: حسن زرارة لا یکتب من القراءة و الدعاء الا ما سمع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۵۰

]...[

نفسه «۱» و یقتضیه قوله تعالی وَ لا تُخافِتْ بِها «۲» المفسر فی موثق سماعة: بما دون السمع «۳». و نحوه خبر اسحاق بن عمار «۴».

و دعوی معارضتها بصحیح الحلبی: هل یقرأ الرجل و ثوبه علی فیه؟ قال: لا بأس بذلک اذا سمع الهمهمة «۵».

و صحیح علی بن جعفر: عن الرجل یصلح ان یقرأ فی صلاته و یحرک لسانه بالقراءة فی لهواته من غیر ان یسمع نفسه؟ قال: لا بأس «۶» مندفعة بانه لا بد من حمل الثانی منهما علی ما اذا کان خلف المخالف للادلة الدالة علی انه یجزی من القراءة خلفه مثل حدیث النفس، و اما الاول فهو لا ینافی ما تقدم اذ الهمهمة کما عن القاموس: الصوت الخفی، و بقرینة النصوص المتقدمة یحمل الصحیح علی خصوص الکلام الخفی الذی یسمعه نفسه و غیره اذا کان قریبا فتدبر.

کما انه یعتبر فی الجهر ان لا یخرج عن المعتاد کالصیاح بلا خلاف، و عن بعضهم: دعوی الاجماع علیه، و تشهد له الآیة الشریفة وَ لٰا تَجْهَرْ بِصَلاٰتِکَ «۷» بضمیمة موثق سماعة المتضمن لتفسیر الجهر المنهی عنه برفع الصوت شدیدا.

---

(۱) الوسائل باب ۳۳ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الاسراء آیة ۱۱.

(۳) الوسائل باب ۳۳ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۳۳ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۶.

(۵) الوسائل باب ۳۳ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۴.

(۶) الوسائل باب ۳۳ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

(۷) سورة الاسراء آیة ۱۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۵۱

و لا یجوز قراءة العزائم فی الفرائض

قراءة العزیمة فی الفریضة

اشارة

المسألة السابعة و لا یجوز قراءة احدی سور العزائم فی الفرائض علی المشهور، بل عن الانتصار و الخلاف و الغنیة و غیرها: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له خبر زرارة عن احدهما (علیه السلام): قال: لا تقرأ فی المکتوبة بشیء من العزائم فان السجود زیادة فی المکتوبة «۱».

و قد اورد علیه فی المدارک بان فی الطریق القاسم بن عروة و هو مجهول، و عبد اللّه بن بکیر و هو فطحی.

و فیه: ان ابن بکیر موثق و من اصحاب الاجماع، و اما القاسم فهو و ان اختلفت کلمات الاصحاب فیه الا ان الاظهر کونه حسناً، لکون امامیا مدحه جماعة، هذا مضافاً الی ان ضعف سنده لو کان یجبر بالشهرة العظیمة.

و موثق سماعة: من قرأ اقرأ باسم ربک فاذا ختمها فلیسجد- الی ان قال- و لا تقرأ فی الفریضة اقرأ فی التطوع «۲».

فان قلت: مقتضی الجمع بینهما و بین حسن الحلبی عن الامام الصادق (علیه السلام): انه سئل عن الرجل یقرأ السجدة فی آخر السورة؟ قال (علیه السلام): یسجد ثمّ یقوم فیقرأ فاتحة الکتاب ثمّ یرکع و یسجد «۳» و نحوه غیره حملهما علی الکراهة.

قلت: انهما اخص من هذه النصوص لاختصاصهما بالفریضة فتقید بهما

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴۰ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۳۷ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۵۲

]...[

نصوص الجواز فتختص بالنافلة.

و أما خبر على بن جعفر عن اخيه (عليه السلام) قال: سألته عن الرجل يقرأ فى الفريضة سورة النجم أ يركع بها او يسجد ثمّ يقوم فيقرأ بغيرها؟ قال (عليه السلام): يسجد ثمّ يقوم فيقرأ بفاتحة الكتاب و يركع و ذلك زيادة فى الفريضة و لا يعود يقرأ فى الفريضة بسجدة «۱». فدلالته على الجواز و ان كانت لا- تنكر لظهور السؤال فى المفروغية عن الجواز و قوله (عليه السلام) (و لا- يعود) لا يدل على الحرمة كى يكون رادعاً عما اعتقده السائل، لان الظاهر منه كون النهى عن العود من جهة الزيادة، و حيث ان الظاهر من قوله: يسجد ...الخ عدم قادحيتها، فلا بد من حمل النهى على الكراهة، و حمله على صورة السهو او غيره مناف لقوله (عليه السلام) (لا يعود) و مقتضى الجمع بينه و بين نصوص المنع حملها على الكراهة، لا انه لاعراض الاصحاب عنه لا يعتمد عليه.

و منه يظهر ما فى خبره الآخر عن اخيه (عليه السلام) قال: سألته عن امام يقرأ السجدة فاحدث قبل ان يسجد كيف يصنع؟ قال (عليه السلام): يقدم غيره فيسجد و يسجدون و ينصرف هو و قد تمت صلاته «۲». فاذاً المعتمد نصوص المنع.

و عليه فالنهى المذكور مع قطع النظر عن التعليل بان السجود زيادة فى المكتوبة يكون ظاهراً فى الارشاد الى المانعية، و اما بالنظر اليه فالظاهر منه الارشاد الى حكم العقل بحرمة التسبيب الى مزاحمة الواجبين المضيقين الموجبة لسقوط احدهما، و هما: وجوب اتمام الصلاة و المضى فيها، و وجوب السجود للعزيمة فورا، لانه بمنزلة ترك الساقط اختيارا فتكون قراءتها حراما، فلو اتى بها تبطل الصلاة و لو لم يسجد، اما اذا قصد بها الجزئية فلصدق الزيادة، و اما ان لم يقصد بها الجزئية فلان

(۱) الوسائل باب ۴۰ من أبواب القراءة فى الصلاة حديث ۴.

(۲) الوسائل باب ۴۰ من أبواب القراءة فى الصلاة حديث ۵.

]...[

الكلام المحرم و ان كان ذاتاً من الاذكار و اجزاء الصلاة يوجب بطلان الصلاة كما حقق فى محله.

استماع آية السجدة فى الصلاة

و تتفرع على ذلك امور: الاول: ان كل ما يوجب وجوب السجود و يكون اختياريا كالاستماع و السماع الاختيارى يكون حراما لكونه موجبا لسقوط احد الواجبين، و قد عرفت انه بمنزلة ترك الساقط، و لكن شيئا منه غير القراءة بنفسه لا يوجب بطلان الصلاة بل يكون حاله حال النظر الى الاجنبية.

و دعوى ان الامر بالسجود بعد الاستماع يوجب فساد الصلاة لكونه امراً بالابطال و لا يعقل معه بقاء الامر بالمضى فى صلاته الذى هو لازم عدم البطلان، مندفعة اولا: بانه لا يظهر من النصوص كون السجود اهم من المضى فى الصلاة ليكون هو المأمور به دونه فيكون الابطال مأموراً به: لما عرفت من ان التعليل انما يدل على ان حرمة القراءة انما تكون لاجل كونها سببا لمزاحمة الواجبين المضيقين و لا- يدل على تقديم احدهما على الآخر، بل الظاهر من النصوص الآمرة بالايماء فى الصلاة فى الفروع الآتية اهمية الصلاة، فلا امر بالسجدة بعد الاستماع مثلا و منه يظهر الوجه فى فتوى جماعة من الاساطين كالشهيد الثانى و غيره من تحريم الاستماع لآية السجدة و عدم وجوب السجدة فى الصلاة.

و ثانياً: انه لو سلم اهمية فورية السجدة و الامر بها، لكنها لا توجب عدم الامر بالمضى فى الصلاة و لو على سبيل الترتب، فلو لم يسجد

و مضی فی صلاته صحت صلاته فتدبر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۵۴

]...[

قراءة العزیمة سهواً

الثانی: لو قرأ المصلی احدی سور العزائم ساهیا، فاما ان یتذکر بعد الدخول فی الرکوع، او یتذکر بعد قراءة آیة السجدة او یتذکر قبل قراءتها، فان تذکر بعد الدخول فی الرکوع فلا شبهة فی صحة صلاته لحدیث (لا تعاد الصلاة) «۱» و ان تذکر قبل تلاوة الآیة فبناءً علی جواز التبعیض له الاکتفاء بما قرأ و تصح صلاته، و اما بناءً علی عدمه فعلی القول بعدم کون الاتیان ببعض السورة بقصد الجزئیة مبطلًا، کما هو الظاهر من نصوص العدول، فلا تبطل صلاته، و لکن لا بد له من الرجوع الی سورة اخری و یتم صلاته یشیر الیه موثق عمار الآتی.

و ان تذکر بعد قراءتها فان ترتب محذور آخر علی قراءة سورة اخری صحت صلاته بلا اشکال لحدیث (لا تعاد)، و الا ففی وجوب سورة اخری وجهان: اقواهما العدم لما عرفت من ان سورة العزیمة من حیث هی لا توجب البطلان، بل البطلان انما یکون من جهة کونها حراما المختصة حرمتها بغیر حال السهو و النسیان.

و عن البیان: تعین العدول، و قواه صاحب الجواهر ره، و استدل له: باطلاق ما دل علی النهی عن العزیمة الموجب لتقیید وجوب السورة بغیرها من السور.

و فیه: ما تقدم من ان النهی عنها لاجل تعلیله، بان السجود زیادة فی المکتوبة لا یکون ارشادا الی عدم الجزئیة، بل یکون ارشادا الی حکم العقل بالحرمة المختصة بغیر حال النسیان.

ثمّ ان المنسوب الی غیر واحد من الاصحاب انه یومئ بدل السجود عند قراءة آیة السجدة ساهیا، و عن کشف الغطاء: انه یسجد فی الاثناء، و عن جماعة من

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۵۵

]...[

المحققین: انه یؤخر السجود الی ما بعد الفراغ، و قیل: یجمع بین الایماء فی الاثناء و السجود بعد الفراغ.

و الاقوی هو الاول: لخبر ابی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام): ان صلیت مع قوم فقرأ الامام اقرأ باسم ربک او شیئا من العزائم و فرغ من صلاته و لم یسجد فاوم ایماء «۱». و نحوه مضمر سماعة.

و خبر ابن جعفر: عن الرجل یکون فی صلاة فی جماعة فیقرأ انسان السجدة کیف یصنع؟ قال (علیه السلام): یومئ برأسه، قال: و سألته عن الرجل یکون فی صلاة فیقرأ آخر السجدة فقال (علیه السلام): یسجد اذا سمع شیئا من العزائم الاربع ثمّ یقوم فیتم صلاته الا ان یکون فی فریضة فیومئ براسه ایماءً «۲».

و هذه النصوص و ان اختصت بالسماع الا انه یتعدی الی غیره ما عدا القراءة العمدیة التی عرفت حکمها، اذ یستفاد من هذه الاخبار ان من جملة موارد الاضطرار التی یجب فیها الایماء بدلا عن السجود مورد السماع لاجل ان وجوب السجود فوری و اتمام الصلاة اهم،

فیتعدی عنه الی ما یماثله.

و عن العلامة الطباطبائی الاشکال فیه، بان مقتضی بدلیة الایماء للسجود کونه بحکمه فی ابطال زیادته.

و فیه: مضافاً الی ان فی مبدلة نقول بالابطال لاجل النص تعبداً، و حیث انه مختص به فلا یتعدی عنه، انه مع دلالة النصوص علی جوازه، و عدم ابطاله لا یعتنی بمثل هذه الوجوه، مع ان احتمال کون الحکمة فی تشریعه هو الفرار عن محذور زیادة السجدة قوی فکیف یوجب الوقوع فیه؟

---

(۱) الوسائل باب ۳۸ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۴۳ من أبواب قرائه القرآن حدیث ۳.

]...[

و مما ذکرناه ظهر ضعف الاقوال الاخر.

المحرّم قراءة آیة السجدة

الثالث: ان المحرّم انما هو قراءة آیة السجدة لانها الموجبة لمزاحمة الواجبین، و حینئذٍ لو قرأ ما عداها من آیات السورة فبناءً علی جواز التبعیض له الاکتفاء بما قرأ و یتم صلاته، و اما بناءً علی عدم فیتعین علیه العدول الی سورة اخری، و الاتیان ببعض السورة بقصد الجزئیة لا یکون مبطلا کما هو الظاهر من نصوص العدول و یشهد له مضافاً الی ذلک موثق عمار عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): عن الرجل یقرأ فی المکتوبة سورة فیها سجدة من العزائم فقال (علیه السلام): اذا بلغ موضع السجدة فلا یقرأها، فان احب ان یرجع فیقرأ سورة غیرها و یدع التی فیها لسجدة «۱».

الرابع:

لو تعذر علیه السجدة

لمرض او تقیة و نحوها فالظاهر جواز قراءتها اختیاراً و یجتزی بها عن السورة الواجبة، اذ النهی بما انه علل بان السجود زیادة فی المکتوبة فیختص بما اذا کانت القراءة موجبة للسجدة، و مع عدم النهی لا مانع من الاجتزاء بها فتدبر.

و دعوی انه عند تعذر السجود یجب الایماء بدلا عنه فهو بحکم مبدلة، قد عرفت ما فیها، کما ان دعوی ان ما دل علی وجوب قراءة سورة کاملة قد تخصص بالاخبار الناهیة عن قراءتها ضعیفة، لان القراءة فی الفرض غیر داخلة فی المخصص، بل هی داخلة تحت العام.

و ما ذکره بعض المحققین من ان کونها محرمة او غیر محرمة من احوال الفرد

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

و لا ما یفوت الوقت بقراءته

المخرج و لا یتعدد به افراد العام فلا یبقی للادلة الدالة علی قراءة سورة کاملة بعد ورود التخصیص علیها بالاخبار الناهیة عن قراءة العزیمة دلالة علی ارادتها من تلک الادلة فی غیر حال حرمتها، ضعیف، اذ العام بما انه من الافعال لا من الجواهر، و من المعلوم ان کل فعل صادر فی کل حال مغایر لما صدر فی حال آخر، فالعزیمة المحرمة فرد من العام مغایر للعزیمة غیر المحرمة، و مقتضی العموم اجزاء کل منهما، لکنه خرجت العزیمة المحرمة بخصوصها فتبقی غیر المحرمة تحت العام.

ثمّ ان المعروف بین الاصحاب اختصاص المنع بالفریضة، فیجوز قراءتها فی النافلة، و عن الخلاف: دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له مضافاً الی ما عرفت من اختصاص ادلته بها، و بعض نصوص الجواز المحمول علی النافلة: موثق سماعة المتقدم قال: من قرأ اقرأ باسم ربک فاذا ختمها فلیسجد- الی ان قال- و لا تقرأ فی فریضة اقرأ فی التطوع، فیسجد بعد قراءتها و هو فی الصلاة ثمّ یتمها بلا خلاف، و لا یلزم زیادة فی الصلاة لان النص المانع عن السجدة الدال علی انها زیادة مختص بالفریضة، مضافاً الی دلالة الموثق علیه، نعم لو کانت السجدة فی آخر السورة جاز له الرکوع و تأخیر السجدة لخبر وهب بن وهب عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) عن ابیه (علیه السلام) عن علی (علیه السلام) قال: اذا کان آخر السورة السجدة اجزأک ان ترکع بها «۱» و لو سجد ثمّ قام للرکوع یستحب ان یقرأ الفاتحة لیرکع عن قراءة لحسن الحلبی المتقدم.

لا یجوز قراءة ما یفوت الوقت بقراءته

المسألة الثامنة: و لا یجوز قراءة ما یفوت الوقت بقراءته من السور الطوال

---

(۱) الوسائل باب ۴۴ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

]...[

بلا خلاف ظاهر، و عن الحدائق نسبته الی الاصحاب، و عن الریاض: نفی الخلاف فیه الا عن بعض المتاخرین.

و استدل له: بانه یلزم من قراءته فوت الصلاة و ترکها عمداً و هو حرام، و بخبر سیف بن عمیرة عن ابی بکر الحضرمی عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): لا تقرأ فی الفجر شیئا من الحم «۱». بدعوی ان الظاهر کون النهی لفوت الوقت، و بخبره الآخر عن عامر بن عبد اللّه قال: سمعت ابا عبد اللّه (علیه السلام) یقول: من قرأ شیئا من ال حم فی صلاة الفجر فاته الوقت «۲».

و فی الجمیع نظر: اما الاول فلأنه یتوقف علی اقتضاء الامر بالشیء للنهی عن ضده و هو خلاف التحقیق، و اما الخبران: فلأن ظاهرهما بقرینة افضاء متعلق النهی الی ترک الواجب هو التحریم المقدمی العرضی فلا یکون تحریما حقیقیا.

ثمّ انه نسب الی المشهور بطلان الصلاة بقراءته، و استدل له بالخبرین المتقدمین بدعوی ان ظاهرهما اما الارشاد الی المانعیة او الحرمة، و علی کلا الفرضین یستفاد البطلان منهما، اما علی الاول: فواضح، و اما علی الثانی: فلان الکلام المحرم و لو کان ذاتا من اجزاء الصلاة موجب للبطلان.

و فیه: ما تقدم من ظهورهما فی التحریم المقدمی، و بانه مکلف بالسورة القصیرة فلو اتی بها ایضاً لزم القران المبطل و الا لزم نقص الجزء المبطل.

و فیه: ان التکلیف الفعلی و ان اختص بالقصیرة و لکن حیث ان الطویلة یکون فیها الملاک فلو اتی بها بداعی الملاک و اقتصر علیها لم تلزم النقیصة، و بان السورة الطویلة لیست جزءاً لعدم امکان التکلیف بفعل لا یسعه الوقت، فالاتیان بها زیادة

(۱) الوسائل باب ۴۴ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴۴ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۵۹

]...[

عمدیة توجب البطلان.

و فیه: ان عدم کونها جزءاً للمامور به لا یوجب صدق الزیادة المبطلة علیها بعد فرض ثبوت الملاک فیها و اتی بها لا بداعی الامر بل بداعی الملاک.

و ربما یفصل بین ما لو کانت السورة الطویلة موجبة لفوات الوقت قبل ادراک رکعة من الصلاة او بعده فتبطل فی الاول لانها لا تقع اداءً لعدم ادراک رکعة منها فی الوقت و لا قضاءً لعدم الامر بالقضاء حین الشروع فیها، و هذا بخلاف ما لو ادرک رکعة منها فانها تقع اداءً کما عرفت فی مبحث المواقیت.

و فیه: اولا: ان التفصیل فی غیر محله لما عرفت فی ذلک المبحث ان شمول قاعدة من ادرک مشروط بان یکون عدم ادراک تمام الصلاة فی الوقت بغیر الاختیار فلا تشمل المقام.

و ثانیاً: انه لا وجه للحکم بعدم الصحة فی کلا الموردین لو اتی بالصلاة معها بقصد المحبوبیة و الملاک لا بداعی الامر، اذ المستفاد من ادلة القضاء و الاداء وحدة ملاکهما، غایة الامر ایقاع الصلاة فی الوقت ذو ملاک آخر، فلو اتی بها بداعی الملاک صحت، بل تصح لو نوی الجامع بین الامر الادائی و الامر القضائی فتأمل.

و لو قرأها ساهیا او زاعما سعة الوقت او غافلا عن طولها، فان تذکر بعد الفراغ من السورة اتم صلاته، و ان لم یکن قد ادرک رکعة من الوقت و لکن لا یقصد الامر الادائی فیما اذا لم یدرک رکعة من الوقت لعدمه، بل یأتی بها بقصد الملاک او الجامع بین الامرین الادائی و القضائی.

نعم فیما اذا ادرک رکعة فی الوقت یتم صلاته بقصد الامر الادائی لقاعدة من ادرک، و ان تذکر فی الاثناء فان کان فی سعة الوقت جاز له الاقتصار علی ما قرأ بناءً علی جواز التبعیض و وجب العدول الی سورة اخری بناءً علی عدمه، و ان لم یکن ذلک فی سعة الوقت وجب الاقتصار علی ما قرأ بناءً علی جواز التبعیض، و تخیر بین

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۶۰

و لا قراءه سورتین بعد الحمد

الاقتصار علیه و العدول الی سورة اخری بناءً علی عدمه لما تقدم من التخییر بین الاتیان بالسورة و عدمه فی ضیق الوقت فراجع.

فی القران بین سورتین او ازید

و المسألة التاسعة: نسب الی المشهور بین القدماء: انه لا یجوز قراءة سورتین او ازید بعد الحمد فی رکعة، و عن الصدوق: انه من دین الامامیة.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح منصور بن حازم: قال ابو عبد اللّه (علیه السلام): لا تقرأ فی المکتوبة باقل من سورة و لا بأکثر

«۱».

و صحیح محمد بن مسلم عن احدهما (علیه السلام): سألته عن الرجل یقرأ السورتین فی الرکعة؟ قال (علیه السلام): لا لکل سورة رکعة «۲».

و موثق زرارة عن الامام الصادق (علیه السلام): فی الرجل یقرن بین السورتین فی الرکعة ان لکل سورة حقا فأعطها حقها من الرکوع و السجود فقال: ذلک فی الفریضة و اما فی النافلة فلا بأس «۳». و نحوها غیرها.

و فیه: انه لا بد من صرفها عن ظاهرها و حملها علی الکراهة جمعاً بینها و بین ما دل علی الجواز کصحیح علی بن یقطین قال: سألت ابا الحسن (علیه السلام) عن القران بین السورتین فی النافلة و المکتوبة قال: لا بأس «۴».

و یشهد لهذا الجمع ما رواه ابن ادریس عن زرارة عن الامام الباقر (علیه

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۸ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث.

(۴) الوسائل باب ۸ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث.

]...[

السلام): لا تقرن بین السورتین فی الفریضة فان ذلک افضل «۱».

فالاقوی هو الجواز مع الکراهة کما عن جماعة کثیرة، بل نسب الی جمهور المتاخرین.

و قد اورد علی القول بالکراهة بعدم معقولیته، اذ القائل بالکراهة یلتزم بوقوع الثانیة عبادة، و المفروض ان ترکها ارجح، اذ لا معنی لکراهتها فی المقام حیث لا بدل لها الا ذلک، فکیف یجتمع هذا المعنی مع العبادیة المتوقفة علی الرجحان؟.

و الحق فی الجواب عنه ما افاده العلامة الانصاری ره من ان النهی التنزیهی فی امثال المقام من العبادات التی لا بدل لها ارشاد الی وجود مصلحة فی الترک ارجح من مصلحة موجودة فی الفعل لاجل کون الترک سببا لعنوان راجح فی نفسه، فکل من الفعل و الترک مستحب فی نفسه، لکن مصلحة الترک ارجح، فلیس النهی لأجل کون الفعل مرجوحاً لمفسدة فیه فینا فی مع عبادیته.

و اشکل علی ذلک العلامة النائینی ره بما حاصله: انه لو کان کل من الفعل و الترک مشتملا علی المصلحة فلا یعقل تعلق الامر بکلیهما لانه من طلب النقیضین، و لا بأحدهما علی سبیل التخییر لانه طلب الحاصل، بل یکون من باب تزاحم الملاکین، فان کان احدهما اقوی یکون الحکم الفعلی علی طبقه و الا فلا یؤثر شیء منهما فی جعل الحکم.

و فیه: ان ما ذکر یتم فیما اذا کانت المصلحة مترتبة علی مطلق وجود الفعل، و اما اذا کانت مترتبة علی حصة خاصة منه کما فی موارد العبادات المکروهة اذ المصلحة مترتبة علی الفعل العبادی فلا محالة یکون من باب تزاحم المستحبین، لان المکلف قادر علی ترکهما و الاتیان بالفعل بلا قصد القربة، و علی هذا لو کان فی الترک مصلحة

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث.

]...[

اهم من ما یکون فی الفعل للمولی ان ینهی عن الفعل ارشاداً الی ما فی الترک من مصلحة اهم، و حیث ان هذا النهی لم ینشأ عن المنقصة و الحزازة فی الفعل فلا ینافی مع کون الفعل عبادیا. و تمام الکلام موکول الی محله.

ثمّ انه بناءً علی کون النهی عن القران الزامیا یتعین القول بالبطلان لان ظاهره اما ان یکون مانعیة القران او اشتراط الاتحاد او الحرمة النفسیة، و علی جمیع التقادیر یدل علی البطلان، اما علی الاولین فواضح، و اما علی الاخیر فلما حققناه فی محله من ان الکلام المحرّم موجب لبطلان الصلاة و لو کان ذاتا من اجزائها، و الظاهر تحقق القران بقراءة اکثر من سورة واحدة و لو آیة، و لا یتوقف علی قراءة سورتین کاملتین لصحیح منصور المتقدم.

ثمّ ان موضوع القران هل هو قراءة السورة الثانیة بقصد الجزئیة ام یکون اعم من ذلک؟ وجهان:.

اقول: ان قراءة السورة الثانیة تتصور علی وجوه:.

(۱) ان تقرأ بقصد الجزئیة بزعم تحقق الامتثال بالمجموع.

(۲) ان یقرأ الزائد بقصد القرآنیة.

(۳) ان یقرأ لاجل احتمال فساد ما قرأه و یکون قراءة الزائد لاجل احراز الصحة الواقعیة.

(۴) ان یقرأ أولا بعض السورة ثمّ یبدو له ان یرجع الی سورة اخری لتکون هی الجزء، و یرفع الید عما قرأه.

اذا عرفت ذلک فاعلم ان القسم الاول: هو القدر المتیقن من الاخبار، و اما الثانی: فلا شبهة فی عدم شمول الاخبار له کما لا یخفی علی من تدبر فیها، و اما الرابع: فمضافاً الی خروجه عن الاخبار تدل علی جوازه روایات کثیرة و قد تقدم الکلام فیه، و اما الثالث: فالظاهر ایضاً عدم شمول الاخبار له، اذ من یقرأ سورة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۶۳

و یستحب الجهر بالبسملة فی الاخفات

اخری احتیاطا لا یقصد ان یکونا معا جزءاً للصلاة بل یقصد انه ان لم یقع الاولی جزءاً فلتکن الثانیة جزءاً.

ثمّ انه لا خلاف فی اختصاص الحکم منعا او کراهة بالفریضة، و یشهد له موثق زرارة قال ابو جعفر (علیه السلام): انما یکره ان تجمع بین السورتین فی الفریضة فاما النافلة فلا باس «۱» (و یؤیده) تشریعه فی نوافل مخصوصة راجع کتب العبادات.

یستحب الجهر بالبسملة

و یستحب فیها امور: الاول الجهر بالبسملة فی مواضع یتعین فی-ها الاخفات علی المشهور، و عن الخلاف: دعوی الاجماع علیه، و عن القاضی و الصدوق: وجوبه مطلقا، و عن الحلی: تخصیص الحکم بالاولتین، و عن الاسکافی: تخصیص الحکم بالامام.

و مستند الحکم جملة من النصوص: کصحیح صفوان الجمال: صلیت خلف ابی عبد اللّه (علیه السلام) فکان اذا کانت صلاة لا یجهر فیها جهر ببسم اللّه الرحمن الرحیم و کان یجهر فی السورتین جمیعا «۲».

و ما عن العیون بسنده الحسن کالصحیح الی الفضل بن شاذان عن الرضا (علیه السلام): انه کتب الی المامون: و الاجهار ببسم اللّه الرحمن الرحیم فی جمیع الصلوات سنة «۳».

---

(۱) الوسائل باب ۸ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۶۴

]...[

و ما فی جملة من النصوص من عده من علامات المؤمن «۱»، و نحوها غیرها.

و ظاهر بعض النصوص استحبابه مطلقا للإمام و غیره، و اختصاص بعضها بالامام لا یوجب تقیید المطلق منها، کما ان مقتضی اطلاق مثل خبر الفضل عموم الحکم للأولیین و الاخیرتین اذا اختار فیما الحمد، و اختصاص بعض النصوص بالاخفاتیة التی تتعین فیها القراءة لو کان لا یوجب تقیید اطلاق النصوص الخالیة عن القید، و به یرفع الید عن قاعدة الاحتیاط.

و استدل للقول بوجوبه: بخبر الاعمش عن جعفر (علیه السلام) و الاجهار ببسم اللّه الرحمن الرحیم واجب «۲».

و خبر سلیم عن علی (علیه السلام)- فی خطبة طویلة-: و الزمت الناس بالجهر ببسم اللّه الرحمن الرحیم «۳»: و بانهم (علیهم السلام) کانوا یداومون علیه، فلو کان مستحبا لأخلوا به فی بعض الاحیان.

و اورد علی الاول: بان الظاهر منه مطلق الثبوت و لا ظهور له فی الوجوب الاصطلاحی.

و فیه: ان الوجوب انما ینتزع من الامر بشیء و عدم الترخیص فی ترکه، و حیث ان دلالة الخبر علی الامر به لا تنکر فلا بد من حمله علی الوجوب ما لم یثبت جواز ترکه.

و اورد علی الثانی: بعدم تعرضه للصلاة.

و فیه: انه لو لم یکن مختصا بها فلا اقل من کونها القدر المتیقن من اطلاقه.

فالصحیح فی الجواب عنهما: انهما ضعیفان سندا مضافاً الی اعراض الاصحاب

---

(۱) الوسائل باب ۲۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۵۶ من کتاب المزار.

(۳) روضة الکافی ص ۵۹ الطبع الحدیث.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۶۵

]...[

عنهما، مع ان صحیح الحلبیین عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) انهما سألاه عمن یقرأ بسم اللّه الرحمن الرحیم حین یرید ان یقرأ فاتحة الکتاب قال (علیه السلام): نعم ان شاء سرا و ان شاء جهرا قلت: ا فیقرأها مع السورة الاخری؟ فقال علیه السلام لا «۱» یدل علی الجواز فیجمع بینه و بینهما بحملهما علی الاستحباب، و ما فی ذیل الصحیح من الترخیص فی ترک البسملة فی السورة لا یوجب حمل صدره ایضاً علی التقیة.

فتحصل مما ذکرناه: انه یستحب الجهر بالبسملة فی مواضع یتعین فیها الاخفات مطلقا، نعم لا یستحب بل لا یجوز الجهر بها للماموم الواجب علیه الاخفات بالقراءة لانصراف النصوص عنه فیرجع الی ما دل علی لزوم الاخفات بالقراءة خلف الامام علیه، و یؤیده سقوط الجهر فی موارد وجوب القراءة فتأمل.

[استحباب الاستعاذة قبل الشروع فی القراءة]

الثانی: الاستعاذة قبل الشروع فی القراءة فی الرکعة الاولی علی المشهور، و عن الذکری و کشف اللثام و الخلاف: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح الحلبی عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) قال بعد ذکر دعاء التوجه بعد تکبیرة الإحرام: ثمّ تعوذ باللّه من الشیطان الرجیم ثمّ اقرأ فاتحة الکتاب «۲». و نحوه غیره.

و الامر فی هذه النصوص یحمل علی الاستحباب بقرینة الاجماع علیه علی ما حکاه جماعة.

و مرسل الفقیه: کان رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله اتم الناس صلاة و اوجزهم کان اذا دخل فی صلاته قال: اللّه اکبر بسم اللّه الرحمن الرحیم «۳».

و خبر فرات عن ابی جعفر (علیه السلام): اذا قرأت بسم اللّه الرحمن الرحیم

---

(۱) الوسائل باب ۱۲ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۵۷ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۵۸ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۶۶

]...[

فلا تبالی ان لا تستعیذ «۱».

ثمّ انه نسب الی الاکثر انه ینبغی الاخفات بالاستعاذة، و عن الخلاف: دعوی الاجماع علیه، و عن التذکرة و ارشاد الجعفریة، ان علیه عمل الائمة (علیهم السلام)، و علیه فیحمل خبر حنان: صلیت خلف ابی عبد اللّه (علیه السلام) المغرب فتعوذ باجهار اعوذ باللّه من الشیطان الرجیم و اعوذ باللّه ان یحضرون «۲». علی الجواز.

و أما صیغتها: فالمشهور بین الاصحاب هی: (اعوذ باللّه من الشیطان الرجیم)، و عن الشهید: هذه الصیغة موضع وفاق، و تضمنها النبوی، و فی النصوص وردت بکیفیات مختلفة، و الجمع بینها یقتضی الحکم بحصول الامتثال بجمیعها، بل و بغیرها مما تتحقق به الاستعاذة باللّه من الشیطان الرجیم، و ان کان الأحوط اختیار احدی تلک الصیغ.

یستحب قراءة بعض السور فی بعض الصلوات

الثالث: قراءة بعض السور الخاصة فی بعض الصلوات بلا خلاف، و لکن اختلفوا فی تعیین ذلک البعض، ففی الشرائع: و منه ای من- المستحبات ان- یقرأ فی الظهرین و المغرب بالسور القصار کالقدر و الجحد، و فی العشاء بالاعلی و الطارق و ما شاکلهما، و فی الصبح بالمزمل و المدثر و ما ماثلهما، و هو المنسوب الی المشهور، و لکن المتعین العمل بما فی صحیح ابن مسلم قلت لابی عبد اللّه: القراءة فی الصلاة شیء موقت؟ قال: لا الا الجمعة تقرأ بالجمعة و المنافقین، فقلت له: فای السور نقرأ فی الصلاة؟ قال (علیه السلام): اما الظهر و العشاء الآخرة تقرأ فیهما سواء و العصر

---

(۱) الوسائل باب ۵۸ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵۷ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۶۷

و قراءة الجمعة و المنافقین فی الجمعة و ظهریها

و المغرب سواء، و أما الغداة فاطول، فاما الظهر و العشاء الآخرة فسبح اسم ربک الاعلی و الشمس و ضحیها و نحوهما، و اما العصر و المغرب فاذا جاء نصر اللّه و الهیکم التکاثر و نحوهما، و أما الغداة فعم یتساءلون و هل أتاک حدیث الغاشیة و لا أقسم بیوم القیامة و هل اتی علی الانسان حین من الدهر «۱» و قریب منه صحیح عیسی القمی او حسنه «۲». و ما تضمناه هو المحکی عن جماعة من الاساطین کالمحقق و الشهید و غیرهما. هذا فی غیر الجمعة و لیلتها.

و اما فیهما فیستحب قراءة الجمعة و المنافقین فی الجمعة و ظهریها اما الجمعة و الظهر فقد قیل بوجوب السورتین فیهما، و استدل له بمصحح الحلبی قال: سالت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن القراءة فی الجمعة اذا صلیت وحدی اربعا اجهر بالقراءة؟ فقال (علیه السلام): نعم، و قال: اقرأ بسورة الجمعة و المنافقین یوم الجمعة «۳».

و صحیح ابن مسلم المتقدم، و صحیح منصور عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): لیس فی القراءة شیء موقت الا الجمعة و المنافقین «۴».

و صحیح عمر بن یزید- او حسنه- قال ابو عبد اللّه (علیه السلام): من صلی الجمعة بغیر الجمعة و المنافقین اعاد الصلاة فی سفر او حضر «۵». و نحوها غیرها.

و فیه: انه و ان کان ظهور هذه النصوص فی الوجوب لا ینکر الا انه لا بد من صرفها عن ظاهرها و حملها علی الاستحباب بقرینة ما هو صریح فی الجواز کصحیح علی بن یقطین قال: سألت ابا الحسن (علیه السلام) عن الرجل یقرأ فی صلاة الجمعة

---

(۱) الوسائل باب ۴۸ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲ و اورد صدره. فی باب ۴۹ منها.

(۲) الوسائل باب ۴۸ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۷۳ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۷۰ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۵) الوسائل باب ۷۲ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۶۸

]...[

بغیر سورة الجمعة متعمدا قال (علیه السلام): لا بأس «۱».

و خبره الآخر قال: سألت ابا الحسن (علیه السلام) عن الجمعة فی السفر ما اقرأ فیهما؟ قال (علیه السلام): اقرأ فیهما بقل هو اللّه احد «۲». و نحوهما غیرهما.

و یشهد لهذا الجمع مضافاً الی انه جمع عرفی مرفوع. حریز و ربعی عن ابی جعفر (علیه السلام): اذا کان لیلة الجمعة یستحب ان یقرأ فی العتمة سورة الجمعة و اذا جاءک المنافقون، و فی صلاة الصبح مثل ذلک، و فی صلاة الجمعة مثل ذلک و فی صلاة العصر مثل ذلک «۳».

فان قلت: ان من جملة نصوص المقام صحیح عبد اللّه بن سنان عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) قال: سمعته یقول فی صلاة الجمعة: لا

بأس بان تقرأ فیهما بغیر الجمعة و المنافقین اذا کنت مستعجلا و هو «۴» اخص من کلتا الطائفتین، و بمنطوقه، یقید ما دل علی الوجوب بغیر صورة الاستعجال، و بمفهومه یقید ما دل علی عدم الوجوب بصورة الاستعجال.

قلت: ان صحیح ابن یقطین یأبی عن هذا الحمل لان السؤال فیه انما یکون عن ترک الجمعة متعمدا ای من غیر عذر، فلا یصح حمل الجواب علی غیر هذا المورد، مع انه لعدم القائل بهذا التفصیل لا یعتمد علیه، مع اختصاصه بصلاة الجمعة فتأمل.

و أما عصر یوم الجمعة فیشهد لاستحبابها فیها: مرفوع حریز المتقدم، و صحیح زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام)- فی حدیث-: اقرأ بسورة الجمعة و المنافقین،

---

(۱) الوسائل باب ۷۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۷۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۴۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۷۱ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۶۹

]...[

فان قراءتهما سنّة یوم الجمعة فی الغداة و الظهر و العصر «۱».

و أما فی صبح یوم الجمعة فیستحب قراءة الجمعة و التوحید، و تدل علیه: روایات: کخبر حسین بن ابی حمزة قال: قلت: بما اقرأ فی صلاة الفجر یوم الجمعة؟ فقال (علیه السلام): اقرأ فی الاولی بسورة الجمعة، و فی الثانیة بقل هو اللّه احد «۲».

و یظهر من جملة من الاخبار کمرفوعة حریز المتقدمة استحباب المنافقین فی الثانیة، و یظهر من خبر علی بن جعفر عن اخیه موسی قال: رأیت ابی یصلی لیلة الجمعة بسورة الجمعة و المنافقین، و فی الفجر بسورة سبح اسم ربک الاعلی. استحباب قراءة سبح اسم فی الثانیة «۳».

و الکل حسن لعدم المنافاة بینها.

و أما المغرب و العشاء لیلة الجمعة فیستحب فیهما الجمعة و الاعلی، و تشهد له روایات: کخبر منصور بن حازم عن الامام الصادق (علیه السلام) قال: الواجب علی کل مؤمن اذا کان لنا شیعة ان یقرأ لیلة الجمعة بالجمعة و سبح اسم ربک الاعلی، و فی صلاة الظهر بالجمعة و المنافقین. الحدیث. «۴» و قریب منه خبر ابی بصیر «۵»، و خبر البزنطی «۶».

و بعض الروایات یدل علی استحباب المنافقین فی ثانیة العشاء کمرفوعة حریز المتقدمة، کما ان بعض الاخبار یدل علی استحباب التوحید فی ثانیة المغرب کخبر

---

(۱) الوسائل باب ۴۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۴۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱۰.

(۳) الوسائل باب ۴۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۹.

(۴) الوسائل باب ۴۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۸.

(۵) الوسائل باب ۴۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۶) الوسائل باب ۷۰ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۷۰

و یحرم قول آمین و یبطل

الکنانی عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) قال: اذا کان لیلة الجمعة فاقرأ فی المغرب سورة الجمعة و قل هو اللّه احد. الحدیث «۱». و الکل حسن کما تقدم.

تنبیهان

[حرمة قول آمین بعد الحمد]

الاول: المشهور بین الاصحاب انه یحرم قول آمین آخر الحمد، بل عن جماعة من الاساطین: دعوی الاجماع علیه، بل و علی انه یبطل الصلاة.

و تشهد له: جملة من النصوص: کحسن جمیل عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): اذا کنت خلف امام فقرأ الحمد و فرغ من قراءتها فقل انت: الحمد للّه رب العالمین و لا تقل آمین «۲».

و صحیح معاویة بن وهب: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام). اقول: آمین اذا قال الامام: غیر المغضوب علیهم و لا الضالین؟ قال: هم الیهود و النصاری «۳».

و خبر ابن مسکان عن محمد الحلبی: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) اقول: اذا فرغت من فاتحة الکتاب آمین؟ قال: لا «۴».

و ظاهر النهی فی امثال المقام و ان کان هو المانعیة او القاطعیة لا الحرمة النفسیة، الا انه یکفی للحکم بمبطلیتها حرمتها النفسیة ایضا بناءً علی ما هو الحق من ان الکلام المحرم مبطل للصلاة مطلقا فلا ینبغی الاشکال فی کونها مبطلة.

و أما صحیح جمیل: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن قول الناس فی

---

(۱) الوسائل باب ۴۹ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل باب ۱۷ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۱۷ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۱۷ من أبواب القراءة فی الصلاة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۴، ص: ۴۷۱

]...[

الصلاة جماعة حین تقرأ فاتحة الکتاب آمین قال: ما احسنها و اخفض الصوت بها «۱». فمضافاً الی انه یحتمل ان یکون بصیغة المتکلم و کلمة (ما) نافیة و (اخفض الصوت بها) بصیغة الماضی من کلام السائل، فلا ینافی النصوص المتقدمة انه لاعراض الاصحاب عنه لا یعتمد علیه.

فتحصل: ان الاقوی مبطلیتها للصلاة، و اما حرمتها فتتوقف علی حرمة ما یقطع به الصلاة هذا.

ثمّ ان مورد النصوص و کثیر من الفتاوی انما هو بعد الفاتحة کما هو المتعارف عند الناس، ففی غیر ذلک لا دلیل علی حرمتها و مبطلیتها، و مقتضی القاعدة العدم لانها دعاء عام فی طلب استجابة جمیع ما یدعی به کقولک: اللهم استجب، و لیست اسما للدعاء،

فما عن جماعة من الاكابر من انها مبطلة مطلقا لكونها من كلام الآدميين ضعيف.

الثانى:

المعوذتان من القرآن

يجوز قراءتهما فى الصلاة، و يدل عليه مضافاً الى الاجماع: خبر «۲» صفوان، و خبر «۳» صابر، الدالان على ان ابا عبد اللّه (عليه السلام) قرأهما فى صلاته، و خبر منصور بن حازم قال: امرنى ابو عبد اللّه (عليه السلام) ان اقرأ المعوذتين فى المكتوبة «۴». فما فى الفقه الرضوى من التصريح بما ذهب اليه ابن مسعود من عدم كونهما من القرآن، و عدم جواز قراءتهما فى الفرائض لا يلتفت اليه.

تم الجزء الرابع من فقه الصادق على يد مؤلفه الاقل الجانى محمد صادق الروحانى سنة الف و ثلاثمائة و ثلاث و سبعين هجرية، و يتلوه فى الطبع الجزء الخامس ان

---

(۱) الوسائل باب ۱۷ من أبواب القراءة فى الصلاة حديث ۵.

(۲) الوسائل باب ۴۷ من أبواب القراءة فى الصلاة حديث ۱.

(۳) الوسائل باب ۴۷ من أبواب القراءة فى الصلاة حديث ۲.

(۴) الوسائل باب ۴۷ من أبواب القراءة فى الصلاة حديث ۳.

فقه الصادق عليه السلام (للروحانى)، ج۴، ص: ۴۷۲

]...[

شاء اللّه تعالى و الحمد للّه اولا و آخراً.

و قد تم الطبع الثانى فى شهر جمادى الآخرة سنة ۱۳۹۰ هجرية و تم الطبع الثالث فى

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ بْنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فى تلخيص بحار الأنوار، للعلاّمة فيض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائميّة" الثّقافيّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشهيد آية الله "الشمس آباذى" – رَحِمَهُ اللهُ – كان أحداً من جَهابذة هذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صلواتُ اللهِ علَيهِم) و لاسيَّما بحضرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰ الهجريّة القمريّة)، مؤسَّسةً و طريقةً لم يَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَى و أحسَنِ مَوقِفٍ كلَّ يوم.

مركز "القائميّة" للتحرِّى الحاسوبىّ – بأصبَهانَ، إيرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجريّة القمريّة) تحتَ عناية سماحة آية الله الحاجّ السيّد حسن الإماميّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّيجى الحوزات العلميّة و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتّى: دينيّة، ثقافيّة و علميّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثَقافة الثّقَلَين (كتاب الله و اهل البيت عليهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزيز دوافع الشّباب و عموم الناس إلى التّحَرّى الأدَقّ للمسائل الدّينيّة، تخليف المطالب النّافعة – مكانَ البَلاتيثِ المبتذلة أو الرّديئة – فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوتريّة)، تمهيد أرضيّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافيّةٍ على أساس معارف القرآن و أهل البيت –عليهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلاميّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة فى الجامعة، و...

– مِنها العَدالة الاجتماعيّة: التى يُمكِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أنّه يُمكِن تسريعُ إبراز المَرافِق و التسهيلاتِ– فى آكناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلاميّة و الإيرانيّة – فى أنحاء العالَم – مِن جِهةٍ أُخرَى.

– من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ كتبٍ، كتيبة، نشرة شهريّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقيقيّة و مكتبية، قابلة للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثُلاثيّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّكة و... الأماكن الدينيّة، السياحيّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتى "القائميّة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِع أُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضيّة، الخَطابات و... للعرض فى القنوات القمريّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمىّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعيّة، الاخلاقيّة و الاعتقاديّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسيم النظام التلقائىّ و اليدوىّ للبلوتوث، ويب كشك، و الرّسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرىّ مع عشراتِ مراكزَ طبيعيّة و اعتباريّة، منها بيوت الآيات العِظام، الحوزات العلميّة، الجوامع، الأماكن الدينيّة كمسجد جَمكرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفيذ مشروع "ما قبلَ المدرسة" الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِكين فى الجلسة

ى) إقامة دورات تعليميّة عموميّة و دورات تربية المربّى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السَّنَة

المكتب الرّئيسىّ: إيران/أصبهان/ شارع"مسجد سيّد/ "ما بينَ شارع"پنج رَمَضان "ومُفترَق"وفائى/"بناية"القائميّة"

تاريخ التأسيس: ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجرية القمريّة)

رقم التسجيل: ۲۳۷۳

الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵–۲۳۵۷۰۲۳– (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاكس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مكتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التّجاريّة و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شَعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافِى الحجمَ

المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثّقافيّة؛ لهذا فقد ترجَّى هذا المركزُ صاحِبَ هذا البيتِ (المُسمَّى بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفِّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم – فى حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم – إيّانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللهُ تعالى؛ و اللهُ وليّ التوفيق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹